قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة السابعة عشرة

العدد السادس و الستون / صيف 2017

No. 66

ISBN No. : **978-9950-03-006-0**

مدير التحـريـر:

رائـــــــــــــــف زريـــــــــــــق

محرران مشاركان:

نـــــبـــــيـــــل الـــــصـــــالـــــح

هـــــنـــــيـــــدة غـــــانـــــم

المراسلات:

«مدار» – فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب: ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس: ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠٥

صفحة «مدار » الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار » الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

(facebook.com/markaz.madar) youtube.com/user/madarcenter01

twitter.com/madar_center

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخـراج والطبـاعـة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف : حسني رضوان

افتتاحية

خمسون للاحتلال، وسبعون للتقسيم الذي قاد النكبة وقيام إسرائيل. إسرائيل رجل في السبعين قضى السنوات الخمسين الأخيرة من حياته محتلا، فهل يكون الاحتلال حدثا عارضا في حياته، مرضا عابرا، أم أنه جزء مكون من كينونته ومن طبيعته؟ هل الاحتلال مرض على إسرائيل ان تتعافى منه أم انه دليل صحتها وقوتها ورشاقتها؟

كلما طالت السنون تبدو السنوات العشرون التي تفصل النكبة عن النكسة، مجرد هدنة عسكرية غير هادئة، تتخللها مجزرة كفر قاسم وقيبيه وقتل المتسللين العائدين إلى وطنهم وحرب عام ١٩٥٦. وكلما مرّت السنون تبدو هذه الهدنة تفصيلا هامشيا في مشروع عمره أكثر من مئة وعشرين عاما. من يذكر اليوم مثلا أن كاليفورنيا لم تكن جزءاً من الولايات المتحدة عند اقامتها وأنه جرى احتلالها بعد حوالي قرن من الزمن. ؟

بعد انتهاء الفصل الأخير ، وإنزال الستارة على مشروع الاستيطان في أميركا، تبدو جميع التفاصيل ثانوية أمام الرواية الكبرى.

رؤية الاحتلال في سياقه الأوسع تمكننا من فهم صيرورته الحاليّة. لم يعد هذا الاحتلال عسكريا، لم يعد ايديولوجيا ولَم يعد مؤقتا. لم يعد عسكريا لأن الذي يشق الطرق السريعة وسكك القطارات ويبني الجامعات وينقل نصف مليون مستوطن فإنه لا يقوم بذلك لأمر له علاقه بالعسكر أو الأمن. ولَم يعد ايديولوجيا لأن قوى التي تشارك وتتبنى الاستيطان والسيطرة على الارض والموارد لم تعد مجرد يمين ديني مسياني، إنما أوساط من المركز سياسيا، وحيتان الاقتصاد التي تطمع في أراض رخيصة، وفئات فقيرة تحصل على ظروف معيشة أفضل وإعفاءات ضريبية وبيوت واسعة. وحين يجتمع هذان العاملان فإن النتيجة هي أن إسرائيل لم تعد تتعامل معه على اعتبار أنه مؤقت.

كل هذا يغري بالقول إن الخط الأخضر قد زال وأصبح بنيا كلون الأرض. الا أن لون الخط لا ترسمه إسرائيل وحدها، وإذا كانت الفصل الأخير في رواية أميركا قد كتب فإن الفصل الأخير في رواية فلسطين لم يكتب بعد، ويجب توخي الحذر الشديد في فهم السياسة باعتبارها المحصلة الحتمية للتحليل التاريخي ومقتضيات المنطق. هناك منطق سياسي في فكر أولئك الذين يصرون على تغليظ الخط الأخضر وترسيمه آخذا بعين الاعتبار القرارات الدولية وقرارات مجلس الأمن.، الا أن الوقت لا يعمل لصالح هؤلاء ولا يوجد مبرر أن يقبل الفلسطينيون هذا السقف ما دامت إسرائيل لا تقبل به حدا لها. تقضي التبادلية بأنه إما أن يكون الخط الأخضر حدا للطرفين أو أنه ليس حدا على الإطلاق. الخط الأخضر اليوم هو خط أخضر للفلسطينيين فقط، أما بالنسبة لإسرائيل ومستوطنيها فلا وجود له. فلتكن هذه التبادلية فكرة قد تكون مؤهلة كي تسترشد بها الاستراتيجية الفلسطينية.

المحتـويـــات

محور العدد: ٥٠ عامًا على احتلال ١٩٦٧

9 **هل بمقدور الإسرائيليين أن يكتبوا عن الاحتلال؟**
أريئيل هاندل وروثي غينزبرغ

من الأسئلة التي يطرحها ويناقشها هذا المقال ما يلي: ما هي المسؤولية الملقاة على عاتق الأكاديميين الإسرائيليين في إجراء الأبحاث حول الاحتلال؟ هل يمكننا كإسرائيليين أن ندرس الاحتلال؟ هل يمكن أن تستدعي المسؤولية السياسية معارضة النظام والهجرة من البلاد؟ ماذا بشأن المسائل المنهجية واللغوية؟ كيف يمكن معالجة الثغرات والعقبات التي يضعها الاحتلال نفسه عند إجراء هذه الأبحاث؟ هل الأمر محض مصادفة أن نرى أن معظم الدراسات الإسرائيلية تتناول هياكل السلطة المركزية وإدارة السكان، بينما تركز غالبية الدراسات التي ينشرها الفلسطينيون على البعد الإنساني ودورة الحياة النشطة تحت نير الاحتلال؟

18 **الحواجز**
هجار كوتيف

في خضم "مفاوضات السلام"، و"عمليات السلام" و"المحادثات" بأنواعها العديدة، كان يتحتم على إسرائيل أن تنشئ نظامًا يمكّنها من الإبقاء على سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة بالحد الأدنى من الوجود (العسكري) المادي وبالحد الأدنى من العنف المباشر. ففي هذا السياق، تقع قدرة إسرائيل على التمسك بظهورها في مظهر الدولة التي تسعى إلى تحقيق السلام دون أن تتنازل بصورة فعلية عن المزايا التي تؤتيها سيطرتها على الأرض والموارد التي تزخر بها على المحك. هكذا يعمل هذا النظام الذي أسماه البعض "مصفوفة السيطرة". ويحاول هذا المقال تحليل آلية الحواجز وما يقترن بها من نظام مُحكم يقوم على تقييد التنقل والحركة (منظومة معقدة من التصاريح، والجدار، والبوابات، والسواتر الترابية وشبكات الطرق المنفصلة وغيرها)، وهي آلية تهيمن على الواقع السياسي والمشهد البصري في فلسطين، وتفرز تأثيراتها الواسعة على حياة الفلسطينيين بجميع نواحيها.

30 **المستوطنات في المحكمة العليا الإسرائيلية**
دافيد كريتشمر

من بين الملامح التي تتفرد بها منظومة السيطرة القانونية والعسكرية والسياسية التي تمارسها إسرائيل وتفرضها على الأرض الفلسطينية المحتلة المراجعة التي تُجريها المحكمة العليا الإسرائيلية حول الإجـراءات التي تنفذها السلطات في هذه الأرض والقرارات التي تتخذها بشأنها. فقد نظرت هذه المحكمة، التي تتبوأ موقع محكمة العدل العليا وتملك الاختصاص بالنظر في الإجراءات التي ينفذها جميع الأشخاص الذين يتقلدون وظائف عامة بموجب القانون، في الآلاف من الالتماسات التي تتناول الصفة القانونية التي تكتسيها طائفة متنوعة من الإجراءات، من قبيل هدم المنازل والإبعاد ووضع اليد على الأراضي وتصاريح الدخول وإقامة المستوطنات. وما من شك في أن وجود المراجعة القضائية يفرز بحد ذاته آثارًا تفرض القيود على السلطات. فمع أنه لم يكن من عادة المحكمة أن تصدر أحكامها بحق الحكومة وأنها عمدت إلى إضفاء صفة شرعية على الإجراءات التي تنطوي على صفة قانونية تشوبها الشكوك، كإنفاذ أوامر هدم المنازل والإبعاد بوصفها إجراءات عقابية، فقد أصدرت هذه المحكمة جملة من الأحكام المهمة بشأن مسائل مبدئية. وفضلًا عن ذلك، فقد جرت تسوية العديد من الالتماسات في ظل هذه المحكمة دون صدور أحكام فيها، مما أتاح الفرصة للتوصل إلى سبل انتصاف كاملة أو جزئية لصالح أصحاب الالتماسات من الفلسطينيين.

37 **مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض**
مهند مصطفى

ينطلق هذا المقال من مقولة مفادها أن عودة خطاب الضم، الجزئي أو الشامل، يعود إلى مجموعة من العوامل ويحمل مجموعة من الدلالات السياسية. عاد سجال الضم من جديد في السنوات الأخيرة، بسبب التغييرات التي حصلت على المشهد السياسي والايديولوجي الإسرائيلي

من جهة، والتغيرات التي حصلت على البيئة الإقليمية والدولية من جهة أخرى. وهو يدل على الثقة التي يتحلى بها اليمين الإسرائيلي عموما والاستيطاني خصوصا في سعيه لحسم مأزق الصراع من جهة، ومأزقه السياسي الأيديولوجي من جهة أخرى، مع التأكيد ان اليمين لا يملك حتى في هذه المسألة تصورا واحدا يبني اجماعا أيديولوجيا وسياسيا حوله، مما يدخله في مأزق جديد يتمثل في جدلية ضم السكان وضم الأرض وما يترتب عليها من إسقاطات سياسية وايديولوجية، ليس على الدولة اليهودية فقط بل على مجمل المشروع الصهيوني.

52 **خمسون عاما على ١٩٦٧ – الحركات المناهضة لسياسة الاحتلال**

ميخائيل فارشافسكي-ميكادو

يحاول هذا المقال رصد بروز وتطوّر الحركات الإسرائيلية المناهضة لاحتلال ١٩٧٦، والنقاشات الأساسيّة التي دارت داخل هذه الحركات، والدوافع التي حركّت قياداتها وكوادرها. كما يحاول أيضًا تحليل أسباب صعودها ثم إندثارها بالكامل وغياب تأثيرها على الدولة والمجتمع في إسرائيل.

62 **الحركة الوطنية السورية في الجولان في مواجهة سياسة الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧-٢٠١٦**

ثائر أبو صالح

تحاول هذه الدراسة رصد التحولات الإستراتيجية في السياسة الإسرائيلية تجاه سكان الجولان السوري المحتل، في مواجهة نمو الحركة الوطنية السورية في الجولان على مدار سنوات الاحتلال. ولهذا الغرض فقد تم تقسيم هذه الفترة التاريخية إلى مراحل متعددة ومختلفة المضمون، حيث اتبعت إسرائيل في كل مرحلة من هذه المراحل إستراتيجية ونهجا مختلفين عن الفترات السابقة. ومن ثم سيتم إجمال نتائج هذه السياسات، بهدف فهم آلية تطورها وصيرورتها، وصولاً لوضع رؤية مستقبلية لعلاقة السكان مع الدولة المحتلة من جهة، ولعلاقتهم مع وطنهم الأم سورية من جهة أخرى.

من الأرشيف

84 **جلسة خاصة لقيادة أركان الجيش مع لجنة الوزراء للشؤون الأمنية- ٢ حزيران ١٩٦٧**

محضر الجلسة المشتركة التي عقدتها "اللجنة الوزارية الموسعة للشؤون الأمنية" مع أعضاء "هيئة الأركان العامة" في الجيش الإسرائيلي، صباح يوم الجمعة، ٢ حزيران ١٩٦٧، واستمرت ساعتين ونصف الساعة، من التاسعة وحتى الحادية عشرة والنصف صباحا. هذا المحضر، الموسوم بأنه "سرّي للغاية"، يعكس الخلاف الذي كان قائما آنذاك، عشية بدء العدوان، بين القيادة السياسية (وخاصة رئيس الحكومة، ليفي أشكول، وعدد من الوزراء) التي كانت ترى "ضرورة التروي" وعدم الاستعجال في شنّ الحرب، من جهة، وبين القيادة العسكرية (رئيس الأركان، إسحق رابين، والجنرالات الآخرون، بدعم واضح ومباشر من وزير الأمن، موشي ديان) التي كانت تضغط وتدفع نحو الإسراع في إعلان الحرب وشن العدوان.

102 **عن عملية هدم حي "حارة المغاربة" في القدس وترحيل سكانه العرب**

مقابلة خاصة/ مع المؤرخ يغئال عيلام

104 **أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر**

في أغلب المناسبات يحرص المؤرخ الإسرائيلي يغئال عيلام المتخصّص في تاريخ الصهيونية وإسرائيل على أن يؤكد أن كل التطورات التي طرأت على كل ما يقع في مجال تخصّصه تعود إلى جذر أساسيّ واحد هو اعتقاد اليهود أنهم شعب الله المُختار وأنه يحق لهم ما لا يحقّ لغيرهم من شعوب العالم قاطبة.

وتمثّل آخر هذه المناسبات في ذكرى مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث أشار إلى أن معظم المقاربات التي تقدم تفسيرات لمسألة صعود اليمين الإسرائيلي ومواصلته الحكم على مدى عشرات الأعوام (منذ العام ١٩٧٧) لا تمسّ الجذور الحقيقية لهذه المسألة. فليس استعلاء النخب الأشكنازية، ولا تجاهل الثقافة الشرقية، هما اللذان أديا الى أفول ما يُسمى "اليسار"، ولا حتى التمييز والغبن الاجتماعيين. وأكد أن "علينا أن نعترف بحقيقة فحواها أن الشعب اليهودي كان يمينيًا في أساسه. منذ البداية كان يتبنى فكرًا يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد، لا تنطبق عليه

القواعد الإنسانية العامة. وفقط في الأزمنة الصعبة عندما كان أقلية تمسك بالفكر اليساري الكوني في جوهره، كي ينال الدعم في العالم المتنور ويضمن بقاءه. ولهذا السبب بحث اليهود في المنفى في العصر الحديث عن سند لهم في حركات اليسار الليبرالية. والصهيونية هي الأخرى في كفاحها لإقامة "الوطن القومي" في أرض إسرائيل، فضلت قيادة اليسار، مثلما مثلتها في حينه حركة العمل".

مقالات

114 **مفهوم الاستعمار الاستيطاني- نحو إطار نظري جديد**

وليد حباس

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، بدأ يتبلور حقل دراسي جديد يعنى بالاستعمار الاستيطاني، باعتباره أحد أهم أشكال الاستعمار الاوروبي الحديث. وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين والمختصين كانوا قد تطرقوا في السابق الى هذا النوع من الاستعمار، وتركوا مؤلفات ذات أهمية، إلا أن الحقل الدراسي الجديد جعل من الاستعمار الاستيطاني مقولة تحليلية، و إطارًا نظريا في طريقه الى التبلور والنضوج. في هذه المقالة، يحاول الكاتب تقديم ملامح هذا الاطار النظري، عبر شرح مفهوم الاستعمار الاستيطاني باعتباره يختلف بنيوياً عن الاستعمار الاستغلالي، ويستند في ذلك الى آخر الادبيات حول الموضوع ليسوق أمثلة يقارن فيها بين حالات مختلفة من مشاريع الاستعمار الاستيطاني، من أهمها المشروع الصهيوني. إن الاطار النظري الجديد من شأنه أن يفسر الممارسات المختلفة (عبر الزمان والمكان) التي تعرض لها الفسطينيون، كسكان أصلانيين، على مدى أكثر من مئة عام من قبل المستعمرين الصهاينة.

128 **تحولات الفن الصهيوني في الثلث الأول من القرن العشرين**

فارس شوملي

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أسباب التحول الفني الصهيوني في فلسطين الذي استمر حوالى عقد من الزمان (منذ منتصف العشرينيات حتى منتصف الثلاثينيات). وستركز الورقة من ناحية مؤسساتية على معهد "بتسالئيل" للحرف والفنون كونه كان المؤسسة الفنية الصهيونية الأبرز خلال هذه الفترة. وتفترض هذه الورقة أن المسيرة الفنية الصهيونية في فلسطين تتقاطع بشكل كبير مع المسيرة الفنية في أوروبا. وفي حين تتخذ العديد من الدراسات مدخلاً دينياً لدراسة الفن الصهيوني – يتمثل هذا المدخل الديني في معظم الأدبيات في الوصية الثانية في سفر الخروج ٢٠– فإن هذه الورقة تعتبر الفن جزءاً من البنية الثقافية الفوقية التي تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والديمغرافية وغيرها. وفي حين أن جزءاً آخر من الأدبيات يعتبر أن نقطة البداية لدراسة هذا الفن هي العام ١٩٠٦، أي لحظة تأسيس معهد "ببتسالئيل"، متبنياً بذلك الرواية الرسمية الصهيونية حول تأسيس "فن يهودي" أصيل في فلسطين، فإن هذه الورقة تسعى للبحث عما قبل العام ١٩٠٦.

143 **مراجعة كتاب: " جيش يربي شعبا: علاقة الجيش بجهاز التربية المدني"**

علي حيدر

148 **المكتبة- عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيليّة**

إعداد: بلال ضاهر

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم | **المستوطنون والمستوطنات: الواقع، السياسات والممارسة**

أريئيل هاندل وروثي غينزبرغ*

هل بمقدور الإسرائيليين أن يكتبوا عن الاحتلال؟

تكمن نقطة انطلاقنا في هذا المقال في النظر إلى الوضع الكولونيالي / الاستيطاني–الكولونيالي / ما بعد الكولونيالي باعتباره مشكلة يجري إعداد الأبحاث النقدية حولها في مجتمع يميل إلى الانفتاح النسبي، في الوقت الذي يرتكز فيه انفتاح هذا المجتمع نفسه على علاقات القوة الإثنوقراطية تجاه السكان بجميع فئاتهم وأطيافهم. وكانت الأسئلة التي طرحناها للنقاش تتمثل فيما يلي: ما هي المسؤولية الملقاة على عاتق الأكاديميين الإسرائيليين في إجراء الأبحاث حول الاحتلال؟ هل يمكننا كإسرائيليين أن ندرس الاحتلال؟ هل يمكن أن تستدعي المسؤولية السياسية معارضة النظام والهجرة من البلاد؟ ماذا بشأن المسائل المنهجية واللغوية؟ كيف يمكن معالجة الثغرات والعقبات التي يضعها الاحتلال نفسه عند إجراء هذه الأبحاث؟ هل الأمر محض مصادفة أن نرى أن معظم الدراسات الإسرائيلية تتناول هياكل السلطة المركزية وإدارة السكان، بينما تركز غالبية الدراسات التي ينشرها الفلسطينيون على البعد الإنساني ودورة الحياة النشطة تحت نير الاحتلال؟ وفي هذه الفترة، ألا ينبغي للمرء أن يسعى إلى إرساء دعائم التعاون بين الباحثين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل بلوغ مستوى أفضل من فهم الاحتلال ومعارضته، أو بالأحرى هل يفضَّل احترام المقاطعة، حتى لو كانت على حساب تقويض الشراكات السياسية الراديكالية؟

دراسة الاحتلال بوصفنا إسرائيليين: نظرة عامة

لا بد للمرء من أن ينطلق من الاعتراف بأن القوة القائمة بالاحتلال لم تفتأ تدرس السكان القابعين تحت احتلالها والإقليم الذي تحتله. فقد كان هذا هو الحال على مدى تاريخ

* هاندل محاضر في دائرة الفلسفة بجامعة تل ابيب، وغينزبرغ باحثة زميلة في مركز منريفا بجامعة تل ابيب.

هناك مجموعة صغيرة نسبيًا من الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال، غير أنهم لا يتصرفون باعتبارهم جزءًا من هيكل السلطة، بل يناهضونها. ومع ذلك، وبصرف النظر عن رغبات هؤلاء الباحثين وأمانيهم، فهم منغرسون أيضًا وبطرق شتى في المجتمع الذي يعملون فيه.

الكولونيالية وفي حالة إسرائيل / فلسطين على وجه التحديد كذلك. وقد عبّر عن هذه الحقيقة البيان الذي نشر عقب انعقاد المؤتمر الدولي السابع للجغرافيا النقدية (ICCG 2015)، في رام الله، في، وجاء فيه:

> تشكل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية جزءًا أصيلًا ومتواطئًا مع النظام الإسرائيلي، باختيارها المحض الذي لم يكرهها أحد عليه. وعلى وجه الخصوص، تضطلع الجامعات والكليات ومراكز الأبحاث، التي أُقيم عدد ليس بالقليل منها على الأرض الفلسطينية، بدور محوري في احتلال فلسطين من خلال الأبحاث التي تجريها وما تقدمه من إسهامات التطوير التي تخدم القوات المسلحة الإسرائيلية، وتدريب أفراد الجيش الإسرائيلي، وتطوير الأسلحة وإعداد العقائد العسكرية التي تستهدف الفلسطينيين (بيان سياسي صادر عن مجموعة الجغرافيا العالمية الناقدة، ٢٠١٥).[١]

وفي الواقع، يشارك الأكاديميون الإسرائيليون في هياكل السلطة القائمة من خلال جملة من الطرق، بما فيها تطوير أسلحة جديدة، ودراسة القانون الدولي على نحو يشرعن الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن تنفذها إسرائيل، وإرساء الأسس الأخلاقية–الفلسفية التي تقوم عليها التدابير العسكرية والاحتلال بعمومه، ناهيك عما توفره المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية من الخبراء في منطقة الشرق الأوسط وعلماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيين الذين يدرسون المجتمع الفلسطيني بصورة مباشرة بالنيابة عن هيكل السلطة وللغايات التي تخدمها وتصب في مصلحتها.

وفضلًا عما تقدم، هناك مجموعة صغيرة نسبيًا من الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال، غير أنهم لا يتصرفون باعتبارهم جزءًا من هيكل السلطة، بل يناهضونها. ومع ذلك، وبصرف النظر عن رغبات هؤلاء الباحثين وأمانيهم، فهم منغرسون أيضًا وبطرق شتى في المجتمع الذي يعملون فيه.

وفي الوقت الذي استُهل فيه النقد السياسي والمدني الموجه ضد الاحتلال في أعقاب حرب العام ١٩٦٧ مباشرة، يبدو أنه يمكن اقتفاء أثر حركة النقد الأكاديمي المؤسسي الإسرائيلي وصولًا إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك في سلسلة من المؤلفات التي نشرها باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling) وميرون بينفينيستي (Meron Benvenisti). فقد كان كيمرلينغ يرغب في تقديم الأرض المحتلة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من نظام الحكم الإسرائيلي، وبالتالي لا بد للمرء من أن يتحدث – بناءً على ذلك – عن وحدة سيطرة واحدة وعن حيز متصل يخضع للسيطرة.[٢] أما بينفينيستي فقد ركز (سواء وحده أم بالاشتراك مع مؤلفين آخرين في مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية) على وصف أدق تفاصيل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية: المياه، والمستوطنات، والتخطيط الحضري، وسوق العمل، والديموغرافيا وغيرها الكثير.[٣]

ويمثل هذا التمييز بين أولئك الذين يدرسون الاحتلال باعتباره جزءًا من منظومة أعمّ وقائمة في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط (وهي المنطقة التي نشير إليها فيما يلي بـ «إسرائيل / فلسطين») وأولئك الذين يركزون على الأحداث التي تقع خارج نطاق الخط الأخضر وحده (الذي نشير إليه فيما يلي بـ»الأرض المحتلة») قاسمًا مشتركًا دقيقًا تجتمع عليه الأبحاث النقدية حتى هذا اليوم. ومثلما سنرى أدناه، يشكل هذا التمييز جانبًا من السؤال الذي ينبغي لنا

أن نبيّنه إذا ما رغبنا في مناقشة مسألة «الإسرائيليين الذين يدرسون الاحتلال».

لقد أفضت السنوات الأولى من عمر الانتفاضة الأولى (١٩٨٧–١٩٩١) إلى نشر المزيد من الدراسات التي تناولت السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة والآثار التي أفرزها الاحتلال على السكان الفلسطينيين.[٤] وفي منتصف حقبة التسعينيات من القرن الماضي، طرأ قدر من التراجع على الأبحاث التي تدرس الاحتلال، وربما برز هذا التراجع بفعل اتفاقيات أوسلو التي هددت بتحويل دراسة الاحتلال إلى دوائر التاريخ. ويُستثنى من هذا التراجع عدد قليل من الباحثين الراديكاليين الذين حددوا الطبيعة الشائكة والإشكالية التي جاءت تلك الاتفاقيات عليها.[٥] وعلاوةً على ذلك، يستطيع المرء أن يرى ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الدراسات التي نُشرت حول الاحتلال خلال العقد الأول من القرن العشرين في حقول ومجالات شتى، كالقانون والجغرافيا والتخطيط والسياسات العامة وغيرها الكثير.[٦]

قبل خمسة وعشرين عامًا

لكي نفهم الوضع الحالي الذي انتهت إليه الأبحاث التي تدرس الاحتلال على نحو أفضل، نود أن نعود إلى مطلع حقبة التسعينيات من القرن الماضي، حيث نستعرض تأملاتنا الذاتية حول دراسة ميدانية أعدتها مايا روزنفيلد (Maya Rosenfeld)، وهي باحثة إسرائيلية، في مخيم الدهيشة للاجئين. ففي الجزئية التي تحمل عنوان «باحثة إسرائيلية في مخيم الدهيشة»،[٧] تقدم روزنفيلد سردًا يحث المرء ويدفعه إلى إعمال فكره في المكان الذي أجرت فيه بحثها في الحقل الأنثروبولوجي–السوسيولوجي وفي السياسة التي تحيط بالدراسة نفسها. ففي هذا المقام، يبدو أن ثلاث نقاط تتبوأ موقعًا مهمًا على نحو خاص في نظرنا.

فبادئ ذي بدء، تبحث روزنفيلد في مسألة تعزيز الثقة في الباحث، حيث تقول: «لو كنت امرأة إنجليزية أو فرنسية أو حتى امرأة من الشتات الفلسطيني، لكان يمكن أن يكون كسب ثقة الناس واستعدادهم لتبادل تجاربهم وأفكارهم معي بمثابة علاقة مستمرة.» وتشير روزنفيلد، وعلى نحو يبدو اليوم مستعصيًا على الفهم، إلى أن كونها إسرائيلية كان يبدو أنه يخلق قدرًا أكبر من الاهتمام (المتبادل) وحتى الثقة في أوساط السكان الفلسطينيين. وفي مطلع حقبة التسعينيات من القرن الماضي، عندما كان نظام الفصل في مهده، كان جميع الفلسطينيين تقريبًا على علم بالفئات المختلفة التي ينتمي الإسرائيليون إليها: الجنود، وأرباب العمل، والشركاء، والزبائن، وأنصار معسكريّ اليمين واليسار، والمتدينين والعلمانيين. فقد أثارت روزنفيلد، وفقًا لما جاء على لسانها، اهتمام أهالي المخيم في «الفئة التي تنتمي إليها كإسرائيلية» بصورة رئيسية. وحسب البيان الذي تسوقه روزنفيلد، فقد برز إحساس من الشراكة العميقة، وليس إحساس من الاغتراب، بين الإسرائيليين والفلسطينيين (وذلك بالطبع من وجهة نظر سلبية تطغى عليها الشكوك، وتقترن لا محالة بفضول متبادل وقدرة على إصغاء الإسرائيليين والفلسطينيين لبعضهم بعضًا وتعرُّف الواحد منهم على الآخر).

وتتصل النقطة الثانية التي نعرج عليها بالدور الذي تؤديه النظرية السياسية والنقاش المفتوح والمتبادل: ففي أثناء الدراسة التي أعدتها، خلصت روزنفيلد إلى أن الأفكار تدور في خلد الطرفين – الباحثة والمبحوثين – حول المعضلات النظرية نفسها (التغيير الاجتماعي، والدور الذي تضطلع به الماركسية في الفكر القومي وغير ذلك الكثير)، وأن هذا النقاش يحول الطرفين إلى شريكين في رحلة، دون أن يجعل منهما مشاركين في منظومة هرمية تقوم على الباحث مقابل المبحوثين. وينبغي للمرء أن ينوه بهذه الخلفية النظرية المشتركة (ولا سيما الماركسية منها) كذلك. فالسنوات الطوال التي قضاها الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية أمدتهم بحاضنة للفكر النظري وتفسير القضايا الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، التي نبعت من نفس المصادر التي خضعت للدراسة في ذات الوقت الذي كانت تدرَّس فيه دوائر العلوم الاجتماعية في الجامعات الإسرائيلية.

وتكمن النقطة الأخيرة والمهمة التي نراها في أن روزنفيلد لم «تتحول إلى واحدة من سكان مخيم الدهيشة» على الإطلاق. فهي لا تنفك تشدد على أنه بصرف النظر عن المدة التي أمضتها في هذا المخيم وعن المرات الكثيرة التي هربت فيها من الجنود أو اكتسبت ثقة اللجنة المحلية السائدة فيه، فهي لم تتظاهر بطمس الاختلاف القائم بين شخص يعود إلى القدس الغربية في الليل وأولئك الذين لا يبرحون المخيم. ولذلك، تعي روزنفيلد تمام الوعي المزايا الاجتماعية / القومية التي مُنحت لها بصفتها باحثة يهودية / إسرائيلية والواقع الذي يقول إن هذه المزايا هي من جملة الأمور التي يجب طرحها على بساط البحث.

نقد الحاضر

في المحصلة، ترى روزنفيلد أنه من المعقول أن يفترض المرء أنها لو كانت ستعد الدراسة نفسها بعد عامين أو ثلاثة أعوام (أي في منتصف حقبة التسعينيات من القرن الماضي)، فلم يكن لها أن تحظى بالمستوى نفسه من الانفتاح والفضول والثقة. وتفضي هذه الملاحظة بنا إلى التفكير في الحاضر التاريخي والمشاكل التي يفرضها على الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال في العام ٢٠١٧: فعقب خيبة الأمل التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو، وعقب اندلاع شرارة الانتفاضة الثانية وعقب تشييد الجدار والحظر الذي فُرض على الإسرائيليين ومنعهم من دخول المنطقة (أ) وعقب جملة من الاعتداءات العسكرية التي شُنت على قطاع غزة وخلّفت الآلاف من الضحايا المدنيين، وفي أثناء فترة شهدت قدرًا أكبر من الفصل على المستويات كافة، وما اقترن بذلك كله من ارتفاع مستويات الشكوك والعنف العفوي والمؤسسي والصفة الراديكالية التي اصطبغ بها الخطاب بجميع مجالاته على نحو غير مسبوق. فما هي السياقات المؤسسية التي تتموضع فيها الأبحاث التي تدرس الاحتلال اليوم؟ وما هي القيود المفروضة عليها؟ وما هي المزايا التي تُمنح للباحثين ولا تُمنح للأشخاص الذين يشكلون مادة البحث؟ وما هي النظريات التي يتبادلها هذان الطرفان؟ وما احتمالات التعاون الذي يمكن إقامته؟

يكمن أبرز الاختلافات بين هذه الحقبة وحقبة التسعينيات من القرن الماضي في اختفاء التواصل اليومي بصورة شبه تامة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففي العام ١٩٩١، أُلغي «تصريح الخروج العام»، الذي كان يُسمح بموجبه لجميع الفلسطينيين بعبور الخط الأخضر (وهو خط الهدنة الذي أُقيم في العام ١٩٤٩ ويفصل دولة إسرائيل عن الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧) على أساس يومي وبحرية. وفضلًا عن ذلك، فُرض قدر أكبر من القيود والعقبات بعد موجة الهجمات العنيفة التي شُنت في منتصف حقبة التسعينيات من القرن الماضي. ومع اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول ٢٠٠٠، أُضفيت صفة مؤسسية على الإغلاق، حيث بات يُفرض باعتباره نهجًا دائمًا. وتزايدت المسافة المادية والمعرفية بدرجات أكبر مع تشييد جدار الفصل خلال العقد الأول من هذا القرن والحظر الذي فُرض على الإسرائيليين ومنعهم من دخول المنطقة (أ). وفي الوقت نفسه، قلّص استقدام العمال من شرق أوروبا وآسيا من درجة اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، وأفضى هذا الحال إلى انفصال شبه تام بين الشعبين في جميع مناحي الحياة ومجالاتها. ولذلك، وخلافًا للوضع الذي كان سائدًا في حقبة التسعينيات من القرن الماضي، فقد ساد انقطاع في التواصل بين الناس (اللغة والحيز العام واللقاءات اليومية والثقة)، بينما شهدت الجدران المادية والمعرفية زيادة مطّردة.

ومن جملة الآثار التي أفرزها غياب التواصل الإنساني والفصل المذكوريْن تراجُع عدد الدراسات الإثنوغرافية. فغالبية الدراسات التي ألّفها الباحثون الإسرائيليون على مدى العقدين المنصرمين تتناول آليات الاحتلال: منظومات القوانين واللوائح، والحواجز العسكرية والطرق المنفصلة عن بعضها بعضًا، والعنف وإدارة روتين الحياة اليومية. وفي هذا المقام، يقول المؤرخ البريطاني كريستوفر هاركر (Christopher Harker) في معرض الانتقاد المباشر الذي يوجهه للعنوان الذي وضعه إيال وايزمان لكتابه *'Hollow Land'* («الأرض الجوفاء») والمصطلح الذي ابتدعه جيف هالبر (Jeff Halper) 'مصفوفة السيطرة'[٨]، إن «توظيف المعرفة الجيو-سياسية وحدها لغايات الالتقاء مع حياة الفلسطينيين والحيز الذي يعيشون فيه يفضي إلى المخاطرة باختزال هذا الحيز وهؤلاء الأشخاص على نحو يتشابه تشابهًا تامًا مع الممارسات التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي.»[٩]

وقد يحوّل اقتصار البحث على آليات السيطرة الاحتلال نفسه (وبالتالي صورة القوة القائمة بالاحتلال والجماليات الذاتية التي تحملها والوسائل التكنولوجية وأساليب التنشئة الاجتماعية وآليات الانضباط السائدة لديها) إلى القضية المركزية، في ذات الوقت الذي يطمس فيه السكان القابعين تحت نير الاحتلال أو يضفي الغموض عليهم.[١٠] فلا تبدي هذه القوة المحتلة قدرًا أكبر من الاهتمام من الاحتلال فحسب، بل تكمن نتيجة أخرى في إضفاء الغموض والضبابية على دورة حياة السكان الفلسطينيين. وبعبارة أخرى، لا يعد هذا الأمر بمثابة اختزال فحسب، بل يتعداه إلى تحويل الضحايا إلى ضحايا مرة أخرى: فالفلسطينيون الذين يقبعون تحت نير نظام الاحتلال يتحولون إلى ضحايا سلبيين لخطاب الاحتلال.[١١] وبذلك، فقد تنطوي بعض الدراسات النقدية على مخاطرة التحول إلى مجرد لبنة أخرى في الجدار بسبب آليات الفصل المؤسسي واللغوي.

المستعمِر الذي يرفض؟

أين يضع هذا الفصل – الشخصي والمؤسسي والخطابي – الباحث النقدي؟ يصف ألبرت ميمي (Albert Memmi) في كتابه *'The Colonizer and the Colonized'* («المستعمِر والمستعمَر»)

فغالبية الدراسات التي ألّفها الباحثون الإسرائيليون على مدى العقدين المنصرمين تتناول آليات الاحتلال: منظومات القوانين واللوائح، والحواجز العسكرية والطرق المنفصلة عن بعضها بعضًا، والعنف وإدارة روتين الحياة اليومية. وفي هذا المقام، يقول المؤرخ البريطاني كريستوفر هاركر (Christopher Harker) في معرض الانتقاد المباشر الذي يوجهه للعنوان الذي وضعه إيال وايزمان لكتابه 'Hollow Land' («الأرض الجوفاء») والمصطلح الذي ابتدعه جيف هالبر (Jeff Halper) 'مصفوفة السيطرة'، إن «توظيف المعرفة الجيو-سياسية وحدها لغايات الالتقاء مع حياة الفلسطينيين والحيز الذي يعيشون فيه يفضي إلى المخاطرة باختزال هذا الحيز وهؤلاء الأشخاص على نحو يتشابه تشابهًا تامًا مع الممارسات التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي.»

ويشخّص بعض أنواع الجهات القائمة بالاحتلال والسكان الواقعين تحت الاحتلال على السواء. ويتتبّع ميمي في أحد فصول كتابه «المستعمِر الذي يرفض»، ويبدو أن بعض السمات التي يصفها الكاتب تسرد الحكاية بجميع مفاصلها: «المستعمِر ذو النية الحسنة» أو «المستعمِر الذي يعبر الحدود»، ويخلص إلى فرضية مفادها أنه لا مستقبل للمستعمِر اليساري. وحسبما يرى ميمي، لا يفضي الاختلاف الحتمي بين شمولية اليساري والأيديولوجيا القومية التي ينطوي تفكيك الاستعمار عليها إلى انقسام في شخصية «المستعمِر ذي النية الحسنة» فحسب، بل تجعله عديم القيمة من الناحية السياسية. وسواء أكان هذا المستعمِر يعبر الحدود أم يبقى بمثابة صوت ناقد في مجتمع المستوطنين، يكمن مآل المستعمِر اليساري ومصيره في العقم السياسي والافتقار إلى أي نفوذ في أي مجتمع:

ينهار دور المستعمر اليساري الذي يواجه المصاعب والضغوط. وأنا أعتقد أن هناك أوضاعًا تاريخية مستحيلة وأن هذا الوضع هو واحد منها. وتُعَدّ الحياة الحاضرة للمستعمِر اليساري في المستعمرة غير مقبولة في نهاية المطاف بحكم أيديولوجيته، وإذا كان لتلك الأيديولوجيا أن تظفر بالنصر، فهي ستثير التساؤلات حول وجود المستعمِر نفسه. وتتمثل النتيجة الحتمية التي تتمخض عن هذا التجسيد في التخلي عن ذلك الدور.[١٢]

ومن الواضح، في الحالة التي يناقشها ميمي، أن «التخلي عن الدور» يعني مغادرة المستعمرة. ولكن ما المعنى الذي يحمله «التخلي عن الدور» في الحالة الراهنة؟ وبالتالي، ما هي «المستعمرة»؟

وهنا كذلك، تتجلى الطريقة التي جرى فيها تأطير الاحتلال بوصفها مسألة أخلاقية وسياسية في وقت واحد وفي الوقت نفسه. فهل الموضوع محل النظر يكمن في العام ١٩٤٨ أم في العام ١٩٦٧؟ في النكبة أم في النكسة؟ في الاستيطان الكولونيالي في إسرائيل / فلسطين أم الاحتلال الحربي الجاثم على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وفي هذا السياق، لا يشكل العامان ١٩٤٨ و١٩٦٧ مجرد نقطتين في مسار الزمن أو اسمين لحربين فحسب، بل يشيران أيضًا إلى مناطق جغرافية – فمعنى العام ١٩٤٨ يشير إلى إسرائيل / فلسطين بكاملها، بينما يشير العام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة – فضلًا عن الاختلافات الجذرية التي تسِم مفهوم الوضع السياسي وتحليله والحل المرتقب له.

وينطوي الاختيار الذي يرسو على دراسة «الاحتلال» وحده، بمعنى المناطق التي احتُلت في العام ١٩٦٧، في مضمونه على استبعاد العام ١٩٤٨، حيث يميز بين الاحتلال والاستيطان الكولونيالي ويسلّم بدولة إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر باعتبارها كيانًا لا جدال فيه. وبذلك، يحيّد هذا الاختيار جانبًا من المشكلات التي يشير إليها ميمي. ففي نهاية المطاف، لا يعيش أحد من الباحثين النقديين في أي من المستوطنات اليهودية المقامة على أراضي الضفة الغربية. وحسب وجهة النظر هذه، لا يُعَدّ أي من الباحثين الذين يتصدون لدراسة الاحتلال الإسرائيلي في موقع «المحتلين ذوي النية الحسنة»، إن لم يكن ذلك إلا لأنهم لا يُعتبرون «محتلين».

وينطوي الاختيار الذي يرسو على دراسة «الاحتلال» وحده، بمعنى المناطق التي احتُلت في العام ١٩٦٧، في مضمونه على استبعاد العام ١٩٤٨، حيث يميز بين الاحتلال والاستيطان الكولونيالي ويسلّم بدولة إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر باعتبارها كيانًا لا جدال فيه. وبذلك، يحيّد هذا الاختيار جانبًا من المشكلات التي يشير إليها ميمي. ففي نهاية المطاف، لا يعيش أحد من الباحثين النقديين في أي من المستوطنات اليهودية المقامة على أراضي الضفة الغربية. وحسب وجهة النظر هذه، لا يُعَدّ أي من الباحثين الذين يتصدون لدراسة الاحتلال الإسرائيلي في موقع «المحتلين ذوي النية الحسنة»، إن لم يكن ذلك إلا لأنهم لا يُعتبرون «محتلين».

ممارسات الاحتلال الاستيطاني: أدوات متعددة لانكار وجود السكان الاصليين.

ومن جانب آخر، تحدد الإشارة إلى العام ١٩٤٨ باعتباره الإطار الذي ترتكز الأبحاث عليه – كما هو الحال دونما شك بالنسبة إلى معظم الباحثين الفلسطينيين – الاحتلال الذي وقع في العام ١٩٦٧ كما لو كان لا يزيد على كونه حلقة أخرى في سلسلة الاستيطان الكولونيالي الذي تُعتبر فيه القوة المحفزة هي نفسها: السيطرة اليهودية الكاملة على المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. ووفقًا لوجهة النظر هذه، يُعد جميع أفراد السكان اليهود في إسرائيل / فلسطين بمثابة سكان مستوطنين. وبناءً على ذلك، يُعتبر اليساريون من هؤلاء السكان، وحتى أكثرهم راديكالية، مجرد «محتلين يتمتعون بحسن النية» لا أكثر. وفضلًا عن ذلك، يشكل الاختيار الذي يرتئي الإمعان في دراسة الأحداث التي وقعت في الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧ ، وبالتالي شرعنة العام ١٩٤٨ ضمنيًا والتمييز بين «المواطنين» العاديين (اليهود الذي يعيشون في الجانب الغربي من الخط الأخضر) و «المستوطنين / المستعمرين» (اليهود الذين يعيشون في الأرض المحتلة) جزءًا من توجه في الخطاب الذي يُعنى بإنكار الاحتلال الذي طال أمده، بمعنى ذلك الاحتلال الذي استُهل مع انطلاق الحركة الصهيونية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر.

ويجمع توجه ثالث التوجهين المذكورين أعلاه معًا. فمن جانب، يحدد هذا التوجه الثالث مسألة العام ١٩٤٨ بوصفها مسألة مؤطَّرة ويدرك أن حل المظالم التي نشأت عنها بعيد المنال. ومن جانب آخر، يحدد التوجه الثالث الاختلافات التي تشوب الممارسات التي تنفّذ في كلا المنطقتين. وبعبارة أخرى، يسود فهم واضح بأن الإطار المرجعي يجب أن يشمل إقليم إسرائيل/ فلسطين برمته، وأنه يسود في هذا الإقليم نفسه اختلاف في إعمال السيطرة في المناطق الجغرافية المختلفة وبين الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية (والذين ما يزالون يعانون من التمييز المؤسسي والعنصرية والإقصاء على نحو جلي لا موارية فيه) وبين غير المواطنين الذين يعيشون في الأرض المحتلة.[١٣] ولم يجرِ ضم قطاع غزة والضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى إسرائيل على الإطلاق، بل بقيت هاتان المنطقتان في حالة دائبة من الداخل والخارج.[١٤] ويقوم النظام السائد في فلسطين / إسرائيل في أساسه على وضع تشكل الخرجنة (externalization) فيه جزءًا من آلية الإدماج. وهو جزء من الآلية التي تنتج القوة وتخفيها في وقت واحد وفي الوقت نفسه. وفي تلك الحالة، أين يضع الباحثين الإسرائيليون الذين يدرسون الاحتلال، داخل المستعمرة أو خارجها؟

وفي الواقع، يبدو أن إمكانية الإبقاء على نظام منفتح وديموقراطي نسبيًا في إسرائيل ضمن حدود العام ١٩٤٨ تستند في جانب معتبر منها إلى الواقع الذي يقول إن ملايين الفلسطينيين محرومون من حقوقهم المدنية، من قبيل حقهم في التصويت في الانتخابات البرلمانية وحريتهم في التعبير عن آرائهم وحريتهم في التجمع. كما يشكل الباحث النقدي، شاء أم أبى، جزءًا من هذه الآلية. وفضلًا عن ذلك، يُعد الهامش النسبي من حرية التعبير عن الرأي التي تمنحها المؤسسات الأكاديمية للباحثين جزءًا من المزايا الممنوحة لهؤلاء الباحثين بصفتهم إسرائيليين يهودًا.

وفي الواقع، يبدو أن إمكانية الإبقاء على نظام منفتح وديموقراطي نسبيًا في إسرائيل ضمن حدود العام ١٩٤٨ تستند في جانب معتبر منها إلى الواقع الذي يقول إن ملايين الفلسطينيين محرومون من حقوقهم المدنية، من قبيل حقهم في التصويت في الانتخابات البرلمانية وحريتهم في التعبير عن آرائهم وحريتهم في التجمع. كما يشكل الباحث النقدي، شاء أم أبى، جزءًا من هذه الآلية. وفضلًا عن ذلك، يُعد الهامش النسبي من حرية التعبير عن الرأي التي تمنحها المؤسسات الأكاديمية للباحثين جزءًا من المزايا الممنوحة لهؤلاء الباحثين بصفتهم إسرائيليين يهودًا.

ومن جهة أخرى، تضع جدلية الإدماج والإقصاء الباحثين الإسرائيليين في موقع جيد. ففي هذا المقام، يفترض مايكل والتزر (Michael Waltzer) أن أفضل نقد (بكلا شقي معناه، الفعال والأخلاقي) يُعَد نقدًا داخليًا.[١٥] والشاهد الذي يسوقه والتزر يتمحور حول الأنبياء اليهود، الذي ينتقدون بني إسرائيل باعتبارهم جزءًا من بني إسرائيل أنفسهم وباعتبارهم جزءًا من منظومتهم الأخلاقية ولغتهم. ولذلك، يبدو أنه لا بد من الاستماع للنقد الذي يصدر عن الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال أولاً وقبل كل شيء بوصفهم إسرائيليين يتموضعون ضمن المنظومة الإسرائيلية – كما يُحبذ أن يصدر هذا النقد باللغة العبرية.

ومع ذلك، ومن جانب آخر، هل يستبعد نقد المنظومة الإسرائيلية الباحث من الجماعة في سياق المناخ السياسي الراهن؟ وبعبارة أخرى، هل تدل الشتيمة الشائعة في العبرية «اذهبوا إلى غزة» على إقصاء خطابي بقدر ما تدل على إقصاء جغرافي؟ ومرة أخرى، ما الذي يوحيه هذا الأمر عن مفهوم النقد نفسه، عندما يجري فصله عن جمهوره المقصود؟ أما تتمثل النتيجة الحتمية في «المحتل ذي النية الحسنة»، الذي يبدو أنه لا يوجد هنا ولا هناك، على وجه التحديد؟

وبالتالي، تضع جدلية الإدماج والإقصاء الباحثين النقديين في موقع يجدون أنفسهم فيه منبوذين من مجتمعهم، الذي ما ينفك يفصح عن انعدام رغبته في سماع النقد الموجه لدولته أو سياساتها، ومن المجتمع الفلسطيني الذي يرغبون في إرساء أواصر التضامن معه ومساندته في كفاحه المشروع كذلك.

الخلاصة: ما هو الرفض؟ رفض ماذا؟

فيما عدا الحالة الخاصة التي تشمل إسرائيل / فلسطين، تثير هذه المسائل بعض الأسئلة الرئيسية بشأن العلاقات القائمة بين المعرفة والعدالة والمواطنة والمعارضة. ولو كان السؤال الرئيسي يتمحور حتى هذه اللحظة حول المستعمِر الذي يرفض (بمعنى، من هو المستعمر وما هي المستعمرة)، نود الآن أن ننتقل إلى مسألة الرفض. فما الذي يعنيه أن ترفض؟

يفرّق جون رولز (John Rawls) بين المعارضة الوجدانية والعصيان المدني. وحسبما يراه رولز، ينبغي العثور على الفرق الجوهري الذين يكمن بين هذين الأمرين في استمالة الإحساس بالعدالة في أوساط الأغلبية.[١٦] فبينما تعد المعارضة الوجدانية ذاتية وخصوصية وغير سياسية، يعتبر العصيان المدني عامًا ويكتسي طابعًا سياسيًا. وفي حين تشكل المعارضة الوجدانية نزعة شخصية، يمثل العصيان المدني وسيلة من وسائل التواصل: بين الشخص الذي يعلن العصيان والحكومة من جهة، وبين المواطنين من أبناء جلدته من جهة أخرى.

يفرّق جون رولز (John Rawls) بين المعارضة الوجدانية والعصيان المدني. وحسبما يراه رولز، ينبغي العثور على الفرق الجوهري الذين يكمن بين هذين الأمرين في استمالة الإحساس بالعدالة في أوساط الأغلبية. فبينما تعد المعارضة الوجدانية ذاتية وخصوصية وغير سياسية، يعتبر العصيان المدني عامًا ويكتسي طابعًا سياسيًا.

ولكي يكون النجاح من نصيب هذا التواصل، ينبغي للمرء أن يفترض وجود لغة مشتركة في المقام الأول، وأن الكلام يستطيع أن يصل الجمهور الذي يستهدفه في المقام الثاني. ونستطيع، في حالة رولز، أن نتحدث عن حاجتين أساسيتين: مفهوم مشترك للعدالة، وأن كل إنسان يملك القدرة على التواصل مع الآخر، وأنه يملك القدرة على التأثير بقدر ما يتعرض له هو نفسه من تأثير. ومع ذلك، يثبت عجز كلا الافتراضين في تلك الحالة. ففي حالة إسرائيل / فلسطين، يشكل غير المواطنين ما يقرب من نصف عدد السكان، وذلك بالنظر إلى أن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يخضعون لحكم الحكومة الإسرائيلية، بيد أنهم لا يملكون القدرة على التأثير في قراراتها. وفضلًا عن ذلك، تعد اللغة ومفهوم العدالة غير مشتركين بصورة جذرية: وفي الوقت الذي تقترح فيه دولة إسرائيل خصوصية محددة (العدالة والديموقراطية للإسرائيليين–اليهود دون غيرهم)، يدعو منتقدوها إلى اعتماد نهج شمولية (العدالة والديموقراطية لجميع سكان إسرائيل / فلسطين). وفي تلك الحالة، لا تشكل الأفعال التي يقدم الناقد عليها شكلًا من أشكال التواصل. ويبدو أن الافتقار إلى مفهوم مشترك للعدالة يدفع أي إجراء إلى زاوية العدالة الخصوصية – بمعنى، المعارضة الوجدانية التي تنتفي الصفة السياسية عنها. وهذا يثبت عجز اللغة عن تشكيل قاعدة مشتركة للنقاش والتفاوض.

ومن جانب آخر، قد نميل إلى التفكير في فعل المعارضة ليس باعتباره وسيلة من وسائل التواصل، بحيث يدعو إلى تبني المفهوم المتخيل والمشترك للعدالة، بل في الصورة التي تناقضها: بمعنى الرفض الذي يحظى بالاعتراف والإقرار وينطوي على الإحجام عن التحدث عن لغة الأغلبية. وفي تلك الحالة، ما ينبغي لنا أن نبحث عنه يتمحور حول الطرق التي تكفل تفكيك استعمار اللغة من خلال الدعوة إلى تبنّي الحقيقة. ففي عصر «ما بعد الحقيقة» و «الوقائع البديلة»، يُعد إجراء الأبحاث وإظهار الحقائق وتجليتها وإنتاج المعرفة التي لا تستطيع الحكومات أن تخفيها أو تقاومها أهم الأفعال الهدامة. وفي الحالات التي تسود فيها عبارات التضليل، تكتسب الحقيقة نفسها طابعًا سياسيًا. ولذلك، فنحن نعتقد بأنه فيما عدا التهميش المزدوج الذي يسِم الأبحاث التي تدرس الاحتلال وفيما عدا المشكلات المتأصلة فيها، فهي ما تزال تضطلع بدور مهم في الكشف والتغيير.

(ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

١ انظر الموقع الإلكتروني للمجموعة: https://iccg2015.org/resolution-english (شوهد في ١ شباط ٢٠١٦).

2 Baruch Kimmerling, «Boundaries and frontiers of the Israeli control system: Analytical conclusions.» The *Israeli state and society: Boundaries and frontiers* (New York, 1989): 265-284.

3 Meron Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: A Survey of Israel's Policies* American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, DC, 1984); *1986 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank* (Westview Press, Boulder, CO, 1986); *1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank* (Jerusalem Post, Jerusalem; Westview Press, Boulder, CO, 1987); Meron Benvenisti and Shlomo Khayat, *The West Bank and Gaza Atlas* West Bank Data Base Project, Jerusalem (Westview Press, Boulder, CO, 1988).

٤ انظر، مثلًا،

Shlomo Swirski and Ilan Pappe (eds.) *Intifada: A Look from the Inside* [in Hebrew] (Tel Aviv: Mifras, 1992); Juval Portugali, *Implicate Relations: Society and Space in the Israeli-Palestinian Conflct* (Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 1993).

٥ انظر، مثلًا،

Oren Yiftachel, «Israeli society and Jewish-Palestinian reconciliation: 'Ethnocracy' and its territorial contradictions.» *The Middle East Journal* (1997): 505-519; Jeff Halper, "Matrix of Control." *Middle East Report* 216 (2000).

٦ تشمل قائمة قصيرة من هذه الدراسات المؤلفات التالية:

Oren Yiftachel, *Ethnocrarcy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia, 2006), Orna Ben-Naftali, Aeyal Gross and Keren R. Michaeli. «Illegal Occupation: The Framing of the Occupied Palestinian Territory», *Berkeley Journal of International Law*, 23 (3) (2005): 551-614; Rafi Segal, and Eyal Weizman (Eds.). *A civilian occupation: The politics of Israeli architecture*. (New York 2003), David Kretzmer, *The Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories* (Albany 2002); Elisha Efrat, *The West Bank and Gaza Strip: A Geography of Occupation and Disengagement* (New York: Routledge, 2006); Neve Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control* (Berkeley: University of California Press, 2008); Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation* (London: Pluto Press, 2010); Merav Amir, «The making of a void sovereignty: political implications of the military checkpoints in the West Bank.» *Environment and Planning D: Society and Space 31,* no. 2 (2013): 227-244; Berda, Yael. «The Bureaucracy of the Occupation: The Permit Regime in the West Bank 2000-2006.» *Jerusalem and Tel Aviv: The Van Leer Institute and Hakibbutz Hameuchad.[in Hebrew]* (2012); Ruthie Ginsburg, «Taking Pictures over Soldiers' Shoulders: Reporting on Human Rights Abuse from the Israeli Occupied Territories.» *Journal of Human Rights* 10, no. 1 (2011): 17-33; Ariel Handel, «Gated/gating community: the settlement complex in the West Bank.» *Transactions of the Institute of British Geographers* 39, no. 4 (2014): 504-517.

7 Maya Rosenfeld, *Confronting the Occupation Work, Education, and Political Activism of Palestinian Families in a Refugee Camp* (Stanford 2004)

8 Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (London 2007).

وانظر مصطلح 'مصفوفة السيطرة' الذي يستخدمه هالبر على الموقع الإلكتروني: http://icahd.org/get-the-facts/matrix-control/ (بالإنجليزية).

9 hristopher Harker, «New Geographies of Palestine/ Palestinians». *The Arab World Geographer* 13(3), (2010) 199-216: 203-204.

١٠ انظر:

Gil Hochberg, *Visual Occupations: Violence and Visibility in a Conflict Zone*, (Durham 2015).

١١ انظر أيضًا:

Ariel Handel, «What is occupied in Palestine?». *Political Geography* 53 (2016), 86-88.

ومع ذلك، يستعرض كتاب 'Decolonizing Methodologies'(«تفكيك استعمار المنهجيات») وجهة نظر معارضة، حيث يرى مؤلفه أنه لا ينبغي للقوة القائمة بالاحتلال أن تجري أبحاثًا إثنوغرافية حول السكان الواقعين تحت احتلالها، وإنما يجب عليها أن تدرس نفسها بصورة رئيسية. وتنطلق هذه الفرضية من دافع ينبع من موقف سياسي وأخلاقي وسوسيولوجي يحدد علاقات القوة في الأبحاث الإثنوغرافية نفسها ويدرك أن تلك الأبحاث غالبًا ما تشكل امتدادًا للاحتلال من خلال وسائل أخرى. انظر في هذا السياق:

Linda Tuhiwai Smith, *Decolonizing methodologies: Research and indigenous peoples* (Zed books, 1999).

12 Albert Memmi, *The Colonizer and the Colonized* (Earthscan Publications, London UK, 2003): 83.

13 Ariella Azoulay and Adi Ophir, *The One-State Condition Occupation and Democracy in Israel/Palestine* (Stanford 2012).

14 Adi Ophir, Michal Givoni, and Sari Ḥanafi, eds. *The power of inclusive exclusion: anatomy of Israeli rule in the occupied Palestinian territories* (New York: Zone Books, 2009).

15 Michael Walzer, *Interpretation and social criticism* (Harvard University Press, 1993).

16 Rawls, 322.

هجار كوتيف*

الحواجز[١]

منذ فترة تناهز العقد من الزمن، لم تفتأ الحواجز وما يقترن بها من نظام مُحكم يقوم على تقييد التنقل والحركة (منظومة معقدة من التصاريح، والجدار، والبوابات، والسواتر الترابية وشبكات الطرق المنفصلة وغيرها) تهيمن على الواقع السياسي والمشهد البصري في فلسطين، وتفرز تأثيراتها الواسعة على حياة الفلسطينيين بجميع نواحيها. فما تزال هذه المنظومة تلف الأرض الفلسطينية وتفتّتها وتقطّع أوصالها وتعيد تنظيمها بصورة شاملة، حيث لم تَعُد خافية على أي فلسطيني، بل باتت مألوفةً على نحو يغدو من غير المستساغ معه أن نستمر في وصفها وبيانها في هذه المقالة. ولذلك، فسوف نستهل مقالتنا هذه من موضع آخر.

ما هو الحاجز؟

يقرأ براديب جيغاناثان (Pradeep Jeganathan) الحواجز التي تُقام في سريلانكا باعتبارها مواقع أنثروبولوجية، حيث يسعى في قراءته إلى فهم كُنه هوية أولئك الذين يمرون عبر هذه الحواجز ويجتازونها. ويفترض جيغاناثان أن المرور عبر الحواجز يشكل عملية يتعين فيها على الجندي أن يجد حلًا للسؤال التي يفرضه وجود الحاجز بحد ذاته: 'ما هي هويتك السياسية؟' – وهذا سؤال يرتبط بسؤال آخر ويتشابك معه: 'ما هي هويتك الاجتماعية / الثقافية؟'. ويمكن استنباط الإجابة عن هذا السؤال من عوامل من قبيل مكان إقامة الإنسان ومسقط رأسه ولغته ومن خصائص أخرى مثبتة في أوراقه الثبوتية. ويمثل الحاجز أداة تُعنى بتصنيف الأجساد في الحيز – حيث يسمح بمرور أولئك الذين يملكون الحق في المرور، ويحدد خط سيرهم ويوجههم إلى حيث «ينتمون».

* محاضر في النظم السياسية، والسياسات في جامعة سواس في لندن.

يشكل الحاجز أداة لتصنيف الهويات، وهو يرتكز في أساسه على الدمج، حيث يجري دمج الهويات القومية أو الإثنية أو السياسية وصبغها بصبغة محددة تنطوي على العنف وتصوير محدد يصور هذا العنف (في صورة «الإرهاب»). وبعبارة أخرى وعلى نحو أكثر واقعية، تمثل الحواجز المنتشرة في أراضي الضفة الغربية جهازًا يُعنى بالسيطرة على السكان الذين يُنظر إلى تنقلهم وحركتهم كما لو كانت ضربًا من الإرهاب.

وفي هذا السياق، فقد علمنا فوكو (Foucault) أن نمط «الانتماء» هذا – وضع الأجساد في الحيز على نحو واهٍ وعابر وتعسفي في بعض الأحيان – ضروري ولا غنى عنه لتشكيل الهوية. ولكن السؤال المرتبط بالهوية على الحاجز ينطوي على نمط يأتي على قدر متقدم من التحديد. فحتى بالنسبة إلى جيغاناثان: «قد يبدو هذا السؤال عند الاستفاضة في تناوله وطرحه على نحو يشبه السؤال التالي: 'هل تمثل أنت سياسة تقع خارج حدود الدولة، بمعنى سياسة ثائرة ومتمردة، قد تفجر قنبلة عند نشرها وعملها على مقربة من هدف معروف تمام المعرفة؟'[٢] فإذا قرر الجندي أن الإجابة عن هذا السؤال كانت بالإيجاب، فيجوز له أن يحتجزك.

وبناءً على ما تقدم، يشكل الحاجز أداة لتصنيف الهويات، وهو يرتكز في أساسه على الدمج، حيث يجري دمج الهويات القومية أو الإثنية أو السياسية وصبغها بصبغة محددة تنطوي على العنف وتصوير محدد يصور هذا العنف (في صورة «الإرهاب»). وبعبارة أخرى وعلى نحو أكثر واقعية، تمثل الحواجز المنتشرة في أراضي الضفة الغربية جهازًا يُعنى بالسيطرة على السكان الذين يُنظر إلى تنقلهم وحركتهم كما لو كانت ضربًا من الإرهاب. وسوف نعود إلى هذه النقطة ونتناولها من وجوه أخرى في ثنايا هذه المقالة.

ولكن التفكير في الحواجز المقامة على امتداد الضفة الغربية بالمقارنة مع السياق السائد في سريلانكا يميط اللثام عن بعض الاختلافات الجوهرية التي تسم في ممارسة التصنيف المذكورة.

ففي المقام الأول، تؤدى غالبية هذه التصنيفات، التي يصفها جيغاناثان، خارج إطار الحاجز؛ فالأفراد الذين يخضعون لإجراءات التفتيش (وهم الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية) يجري تصنيفهم في الأصل باعتبارهم ينتمون إلى جماعة إثنية وقومية محددة لا تقع خارج حدود الدولة فحسب، بل تشكل تهديدًا لهذه الحدود. ولذلك، فقد جرى البت في مسألة الهوية السياسية، وبات الحاجز مقامًا في تلك البقعة لأنه تقرر أن يُقام فيها.

ولو كانت الغاية من التصنيف قد تقررت في الأصل، ولو كان الحاجز عبارة عن منظومة غايتها التصنيف، فما الذي يتبقى من الحاجز؟ هناك إجابتان عن هذا السؤال. تكمن الإجابة المباشرة في أن مسألة الاعتبارات الأمنية تتحول إلى مسعى يستهدف تحديد الاختلافات ضمن هذه الهوية السياسية – بين الفلسطينيين الذين يشكلون خطرًا وأولئك الذين لا يشكلون مثل هذا الخطر، وبين أولئك الذين يمكن أن يشاركوا في أعمال إرهابية وأولئك الذين لا يُحتمل أن يقْدموا عليها.

وعلى الحاجز نفسه، تجد الإجراءات المعتمدة في فحص هوية الأشخاص الذين يمرون عبره ما يعززها ويسندها في قاعدة تضم بيانات شاملة ومستفيضة تجمعها الأجهزة السرية الإسرائيلية، بحيث تشتمل على معلومات تفصيلية حول تاريخ الشخص وانتمائه العائلي وأي عامل آخر قد يجعل من ذلك الشخص عدوًا سياسيًا محتملًا للدولة اليهودية. وبناءً على ذلك، فقد جرى حسم مسألة الهوية السياسية. وتتحول مسألة الاعتبارات الأمنية إلى مسعى يرمي إلى تحديد نقاط الاختلاف والتمايز ضمن هذه الهوية. ومع ذلك، تتسم هذه الاختلافات بالضآلة إلى حد ما بالنظر إلى أن وجود الفلسطينيين نفسه، وبالتأكيد حريتهم في التنقل والحركة، يشكل خطرًا على إسرائيل حسب نظرتها الحالية إلى نفسها. وننتقل في هذا المقام إلى النقطة الثانية التي نراها: لا يقتصر الحاجز على سعيه إلى قراءة الهويات فحسب، بل يتعداها إلى إنتاجها أيضًا. وهذا يعني أن الحاجز يسعى إلى إنتاج الفلسطينيين الذين يجتازونه بوصفهم تهديدًا أمنيًا.

وتوحي صور الرجال الذين يتزاحمون في اكتظاظ شديد في ساعات الصباح ويضغطون على بعضهم بعضًا بأنهم رعاع

الحواجز الاسرائيلية: "هندسة الخراب".

غوغاء (وطالما كانت هذه صورة تحمل التهديد في طياتها). ففي بعض الحالات، يُحبس هؤلاء الرجال، وربما يُحبسون فعلًا، في الحيز الضيق الذي يشغله الحاجز، وبين الأسيجة المحيطة به، وغالبًا ما يحاولون تسلق الجدران لاستنشاق بعض الهواء أو بلوغ مساحة أوسع، وتصورهم وسائل الإعلام الإسرائيلية كما لو كانوا أناسًا على هيئة حيوانات، لا يمكن منحهم الثقة التي تخولهم إقامة دولتهم بسبب ذلك. وبعبارة أخرى، يتيح الحاجز إنتاج المخيال الكولونيالي الذي يسهم في تسويغ الاحتلال والعنف الذي يمارسه، مع أنه يؤدي ما يفوق ذلك من خلال إنتاج الهويات.

ودعونا نتناول هذه الفرضية بقدر أكبر من التأني والتؤدة.

١. نظام الحركة: خلفية

في خضم «مفاوضات السلام»، و«عمليات السلام» و«المحادثات» بأنواعها العديدة، كان يتحتم على إسرائيل أن تنشئ نظامًا يمكّنها من الإبقاء على سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة بالحد الأدنى من الوجود (العسكري) المادي وبالحد الأدنى من العنف المباشر.[٣] ففي هذا السياق، تقع قدرة إسرائيل على التمسك بظهورها في مظهر الدولة التي تسعى إلى تحقيق السلام دون أن تتنازل بصورة فعلية عن المزايا التي تؤتيها سيطرتها على الأرض والموارد التي تزخر بها على المحك. وقد سمى جيف هالبر هذا النظام بمسمى «مصفوفة السيطرة»:[٤]

> إنها عبارة عن سلسلة متشابكة من الآليات، التي لا يستدعي سوى عدد ضئيل منها الاحتلال المادي للأرض، حيث تيسر هذه الآليات لإسرائيل أن تُحكِم قبضتها على حياة الفلسطينيين بكل مناحيها وجوانبها في الأرض المحتلة. وتشبه هذه المصفوفة لعبة «غو» اليابانية في عملها. فعوضًا عن أن تُلحق الهزيمة بخصمك كما هو الحال في لعبة الشطرنج، فأنت تحقق الفوز في لعبة «غو» من خلال شلّ حركة خصمك وإحكام سيطرتك على النقاط الحيوية في مصفوفة، بحيث يواجه خصمك عقبة من نوع ما في كل خطوة يخطوها.»

كان يمكن لهالبر، الذي ألّف كتابه في العام ٢٠٠٠، ألا يرى سوى بذور الشبكة المكتظة من الحواجز التي ستتحول إلى العنصر الذي يطغى على هذه المصفوفة. فإلى جانب أنواع شتى من العقبات (التي تشمل الخنادق والبوابات المعدنية وصولًا إلى الجدران) وما يقترن بها من منظومة لاستصدار التصاريح التي تتسم بإجراءاتها المعقدة والملتوية، تشكل الحواجز إحدى أكثر الوسائل المادية التي تشكل الأنماط المعاصرة التي تَسِم الاحتلال الإسرائيلي وأكثرها نجاعةً وتدميرًا، وغالبًا ما يشار إلى هذا النمط بمسمى 'نظام الحركة'. ويتكفل هذا النظام، الذي شرعت إسرائيل في تنفيذه على نحو تدرّجي بدءًا من العام ١٩٩١ (الذي شهد فرض الإغلاق العام للمرة الأولى على الأرض الفلسطينية المحتلة)، بتقطيع أوصال الحيز والنسيج الاجتماعي معًا، حيث يتغلغل في تنظيم حركة الأفراد والبضائع ويعمل على إدارة

تشكل الحواجز إحدى أكثر الوسائل المادية التي تشكل الأنماط المعاصرة التي تَسِم الاحتلال الإسرائيلي وأكثرها نجاعةً وتدميرًا، وغالبًا ما يشار إلى هذا النمط بمسمى 'نظام الحركة'. ويتكفل هذا النظام، الذي شرعت إسرائيل في تنفيذه على نحو تدرّجي بدءًا من العام ١٩٩١ (الذي شهد فرض الإغلاق العام للمرة الأولى على الأرض الفلسطينية المحتلة)، بتقطيع أوصال الحيز والنسيج الاجتماعي معًا، حيث يتغلغل في تنظيم حركة الأفراد والبضائع ويعمل على إدارة السكان الفلسطينيين من خلال هذا التنظيم.

السكان الفلسطينيين من خلال هذا التنظيم. وحسبما ورد في تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، «منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عملت إسرائيل وعلى نحو تدرجي وثابت على توسيع نطاق سياسة القيود التي تفرضها على الحركة وتعديلها،» وأمست هذه القيود بحلول العام ٢٠٠١ قيودًا «غير مسبوقة» و«تحولت حرية الحركة الواجبة للفلسطينيين من حق أساسي من حقوق الإنسان إلى مزيّة تمنحها إسرائيل وتحجبها حسبما تراه مناسبًا» (بتسيلم ٢٠٠٧، ص. ٧–٨).

وبالنظر إلى أن هذه العقبات تقع داخل الأرض الفلسطينية (دون أن تقع على «حدود» متخيلة أو لا وجود لها بين الأرض الفلسطينية المحتلة و«إسرائيل»)، فإن هذا النظام يحول دون – أو يفرض عقبات كأْداء على الأقل على – ما ينظر إليه الكثيرون على أنه الحياة اليومية البسيطة: الذهاب إلى العمل، أو حضور حفل زفاف لأحد الأقارب، أو شراء الحاجيات من السوق أو الذهاب إلى المدرسة. وتُعَدّ هذه الأمور بمجموعها بمثابة روتين بسيط عند معظم الناس، غير أن غالبية الفلسطينيين محرومون منها أو «يشترونها» ويدفعون تكلفتها من وقتهم الثمين. فحسبما ورد على لسان عميرا هاس، يُسرق الوقت و«لا يمكن استعادته على الإطلاق»:

> يتجلى ضياع الوقت، الذي تسرقه إسرائيل كل يوم من ثلاثة ملايين ونصف مليون إنسان، في كل مكان: في الضرر الذي يُلحقه بقدرتهم على كسب رزقهم، وبنشاطهم الاقتصادي وحياتهم الأسرية ومشهدهم الثقافي، وبأوقات الفراغ المتاحة لهم، وبدراستهم وإبداعاتهم، وتقليص مساحة الحيز الذي يعيش فيه كل فرد منهم، وبالتالي ضيق الأفق المتيسر أمامهم وضيق تطلعاتهم.[٥]

وبعبارة أخرى، «يعوق شح الوقت وندرته الحيز».[٦] فهو يتسبب في تقليص حيز الأرض ويعوق الإمكانية المتيسرة لتشكيل مجتمع سياسي. ولذلك، فإن ما يظهر للعيان يتمثل في نمط يتسم بإعمال السيطرة على الحيز والسكان الذين يعيشون فيه من خلال السيطرة على الناحية الزمانية للحركة داخله وعلى استمراريتها.

وقد انطوى هذا النظام، في أوج حلقاته، على إقامة ما يربو على ٦٠ حاجزًا مأهولًا ودائمًا (منها ٤٧ حاجزًا مقامًا في عمق الأرض الفلسطينية – حيث تحيط هذه الحواجز بالمدن الكبرى وتقطّع أوصال الطرق المؤدية إليها، بينما يقع ما يتبقى منها على مسافة أقرب من الخط الأخضر وتشكل «نقطة دخول» إلى إسرائيل). كما اشتمل النظام المذكور على إقامة العشرات، والمئات في بعض الأحيان، من الحواجز «المفاجئة»، وما يقرب من ٦٠٠ عائق مادي في عموم أنحاء الضفة الغربية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠). وكانت هذه الحواجز والعوائق المادية تُنصب على مداخل القرى، وتحول دون دخول جميع المركبات إليها أو مغادرتها، كما عملت على محاصرة كبريات المدن الفلسطينية، وأفضت إلى عزلها عن البلدات والقرى التي تحيط وتعتمد عليها وتسببت في إغلاق الطرق القليلة التي يُسمح للفلسطينيين بالسفر والتنقل عليها. ومع ذلك، فقد برزت إجراءات تدريجية ترمي إلى إفراز تغييرات جذرية على هذا النظام منذ العام ٢٠٠٩. فقد أُزيل عدد ليس بالقليل من الحواجز التي كانت مقامة على أراضي الضفة الغربية، وبات بعضها يعمل في مناسبات بعينها وييسر للفلسطينيين المرور عبرها في معظم الأوقات، بينما باتت حواجز أخرى تعمل وفقًا لما يرد في أنظمة جديدة. ومع ذلك، فلم يطرأ تغير يُذكر على جوهر نظام الحركة المذكور: فلم تَعُد الحواجز تتبوأ موقعًا محوريًا ليس بسبب تهميش إحكام السيطرة على الحركة،

فكرة «السلطة التأديبية» مقتبسة من أعمال ميشيل فوكو. فقد افترض فوكو أنه ليس في وسعنا أن نفهم القوى التي تحكمنا باعتبارها وظيفة مباشرة ومترابطة تؤديها الدولة (بمعنى إجراءات «مركزية» تنطوي على آلية مترابطة يمكن توحيدها في فكرة واحدة هي فكرة «الدولة»). فالتفكير بصورة رئيسية من خلال أفكار القانون وتسلسل القيادة، وتلك التي تتمحور حول القوانين والسيادة، تفوته شبكة تتألف من أجهزة الحكم، وهي شبكة محلية في الغالب وتأتي على قدر أكبر بكثير من التعقيد والتركيب. وبذلك، يفوت هذا الضرب من التفكير معاينة الطرق التي تزاول الدول عملها من خلالها على أرض الواقع.

بل بسبب اعتماد نظام فصل آخر وإنفاذه. ويتكفل هذا النظام بالتحكم في حركة الفلسطينيين وتنقّلهم من خلال وسائل مغايرة: الطرق القائمة على الفصل العنصري، وإجراءات الفصل العمودي بين حركة الفلسطينيين (على الطرق التي تحيط الأسلاك الشائكة بها والطرق المقامة تحت الأرض) وحركة المستوطنين اليهود،[٧] ناهيك عن جدار الفصل. وفضلًا عن ذلك، ما يزال وجود الحواجز يشكل احتمالية قائمة على الدوام: فقد أُزيلت هذه الحواجز على نحو يتيح إعادة نصبها في غضون لحظات. فما هي الحواجز إذن؟ قد يفترض المرء أنها، أولًا، عبارة عن صمامات يجري من خلالها معاينة الأفراد الذين يمرون عبرها وتفتيشهم والسماح لهم باجتيازها (أو منعهم من المرور عبرها). وثانيًا، تتكفل الحواجز بإدارة حركة أفراد السكان بمجموعهم، إلى جانب البضائع التي يستهلكونها وينتجونها. ولكن حسبما توحيه الإشارة التي يسوقها جيغاناثان، لا يقتصر فعل الحواجز على تنظيم الحركة – أو لا يقتصر فعلها على ما يشبه هذا التنظيم وما ينفذ من خلاله. ونحن نريد أن نقترح أن العمل الاعتيادي الذي تؤديه الحواجز يشمل، بالإضافة إلى ما تقدم، ممارسات تأديبية معينة وغريبة: فالحواجز تشكل في وجه من وجوهها جانبًا من شبكة تتألف من تقنيات تقويمية تُعنى بحرمان الفلسطينيين. وينبغي لنا أن نستعرض إطارًا مفاهيميًا ييسر لنا فهم هذه الفرضية.

٢. السلطة وأشكال التعبير عنها: الفكرة التي يسوقها فوكو حول السلطة ونظام الحركة

فكرة «السلطة التأديبية» مقتبسة من أعمال ميشيل فوكو. فقد افترض فوكو أنه ليس في وسعنا أن نفهم القوى التي تحكمنا باعتبارها وظيفة مباشرة ومترابطة تؤديها الدولة (بمعنى إجراءات «مركزية» تنطوي على آلية مترابطة يمكن توحيدها في فكرة واحدة هي فكرة «الدولة»). فالتفكير بصورة رئيسية من خلال أفكار القانون وتسلسل القيادة، وتلك التي تتمحور حول القوانين والسيادة، تفوته شبكة تتألف من أجهزة الحكم، وهي شبكة محلية في الغالب وتأتي على قدر أكبر بكثير من التعقيد والتركيب. وبذلك، يفوت هذا الضرب من التفكير معاينة الطرق التي تزاول الدول عملها من خلالها على أرض الواقع. فـ«الدولة» لا تمثل كيانًا موحدًا لا يمكن فيه عزو كل نشاط من أنشطة المؤسسات والأجهزة والمنظمات – بدءًا من عمل ضابط الشرطة إلى الكلمات الصادرة عن المعلم – إلى سطوة رئيس الوزراء، بل تجسد الدول كيانات مشتتة على نحو أكبر وأقل ترابطًا بشوط بعيد من ذلك. وعلاوةً على ذلك، تفرز أجهزة الحكم الأخرى أشكالًا من السلطة التي تختلف عن الطريقة التي نعتمدها في التفكير بـ«الدولة». فالشرطة والمدرسة والمستشفيات وعيادات رعاية الأم والطفل، وقواعد التدريب العسكرية، ومكاتب العمل، والكثير من المؤسسات الأخرى التي يجري حكمنا من خلالها تعمل على إدارة الناس وتسجيلهم والإشراف عليهم والاحتفاظ بسجلاتهم وتصنيفهم إلى فئات، وتصنيف الأجساد إلى أحيان وتصنيف النشاطات إلى أحيان. فعلى سبيل المثال، يوجد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٧ إلى ١٧ عامًا في مناطق معينة تُدعى المدرسة، وهم يصنَّفون فيها حسب الفئات العمرية، وحسب «المستويات» – حيث يعلم كل طفل أين يجلس، وتسجَّل نتائج اختباراته وتُحفظ، وهناك وقت مخصَّص للدراسة ووقت مخصص للعب، إلى جانب أمكنة مخصصة لمختلف النشاطات، كما تخصَّص دورات مياه مختلفة للأطفال عن تلك المخصصة للبالغين، ودورات مياه مختلفة للفتيان عن تلك التي تخص الفتيات، من أجل تنظيم النشاط الجنسي

وبينما تشكل الحواجز مواقع تنظم حركة الأجساد في الحيز، فلا يُنظر إليها في أحوال كثيرة على أنها مواقع تأديبية، ولم يسبق أن جرى تفسيرها على هذا النحو. وبالفعل، فغالبًا ما يُنظر إلى نظام الحركة على أنه نمط من أنماط السيطرة التي فقدت الاهتمام في الذات الفردية ولا يتجاوز عملها مستوى السكان وانتشارهم (أو بالأحرى: توقّفهم). وهذا ينطوي على التخلي عن الاهتمام الذي كانت إسرائيل تبديه في تشكيل الذاتية الفلسطينية وتحويرها، باعتبارها تتألف من قوى عاملة في معظمها.

والهوية الجنسية والإشراف عليهما، إلى غير ذلك. ويبيّن فوكو كيف تشكل هذه الإجراءات بمجموعها طرقًا تعمل السلطة من خلالها. وتقتضي الأهمية أن نضع في الاعتبار، حسبما يطلِعنا عليه فوكو، أن هذا الشكل من أشكال السلطة يتسم بالإنتاجية. فهو لا يعمل من خلال إنفاذ الحظر والتقييد فحسب، بل يفعل فعله من خلال التيسير، والأهم من ذلك: من خلال الإنتاج. وفوق كل شيء، فما ينتجه هذا الشكل من أشكال السلطة يتجسد في الهويات.

وتُعَدّ هذه السلطة التي تزاول عملها على روتيننا اليومي وفي داخله ومن خلاله منقسمة في نفسها إلى شقين: أولهما السلطة التأديبية، وهي سلطة «تتمحور حول الجسد [المنفرد]»، الذي يعمل من خلال «التوزيع المكاني للأجساد المنفردة»، ومن خلال تقنيات التدريب والرقابة وإدارة المعلومات.[٨] وهي عبارة عن مجموعات من التقنيات والأجهزة التي تستدعي وجود أحياز محصورة (من قبيل المدرسة أو السجن)، وفترات زمنية محددة المعالم في العادة (من قبيل الوقت المخصص للحصة الدراسية في المدرسة). وينطوي المنطق الذي تقوم عليه هذه السلطة على الارتقاء بالسيطرة إلى تمامها وكمالها من خلال تصنيف الأفراد وحصرهم في أحياز معزولة وتنظيم كل شيء من موقع خارجي.[٩] ويتألف الشق الثاني من السلطة الحيوية أو السلطة التنظيمية، التي يعود فوكو في مرحلة لاحقة (في محاضراته التي ألقاها في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٦ و١٩٩٧) إلى توصيفها تحت مسمى تقنية الأمن. وتعمل هذه السلطة عملها على السكان (أو: الحياة) دون الأجساد، على مدى فترات زمنية وأحياز أكبر ومفتوحة إلى حد كبير. وهي تدير سلسلة من الجوانب المتصلة بمعيشة السكان بمجموعهم وبقائهم – بدءًا من معدلات الوفيات والمواليد، مرورًا بالصحة العامة وانتهاءً بالآثار التي تفرزها

حواجز الاحتلال الاسرائيلي: فرز من نوع مختلف.

التغييرات الإيكولوجية. وتشكل هذه السلطة ميدان الإحصاءات والبيروقراطية، وقبل أي شيء آخر الحركة – ومع ذلك، فهي لا تشمل التقييد الصارم المفروض على حركة الأجساد المنفردة في الأحياز المحصورة، كما هو الحال في التأديب، وإنما انتشار السلع والسكان والأمراض. ولا يقوم المنطق الذي ترتكز عليه هذه السلطة على التقسيم والفصل، بل هو منطق يتمحور موضوعه حول مجموع متصوَّر («السكان») وتنحصر غايته في تقليص المخاطر وتعظيم الأرباح التي يؤتيها الانتشار الطبيعي للواقع.[١٠]

وبينما تشكل الحواجز مواقع تنظم حركة الأجساد في الحيز، فلا يُنظر إليها في أحوال كثيرة على أنها مواقع تأديبية، ولم يسبق أن جرى تفسيرها على هذا النحو. وبالفعل، فغالبًا ما يُنظر إلى نظام الحركة على أنه نمط من أنماط السيطرة التي فقدت الاهتمام في الذات الفردية ولا يتجاوز عملها مستوى السكان وانتشارهم (أو بالأحرى: توقّفهم). وهذا ينطوي على

خصوصية حواجز الاحتلال: بدل النظام، الحفاظ على الفوضى.

التخلي عن الاهتمام الذي كانت إسرائيل تبديه في تشكيل الذاتية الفلسطينية وتحويرها، باعتبارها تتألف من قوى عاملة في معظمها. ويتتبّع نيفي غوردون هذا التغيير الذي طرأ على نمط السيطرة: فمنذ العام ١٩٦٧، ولفترة تقارب العقدين من الزمان، كان مشروعان يتقاطعان مع بعضهما بعضًا ويتمحوران حول المشروع نفسه (وتتشكل شروطهما بناءً عليه). كان المشروع الأول يتمثل في «الاحتلال المتنور» – التحسن المفترض الذي يعززه الاحتلال ويظهر في جودة حياة السكان الفلسطينيين بعمومهم.[١١] وينطوي المشروع الثاني بتغيير يطرأ على سوق العمل داخل إسرائيل، والذي بات يعتمد على القوى العاملة الرخيصة المتوفرة في الفلسطينيين غير المواطنين.[١٢] وكان كلا المشروعين يعتمدان على إنشاء المؤسسات التأديبية (من قبيل مدارس التدريب المهني من أجل تيسير اندماج الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي)، بالإضافة إلى نشر شبكة سياسية-حيوية تتشابه، في وجوه عدة، مع تلك التي وصفها فوكو في أعماله التي نشرها بين العامين ١٩٧٥ و١٩٧٨: شبكة متعددة الوجوه تحدد نقاط اهتمامها في معدلات الولادة والوفيات، والأمراض والتطعيمات ونوعية المياه وخلافها.[١٣] ومع ذلك، فقد طرأ تغير جذري على عمل هذا النظام السياسي الحيوي ضمن إجراءات يمكن تتبُّع أصولها إلى العام ١٩٨٩ .[١٤] حيث تحول مما اصطلح غوردون على تسميته سياسة الحياة إلى سياسة الموت.[١٥] فعلى هدي من فكرة السياسة الجُثَثية (Necropolitics) التي ابتكرها أشيل امبيمبي[١٦] (Achille Mbembe) – أي قدرة السلطة على منح الحياة و/أو الموت للأجساد – (وهي فكرة تشكل النقيض المكمل للسياسية الحيوية)، نستطيع أن نشير إلى أحد المجالات التي تبدي إسرائيل اهتمامها به، والذي لم تعُد تضع نصب عينيها فيه على المحافظة على جودة الحياة، وحتى تحسينها، أو تقليص معدلات الوفيات، أو الاستثمار في شبكات البنية التحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنما توجهه نحو الموت. وهذا الأمر صحيح في معناه الذي يتألف من شقين، أولهما أن هذا التوجه يسعى إلى إدارة موت الفلسطينيين باعتباره موتًا مشروعًا (بحيث تجعل من الفلسطينيين قابلين للقتل أو على الأقل مشاركين في طرق موتهم دون مشاركتهم في جودة حياتهم). وثانيهما أنه موجه نحو موت الإسرائيليين. وبعبارة أخرى، لا يرى التوجه المذكور سوى هذا الموت المحتمل ويسعى إلى تقليصه من خلال تقليص التهديد المفترض الذي يعتري الحياة: وذلك هو الإرهاب، الذي يتجسد في حركة الفلسطينيين. وهذا الرابط الأخير – القائم بين الإرهاب وحركة الفلسطينيين هو الرابط الذي يستحوذ على اهتمامنا في هذا المقام. فهو المِفصل الذي يقوم عليه نظام السيطرة الجديد ويعتمد عليه، وبالتالي فهو رابط يتعين إثباته – أو إنتاجه. ويحتل هذا الإنتاج بؤرة الاهتمام في الجزئية التالية من هذه الورقة، ولكن يلزَم أن نشير إليه إشارة أخيرة في هذا السياق.

يفترض الكثيرون أن إسرائيل فقدت الاهتمام في الذات الفردية بحد ذاتها، وتخلت بالتالي عن التقنيات التأديبية في سياق هذا التغيير الذي طرأ على الإجراءات التي تعتمدها السلطة الإسرائيلية وتنفذها. فلا تبدي إسرائيل الاهتمام في تسهيل الظروف التي يمكن أن تسمح للفلسطينيين بالظهور في مظهر أفراد المجتمع الذين يبلغون درجة الكمال ويؤدون الأعمال المنوطة بهم وينعمون بالرخاء والازدهار، أو حتى في مظهر الأدوات الفعالة والمطيعة في سوق عملها (مع أن التمييز هنا لا يُعَدّ واضحًا بكليته على نحو ما قد يوحيه) – وهذا بحد ذاته هو الهدف الذي تسعى السلطة التأديبية إلى إنفاذه بإجراءاتها وعملياتها. فلا يزيد اهتمام إسرائيل على احتواء التهديد الأمني الذين يُفترض أن الفلسطينيين يشكلونه والقضاء عليه واستئصال شأفته. ولا يقتصر هذا الأمر على «نظام الحركة» الذي تفرضه إسرائيل. ففي هذا السياق، يثير ويليام وولترز (William Walters)، وهو أحد الرواد الذين أدلوا بدلوهم في حقل دراسات الحركة، فرضية مماثلة بشأن مخيمات اللاجئين في أوروبا. فحسبما جاء على لسانه، لم يعُد المخيم موقعًا تأديبيًا لأن الدول لم تعد تبدي اهتمامها في إنتاج «نوع إيجابي من الذاتية» طالما أن السكان الذين يقطنون في المخيمات لم يعودوا يُعتبرون مواطنين أو مقيمين محتملين فيها في المستقبل، بل لا يعدو كونهم الآن أفرادًا يمكن ترحيلهم

وإبعادهم.[١٧] ويمكن الوقوف على فرضية تشبه فرضية وولترز في الكثير من التحليلات المعاصرة الأخرى التي تتناول أنظمة متباينة من أنظمة الحركة. ويسعى التحليل الذي نستعرضه أدناه إلى بيان أن الأساس التسويغي الذي ينبني عليه هذا النظام برمته قد ينهار دون وجود العنصر التأديبي الذي يرتكز عليه.

٣. الحواجز

تزيد الحواجز في فعلها على تنظيم أو حجب حركة السكان الذين تحولوا إلى مادة يمكن التخلص منها، في أحسن الأحوال، في نظر النظام الإسرائيلي. كما يُعتبر هؤلاء السكان منتجين حسب المعنى الذي يراه فوكو، حتى لو كان ذلك بطريقة معكوسة إلى حد ما. دعونا نفكر برهةً في تنظيم الحركة بعمومها:

إن حركتنا تخضع على الدوام للتنظيم من خلال أنظمة الرموز والأوامر التي يُفترض بنا أننا نملك القدرة على التعرف عليها: الإشارات والشواخص على الطرق، والحبال التي تحدد مسار الطوابير، والتقسيمات إلى مناطق يستطيع المرء أن ينتظر فيها ومناطق يتحتم على المرء أن يتحرك ضمن إطارها، وخلاف ذلك. وقد تفضي مخالفة هذه القواعد إلى إيقاع شكل ما من أشكال العقوبة: فقد يُنظر إليَّ كما لو كنتُ وقحًا لو لم أنتظر خلف الخط الذي يؤشر إلى بداية الطابور في البنك. وقد تُفرض عليَّ غرامة لو كنتُ أقود سيارتي على الرصيف أو أتجاوز حدود السرعة المسموح بها. وقد تُطلق النار علي وأُقتل في ظل ظروف معينة لو حاولتُ أن أجتاز الأسلاك التي ترسم الحدود الأمنية. وعلى الحاجز، الذي يشكل نظامًا رمزيًا، تتشظى هذه الأنماط الدلالية التي قد ننظر إليها على أنها تافهة وغير ذات بال، حيث تتسبب في حرمان الأفراد الذين ينتظرون المرور في حال قصورها. وينتج هذا الفشل أولئك الأفراد الذين يمرون عبر الحاجز باعتبارهم ذوات عدوانية لا تستطيع أن تسيطر على نفسها، ويجب بالتالي فرض سيطرة مُحكمة عليها (بمعنى إخضاعها للاحتلال).

وتجلّي رواية صغيرة هذه المسألة في أجلى صورها، حيث سميتُها أنا وميراف عمير «الخط المخيالي». ويشير الخط المخيالي إلى خط «غير مرئي» يرسمه جندي أو جنود على الحاجز. وحيث ينتظر الناس دورهم في التفتيش، وغالبًا ما يكون الواحد منهم يضغط على الآخر في الطابور، يقول جندي – سواء بصوت مرتفع أم في ذهنه – «لا تتجاوزوا الخط». ويصف عزمي بشارة هذا الروتين في كتابه «الشوق في أرض الحواجز»:

'ارجع!' يصرخ الجندي على الحشد في أي وقت يتحرك فيه الحشد خطوات معدودة إلى الأمام بسبب التدافع، لأن الحاجز مكتظ، وبسبب الرغبة في الوصول إلى الظل أو بسبب الاضطراب والهيجان... 'ارجع' هي الكلمة التي تسبّب التدافع في اتجاه يعاكس اتجاه الحركة. فكم حربًا أشعلت هذه الكلمة بين جميع الأفراد الذين يُدفعون إلى الخلف وهم يحاولون ألا يفقدوا دورهم في الطابور! ... وفي أي وقت يرى فيه الجندي نفسه كما لو كان يضطلع بدور المعلم أو المثقف، أو لمجرد أن يتسلى، أو عندما يريد أن يتأكد من أن الوضع تحت السيطرة، فهو يصرخ 'ارجع' على نحو باتّ لا يترك أي مجال للجدال أو النقاش ... 'إذا تخطى أي واحد هذا الخط، فسوف ترجعون إلى بيوتكم'. وفي تلك اللحظة، ودون أي سابق إنذار، يتحول الوجود في مقدمة الطابور من نعمة إلى نقمة. فالشخص الموجود على رأس الطابور يتحول الآن إلى حامي الخط المعيَّن، وعليه أن يتوخى الحذر وألا يجتازه.[١٨]

ولا مناص من التعدي على الخط المخيالي المذكور بسبب انعدام رؤيته وبالنظر إلى أن موقعه الدقيق غير متوقع على الإطلاق ويتغير باستمرار. وربما يكون من نافلة القول أنه على الرغم من أن هذا الخط لا يعيَّن على نحو علني ومرئي، فإن تعدّيه وتجاوزه ينطوي على إيقاع العقوبات. وفي حالات ليست بالقليلة، تأخذ هذه العقوبات شكل العقوبات التأديبية، من قبيل احتجاز «المتعدّين» لساعات، أو إرجاعهم إلى نهاية الطابور أو حرمانهم من المرور. وفي أحيان أخرى، تُفرض العقوبة التأديبية على أي شخص ينتظر المرور عبر الحاجز من خلال إبطاء إجراءات الفحص الأمني أو إغلاق الحاجز بصورة كاملة لفترات متفاوتة. ولكن رد فعل الجنود يتسم بالعنف في غالب الأحوال، حيث يفضي في بعض الأحيان بأي شخص يتعدى الخط الذي لا وجود له إلى التعرض لإصابة بليغة أو حتى القتل.

ومن المفترض أن غياب تحديد الخط المذكور وترسيمه مسألة يمكن حلها بيسر وسهولة: فليس على المرء إلا أن يرسم خطًا، وربما يضيف يافطة يكتب عليها: «الرجاء الانتظار هنا». وفي الواقع، يجري رسم الخطوط – الدائمة إلى حد ما – على الحواجز. ومن أكثر الخطوط المؤقتة التي رُسمت بالقدم على الرمل إلى أكثر «الخطوط» المستقرة إلى أقصى حد ممكن، لا يمكن تجاوز الأبواب الدوارة الكهربائية دون موافقة الجندي. ومع ذلك، فما تفتأ الخطوط المخيالية تقام وتظهر للعيان على الحواجز. وقد ظهرت هذه الخطوط قبل تركيب الأبواب الدوارة أو بعده، أو في مواقف السيارات أو بالقرب من أكشاك الحراسات الأمنية. ويوحي هذا الإصرار بأن الخطوط المذكورة تضطلع بدور في عمل الحاجز.

ومن أكثر الخطوط المؤقتة التي رُسمت بالقدم على الرمل إلى أكثر «الخطوط» المستقرة إلى أقصى حد ممكن، لا يمكن تجاوز الأبواب الدوارة الكهربائية دون موافقة الجندي. ومع ذلك، فما تفتأ الخطوط المخيالية تقام وتظهر للعيان على الحواجز. وقد ظهرت هذه الخطوط قبل تركيب الأبواب الدوارة أو بعده، أو في مواقف السيارات أو بالقرب من أكشاك الحراسات الأمنية. ويوحي هذا الإصرار بأن الخطوط المذكورة تضطلع بدور في عمل الحاجز. ونريد أن نقترح أن هذا الإصرار يشير إلى أن الفوضى هي بالضبط أحد الأهداف الأساسية التي تَسِم هذه التقنيات التي تُعنى - ومن باب المفارقة - بتنظيم الحركة.

وصول الأبواب الدوارة الكهربائية.

ونريد أن نقترح أن هذا الإصرار يشير إلى أن الفوضى هي بالضبط أحد الأهداف الأساسية التي تَسِم هذه التقنيات التي تُعنى – ومن باب المفارقة – بتنظيم الحركة.

لماذا يحدث ذلك وكيف؟ لأن الحركة الجامحة التي لا تتسم بالانضباط والتي لا يمكن ضبطها قد تشكل شمّاعة لتسويغ العنف. فبادئ ذي بدء، يجد العنف المادي الذي يستهدف الأفراد ما يسوغه باعتباره عقوبة تُفرض جراء وقوع التعدي. ويظهر العنف الذي يلجأ إليه الجندي هنا بوصفه طريقة لحصر المخاطر الأمنية: حيث ينظر الجنود وأفراد الجمهور الإسرائيلي من ورائهم إلى ذلك الشخص الذي تجاوز الخط واقترب أكثر مما ينبغي له باعتباره دليلًا على أنه كان على وشك مهاجمة هؤلاء الجنود. وثانيًا، يجد العنف البنيوي الذي يمارسه الاحتلال ما يسوغه كذلك: فالحرمان المستمر الذي تفرزه هذه الأنظمة ينتج تعديات متواصلة. ومع ذلك، يبقى هذا الإنتاج شفافًا، وتكمن النتيجة التي يفضي إليها في أن الفلسطينيين أنفسهم يجري إنتاجهم – مع أنه يثبت أنهم كذلك في نظر المراقب اليهودي–الإسرائيلي – باعتبارهم غير قابلين للانضباط، ومجبولين على التعدي على القانون ومخالفته، واعتبارهم بالتالي غير جاهزين (أو غير جاهزين بعدُ على الأقل) لتولي حكم أنفسهم بأنفسهم. والأدهى والأمرّ من ذلك أن ما يتجلى هنا يتمثل في نظام متكامل من السلطة والقانون، وهو نظام تعسفي ولا يمكن بلوغه (أو هو نظام أجنبي)، وبالتالي فهو يبني الذوات التي تخضع له بصفتها ذواتًا قابعة تحت نير الاحتلال – وهذا يعني بالتحديد ذواتًا لا يجري إدماجها على الإطلاق ضمن السلطة التي يجري إخضاعهم لها.

وعلى وجه الإجمال، تُخرِج الممارسات الشبيهة بالممارسات التأديبية الفلسطينيين الذين يمرون عبر الحواجز في صورة منتجات فاشلة في جميع أحوالها وفي أصلها، حيث ينتجها نظام يعمل ضمن إطار منطق تأديبي يكتسب شكلًا تأديبيًا، وهو مع ذلك مُعَدّ لكي يكون القصور حالُه لأن ما يظهر على المحك لا يكمن في بناء ذوات طبيعية تحكم ذاتها بذاتها. بل ما يتجلى هنا يتمثل في إمكانية ربط أنماط الحكم غير الديموقراطي (الاحتلال) مع إطار يصر على اكتسابه صفة ديموقراطية.

٤. الديموقراطية

إن ما يدعونا إلى استحضار هذه المنظومة بكليتها يكمن في وجوب تسويغ الاحتلال في ظل الافتراضات التي تقوم الديموقراطية الليبرالية عليها. فإنتاج التهديدات الأمنية والتمرد – من خلال هذه التعديات المحلية بمجموعها وفي صورة أوسع

في الوقت الذي لا يشكل فيه الحاجز، في أي ظرف من الظروف وكما هو الحال في قطاع غزة، الحيز الوحيد الذي يشهد إنفاذ هذه الإجراءات التي تستحضر التعديات، فهناك شيء له مغزاه وأهميته بشأن هذا الموقع بعينه. فالحاجز يخضع للتنظيم على أساس منطق التصنيف. فهو عبارة عن جهاز للتصنيف. والحاجز يُقام من أجل تصنيف المعتدلين من الخطيرين. وفي هذا المقام، يرى جيغاناثان أن هذا التصيف يقوم في أساسه على تصنيف الهوية. ومع ذلك، فكلما اعتبر النظام نفسه ديموقراطيًا، ازدادت درجة امتناعه عن الاستناد إلى فئات الهوية من أجل تسويغ مبادئ الحكم المتباينة.

وأشمل بكثير – يجسد مخطط التسويغ هذا. ودون الحاجة إلى التشبث بالطابع الديموقراطي لإسرائيل، فلن تقوم للحواجز قائمة؛ بل سيكون هناك تطهير عرقي. وليس في وسعنا أن نغض الطرف عن هذه الديموقراطية باعتبارها كذبة محضة، أو خرافة، تخفي وراءها واقعًا سياسيًا يخضع فيه نحو نصف السكان للسيطرة إما بصورة غير ديموقراطية (في سياق نظام فصل عنصري ينفَّذ في الضفة الغربية وغزة) أو يتعرضون للتمييز بصورة شاملة (كما هو حال الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية). وعوضًا عن ذلك، يشكل هذا الخط الرفيع من الديموقراطية أنماط السيطرة.

خذ مثلًا آخر على هذا المبدأ نفسه: بينما كنت أخطّ سطور هذه المقالة (حزيران ٢٠١٧)، قررت إسرائيل أن تقلص إمدادات الكهرباء التي تزودها لقطاع غزة. وبذلك، صار القطاع يحصل على ما يقل عن ثلاث [؟] ساعات من إمدادات الكهرباء في حر هذا الصيف القائظ [... محطات معالجة مياه الصرف الصحي ...]. ومن الواضح للجميع، بمن فيهم ...، أن هذا الوضع سوف يفضي إلى اندلاع جولة جديدة من أعمال العنف خلال هذا الصيف. ومع ذلك، فلا تبدي إسرائيل الاهتمام في الحيلولة دون نشوب هذا العنف. فعلى النقيض من ذلك، يتيح اندلاع أعمال العنف لإسرائيل أن تتمسك بخطابها الذي ترى فيه «غياب الشريك»، والإبقاء على حالة الانقسام القائمة بين غزة والضفة الغربية، ومواصلة فرض الحصار على غزة ووأد أي إمكانية متاحة للتوصل إلى اتفاقية في المستقبل. وليس في وسع إسرائيل أن تضمن استدامة هذه الأوضاع دون نشوب أعمال العنف من جانب الفلسطينيين بسبب الغطاء الديموقراطي الذي تتغطى به. فهي لا تستطيع ببساطة أن تشن حربًا دون أن يتوفر لها مخرج ما ييسر لها التصريح بأن هذا الوضع لا مفر منه. وقد يتعارض هذا الأمر مع ادعاء إسرائيل بأنها الطرف الديموقراطي الذي يسعى إلى السلام في سياق النزاع القائم. ولذلك، تواصل إسرائيل عملها على خلق الظروف الذي تدفع الفلسطينيين إلى الإقدام على أعمال العنف، من قبيل تقليص إمدادات الكهرباء. وبهذه الطريقة، يسود الافتراض بأن إسرائيل تعمل بما يتواءم مع المبادئ الليبرالية التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر والملاحظات الموضوعية بشأن الدين (فسكان قطاع غزة لم يسددوا ما في ذمتهم مقابل استهلاك الكهرباء). فالمعاناة التي يخلّفها هذا الحال تؤدي الدور المنشود منها وتيسر شن الحرب التي تحتاج إسرائيل إليها.

٥. الحواجز ٢

في الوقت الذي لا يشكل فيه الحاجز، في أي ظرف من الظروف وكما هو الحال في قطاع غزة، الحيز الوحيد الذي يشهد إنفاذ هذه الإجراءات التي تستحضر التعديات، فهناك شيء له مغزاه وأهميته بشأن هذا الموقع بعينه. فالحاجز يخضع للتنظيم على أساس منطق التصنيف. فهو عبارة عن جهاز للتصنيف. والحاجز يُقام من أجل تصنيف المعتدلين من الخطيرين. وفي هذا المقام، يرى جيغاناثان أن هذا التصيف يقوم في أساسه على تصنيف الهوية. ومع ذلك، فكلما اعتبر النظام نفسه ديموقراطيًا، ازدادت درجة امتناعه عن الاستناد إلى فئات الهوية من أجل تسويغ مبادئ الحكم المتباينة. فلا يمكن إلقاء القبض على شخص ما لأنه ذو بشرة سوداء ببساطة؛[١٩] ولا يمكن حرمان امرأة من حقها في التصويت لمجرد أنها امرأة؛[٢٠] ولا يمكن هدم قرية إنسان لا لسبب إلا لأنه لا ينتمي إلى الأغلبية اليهودية في إسرائيل.[٢١] فما يؤديه الحاجز يتمثل في تحويل هوية ما إلى فعل ما – تعدٍّ

(طريقة إشكالية على نحو خاص في تحريك جسد الإنسان في الحيز). وبذلك، يربط الحاجز عمومية القانون الليبرالي مع نفيه القاطع من خلال إعادة تصوير التمييز بوصفه عقوبة (عقوبة أو أشكال أخرى من التوبيخ أو التأديب).

ومثلما بيّنّا في مواضع أخرى، فقد عملت أنماط الحركة، وهي ما تزال تعمل، على إقامة الجسور بين الهوية والفعل أو – بعبارة أدق – تحويل الهويات المهمشة إلى ممارسات (إجرامية ومَرَضية في الوقت نفسه) تخضع للعقوبة (ولا سيما الطرق الإشكالية التي تواكب حركة جسد الإنسان في الحيز). وهذا هو السبب الذي يجعل نظام الحركة متناسبًا تمامًا مع السيطرة التي تفرضها إسرائيل. وفي حالة الفلسطينيين، يستطيع الحاجز في وقت ما وفي الوقت نفسه أن يصنف (لن يمرّ المعتدون) وأن يقوض هذا التصنيف (يظهر جميع الفلسطينيين في هذه الأحياز كما لو كانوا معتدين محتملين؛ وهذا هو السبب الذي يحدو بالجنود في أغلب الأحوال إلى الادعاء بأنهم «يعرفون» الأنظمة التي لا وجود لها على الإطلاق، والتحدث غالبًا بصيغة الجمع حول الجماعة المتخيلة حتى عندما يشيرون إلى فعل فردي يصدر عن فرد واحد تجاوز خطًا لا وجود له[٢٦]) وفي هذه اللحظة، يكون الفشل من نصيب منطق التصنيف. وبفشل هذا المنطق، يحالف النجاح منظومة الحركة في تحقيق غايتها: إنتاج المعتدلين في صورة أفراد خطيرين وتصوير حرية التنقل والحركة الواجبة للفلسطينيين بمجموعهم كما لو كانت ضربًا من ضروب الإرهاب.

(ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

١ تستند هذه المقالة إلى كتابي المنشور تحت عنوان:

Movement and the Ordering of Freedom Duke UP 2015.

2 Pradeep Jeganathan, «Checkpoint: anthropology, identity, and the State.» *Anthropology in the Margins of the State* (2004): 67- 80.

٣ للاطلاع على الفرق بين العنف الفعلي والمحتمل وعلى الوظيفة البنيوية التي يؤديها العنف المحتمل في سياق الاحتلال، انظر

Azoulay and Ophir 2009 2005.

4 Jeff Halper, The 94 Percent Solution: A Matrix of Control, *Middle East Research and Information Project (MERIP),* 216 (2000). http://www.merip.org/mer/mer216 (٢٠١٧ رايأ يفدهوش)

5 Amira Hass, «The Natives' Time Is Cheap,» *Ha'aretz,* February 23 2005.

6 Ariel Handel, «Where, Where to and When in the Occupied Palestinian Territories: An Introduction to a Geography of Disaster,» in *The Power of Inclusive Exclusion,* ed. Adi Ophir et al. (N.Y: Zone books, 2009).

7 Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation,* (Londom and New York: Verso books, 2007)

٨ المصدر السابق، ٢٤٣.

9 Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977 -1978* (Palgrave Macmillan, 2007), 44- 46

١٠ المصدر السابق، ص. ٥٨–٦٢.

11 Yoav Peled and Gershon Shafir, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002)

12 Lein, Yehezkel, and Najib Abu-Rokaya. Builders of Zion: *Human Rights Violations of Palestinians from the Occupied Territories Working in Israel and the Settlements*. B'tselem,

http://www.btselem.org/English/Publications/Index.asp?TF=18&image.x=10&image.y=10: B'tselem, 1999, Rebeca Raijman, and Adriana Kemp. «Labor Migration, Managing the Ethno-National Conflict, and Client Politics in Israel.» In Transnational Migration to Israel in Global Comparative Context, by Sarah S. Willen (ed.) 31-50. (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007).

13 Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley: University of California Press, 2008).

14 Ariella Azoulay and Adi Ophir, *The One-State Condition: Occupation and Democracy in Israel/Palestine,* (Stanford: Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures: 2012).

15 Gordon, *Israel's Occupation*.

16 Achille Mbembe, Necropolitics, *Public Culture* 15.1 (2003) 11- 40.

17 William Walters, «Deportation, Expulsion, and the International Police of Aliens», *Citizenship Studies* Vol. 6 , Iss. 3 (2002) 265- 292.

18 Azmi Bishara, *Yearning in the Land of Checkpoints* (Tel Aviv: Babel Press, 2006), 48-49, [in Hebrew]

١٩ تستعرض ميشيل ألكساندر (Michelle Alexander) تجسيد أنظمة السيطرة العنصرية والتضييق ورموزها في الولايات المتحدة الأميركية: بدءًا من العبودية ومرورًا بالعزل العنصري وانتهاءً بالحبس الجماعي. وكان يتعين على هذه الأنظمة، في حالات كثيرة، أن تنتج مظهرًا – أو واقعًا – للحركة التي لا يمكن السيطرة عليها من أجل تسويغ إجراءاتها. فعندما «كان عدد كبير من العبيد السابقين يهيمون على وجوههم على الطرق السريعة» في أعقاب الحرب الأهلية، تبنت عدة ولايات جنوبية قوانين صارمة بشأن التشرد وأنفذتها على السود، كما جرّمت وبالتالي فرضت عقوبة الحبس على جميع أولئك الذين لم تكن لديهم وظائف دائمة. وقد بالغت هذه القوانين في تصوير الحركة «الجامحة» للأميركيين من أصل أفريقي، وربطت حركتهم بالإجرام، مما أفضى في نهاية المطاف إلى تسويغ اعتماد أنظمة جديدة تتكفل بزجهم في السجون وإجبارهم على العمل بالسخرة. وقد حل نظام الحبس الجماعي، الذي تعززه ممارسات التنميط العنصري وقانون الاشتباه وقوانين المخدرات التي لا تتسم بالتوازن وتستهدف الأميركيين من أصل أفريقي لغايات فرض الرقابة عليهم وإنفاذ أحكام أقسى بحقهم، محل العزل العنصري باعتبارها نظامًا جديدًا يقوم على السيطرة العنصرية. وفي هذا المقام، يترك حرمان الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم من الإسكان العام العديد من الرجال الأميركيين من أصل أفريقي مشردين بلا مأوى، مما ييسر عودتهم إلى السجن في نهاية المطاف. انظر:

Michelle Alexander, The New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness (New York Jackson, Tenn.: New Press; Distributed by Perseus Distribution, 2010), 187, 28, 57.

وبناءً على ذلك، تحتل الظاهرة التي تنطوي على ارتكاب ذنب «قيادة الشخص الأسود لسيارته» [بمعنى أن جريمة الشخص تتمثل في لونه مقابل من كانت جريمته القيادة في حالة سكر] جانبًا محوريًا من الطريقة التي يُنظر فيها إلى التهديد العنصري وخضوعه للسيطرة في الولايات المتحدة. فحركة (أو حرية) أولئك الذين يجب أن يبقوا (مستعبدين) تشكل التهديد بحد ذاتها وبنفسها.

٢٠ تشير سالي شتلووث (Sally Shuttleworth) إلى أن إقصاء النساء عن الأحياز السياسية والاقتصادية خلال القرن التاسع عشر كان يسوَّغ في جانب منه من خلال تعريف أجسادهن على أنها مثيرة بالنظر إلى «حالة الزيادة» التي تنتجها «التدفقات» التي تفرزها أجسادهن. وكان يسود الافتراض بأن عجز النساء عن تنظيم التدفقات الصادرة من أجسادهن والتحكم فيها يقوض تصرفاتهن العقلانية ويزعزع قدرتهن على المشاركة في نظام اجتماعي «عقلاني» على قدم المساواة مع الآخرين. انظر:

Shuttleworth, «Female Circulation: Medical Discourse and Popular Advertising in the Mid-Victorian Era.»in Mary Jacobus et. al., eds., *Body/Politics: Women and the Discourses of Science* (New York; routledge, 1990).

وكانت الدورة الشهرية تحتل موقع الصدارة من بين جميع التدفقات المذكورة. وفي هذا السياق، يرى توماس لاكير (Thomas Laqueur) أن التركيز على الدورة الشهرية وعلى العلاقة القائمة بين هذا التدفق الجسدي وسلوك الحيوانات على نحو هائج لا يمكن توقعه في الجو الحار شكّل «الأساس الذي قامت عليه الحجة التي تناهض مشاركة النساء في النشاطات العامة التي تستدعي التركيز عليها وإعمال الفكر فيها يومًا بيوم. وكانت النساء مقيدات بأجسادهن على نحو كبير [وهذا بحد ذاته ظاهرة جديدة، حسبما يسهب لاكر في بيانه] يحول بينهن وبين المشاركة في مثل هذه الفعاليات»، ولا سيما بالنظر إلى أن هذا الجسد كان نفسه في حالة من التقلب. وقد أتاح المثال الذي يستشهد بوقع الحر على الحيوانات الثدية الأخرى تصوير الدورة الشهرية ضمن إطار من التدفقات التي لا تتسم بالاستقرار وتشهد الثوران، دون ربطها بنظام ينطوي على حركة دورية ودائبة. انظر:

Thomas Walter Laqueur, *Making Sex: Body and Gender from the Greeks to Freud* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), 216., 218.

٢١ في منطقة النقب – وهي منطقة صحراوية شاسعة في جنوب إسرائيل – يوجد ما مجموعه ٤٥ قرية غير معترف بها ويقيم فيها ما يربو على ٧٦,٠٠٠ من أصل ١٨٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني من الأقلية البدوية في إسرائيل. وفيما عدا حرمان هذه القرى من شبكات البنية التحتية الأساسية (من قبيل الكهرباء والماء والصرف الصحي والتعليم)، فقد دأبت الدولة على إخلائها وتدميرها ونقل سكانها إلى مواقع أخرى. ولم ينفك سكان هذه القرى يعيدون بناءها وتشييدها، ومن ثم تهدمها الدولة. ولم تفتأ هذه الحلقة متواصلة منذ أن وضعت حرب العام ١٩٤٨ أوزارها، حيث تتسبب في تحويل القرى المذكورة إلى مستوطنات في حركة دائمة. وتصر الحكومة الإسرائيلية على أن المواطنين غير اليهود الذين يقطنون في تلك القرى لا يملكون حقوقًا في ملكية الأراضي التي يقيمون عليها بسبب طابعهم البدوي القائم على الترحال. ومع ذلك، فغالبًا ما تعمل الدولة على إنتاج هذه «البداوة»: فمنذ العام ١٩٤٧، طردت إسرائيل أبناء العشائر من قراهم ونقلتهم في أكثر من مرة وبصورة جماعية من موقع إلى آخر. ومرة أخرى، نرى أن إنتاج هذه البداوة ييسر تصوير الأرض على أنها أرض فضاء وفارغة وجاهزة لحركات أخرى: الحركة «الحرة» للمواطنين (اليهود)؛ حركة الدولة القائمة على التوسع. ولذلك، تشكل الأسس التي يرتكز عليها البدو في كفاحهم مسائل ترتبط بالتوطين والبداوة والسيطرة على الأرض، وهي مسائل لا تعد من قبيل الخرافات على الإطلاق، وإنما تأخذ الشكل المادي الذي يجري من خلاله التفاوض على مسائل المواطنة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر الموقع الإلكتروني للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (http://rcuv.wordpress.com/)، والموقع الإلكتروني لمنتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية (http://www.dukium.org/?lang=ar)، وتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، «خارج حدود الخريطة: انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المُعترف بها» على الموقع الإلكتروني

http://pantheon.hrw.org/legacy/arabic/reports/2008/iopt0308/). وانظر أيضًا:

Ahmad Amara, Ismael Abu-Saad, and Oren Yiftachel, *Indigenous (in) Justice: Human Rights Law and Bedouin Arabs in the Naqab/Negev* (Cambridge, MA: Human Rights Program at Harvard Law School, 2012).

وانظر تقرير مركز عدالة – المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية:

Suhad Bishara and Haneen Naamnih, *Nomads against Their Will: The Attempted Expulsion of the Arab Bedouin in the Naqab: The Example of Atir–Umm Al-Hieran*, (Adalah, 2011).

٢٢ للاستزادة حول هذه الجزئية، انظر:

Hagar Kotef and Merav Amir, "Between Imaginary Lines: Violence and its Justifications at the Military Checkpoints in Occupied Palestine", *Theory, Culture & Society*, Vol 28, Issue 1 (2011) 55-80.

دافيد كريتشمر*

المستوطنات في المحكمة العليا الإسرائيلية**

من بين الملامح التي تتفرد بها منظومة السيطرة القانونية والعسكرية والسياسية التي تمارسها إسرائيل وتفرضها على الأرض الفلسطينية المحتلة المراجعة التي تُجريها المحكمة العليا الإسرائيلية حول الإجراءات التي تنفذها السلطات في هذه الأرض والقرارات التي تتخذها بشأنها.[١] فقد نظرت هذه المحكمة، التي تتبوأ موقع محكمة العدل العليا وتملك الاختصاص بالنظر في الإجراءات التي ينفذها جميع الأشخاص الذي يتقلدون وظائف عامة بموجب القانون، في الآلاف من الالتماسات التي تتناول الصفة القانونية التي تكتسيها طائفة متنوعة من الإجراءات، من قبيل هدم المنازل والإبعاد ووضع اليد على الأراضي وتصاريح الدخول وإقامة المستوطنات. وما من شك في أن وجود المراجعة القضائية يفرز بحد ذاته آثارًا تفرض القيود على السلطات. فمع أنه لم يكن من عادة المحكمة أن تصدر أحكامها بحق الحكومة وأنها عمدت إلى إضفاء صفة شرعية على الإجراءات التي تنطوي على صفة قانونية تشوبها الشكوك، كإنفاذ أوامر هدم المنازل والإبعاد بوصفها إجراءات عقابية، فقد أصدرت هذه المحكمة جملة من الأحكام المهمة بشأن مسائل مبدئية.[٢] وفضلًا عن ذلك، فقد جرت تسوية العديد من الالتماسات في ظل هذه المحكمة دون صدور أحكام فيها، مما أتاح الفرصة للتوصل إلى سبل انتصاف كاملة أو جزئية لصالح أصحاب الالتماسات من الفلسطينيين.[٣]

نتناول في هذه المقالة الطريقة التي تعتمدها المحكمة العليا في النظر في السياسات التي تفوق غيرها في حساسيتها السياسية وتنفذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة

* أكاديمي خبير في القانون الدولي، محاضر في الجامعة العبرية في القدس.

** نُشر في American Journal of International Law, Access Open access Volume 111 January 2017

وقد رُفعت أولى الالتماسات التي تطعن في الوضع القانوني للمستوطنات بعد أن وصلت حكومة بيغين إلى سدة الحكم خلال العام ١٩٧٧. فقد كانت هذه الحكومة تبدي التزامها الأيديولوجي والسياسي بتوطين اليهود في جميع أنحاء أرض إسرائيل التاريخية، وكانت تشيّد المستوطنات على الأراضي الفلسطينية الخاصة التي وضعت إسرائيل يدها عليها واستملكتها لغايات الوفاء باحتياجاتها العسكرية. وقد احتجّ مُلّاك الأراضي الفلسطينيين بأنه لا يمكن اعتبار إقامة المستوطنات على أراضيهم بمثابة إجراء يعنى بالوفاء بـ«حاجيات قوات الاحتلال»

– إقامة المستوطنات التي تؤوي المواطنين الإسرائيليين. ويسود الاعتقاد العام الذي يرى أن إقامة هذه المستوطنات وتشييدها لا يتماشى مع قانون الاحتلال الحربي.[٤] فقد أعلن مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى جانب عدد كبير من الدول، أن إسرائيل بعملها على إقامة المستوطنات المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة تخالف أحكام المادة ٤٩(٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على القوة القائمة بالاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الواقع تحت احتلالها. وعلى الرغم من هذا الإجماع القانوني، وبالنظر إلى الانقسام الهائل الذي يشوب الرأي العام الإسرائيلي حول قضية المستوطنات، والواقع الذي يقول إن المشروع الاستيطاني يشكل جزءًا من السياسة الرسمية التي تنتهجها الحكومة، فلم تألُ المحكمة جهدًا وبذلت ما في وسعها لكي تتجنب إصدار حكم يتناول مدى قانونية المشروع الاستيطاني.

وقد رُفعت أولى الالتماسات التي تطعن في الوضع القانوني للمستوطنات بعد أن وصلت حكومة بيغين إلى سدة الحكم خلال العام ١٩٧٧ . فقد كانت هذه الحكومة تبدي التزامها الأيديولوجي والسياسي بتوطين اليهود في جميع أنحاء أرض إسرائيل التاريخية، وكانت تشيّد المستوطنات على الأراضي الفلسطينية الخاصة التي وضعت إسرائيل يدها عليها واستملكتها لغايات الوفاء باحتياجاتها العسكرية. وقد احتجّ مُلّاك الأراضي الفلسطينيين بأنه لا يمكن اعتبار إقامة المستوطنات على أراضيهم بمثابة إجراء يعنى بالوفاء بـ«حاجيات قوات الاحتلال» – حيث تشكل هذه القاعدة الأساس الشرعي الوحيد الذي يسوّغ استملاك الممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة، وهي القاعدة التي تقرها المادة (٥٢) من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لائحة لاهاي).[٥] وقد رفضت المحكمة هذه الحجة وقضت، بعدما خرجت بتفسير فضفاض لـ«حاجيات قوات الاحتلال» وأدرجت ضمن نطاقه تدابير تتكفل بتأمين حماية أمن القوة القائمة بالاحتلال، بأنه إذا أثبتت السلطات أن المستوطنة المعنية أُقيمت لتأدية وظيفة أمنية بعينها فإن الاستيلاء على الأرض ووضع اليد عليها يُعَدّ قانونيًا. ومن جانب آخر، قررت المحكمة في القرار الذي أصدرته في قضية ألون موريه الشهيرة أنه في حال كان الدافع الرئيسي الذي يقف وراء إنشاء المستوطنة سياسيًا أو أيديولوجيًا، وليس عسكريًا، فإن استملاك الأرض ينافي القانون ويخالفه.[٦] وفي تلك القضية، أمرت المحكمة بإخلاء المستوطنة وإعادة الأرض إلى مالكيها الفلسطينيين.

وفي القضايا الذي ذكرناها أعلاه، احتج مُلّاك الأراضي الفلسطينيون بأن الصفة القانونية تنتفي عن جميع المستوطنات بموجب أحكام المادة ٤٩(٦) من اتفاقية جنيف الرابعة. ورفضت المحكمة النظر في هذه الحجة ووضعها في الاعتبار لسببين اثنين. ففي المقام الأول، قضت المحكمة بأن الحظر الذي توجبه المادة ٤٩(٦) المذكورة لا يشكل جزءًا من القانون الدولي العرفي، الذي تطبقه المحاكم المحلية في إسرائيل. وفي المقام الثاني، قررت المحكمة أن المسألة العامة التي تحيط بالمستوطنات تُعَد مسألة سياسية ينبغي أن يُترك الفصل فيها لأجهزة الحكومة وإداراتها الأخرى لكي تجد حلًا لها. كما أعادت المحكمة التأكيد، في قضيتين أخريين نظرت فيهما فيما بعد، على موقفها بشأن انعدام أهليتها للنظر في الوضع القانوني العام للمستوطنات وانعدام إمكانية مقاضاة هذه المستوطنات أمامها.[٧]

وفي الوقت الذي لم يستبعد فيه القرار الصادر في قضية ألون موريه استعمال الأراضي الخاصة لغايات إقامة المستوطنات بصورة كلية، فمن المؤكد أنه حصر هذا الاستعمال في الحالات التي يمكن فيها إثبات أن المستوطنة المقامة تخدم غايات عسكرية

وخلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي، أجرت السلطات الإسرائيلية مسحًا شمِل الأراضي المسجلة باسم الغائبين أو باسم الحكومة الأردنية، ووضع حارس أملاك الغائبين يده على هذه الأراضي. وعقب صدور القرار في قضية ألون موريه، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي الإعلان عن جميع الأراضي الريفية غير المزروعة أراضي دولة. وبات عبء الإثبات يقع، عقب صدور هذا القرار، على كاهل الأفراد لكي يثبتوا حقوقهم في تلك الأراضي.

إلون موريه: التسويغ القضائي للاستيطان.

معينة ومحددة. وبناءً على ذلك، فقد امتنعت السلطات عن استملاك الأراضي الخاصة لغايات إقامة المستوطنات وشرعت في مصادرة «الأراضي العامة» التي خصصتها السلطات لتشييد المستوطنات فيما بعد.

ومن وجهة نظر قانونية، واجهت هذه السياسة الجديدة مشكلتين، تتعلق أولاهما بالنظام المعتمَد في الإعلان عن تلك الأراضي أراضي عامة، وتتصل ثانيهما باستعمال تلك الأراضي لمنفعة السكان المدنيين من رعايا القوة القائمة بالاحتلال.

وكان الإعلان عن الأراضي بمثابة «أراضي دولة» يقوم في أساسه على أوامر عسكرية دأبت السلطات الإسرائيلية تصدرها عقب احتلال الأرض الفلسطينية مباشرة. وبموجب هذه الأوامر، يملك حارس أملاك الغائبين الذي يعيّنه الحاكم العسكري الصلاحية التي تخوله حيازة الأملاك الحكومية وتنظيم استعمالها.

وخلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي، أجرت السلطات الإسرائيلية مسحًا شمِل الأراضي المسجلة باسم الغائبين أو باسم الحكومة الأردنية، ووضع حارس أملاك الغائبين يده على هذه الأراضي. وعقب صدور القرار في قضية ألون موريه، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي الإعلان عن جميع الأراضي الريفية غير المزروعة أراضي دولة.[٨] وبات عبء الإثبات يقع، عقب صدور هذا القرار، على كاهل الأفراد لكي يثبتوا حقوقهم في تلك الأراضي. ولم يكن في وسع هؤلاء الأفراد أن يثبتوا ملكيتهم إلا من خلال إبراز الكوشان (صك الملكية) أو من خلال إثبات ملكيتهم لتلك الأراضي وعملهم في زراعتها وفلاحتها على مدى فترة لا تقل عن عشر سنوات. وقد مهدت هذه الهيكلية القانونية الطريق أمام اعتماد سياسة تقوم على الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي التي أعلنتها الحكومة أراضي دولة.

وكانت العلاقة التي تربط توسيع نطاق أراضي الدولة بسياسة الاستيطان التي انتهجتها حكومة الليكود ظاهرة وجلية. فقد نصت «خطة دروبلس» التي صدرت في العام ١٩٧٨ وشكلت القاعدة التي ارتكزت عليها السياسة الاستيطانية الأصلية التي اعتمدتها حكومة الليكود على أنه:

> يجب الاستيلاء على أراضي الدولة والأراضي غير المزروعة من أجل الاستيطان في المناطق الممتدة بين تجمعات السكان الذي يشكلون الأقلية وحولها، بهدف تقليص إمكانية تطوير دولة عربية أخرى في هذه المناطق إلى أقصى حد ممكن.[٩]

وكان الإعلان عن الأراضي أراضي دولة، والسياسة المتصلة بأراضي الميري غير المزروعة على وجه الخصوص، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الاستيطانية التي نفذتها الحكومة المذكورة. وكان الافتراض الأساسي الذي افترضته السلطات الإسرائيلية

واجهت المحكمة العليا الإسرائيلية معضلة عندما أثيرت مسألة المستوطنات في مرحلة لاحقة أمامها في قضايا لها صلة بجدار الفصل. وكان في وسع هذه المحكمة أن تعترض على ما جاءت به محكمة العدل الدولية بشأن الوضع القانوني للمستوطنات، ولكن كان من الجلي أنها امتنعت عن ذلك. ومن جهة أخرى، كان من شأن التسليم بوجهة نظر محكمة العدل الدولية أن يعني تجاهل الدور الذي اضطلعت به المحكمة مسبقًا في شرعنة المستوطنات، كما كان من شأنه أن يفضي إلى اندلاع مواجهة حاسمة مع الحكومة. وكان الحل الذي اجترحته المحكمة يتمثل في السعي إلى الالتفاف على هذه القضية.

يكمن في أن الأراضي العامة أو أراضي الدولة كانت تقع تحت تصرفها لغايات استعمالها على نحو يخدم المصالح السياسية لإسرائيل والإسرائيليين. ويتناقض هذا الافتراض تناقضًا تامًا مع أحكام المادة (٥٥) من لائحة لاهاي، التي تنص على أن دولة الاحتلال لا تعتبر نفسها سوى مسؤول إداري ووصي على الممتلكات العامة.[١٠] ويُفترض أن تعود هذه الوصاية بالنفع على عموم السكان الذين يملكون الأراضي، وهم سكان الإقليم الواقع تحت الاحتلال، دون سكان دولة الاحتلال نفسها.

وفي الواقع، تُنبئ المنهجية التي اعتمدتها المحكمة العليا، بعدما بُذلت المساعي التي استهدفت الطعن في سياسة الإعلان عن الأراضي أراضي دولة وفي السياسة التي تعنى باستعمال هذه الأراضي لغايات تشييد المستوطنات الإسرائيلية، عن الكثير من خفايا الأمور. ففي قضية الناظر، أتى القاضي شامغار على ذكر الواجب الذي يملي على القوة القائمة بالاحتلال صيانة باطن الممتلكات العامة وإدارتها وفقًا لقواعد الانتفاع، وذلك بموجب أحكام المادة (٥٥) من لائحة لاهاي.[١١] واستعرض القاضي هذا النظام بوصفه نظامًا يعنى بالوفاء بواجب القوة القائمة بالاحتلال في حماية الممتلكات العامة وصيانتها من التصرف فيها. ومع ذلك، لم يحالف النجاح شخصًا آخر في الطعن الذي رفعه على الإعلان عن أرضه التي كان يملكها أرضًا تابعة للدولة بعد القضية المذكورة التي فصل فيها القاضي شامغار. كما طعن ذلك الشخص في استعمال أرضه لغايات تشييد مستوطنة عليها، غير أن القاضي المذكور قضى بأنه يفتقر إلى الموقف الذي ييسر له الطعن في استعمال الأرض باعتبارها أرضًا عامة.[١٢] وأخيرًا، رفضت المحكمة العليا المحاولة التي بذلتها حركة السلام الآن للطعن في الوضع القانوني للمشروع الاستيطاني برمته، بما يشمل قضية استعمال الأراضي، باعتبارها لا تخضع للمقاضاة أمام المحكمة.[١٣]

لقد نُشر الكثير من المؤلفات التي تتناول القرارات الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل الذي تشيده إسرائيل على أراضي الضفة الغربية.[١٤] ونحن لا ننوي في هذا السياق أن نعيد ما سبق تأليفه ونشره حول هذا الموضوع، بل سنحصر الملاحظات التي نراها بشأن قضية المستوطنات في رأيين اثنين.

خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها إلى أن إسرائيل شيدت المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية على نحو يخالف أحكام المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة.[١٥] وترى المحكمة في الاستنتاج الذي خرجت به أنه طالما كان تشييد جدار الفصل على أراضي الضفة الغربية، وليس على الخط الأخضر أو في إسرائيل نفسها، تحدده الرغبة في حماية المستوطنات فإن تشييده يُعَدّ غير قانوني. وعلى وجه أعم، ترى المحكمة أن «المسار المختار للجدار يغطي تعبيرًا محليًا (in loco) للتدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات»، مما يوجب النظر إليه على أنه يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني حقه، أي تقرير مصيره.[١٦]

وقد واجهت المحكمة العليا الإسرائيلية معضلة عندما أثيرت مسألة المستوطنات في مرحلة لاحقة أمامها في قضايا لها صلة بجدار الفصل. وكان في وسع هذه المحكمة أن تعترض على ما جاءت به محكمة العدل الدولية بشأن الوضع القانوني للمستوطنات، ولكن كان من الجلي أنها امتنعت عن ذلك. ومن جهة أخرى، كان من شأن التسليم بوجهة نظر محكمة العدل الدولية أن يعني تجاهل الدور الذي اضطلعت به المحكمة مسبقًا في شرعنة المستوطنات، كما كان من شأنه أن يفضي إلى اندلاع مواجهة حاسمة مع الحكومة. وكان الحل الذي اجترحته المحكمة يتمثل في السعي إلى الالتفاف على هذه القضية بما رأته من

وعوضًا عن إثارة التساؤلات حول الصلاحية التي تخول الحاكم العسكري حماية المستوطنين من خلال ضمهم إلى الجانب الغربي من الجدار، فقد أخضعت المحكمة كل مقطع من المقاطع التي تؤلف هذا الجدار لاختبار التكافؤ، حيث عملت على تقييم الضرر الذي يسببه المقطع محل النظر للفلسطينيين مقابل المنفعة الأمنية التي يحققها. وحتى لو سلَّم المرء بهذه المنهجية التي اتبعتها المحكمة في تحليلها، فمن الصعوبة عليه أن يفهم كيف يمكن اعتبار انعدام الوضع القانوني للمستوطنات مسألة غير ذات صلة.

أن الوضع القانوني للمستوطنات لم يكن له صلة في الحكم على مدى قانونية جدار الفصل. وقضت المحكمة بأنه حتى لو لم يكن المستوطنون، بصفتهم مواطنين من رعايا القوة القائمة بالاحتلال، يشكلون أشخاصًا محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد كان الواجب يملي على الحاكم العسكري أن يحمي حياتهم وأمنهم. وفي هذا المقام، خلصت المحكمة إلى نتيجة مفادها أن:

> الحاكم العسكري يملك التفويض الذي يخوله تشييد جدار للفصل في المنطقة لغايات الدفاع عن حياة المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في هذه المنطقة وسلامتهم. وليس للنظر فيما إذا كان النشاط الاستيطاني يتواءم مع القانون الدولي أو يتعارض معه أي صلة بهذه النتيجة بأي وجه كان، وذلك حسبما تقرره الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي. ولهذا السبب، فنحن لا نعبر عن أي موقف بشأن هذه المسألة. وتنبع الصلاحية التي تخول تشييد جدار أمني لغايات الدفاع عن حياة المستوطنين الإسرائيليين وسلامتهم من الحاجة إلى المحافظة على «النظام والأمن العام» (المادة ٤٣ من لائحة لاهاي). وهذا أمر له ما يستدعيه بحكم الكرامة الإنسانية الواجبة لكل إنسان، وهو يُعنى بصيانة حياة كل إنسان خلقه الرب على صورته. إن حياة إنسان يعيش في المنطقة بصورة غير قانونية ليست يسيرة ولا سهلة. فحتى لو كان إنسانا يقطن في هذه المنطقة بوجه ينافي القانون، فلا يُعَد هذا الإنسان خارجًا على القانون.[١٧]

وكان من الواضح أن المحكمة أصابت عين الحقيقة في قولها إن الحاكم العسكري يقع تحت واجب يحتّم عليه صيانة حياة الأشخاص الموجودين في الأرض المحتلة، سواء أكانوا أشخاصًا محميين بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة أم لم يكونوا كذلك. وأيًا كان الأمر، فليس في وسع المرء أن يقفز إلى النتيجة التي ترى أن الوسائل التي يختارها الحاكم العسكري للوفاء بهذا الواجب وإنفاذه لا يحدها حد أو يقيدها قيد. فالواقع الذي يشهد وجود أشخاص بصورة غير قانونية في موقع بعينه لا يحوّلهم إلى أشخاص خارجين على القانون. ولكن عند النظر في الطريقة المعتمدة في حماية هؤلاء الأشخاص من التهديدات التي يستتبعها وجودهم فيها، فلا مناص من أن أول تدبير ينبغي أخذه في عين الاعتبار يكمن بالتأكيد في نقلهم من ذلك المكان. وفي جميع الأحوال، ففي حال قرر الحاكم العسكري أن هؤلاء الأشخاص موجودون دون وجه قانوني في مكان ما، فقد يفترض المرء أنه ينبغي أن تكون التدابير التي تُتخذ لحمايتهم تدابير مؤقتة وتقتضيها الحاجة إلى أن يحين الوقت الذي يتيح نقلهم من ذلك المكان.

وعوضًا عن إثارة التساؤلات حول الصلاحية التي تخول الحاكم العسكري حماية المستوطنين من خلال ضمهم إلى الجانب الغربي من الجدار، فقد أخضعت المحكمة كل مقطع من المقاطع التي تؤلف هذا الجدار لاختبار التكافؤ، حيث عملت على تقييم الضرر الذي يسببه المقطع محل النظر للفلسطينيين مقابل المنفعة الأمنية التي يحققها. وحتى لو سلَّم المرء بهذه المنهجية التي اتبعتها المحكمة في تحليلها، فمن الصعوبة عليه أن يفهم كيف يمكن اعتبار انعدام الوضع القانوني للمستوطنات مسألة غير ذات صلة. فعند عقد موازنة بين الصعوبات والمشاق التي يسببها الجدار للفلسطينيين الذين يسكنون بصفة قانونية في قراهم أو بلداتهم وأمن الإسرائيليين المقيمين في المستوطنات، فلا مندوحة من أن الطابع غير القانوني الذي يسم تلك المستوطنات يُعتبر عاملًا له صلته وعلاقته بهذا الوضع. فلماذا يجب على الناس

الذي يعيشون في تجمعات سكانية قانونية أن يواجهوا مشاق جمة بسبب الحاجة التي تقتضي حماية الأشخاص الذي يقيمون في مستوطنات لا ينبغي أن تقوم لها قائمة في تلك المناطق في المقام الأول؟ وفي هذا السياق، يكمن الحل الجلي في مثل هذا الوضع في إزالة المستوطنات غير القانونية، وبالتالي استبعاد الحاجة التي تستدعي اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية سكانها. وبناءً على ذلك، قد يبدو أنه وبصرف النظر عن الطريقة التي يعاين المرء هذه القضية من خلالها، يجب أن تبقى مسألة ما إذا كانت المستوطنات مقامة بوجه قانوني من عدمه عاملًا ذا صلة في الحكم على الوضع القانوني للجدار الذي يشيَّد لغايات حماية الأشخاص المقيمين في تلك المستوطنات، ولا سيما في الحالة التي يفرز فيها الجدار آثارًا وخيمة على حقوق الآخرين.

وينبغي لنا، قبل أن نختم هذه المقالة، أن نذكر أنه في الوقت الذي رفضت فيه المحكمة الحكم بأن المستوطنات غير قانونية وأنها بذلك قدمت يد العون في سبيل شرعنتها، فهناك وجه آخر للعملة. لقد قضت المحكمة في أكثر من قضية بأنه يجوز أن تبقى المستوطنات قائمة في المناطق التي شُيدت فيها لفترة لا تتجاوز الفترة التي تحتفظ فيها إسرائيل بسيطرتها عليها، وأن اتخاذ قرار سياسي بشأن الانسحاب من الإقليم الواقع تحت احتلالها يسوغ إزالة المستوطنات ويوجب نقل المستوطنين إلى إسرائيل.[18] وفضلًا عن ذلك، أمرت المحكمة في عدد من القضايا التي فصلت فيها بإخلاء المنازل التي شُيدت على أراضٍ فلسطينية خاصة وهدمها.[19] وقد تسببت هذه الأوامر باستفحال معاداة المحكمة في أوساط اليمين وأفضى بالكنيست إلى إصدار قانون ينص على الاستيلاء على الأراضي الخاصة التي أُقيم عليها بعض المستوطنات التي لم يصرّح بإقامتها.[20] وما يزال عدد من الالتماسات التي تطعن في ذلك القانون يخضع لنظر المحكمة حتى وقت كتابة هذه المقالة.

(ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

١ انظر:

David kretzmer, The Occupation of Justice (SUNY series in Israeli Studies, 2002); Sharon Weill, The Role of National Courts in Applying International Humanitarian Law. (London: Oxford University Press, 2014), 18–45

2 David Kretzmer, The Law of Belligerent Occupation in the Supreme Court of Israel, International Review of the Red Cross (94/885), (2012), 207-236.

3 kretzmer, The Occupation of Justice, pp. 189–191.

4 Theodor Meron, The West Bank and International Humanitarian Law on the Eve of the Fiftieth Anniversary of the Six-Day War, 111 AJIL (forthcoming 2017).

٥ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٧٨/٦٠٦)، أيوب ضد وزير الدفاع (113 (2) PD 33)، (قضية بيت إيل) (١٩٧٨) (إسرائيل)، وهي منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني: https://casebook.icrc.org/case-study/israel-ayub-v-minister-defence؛ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٧٩/٢٥٨)، أميرة ضد وزير الدفاع ((1) PD 34 90)، (١٩٧٩) (إسرائيل).

٦ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٧٩/٣٩٠)، دويكات ضد حكومة إسرائيل وآخرين (1 PD 34(1))، (١٩٧٩) (إسرائيل)، وهي منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني: http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=1670.

٧ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٩١/٤٤٨١)، برغيل ضد حكومة إسرائيل وآخرين (٤٧(٤) PD 210)، (١٩٩٣) (إسرائيل)، وهي منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني: http://www.alhaq.org/attachments/article/238/91044810.z01.pdf محكمة العدل العليا، القضية رقم (٩٨/٣١٢٥)، إياد ضد قائد قوات الدفاع الإسرائيلية في يهودا والسامرة (913 PD (1) 58)، (١٩٩٨) (إسرائيل).

8 Meron Benvenisti, The West Bank Data Project, a Survey of Israel's Policies. (AEI Press, 1984), p. 34.

9 Matitayahu Drobles, Settlement in Judiea and Samria: Strategy, Policy and Planning. (Jerusalem: WZO Settlement Dept. 1980), p. 3.

١٠ انظر الهامش (٨) أعلاه.

١١ قضية الناظر ضد قائد قوات الدفاع الإسرائيلية في يهودا والسامرة (701 (1) PD 36)، (١٩٨١) (إسرائيل).

١٢ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٨٤/٢٧٧)، عريب ضد حكومة إسرائيل وآخرين (57 (2) PD 40)، (١٩٨٦) (إسرائيل).

١٣ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٩١/٤٤٨١)، برغيل ضد حكومة إسرائيل وآخرين (210 PD 47(4))، (١٩٩٣) (إسرائيل)، وهي منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني: http://www.alhaq.org/attachments/article/238/91044810.z01.pdf.

14 Agora: ICJ Advisory Opinion on Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, 99 AJIL 6 (2005).

١٥ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠٠٤، تقارير محكمة العدل الدولية، ١٣٦ (٩ تموز)، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.icj-cij.org/homepage/ar/advisory/advisory_2004-07-09.pdf.

١٦ المرجع السابق، الفقرة ١٢٢.

١٧ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٠٤/٧٩٥٧)، زهران يونس محمد مراعبة وآخرون ضد رئيس الوزراء وآخرين (477 PD (2)60)، (٢٠٠٥) (إسرائيل)، وهي منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني:

http://elyon1.court.gov.il/Files_ENG/04/570/079/A14/04079570.A14.pdf.

١٨ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٩٢/٤٤٠٠)، المجلس المحلي في كريات أربع وآخرون ضد حكومة إسرائيل (PD (5) 48 587)، (١٩٩٢) (إسرائيل)؛ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٧٨/٦٠٦)، أيوب ضد وزير الدفاع (113 (2) PD 33)، (قضية بيت إيل) (١٩٧٨) (إسرائيل)، وهي منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني: https://casebook.icrc.org/case-study/israel-ayub-v-minister-defence' محكمة العدل العليا، القضية رقم (٠٥/١٦٦١)، المجلس ساحل غزة الإقليمي وآخرون ضد برلمان إسرائيل وآخرين (481 PD (2) 59)، (٢٠٠٥) (إسرائيل).

١٩ انظر، مثلًا، محكمة العدل العليا، القضية رقم (٠٦/٨٨٨٧)، النابوت ضد وزير الدفاع (٢٥ آذار ٢٠١٢) (إسرائيل)؛ محكمة العدل العليا، القضية رقم (٠٨/٩٩٤٩)، حامد ضد وزير الدفاع (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) (إسرائيل).

٢٠ قانون شرعنة المستوطنات في يهودا والسامرة، ٥٧٧٧–٢٠١٧ (إسرائيل)، وهو منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.adalah.org/uploads/uploads/Settlement_Regularization_Law_English_FINAL_05032017.pdf.

مهند مصطفى*

مشاريع الضم في السجال الاسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تحليل السجال الإسرائيلي الراهن حول فكرة ضم الضفة الغربية أو أجزاء منها إلى السيادة الإسرائيلية. يتتبع المقال بداية السجال الجديد القديم حول مشاريع الضم، ويبين العوامل التي أدت إلى صعود هذا السجال في الراهن السياسي الإسرائيلي. لا يرمي هذا المقال إلى تقديم قراءة تاريخية لفكرة الضم في المشروع الصهيوني عموما وبعد احتلال أراض فلسطينية في حزيران عام ١٩٦٧، بل سيركز على سجال الضم وتصوراته في السنوات الأخيرة، وفي الفترة الراهنة تحديدا. وينطلق المقال من مقولة أن عودة خطاب الضم، الجزئي أو الشامل، يعود إلى مجموعة من العوامل ويحمل مجموعة من الدلالات السياسية. عاد سجال الضم من جديد في السنوات الأخيرة، وتحديدا في الفترة الأخيرة بسبب التغييرات التي حصلت على المشهد السياسي والايديولوجي الإسرائيلي من جهة، والتغيرات التي حصلت على البيئة الإقليمية والدولية من جهة أخرى. وهو يدل على الثقة التي يتحلى بها اليمين الإسرائيلي عموما والاستيطاني خصوصا في سعيه لحسم مأزق الصراع من جهة، ومأزقه السياسي الأيديولوجي من جهة أخرى، مع التأكيد ان اليمين لا يملك حتى في هذه المسألة تصورا واحدا يبني إجماعا أيديولوجيا وسياسيا حوله، مما يدخله في مأزق جديد يتمثل في جدلية ضم السكان وضم الأرض وما يترتب عليها من إسقاطات سياسية وايديولوجية، ليس على الدولة اليهودية فقط بل على مجمل المشروع الصهيوني.

* أكاديمي خبير في القانون الدولي، محاضر في الجامعة العبرية في القدس.

مقدمة

لا تحمل فكرة الضم تصورا واحدا لدى اليمين الإسرائيلي، فهنالك تصورات مختلفة للضم من حيث الشكل والمضمون وآلية التنفيذ، ومن حيث الدوافع والاهداف. ويمكن تصنيفها حسب عدة معايير. فمن حيث الشكل هنالك نوعان من الضم يتحدث عنهما اليمين، الضم الجزئي والضم الكلي، يعني الجزئي تحديدا ضم مناطق معينة من الضفة الغربية، وغالبا يتم الحديث عن ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، ويحظى هذا الضم بتأييد كبير في صفوف اليمين، ولم يعد مقصورا على حزب «البيت اليهودي» بل ينطلق منه غالبية أعضاء حزب الليكود. أما الضم الكلي فينطلق من فرض السيادة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية دون استثناء. أما من حيث ديناميكية الضم، فهنالك الضم التدريجي الذي يهدف إلى الوصول إلى الضم المقصود (سواء الجزئي أو الكلي) بشكل تدريجي، أي ضم مناطق محددة في كل مرة حتى الوصول إلى مشروع الضم المقترح، وهنالك الضم الكامل مرة واحدة (سواء الجزئي أو الكلي). ومن حيث المضمون هنالك الضم الذي يشمل منح حقوق مواطنة للفلسطينيين في مناطق الضم، وهنالك من يقترح إعطاء مكانة إقامة لهم، وهنالك ثالث من يقترح اعطاءهم حكما ذاتيا في إطار السيادة الإسرائيلية. سنحاول في الفقرات التالية عرض مجمل التصورات والسجال حول هذه التصورات والأفكار.

دعا الكثير من السياسيّين الإسرائيليّين من اليمين الإسرائيليّ في الفترة الأخيرة إلى الإعلان عن ضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة إلى السيادة الإسرائيليّة، وخاصّة بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتّحدة الأميركيّة، وفي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٣٤ الذي أدان المستوطنات وأكّد على حلّ الدولتين على أساس حدود حزيران عام ١٩٦٧، ازدادت أصوات اليمين الإسرائيليّ التي تطالب بضمّ مناطق من الضفّة إلى السيادة الإسرائيليّة، وباشر سياسيّون إسرائيليّون –وخاصّة من حزبي الليكود والبيت اليهوديّ– في أوّل خطوة في هذا الاتّجاه تتمثّل في طرح قانون ضمّ مستوطنة «معاليه أدوميم»، على الرغم من أنّ هناك أوساطًا في اليمين تطالب بضمّ مناطق «ج» كلّها.

في هذا السياق جاء تصريح وزير التعليم ورئيس البيت اليهودي نفتالي بينيت في اليوم التالي للانتخابات معتبرا فوز ترامب فرصة تاريخية لإسرائيل، حيث أن عهد الدولة الفلسطينية قد انتهى برأيه. قال: «انتصار ترامب هو فرصة رائعة لإسرائيل من أجل الإعلان فورا عن تراجعها عن فكرة إقامة فلسطين في قلب البلاد، التي هي مسّ مباشر بأمنها وصدق طريقها».[١] وكان بينيت قد التقى مع مستشاري ترامب في نيويورك وطالبهم بعدم تبني حل الدولتين، بل إعطاء اوتونوميا للفلسطينيين وضم مناطق إلى إسرائيل، على أن يكون ضم مستوطنة «معاليه ادوميم» المحاذية للقدس خطوة أولى في هذا الإطار.[٢] وأشارت وزيرة القضاء ايليت شاكيد أن انتخاب ترامب فرصة لنقل السفارة الاميركية للقدس كرمز للعلاقة القوية بين الدولتين.[٣] وقد ازداد نهم اليمين لفكرة الضم بعد لقاء ترامب مع نتنياهو في البيت الأبيض في شباط ٢٠١٧، حيث صرح ترامب أنه يؤيد أي صيغة للحل يتوصل لها الطرفان.

اعتبر اليمين، وخاصة الاستيطاني، الذي بات أكثر القوى السياسية تأثيرا على الدولة والمشروع الصهيوني في هذه الفترة، ان اللحظة التاريخية تعتبر ساعة الحسم في مشروع الضم، ففي نشرة للمستوطنين بعنوان «أرض إسرائيل لنا!»، وهي نشرة قصيرة ينشرها المستوطنون، وصدر العدد ١٥٧ منها عشية الانتخابات الأخيرة، تحدثت أن الفترة الحالية والهدف السياسي الراهن للصهيونية الدينية يجب ان يكون مشروع الضم، حيث أكدت ان إخراج مشروع الضم إلى الوجود سيكون في مركز العمل السياسي في الكنيست والحكومة القادمة، ففي مقال له في النشرة قال بوعز هعتسني، أن مهمة الكنيست القادمة ستكون الاختيار بين إسرائيل وفلسطين، ويشير في مقاله: ساعة الحسم اقتربت، في الظروف الحالية الوضع الأفضل من ناحيتنا هو ضم مناطق "ج" التي تشكل ٦٠٪ من المساحة، وفيها كل المستوطنات اليهودية، هذا ما يضمن عدم قيام دولة فلسطينية سيادية والتي تعني القضاء على دولة إسرائيل قيميا ودينيا وقوميا وعلى المستوى الأمني».[٤]

وفي خضم نقده لإخلاء مستوطنة عمونا، قال بينيت أنه يجب العمل بكل قوة في هذه المرحلة على ضم الضفة الغربية، واستعمل خلال كلمته جملة دينية «التضحية بالنفس» من أجل الضم، والمقصود هو ان ساعة العمل قد دقت لإخراج أفكار الضم إلى حيز التنفيذ.[٥] وفي أعقاب قرار مجلس الأمن الذي ادان المستوطنات، نشرت وزيرة القضاء تصريحا لها على موقعها جاء فيه: «علينا ان نغير الاتجاه، عندما نطأطئ الرأس فذلك لن يساعدنا، علينا رفع رؤوسنا، علينا ان نقوم بما هو جيد لإسرائيل، نحتاج للحديث عن الضم».[٦]

فبعد تنصيب ترامب تنافس أعضاء الكنيست من اليمين على تقديم اقتراحات قانون لضم أجزاء من الضفة الغربية، فقد قدم عضوا الكنيست بتسلئيل سموطريش (البيت اليهودي) ويوآف

ينطلق المركز السياسي اليميني من فكرة الضم بشكل تدريجي، ولكنهم يختلفون على ما هي حدود الضم، فمثلا يقترح بينيت في خطته ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، وحكما ذاتيا إداريا في باقي المناطق، أما اوري اريال حليف بينيت في حزب البيت اليهودي، فإنه ينطلق من ضم كل الضفة الغربية ومنح الفلسطينيين مكانة مواطنة، بينما أطلق عضو كنيست من الليكود مؤخرا «ميكي زوهر» فكرة ضم الأرض ومنح حقوق اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين ما عدا الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات.

كيش (الليكود) اقتراح قانون لضم مستوطنة معاليه ادوميم، وبعدهما تقدم كل من عضو الكنيست ميكي زوهر (الليكود) وموطي يوغيف (البيت اليهودي) اقتراح قانون بضم غوش عتصيون، واريئيل وغور الأردن، واقترح الوزير يسرائيل كاتس من الليكود ان تشمل قوانين الضم أيضا منطقة بسغات زئيف. ووصلت الحالة الهزلية في هذا البازار من خلال عضو الكنيست عن حزب العمل، ايبلت نحمياس فيربين، التي قدمت اقتراح قانون لضم مناطق "ج" وذلك بهدف اختبار الحكومة ومحاولة إحراجها.[٧] وقد جاءت هذه القوانين من اليمين بعد تمرير قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية (قانون التسوية) في الضفة الغربية التي بنيت عليها وحدات سكن استيطانية.

ينطلق المركز السياسي اليميني من فكرة الضم بشكل تدريجي، ولكنهم يختلفون على ما هي حدود الضم، فمثلا يقترح بينيت في خطته ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، وحكما ذاتيا إداريا في باقي المناطق، أما اوري اريال حليف بينيت في حزب البيت اليهودي، فإنه ينطلق من ضم كل الضفة الغربية ومنح الفلسطينيين مكانة مواطنة، بينما أطلق عضو كنيست من الليكود مؤخرا «ميكي زوهر» فكرة ضم الأرض ومنح حقوق اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين ما عدا الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات.[٨]

تحول سجال الضم في المجتمع الإسرائيلي وفي المشهد السياسي إلى بازار أفكار، وهو نقاش إسرائيلي داخلي تحول الفلسطينيون فيه إلى «مفعول به». فهو مغيّبون عن النقاش، ولا أحد يفكر في موقفهم وردة فعلهم وتوجهاتهم. ويدل أن سجال الضم ينم عن تحولات كبيرة في الساحة الإسرائيلية بمعزل عن قدرة إخراجه إلى حيز التنفيذ، كله أو بعضه. في هذا السياق، يجب التفريق بين نوعين من الضم كي نستطيع تحديد وُجهة المقال الحالي، فالمقال لا يناقش الضم في إطار تسوية سياسية مع الفلسطينيين مثل اقتراح ضم الكتل الاستيطانية وتبادل الأراضي ضمن اتفاق حل نهائي، بل ضم مناطق كخطوة أحادية الجانب من طرف إسرائيل. وهو التعريف النظري الصحيح لمصطلح الضم (Irredentism or Annexation) في قاموس العلوم السياسية، على غرار ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أو ضم إسرائيل للجولان.

استطاع اليمين ان يجعل من فكرة الضم خيارا قويا من بين خيارات الحل الأخرى في المشهد الإسرائيلي، فمن جهة دفع بأصحاب التوجهات الأخرى لإدارة نقاش معه حول هذه الفكرة، وانتزع منهم موافقة مبدئية ضمنية حتى لو كانت نزاعية (Contentious)، من خلال ادعاء أصحاب التوجهات الأخرى وخاصة أصحاب حل الدولتين، بانهم لا يعارضون الضم اذا استطاع اليمين فعل ذلك، ويظهر هذا الاعتراف المبدئي على شاكلة التحدي الذي يطرحونه لليمين بصيغة «قوموا بالضم وسنرى كيف ستتعاملون مع مكانة السكان الفلسطينيين ومع الموقف الدولي»، أو جملة «أنتم في الحكم عقودا فلماذا لا تقومون بضم المناطق»، هذه الجمل النزاعية التي تهدف إلى إحراج اليمين، من وجهة نظر قائليها، هي في ماهيتها لنزع الشرعية عن فكرة الضم، ويقوم بها قائلوها بوعي وبدون وعي، وقد ظهر ذلك في صعود نسبة المؤيدين في الشارع اليهودي لمشاريع الضم، ففي استطلاع للرأي (كانون الأول ٢٠١٦) عبر حوالي ٤٠٪ من الاسرائيليين عن تأييدهم لضم كل مناطق الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية.[٩] بينما كانت نسبة تأييد الجمهور الإسرائيلي للضم الكلي في عام ٢٠٠٩ تصل إلى ١٧٪.[١٠] وارتفعت إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٠.[١١]

تقدم ليندسمان مقاربة جيدة لفكرة ضم الكتل الاستيطانية بشكل أحادي كما يطالب حزب مثل «يش عتيد» (عبر ترسيم حدود دولية لإسرائيل بشكل أحادي) وبين فكرة ضم الضفة الغربية كما يطالب اليمين، وخاصة اليمين الاستيطاني، ففي معادلة العرض والطلب الاقتصادية، فإن تجميد المستوطنات يضر بالعرض (قلة وحدات سكنية)، والتفريق السياسي والايديولوجي يضر بالطلب (لأنه لا يعترف بشرعية ٦٧)، وتعتقد ليندسمان أن هذه المعادلة كانت مصدر التحالف الذي كان بين لبيد وبينيت في الانتخابات التاسعة عشرة (٢٠١٣).

تشير الكاتبة كارولينا بندسمان إلى إحدى الطرق التي يعمل بها اليمين لجعل فكرة الضم شرعية في المشهد الإسرائيلي، وهو مقاربة الضم اقتصاديا، والحقيقة أن هذه المقاربة ليست بالجديدة، فباحثون إسرائيليون تطرقوا إلى هذا الجانب في تفسير تحول نصف المستوطنين ليصبحوا من الحريديم بسبب السكن (مثل داني غوطفاين وشاؤول اريبلي). فعندما يتم الحديث عن المستوطنات كعقارات تخضع للعرض والطلب وعن البعد الاقتصادي للسكن في المستوطنات فان ذلك لن يتم حسب اليمين الاستيطاني بدون الضم، وتشير ان المطالبة بضم مناطق في الضفة الغربية أو كلها هي صيرورة طبيعية تبدأ بالاحتلال، وتمر بالاستيطان وبعدها البناء وأخيرا الضم. وتشير ليندسمان ان فلسفة الضم تنطلق من مقولة أنه لا يمكن التفريق بين مناطق الـ٤٨ ومناطق الـ٦٧، وكما تشير في مقالها:

«من مثل بينيت يعرف انه يمكن ان تكون مستوطنا بدون أن تسكن وراء الخط الأخضر، وفي نفس الوقت يمكن ان تسكن وراء الخط الأخضر بدون ان تكون مستوطنا، في غياب التفريق بين ٤٨ و٦٧ يحرك المستوطنون المنطق التالي: ليس هنالك فرق من حيث الشرعية بين المناطق التي احتلت في الحربين، من يقبل شرعية السيادة الإسرائيلية على مناطق الـ٤٨، فعليه قبول شرعية الضم الإسرائيلي لمناطق الـ٦٧».[١٢]

تقدم ليندسمان مقاربة جيدة لفكرة ضم الكتل الاستيطانية بشكل أحادي كما يطالب حزب مثل «يش عتيد» (عبر ترسيم حدود دولية لإسرائيل بشكل أحادي) وبين فكرة ضم الضفة الغربية كما يطالب اليمين، وخاصة اليمين الاستيطاني، ففي معادلة العرض والطلب الاقتصادية، فإن تجميد المستوطنات يضر بالعرض (قلة وحدات سكنية)، والتفريق السياسي والايديولوجي يضر بالطلب (لأنه لا يعترف بشرعية ٦٧)، وتعتقد ليندسمان أن هذه المعادلة كانت مصدر التحالف الذي كان بين لبيد وبينيت في الانتخابات التاسعة عشرة (٢٠١٣)، حيث أن «بينيت أراد ان يُعلم لبيد مكمون مشروع المستوطنات، بمعنى ان يجعله يجتاز الخط الأخضر، وشطبه، وبدون الحاجة لتبني الأيديولوجية القومية أو الدينية، الدفع بالمركز السياسي الإسرائيلي للانضمام إلى قوة الشراء في المستوطنات، والتي ستنتج «بطبيعتها»، حركة بناء يتم ترجمتها بالعودة إلى الإنجاز الأيديولوجي لحركة المستوطنين». وتشير ليندسمان ان المقاربة الاقتصادية لفكرة الضم تنبع من كون أن حركة الضم ليس لها جمهور، والجمهور ليس لديه عقارات.

في تحليله لتوجه الضم، يربط بروفسور غابي شفير، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، بين توجه الحكومة اليمينية برئاسة نتنياهو من ضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وبين توجهات أيديولوجية وليست سياسية، «لا تعتمد معارضة نتنياهو الجوهرية وحكومته للحوار مع الفلسطينيين على حسابات عملية، وإنما تنبع من توجه قومي «انضمامي» (من ضم) واضح، والتي ورثها نتنياهو وبعض زملائه من آبائهم أو من رجال دين متطرفين».[١٣]

ويشير عالم الاجتماع الإسرائيلي «اوري بن اليعزر» في كتابه «حروب إسرائيل الجديدة: تحليل سوسيولوجي–تاريخي»، أن السياسة التي تتبعها إسرائيل «سياسات الفصل» تتكون من المركبات التالية، الفصل بين غزة والضفة الغربية، بين الفلسطينيين وأنفسهم في الضفة، بين الفلسطينيين والمستوطنين وبين إسرائيل وأجزاء من الضفة. وفي الوقت نفسه تقوم بربط إسرائيل مع أجزاء من الضفة تم ضمها واقعيا، والربط بين إسرائيل والمستوطنين.[١٤]

يؤيد الكاتب اليميني نداف شرغاي موقف نتنياهو من مسألة ضم معاليه ادوميم، ويعتقد أن الضم لا يعني شيئا اذا لم تسبقه موجة بناء مكثفة، ويعتقد أن البناء المكثف في المستوطنات عموما وفي معاليه ادوميم خصوصا هو التسوية المقبولة حاليا داخل اليمين، بين توجهات تريد ضم معاليه ادوميم وبين أخرى ترفض ذلك بسبب غياب التنسيق مع الإدارة الاميركية، ويعتقد شرغاي ان التسوية بين التوجهين اليمينيين في هذه الفترة يجب أن تكون تكثيف البناء في المستوطنات وإعادة الربط بين معاليه والقدس.

ضم معاليه ادوميم- خطوة أولى نحو الضم الكامل

كما سبق ذكره، بعد قرار مجلس الأمن حول المستوطنات وانتخاب ترامب، طرح أعضاء كنيست من اليمين مشروع قانون لضم مستوطنة «معاليه ادوميم» للسيادة الإسرائيلية، إلا أن نتنياهو استطاع أن يعرقل اقراره في اللجنة الوزارية للتشريع، بسبب موقف الإدارة الأميركية الحالية، والتي كما يبدو، لم تبد تأييدا لهذه الفكرة، إضافة إلى إدراك نتنياهو للإسقاطات السياسية والدولية المترتبة على هذه الخطوة، لا سيّما، بعد أن اضطر على مضض إلى تأييد قانون «التسوية»، أي قانون مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية، بعد أن صرح أن القانون سوف يُرسل القادة الإسرائيليين إلى محكمة الجنايات الدولية في «هاغ»، إلا ان ضغط اليمين دفعه لتأييد القانون، لم يعارض نتنياهو القانون من حيث المبدأ (أي مبدأ الضم)، وإنما من حيث أنه يفضل أن يتم ذلك بالتنسيق مع الإدارة الأميركية. رافق محاولات أعضاء اليمين تشريع قانون الضم بحملة دعائية كبيرة من اللوبي الخاص في الكنيست بضم معاليه ادوميم، والتي تضمنت إعلانات كبيرة في الصحف تتضمن تصريحات غالبية وزراء الليكود المؤيدة.

يؤيد الكاتب اليميني نداف شرغاي موقف نتنياهو من مسألة ضم معاليه ادوميم، ويعتقد أن الضم لا يعني شيئا اذا لم تسبقه موجة بناء مكثفة، ويعتقد أن البناء المكثف في المستوطنات عموما وفي معاليه ادوميم خصوصا هو التسوية المقبولة حاليا داخل اليمين، بين توجهات تريد ضم معاليه ادوميم وبين أخرى ترفض ذلك بسبب غياب التنسيق مع الإدارة الاميركية، ويعتقد شرغاي ان التسوية بين التوجهين اليمينيين في هذه الفترة يجب أن تكون تكثيف البناء في المستوطنات وإعادة الربط بين معاليه والقدس والتي خفت بسبب تراجع البناء وخاصة في منطقة E1، والضغوط التي مارستها إدارة أوباما على إسرائيل في هذا الصدد، ويعتقد ان الضم بعد ذلك يجب أن يكون بالتنسيق مع إدارة ودية وصديقة مثل إدارة ترامب في الحالية.[١٥]

مستوطنة معاليه ادوميم في صدارة مشاريع الضم.

وخرج يوسي بيلين، أحد مهندسي اتفاق أوسلو وأحد المبادرين لمبادرة جنيف، ضد اقتراح قانون ضم معاليه ادوميم، وطالب أن يكون الضم في إطار اتفاق تسوية مع الفلسطينيين، وأكد بيلين ان ضم معاليه ادوميم ظهر في وثيقة جنيف التي شارك فيها، كما ان الفلسطينيين برأيه أبدوا استعدادا لهذا الضم ضمن الكتل الاستيطانية، ولكنه يؤكد ان ذلك لا يعني القيام بهذه الخطوة بشكل أحادي عبر تشريع قانون في الكنيست. حيث ان الضم بدون اتفاق يعتبر انتهاكا صارخا لاتفاق أوسلو. ويقول بيلين في هذا السياق:

تُشكل فكرة ضم مناطق «ج» إلى السيادة والقانون المدني الإسرائيلي التسوية التي قبل بها اليمين المركزي لحسم الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبات هذا الموضوع محل قبول في صفوف شرائح كثيرة لدى المستوطنين. ففي نشرة «ييشع شلنو» (يهودا والسامرة خاصتنا)، وهي مجلة يصدرها مجلس المستوطنات (ييشع) وتعرف نفسها بأنها «مجلة توراتية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد»،

«إذا كانت الحكومة معنية بإلغاء اتفاق أوسلو (ولن أكون آسفا على ذلك) فيحق لها، طبعا، القيام بكل ما يتعارض مع الاتفاق ومنها ضم كل منطقة، مع كل الثمن المترتب على ذلك، ولكن إذا كانت معنية بالسير على طريقها (بمعنى ان تستمر بمهاجمة الاتفاق ولكن تقوم بكل جهد للحفاظ عليه) فعليها الانتظار حتى توقيع اتفاق نهائي مع الفلسطينيين، وفي اطاره تستطيع إسرائيل ضم المناطق المحاذية للخط الأخضر، مقابل التنازل عن منطقة في إسرائيل بنفس الحجم».[16]

ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية: مشروع اليمين المركزي

تعتبر فكرة ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية أكثر التصورات شعبية وشيوعيا في اليمين الاستيطاني في العقد الأخير، فبعد توقيع اتفاق اوسلو بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي والاستيطاني تحديدا، توجه يطالب بضم مناطق "ج" ، والتعامل مع السلطة الفلسطينية، ككيان سياسي منته يُلبي طموحات الفلسطينيين السياسية، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة عليه. ينطلق هذا التوجه من أن ضم مناطق "ج" إلى دولة إسرائيل «والتنازل» عن جزء من «أرض إسرائيل»، التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية، هو الرد على الخطاب الذي يحذر من قيام دولة ثنائية القومية إذا استمر الوضع القائم، وخصوصا وأن منطقة "ج" تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية، وتضم حوالي ١٠٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين.[17] يقود هذا التوجه حزب «البيت اليهودي» وأعضاء كثر من حزب الليكود، إن لم يكن غالبيتهم.

تُشكل فكرة ضم مناطق «ج» إلى السيادة والقانون المدني الإسرائيلي التسوية التي قبل بها اليمين المركزي لحسم الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبات هذا الموضوع محل قبول في صفوف شرائح كثيرة لدى المستوطنين. ففي نشرة «ييشع شلنو» (يهودا والسامرة خاصتنا)، وهي مجلة يصدرها مجلس المستوطنات (ييشع) وتعرف نفسها بأنها «مجلة توراتية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد»، استحضر مقال للصحفي المستوطن اريال كهانا حول فكرة ضم مناطق ج، جاء فيه: «على إسرائيل وقف سيطرة الجيش على السكان الذين يعيشون في يهودا والسامرة، ونقلها إلى سيطرة كاملة للسلطات المدنية، بخلاف الرأي الدارج، لا يدور الحديث عن ملايين العرب الذين سوف يتم ضمهم إلى إسرائيل، بل عن خمسين ألفا، وأقصى حد مئة ألف، الذين سيحصلون على هويات زرقاء. باقي السكان الفلسطينيين يعيشون منذ اتفاق أوسلو تحت سيطرة مدنية فلسطينية في مناطق أ و–ب. الاحتكاكات تحدث كلها في مناطق ج، فقط هنالك يدير الجيش حياة المواطنين... إذا كانت هنالك قيادة حكيمة في إسرائيل عليها تنفيذ خطة خماسية لمدننة تدريجية لمناطق ج».[18]

في هذا الإطار، قدم حزب البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينيت برنامجا مفصّلا لإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، سُميت «خطة التهدئة: خطوط عملية لإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني»، ويشكل حزب البيت اليهودي الذي شارك في انتخابات ٢٠١٣ لأول مرة (كحزب موحد) حزب المستوطنين الرسمي، ويتكون جوهر خطة التهدئة من ضم مناطق "ج" إلى السيادة الإسرائيلية، ومنح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين فيها.

جاء في مقدمة الخطة: «في سوق الأفكار الإسرائيلي هنالك حلان فقط، إقامة دولة فلسطينية على غالبية أراضي يهودا والسامرة، أو ضم يهودا والسامرة مع مليونين من سكانها العرب،

استمر بينيت في المثابرة على مواقفه المعارضة لإقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انضمامه للحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، كوزير للاقتصاد، ولاحقا كوزير للتعليم وعضو في المجلس الوزاري المصغر. وعلى الرغم من محاولات وزير الخارجية الأميركية السابق، جون كيري، تفعيل العملية التفاوضية، والتزام نتنياهو (على المستوى الدبلوماسي أو الدعائي على الأقل) بحل الدولتين، إلا أن بينيت صرح أن الصراع غير قابل للحل.

يفهم الجمهور أن هذه الحلول غير قابلة للتطبيق وتهدد مستقبل دولة إسرائيل لأسباب ديمغرافية وأخلاقية».

وتؤكد مسودة الخطة التي نشرها الحزب خلال الحملة الانتخابية، «جاء الوقت لعرض حل عقلاني يخدم مصالح دولة إسرائيل، لا تطمح هذه الخطة إلى تقديم حل نهائي لكل المشاكل، لأن حلا كهذا غير موجود. أهداف هذه الخطة متواضعة جدا، وهي تعطي لإسرائيل ثلاث أفضليات: السيطرة على الموارد الحيوية بالنسبة لنا، تعزيز مكانتنا الدولية من خلال تحييد فكرة الابرتهايد، وخلق ظروف على الأرض تكون مُستقرة وقابلة للحياة لعشرات السنين القادمة..... أما أفضليتها المطلقة فكونها عملية [قابلة للتطبيق]».

تستشهد الخطة بأقوال لعدد من قادة الليكود الذين تحدثوا عن ضم مناطق «ج» في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، ولكن يتفاخر بينيت أن خطته المعروضة مفصلة جدا وليست مجرد تصريحات صحفية. بكل الأحوال تتكون الخطة من النقاط التالية:

- أولا: ضم مناطق "ج" إلى السيادة الإسرائيلية بشكل أحادي الجانب: تشكل هذه المناطق حسب مصادر وتقارير أوروبية حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وكجزء من اتفاق أوسلو تم تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، A، B، "ج". وتخضع المنطقة الأخيرة حسب الاتفاق إلى السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وتتركز فيها غالبية المستوطنات والمستوطنين، تنطلق الخطة أن ضم هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية سوف يمنح الأمن للمنطقة الممتدة من تل أبيب إلى القدس، وحماية المستوطنات وسيادة الدولة على المواقع الدينية اليهودية. تشير الخطة أن العالم لن يقبل السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق، ولكنها تشير أن العالم لم يقبل نفس الواقع في شرقي القدس والجولان، ولكنه تكيّف مع هذا الواقع، وهذا ما سيحدث له مع مرور الزمن. بالإضافة إلى مسألة الأمن، تعتقد الخطة أن ضم هذه المناطق سوف يخلق تواصلا جغرافيا إسرائيليا يشمل غور الأردن، البحث الميت، منطقة تل أبيب، اريئيل، معاليه ادوميم مع كل المستوطنات في الضفة الغربية.
- ثانيا: تجنيس كامل للفلسطينيين في هذه المناطق، تشير الخطة أنه في مناطق "ج" يعيش خمسون ألف فلسطيني تقريبا مقابل ٣٥٠ ألف مستوطن [تشير التقديرات اليوم إلى وجود ١٠٠ ألف فلسطيني مقابل نصف مليون مستوطن]، وتشير الخطة أن تجنيس الفلسطينيين (الخطة لا تستعمل تعبير فلسطينيين وإنما تعبير «عرب») في هذه المناطق سوف يُشكل ضربة لادعاء الابرتهايد.
- ثالثا: الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كإدارة حكم ذاتي على المناطق التي تُسيطر عليها (مناطق أ و ب)، وتشير الخطة في هذا الصدد، أن «العربي يستطيع الانتقال من نقطة إلى أخرى بدون حواجز أو جنود، كما أننا لا نحب حركة السير الطويلة، وكذلك العرب... خلق مثل هذا التواصل الجغرافي ليست بسيطا ولكن من خلال إنفاق مئات ملايين الدولارات لمرة واحدة يمكن تحقيق ذلك، ونشدد، ليس الهدف شق شوارع منفصلة، وإنما إزالة حواجز في نقاط مهمة، يسافر العرب واليهود اليوم على نفس الشوارع وهكذا يجب أن يستمر الحال».
- رابعا: عدم السماح لأي لاجئ فلسطيني من الدول العربية بالعودة إلى الضفة الغربية، ترفض الخطة المواقف الإسرائيلية الداعية إلى تحقيق حق العودة في مناطق السلطة الفلسطينية، وترفض الخطة السماح بعودة اللاجئين حتى إلى مناطق السلطة الفلسطينية التي ستتمتع،

يعتقد هرئيل أن السياق الدولي موات لضم مناطق "ج" فالعالم مشغول بالإرهاب، كما أن الغرب بدأ يفهم خطأه في «فهم دوافع الإسلام والتسامح الذي أظهروه اتجاهه»، ويبين هرئيل أن ضم مناطق "ج" سوف يحظى باهتمام دولي قصير، ومع الزمن فإن العالم سوف يتأقلم مع هذه الخطوة، لا بل قد يبدي تفهما وربما تأييدا لإسرائيل.

بموجبها، بإدارة حكم ذاتي، لأن ذلك سيشكل خطأ ديمغرافيا قاتلا لا يمكن التراجع عنه أو تصحيحه، تشير الخطة أن على اللاجئين الفلسطينيين العيش في أماكن تواجدهم، والعمل على توطينهم هناك.

- خامسا: استمرار السيّطرة الأمنية الإسرائيلية على كل أراضي الضفة الغربية، حيث تشير الخطة أن شرط نجاح الخطة هو الهدوء على الأرض، وهذا الهدوء يمكن تحقيقه فقط من خلال استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية.
- سادسا: تثبيت الفصل بين غزة والضفة الغربية، فعلى خلاف فكرة الممر الأمن، تشير الخطة انه يجب العمل على تعزيز الفصل بين غزة والضفة الغربية، لأن الربط بين المنطقتين سيؤدي إلى تغلغل كل مشاكل غزة إلى الضفة الغربية الهادئة بتعبير الخطة. تعتقد الخطة أن غزة تمر بعملية ضم تدريجي لمصر، وبسبب ذلك على إسرائيل رفع مسؤوليتها عن قطاع غزة، والقاء هذا العبء على الجانب المصري، وخصوصا بعد انسحاب إسرائيل من غزة وإخلاء ٨٠٠٠ مستوطن من هناك.
- سابعا: تطوير اقتصادي لدعم التعايش الفعلي بين العرب والمستوطنين في الضفة الغربية، وتقترح الخطة بناء مناطق صناعية ومصانع مشتركة، لأن التعايش، بتعبير الخطة، ينمو من الأسفل بين الناس، وذلك يتم من خلال التعاون الاقتصادي بين المجموعتين.

استمر بينيت في المثابرة على مواقفه المعارضة لإقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انضمامه للحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، كوزير للاقتصاد، ولاحقا كوزير للتعليم وعضو في المجلس الوزاري المصغر. وعلى الرغم من محاولات وزير الخارجية الأميركية السابق، جون كيري، تفعيل العملية التفاوضية، والتزام نتنياهو (على المستوى الدبلوماسي أو الدعائي على الأقل) بحل الدولتين، إلا أن بينيت صرح أن الصراع غير قابل للحل. وقال «المحاولة لإقامة دولة فلسطينية في بلادنا انتهت»، مؤكدا أن الشعب الفلسطيني لا يملك حق تقرير المصير، أو الحصول على دولة في أي بقعة من الأرض بين النهر والبحر. وأضاف أن على إسرائيل «الانتقال من حالة، تحاول فيها إقناع (العالم)، أن قيام دولة فلسطينية غير مجد، إلى حالة تعتبر هذا الموضوع من ورائنا... كل من يتجول في يهودا والسامرة يعلم أن ما يتحدثون عنه في سراديب انابوليس وأوسلو ليس له علاقة بالواقع، يوجد اليوم ٤٠٠ ألف مستوطن في يهودا والسامرة، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألفا في القدس الشرقية... إن الموضوع الأهم في أرض إسرائيل هو البناء ثم البناء ثم البناء... من الأهمية أن يكون هنالك حضور إسرائيلي في كل مكان، مشكلتنا الأساسية غياب استعداد قيادات إسرائيل القول ببساطة أن أرض إسرائيل تعود لشعب إسرائيل، يجب أن نقول لأنفسنا، ولكل العالم أن هذه أرضنا منذ ٣٠٠٠ عام، لم تكن هنا دولة فلسطينية أبدا، ولم نكن نحن محتلون، نحن السكان هنا».[١٩]

وفي أحد تصريحاته شبّه بينيت الفلسطينيين بشظية في المؤخرة، «يوجد لي صديق مع شظية في مؤخرته.. قالوا له إنه يمكن إجراء عملية جراحية، لكنه سيبقى معاقا، واختار أن يعيش هكذا (مع شظيته).. هنالك حالات، الوصول بها إلى حالة الكمال، تسبب ضررا أكثر من الفائدة».[٢٠] وقد قصد بينيت بهذا الكلام، أن طرد الفلسطينيين يحقق الكمال بالنسبة له، إلا أن طردهم يسبب ضررا لإسرائيل أكثر من الفائدة التي قد تجنيها من ذلك، لهذا فانه يعتقد أن بقاءهم وإبقاء الوضع على حاله، أفضل من طردهم، ولكن دون حقوق سياسية كما نصّت عليه خطته السياسية، خطة «التهدئة».

تنطلق بعض التصورات من أن الضم لا يعني منح حقوق مواطنة لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وسنبدأ بعرض تصور الأديب الإسرائيلي اليساري، أ.ب. يهوشواع، والذي ينطلق من ضم مؤقت ومكانة إقامة مؤقتة. أخذت فكرة ضم مناطق "ج" دعما من يهوشواع الذي كتب مقالا طالب فيه بضمها ومنح الفلسطينيين فيها مكانة إقامة (على غرار القدس)، وذلك لتخفيف عب الاحتلال عنهم حتى تصل المرحلة التي ينضح فيها حل الدولتين.

ففي مقال له طالب أحد منظري المستوطنين، يسرائيل هرئيل، بضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، ويعتقد هرئيل ان ضم هذه المناطق التي تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية هو الرد الصحيح على «موجة الإرهاب» الفلسطينية، ويعتقد ان الضم يحظى بتأييد كبير في الشارع اليهودي.[٢١]

يقول هرئيل: «إن الضم يكسر السهم المصوب نحو إسرائيل، والتي تتم مهاجمتها ليل نهار، بسبب عدم إعطاء حقوق متساوية للعرب الذي يخضعون لسيطرتها، تتوجب هذه العملية فرض قانون المواطنة الإسرائيلية عليهم، يمكن مواجهة هذا التحدي الديمغرافي وأيضا المعارضة الدولية».

يعتقد هرئيل أن السياق الدولي موات لضم مناطق "ج" فالعالم مشغول بالإرهاب، كما أن الغرب بدأ يفهم خطأه في «فهم دوافع الإسلام والتسامح الذي أظهروه اتجاهه»، ويبين هرئيل أن ضم مناطق "ج" سوف يحظى باهتمام دولي قصير، ومع الزمن فإن العالم سوف يتأقلم مع هذه الخطوة، لا بل قد يبدي تفهما وربما تأييدا لإسرائيل.

يعترف هرئيل بضعف نتنياهو وعدم قدرة الأخير على اتخاذ مواقف حاسمة، وهي ليست المرة الأولى التي يوجه فيها هرئيل نقده لنتنياهو من اليمين، ففي مقاله يقترح هرئيل ضما تدريجيا يبدأ بضم غوش عتصيون، «من الصعوبة الاقتناع أن نتنياهو المتردد دائما ناضح لمثل هذا الضم، لذلك اقترح عليه أن يبدأ بضم غوش عتصيون، منذ سقوط الغوش في حرب التحرير، كان هنالك أمل كبير بالعودة إليه، حكومة ليفي اشكول اقامته من جديد. تشير الاستطلاعات أن الغوش يحظى بإجماع وطني، غالبية العمليات حدثت في الغوش، وهي سبب جيد لاختياره ليكون نقطة تحول في سياسات الاحتواء الإسرائيلية، الربط بين الغوش وبين خطوط ١٩٦٧ هي عملية سهلة جغرافيا، وطبيعية من ناحية تاريخية ومرغوبة لدى غالبية اليهود».

مشروع الضم جدلية المواطنة والأرض

يحاول هذا المبحث عرض السجال الإسرائيلي حول فكرة الضم وإشكالية الأرض والسكان، بمعنى ما هي حقوق الفلسطينيين التي يجب ان تتربت على ضم الضفة الغربية أو جزء منها.

ضم بدون حقوق مواطنة للفلسطينيين

تنطلق بعض التصورات من أن الضم لا يعني منح حقوق مواطنة لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وسنبدأ بعرض تصور الأديب الإسرائيلي اليساري، أ.ب. يهوشواع، والذي ينطلق من ضم مؤقت ومكانة إقامة مؤقتة. أخذت فكرة ضم مناطق "ج" دعما من يهوشواع الذي كتب مقالا طالب فيه بضمها ومنح الفلسطينيين فيها مكانة إقامة (على غرار القدس)، وذلك لتخفيف عب الاحتلال عنهم حتى تصل المرحلة التي ينضح فيها حل الدولتين، وفي تحليل لفكرة يهوشواع فانه عمليا يتبنى خطة بينيت لضم مناطق "ج"، رغم أنه يتحدث عن منطلقات وأهداف مختلفة عن تلك التي ينطلق منها بينيت.

ينطلق يهوشواع من مقاله أن البيئة الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية تمنع إخراج حل الدولتين إلى حيز التنفيذ، لذلك فهو يقترح حلولا جزئية تساهم في تخفيف حدة الاحتلال الذي يعاني منه الفلسطينيون، ويشير يهوشواع في مقاله أن «حل الدولتين لشعبين أصبح حاليا متاحا أقل، لذلك يجب التفكير بحلول جزئية أخرى، ذات صيغة فدرالية، تتجاوز غياب القدرة على ترسيم حدود دولية واضحة بين الشعبين في أرض إسرائيل».[٢٢]

في مقابل خطاب الضم الجزئي بدون مواطنة، يقترح أقطاب في اليمين ضم كل الضفة الغربية مع حقوق مواطنة للفلسطينيين، يعتقد هذا التصور أن الخطر الديمغرافي هو خطر وهمي وغير حقيقي وأن التوجهات الديمغرافية تلعب لصالح الطرف اليهودي، ويندرج في هذا التصور على سبيل المثال، نائبة وزير الخارجية تسيفي حوطبيلي، ورئيس الدولة ريفلين وغيرهم.

لذلك يقترح يهوشواع:

«في المرحلة الأولى، ولكي نخفف من واقع الاحتلال، الذي يُسمّم الديمقراطية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر، هنالك حاجة لمنح إقامة إسرائيلية لـ١٠٠ ألف فلسطيني في مناطق "ج" [....] منح الإقامة للفلسطينيين يعطيهم قبل كل شيء الحقوق الأساسية التي يملكها المستوطنون الذي يسكنون حولهم،، بمعنى: تأمين وطني، تأمين صحي، مخصصات بطالة، حد أدنى للأجور، حرية الحركة ومكانة قانونية قوية أمام سلطات القضاء والقانون الإسرائيليين، مثل هذه الإقامة ستمنع سلب أراضيهم (أو ستصعب ذلك) حسب قوانين التسوية سيئة الصيت، أو بموجب الأوامر العسكرية التعسفية...».

يستدرك يهوشواع في مقاله، أنه لا يقصد بهذه الخطوة ضم المناطق إلى السيادة الإسرائيلية، وقد شدّد يهوشواع على ذلك في أعقاب الفرحة التي ضربت اليمين من أقواله في يوم دراسي التي فهمت بأنها تأييد لمشروع الضم، معتبرا ان اقتراحه لا يعني بأي حال من الأحوال تغيير مكانة هذه المناطق بل ستبقى تُعرف كمناطق نزاع، يحدد مستقبلها في اتفاق مستقبلي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

يقع يهوشواع في تناقض صارخ في مقاله بين مقولته الأخيرة وبين ما قاله في بداية المقال، ففي مقولته الأخيرة يشير يهوشواع أن مكانة الإقامة للفلسطينيين في مناطق "ج" لا تعني الضم فكما أن القدس الشرقية لا تزال حاضرة في المفاوضات وستحدد مكانتها في تسوية نهائية بين الطرفين، فكذلك الأمر بالنسبة لمناطق "ج"، فإعطاء مكانة الإقامة للسكان الفلسطينيين لا يعني، على حد تعبيره، أنها ستكون خارج مفاوضات الحل النهائي. إلا أن يهوشواع يتجاهل ما قاله في بداية نفس المقال أن «القدس نفسها، حسب هذا الحل [الدولتين] والمعدة أن يكون الجزء الشرقي الفلسطيني منها عاصمة الدولة الفلسطينية، تحولت من الناحية الفيزيائية، أكثر وأكثر لمدينة واحدة، وإمكانية أن تمر فيها بالمستقبل حدود دولية أصبحت غير واقعية تقريبا».

اذن يعترف يهوشواع في بداية مقاله، أن واقع القدس تحول بعد ٥٠ عاما من الاحتلال إلى واقع يُصّعب تقسيمها، وهو في نهاية نفس المقال يتبنى نموذج القدس لطرح تصوره حول إعطاء مكانة الإقامة للسكان الفلسطينيين في مناطق "ج"، واليمين لا يحتاج أكثر من ذلك ليعيد إنتاج واقع القدس على هذه المناطق، حيث أن إعطاء مكانة الإقامة في مناطق "ج" تعني في نهاية المطاف حتى حسب منطق يهوشواع ضما فعليا ونهائيا لها.

إضافة إلى هذا التناقض الصارخ الذي أشرنا له، وجه الباحث الإسرائيلي شلومو افنيري نقدا لفكرة يهوشواع، حيث اعتبر أن اقتراحه سيساهم بالذات في تعزيز الشعور بالظلم لدى الفلسطينيين، الذي اعتقدوا أن السيطرة الإسرائيلية عليهم هي مؤقتة، ومع اعطائهم مكانة الإقامة فان ذلك سيعزز لديهم الشعور أن السيطرة عليهم هي دائمة، إضافة إلى ذلك عدّد افنيري مجموعة من الأسباب لمعارضته لفكرة يهوشواع، منها أنها تعزز عزلة إسرائيل الدولية بعد الضم، وتقضي على احتياط الأرض للدولة الفلسطينية حيث أن هذه المنطقة تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتحمل انتهاكا صارخا لاتفاق أوسلو، وتخلق أزمة مع العالم العربي.[٢٣]

ضم مع حقوق مواطنة للفلسطينيين

في مقابل خطاب الضم الجزئي بدون مواطنة، يقترح أقطاب في اليمين ضم كل الضفة الغربية مع حقوق مواطنة للفلسطينيين، يعتقد هذا التصور أن الخطر الديمغرافي هو

يؤيد الرئيس الإسرائيلي ريفلين فكرة الضم الكامل مع مواطنة، ففي خضم هذا النقاش الراهن خرج رئيس الدولة رؤوبين ريفلين ناقدا بارزا للسجال حول الضم، وموضحا موقفه الأيديولوجي التقليدي، وهو موقف اليمين التقليدي منذ جابوتنسكي، معتبرا أن أي حديث عن ضم يجب أن يشمل إعطاء حقوق مواطنة كاملة للسكان الفلسطينيين. ففي هذا السياق عارض ريفلين قانون التسوية (مثل باقي اقطاب اليمين التقليدي) معتبرا أن قانون التسوية، أي قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية لا يجب أن يكون بدون ضم المناطق الفلسطينية وإعطاء حقوق مواطنة كاملة للفلسطينيين.

خطر وهمي وغير حقيقي وأن التوجهات الديمغرافية تلعب لصالح الطرف اليهودي، ويندرج في هذا التصور على سبيل المثال، نائبة وزير الخارجية تسيفي حوطبيلي، ورئيس الدولة ريفلين وغيرهم.

يعتبر كتاب كارولين غليك، «الضم الآن»[٢٤] من التنظيرات الجدية التي يحاول فيها مثقفو اليمين تبرير فكرة الضم، ودحض مزاعم الحلول الأخرى. وهو الترجمة العبرية لكتابها الذي صدر باللغة الإنجليزية وحمل عنوان The Israeli Solution: A One-State Plan for Peace in the Middle East.» والعنوان باللغة الإنجليزية يتحدث عن ضم كل مناطق الضفة الغربية من أجل إقامة دولة واحدة، فهي تنطلق من حل الدولة الواحدة، ولكنها الدولة الإسرائيلية، بحيث تتمدد سيادة إسرائيل من مناطق الـ٤٨ إلى كافة مناطق الـ٦٧ وإقامة الدولة الإسرائيلية الواحدة مع منح حقوق مواطنة للفلسطينيين، وتفند غليك في كتابها مزاعم الخطر الديمغرافي، وهي تعتقد أن حل الدولة الواحدة الإسرائيلية هي المعادلة الصحيحة للسلام في الشرق الأوسط. عندما صدر الكتاب في اللغة الإنجليزية اعترف الكثير من السياسيين الأميركان أن الكتاب غيّر نظرتهم إلى الصراع في الشرق الأوسط.[٢٥] قراءة كتاب غليك يحمل الكثير من التصورات الاستشراقية عن العرب، فهي تعتقد أنهم سيقبلون هذا الحل لأن الضم يمنحهم إمكانية العيش في ديمقراطية ليبرالية في الشرق الأوسط، دولة خالية من العنصرية والتمييز العنصري.

كما ذكرنا سابقا، يؤيد الرئيس الإسرائيلي ريفلين فكرة الضم الكامل مع مواطنة، ففي خضم هذا النقاش الراهن خرج رئيس الدولة رؤوبين ريفلين ناقدا بارزا للسجال حول الضم، وموضحا موقفه الأيديولوجي التقليدي، وهو موقف اليمين التقليدي منذ جابوتنسكي، معتبرا أن أي حديث عن ضم يجب أن يشمل إعطاء حقوق مواطنة كاملة للسكان الفلسطينيين.[٢٦] ففي هذا السياق عارض ريفلين قانون التسوية (مثل باقي اقطاب اليمين التقليدي) معتبرا أن قانون التسوية، أي قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية لا يجب أن يكون بدون ضم المناطق الفلسطينية وإعطاء حقوق مواطنة كاملة للفلسطينيين، حيث اعتبر أن تشريع القانون سيظهر أن إسرائيل دولة ابرتهايد.[٢٧]

ومن أقطاب اليمين التقليدي الذي ينسجم تصوره مع موقف ريفلين، هو موشيه آرنس، وزير الدفاع السابق عن الليكود، الذي يعتقد أن الضم هو الحل الأمثل للحالة التي تتواجد فيها إسرائيل، ورغم أن آرنس يتبنى فكرة الضم أيديولوجيا ولا يحتاج إلى تبريرها سياسيا أو أمنيا إلا أنه في مقاله يتوصل إلى هذا الحل عبر إلغاء الخيارات الأخرى، فهو يعتقد أنه لا يمكن عقد اتفاق سلام أو تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ومن يراهن على اتفاق مع السلطة الفلسطينية فستصيبه خيبة أمل على حد تعبيره، فحماس لا تعترف بمحمود عباس وهي تسيطر على قطاع غزة، وأبو مازن غير قادر على تنفيذ التزاماته تجاه إسرائيل في أي اتفاق مستقبلي، بالنسبة للخيار الأردني يعتقد آرنس أن الأردن لا تريد هذا الخيار. بناء على ذلك يعتقد ان الحل هو إعطاء الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين في الضفة الغربية، ويدحض الادعاء ان ذلك سيقوض ديمقراطية إسرائيل أو وجودها. في هذا الصدد يقول آرنس:

«ماذا سيحدث إن فرضت إسرائيل سيادتها على يهودا والسامرة واقترحت على الفلسطينيين مواطنة إسرائيلية؟ من يرون في الاحتلال واقعا شرسا وغير مقبول سوف يشعرون بالتأكيد براحة، لان إسرائيل سوف تتحرر من عبء الاحتلال، سيحصل الفلسطينيون على حق التصويت في الانتخابات في إسرائيل، وإسرائيل ستبقى ديمقراطية وموجودة على الرغم أن بنيتها الديمغرافية سوف تتغير بشكل كبير، إلا أن على إسرائيل

نفتالي بينيت: رفض مثابر لحل الدولتين.

أن تواجه تحديا ليس بالبسيط، وهو دمج السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة في المجتمع الإسرائيلي».[٢٨]

في نفس السياق، تشير الكاتبة اليمينية، ميري شاليم، (وهي تشغل منصب مديرة عام معهد الاستراتيجية الصهيونية اليميني)، أن فكرة الضم التي يطرحها اليمين تأخذ بعين الاعتبار حقوق الفلسطينيين أكثر من فكرة حل الدولتين التي يطرحها اليسار، وتشير أن «اليسار الليبرالي والمنفتح يطلق كل ادعاء من أجل دعم حل الدولتين مقل الخوف من خسارة الأكثرية اليهودية في إسرائيل، أو خسارة الدولة اليهودية الديمقراطية، في المقابل، فان اليمين المحافظ يدعم الضم والحياة المشتركة، ويعبر عن اهتمامه بمصير الفلسطينيين بعد الانفصال ويخشى عليهم من حالة الفقر والمعاناة التي يعانون منها، كما هو حال الغزيين اليوم، لذلك انتبهوا: يستعمل اليسار مصطلحات قومية، بينما يستعمل اليمين مصطلحات الحقوق والرأفة».[٢٩]

يعتبر داني ديان، رئيس مجلس المستوطنات السابق وقنصل إسرائيل الحالي في الولايات المتحدة الأميركية، من اليمينيين الذين يؤيدون ضم كل الضفة الغربية. عارض ديان خطة التهدئة التي طرحها نفتالي بينيت خلال انتخابات الكنيست الأخيرة. حيث يؤكد ديان أن موقفه هو إقامة دولة واحدة يهودية في كل «أرض إسرائيل»، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وحتى تحسين ظروفهم الإنسانية وإزالة الحواجز وهدم الجدار الفاصل، ولا يفصّل في توجهه حقوق الفلسطينيين السياسية، أو أنه يتجاهلها.

يشير ديان خلال لقاء معه صحيفة «هآرتس» انه بدأ يلحظ تحسنا في تعامل الدبلوماسية العالمية مع المستوطنين، ففي الماضي قاطعهم الدبلوماسيون، إلا أن الوضع تغيرا نسبيا، فهو على سبيل المثال ضيف دائم لدى سفير الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل، ويلتقي مع ممثلين دبلوماسيين في الخارج، ويعود هذا الاهتمام برأيه إلى أن هنالك تفهما أن الحل لا يمكن أن يقفز عن المستوطنين، بل يجب أن يكونوا جزءا من كل حل، وأنه بات مع الصعوبة إخلاءهم وتفكيك المستوطنات، «تفسيري أنه لأول مرة في العشرين سنة الأخيرة، بدأ العالم يفهم أنه غير متأكد أن هنالك حاجة للسفر في شوارع سريعة بين دولتين».[٣٠]

وكان ديان أكد على هذه المقولات في مقال سابق نشره في صحيفة «هآرتس» قال فيه: «كل عاقل يفهم أنه لن تكون هنالك حدود سياسية بين البحر والنهر، ولن تكون هنالك سيادة غير السيادة الإسرائيلية.... ولذلك علينا الاهتمام أن تكون حياة اليهود والعرب حياة عادية قدر الإمكان في ظل الظروف القائمة. الحق في الحياة، أو بكلمات أخرى الحرية من الإرهاب هو الحق الأسمى... نهاية هذه الصيرورة ستكون إزالة الجدار الفاصل الذي يجرح البلاد، ويشوهها ويقلق من راحة الكثيرين– يهودا وعربا».[٣١]

يؤيد الرئيس الإسرائيلي ريفلين فكرة الضم الكامل مع مواطنة، ففي خضم هذا النقاش الراهن خرج رئيس الدولة رؤوبين ريفلين ناقدا بارزا للسجال حول الضم، وموضحا موقفه الأيديولوجي التقليدي، وهو موقف اليمين التقليدي منذ جابوتنسكي، معتبرا أن أي حديث عن ضم يجب أن يشمل إعطاء حقوق مواطنة كاملة للسكان الفلسطينيين. ففي هذا السياق عارض ريفلين قانون التسوية (مثل باقي اقطاب اليمين التقليدي) معتبرا أن قانون التسوية، أي قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية لا يجب أن يكون بدون ضم المناطق الفلسطينية وإعطاء حقوق مواطنة كاملة للفلسطينيين.

ضم مع حكم ذاتي فلسطيني

تعتبر خطة التهدئة التي عرضها حزب البيت اليهودي، جزءا من تصور الضم مع إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين، ولكنها لا تفرض القانون الإسرائيلي على كل الضفة الغربية. داني دانون، عضو كنيست سابق عن الليكود، وسفير إسرائيل الحالي للأمم المتحدة، وأحد القيادات السياسية الصاعدة في الحزب ويعتبر أحد المثابرين في حملة التشريعات القانونية العنصرية في الكنيست السابقة، لا يخفي موقفه من قيام دولة فلسطينية، ففي لقاء معه طرح عمليا حل الدولة ونصف الدولة، أي أن تشكل السلطة الفلسطينية الحل النهائي للمسألة الفلسطينية وتضم إسرائيل باقي المناطق، الفرق بين دانون ونتنياهو ليس في الجوهر بل في المصطلحات المعبرة عن الجوهر، ففي حين يعتبر نتنياهو السلطة الفلسطينية الحالية دولة، لا يسميها دانون، ويحق، بهذا المسمى. يقول دانون:

«قناعتي هي مختلفة عن الرأي السائد حول حل الدولتين، لدي تصور طويل المدى لثلاث دول: الأردن، إسرائيل ومصر، وفي إطارها يعطى حل للموضوع الفلسطيني، من خلال وضع السيادة الإسرائيلية على التجمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، المجموعة التي تدير السلطة الفلسطينية هي عامل غير مستقر بحيث تستطيع إدارة مفاوضات لمدة طويلة. مصلحتنا هي الحصول على أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من الفلسطينيين، .....النقاش ليس حول يهودا والسامرة، وإنما حول قيام الدولة، لا نريد السيطرة على الفلسطينيين، عليهم إدارة حياتهم. مصلحة الشعب اليهودي ألا تقام دولة إرهاب في ساحتنا الخلفية..... أنا أؤمن بإدارة الصراع وليس بنهاية الصراع».[٣٢]

اما الصحفي اليميني حجاي سيغل (عضو المجموعة الإرهابية اليهودية في سنوات الثمانينات ويشغل منصب رئيس تحرير الصحيفة اليمينية «مكور ريشون»)، فيقترح ضم مناطق في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية ليس حرصا على حقوق الفلسطينيين السياسية بل تحقيقا للمساواة للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية، يشير سيغل انه منذ عام ١٩٦٧ تغيرت مكانة الفلسطينيين في الضفة الغربية فهم يتمتعون بحكم ذاتي في مناطق السلطة، وبقي المستوطنون اليهود خاضعين لسيادة عسكرية، القوانين التي تسري عليهم لا تشرعن في الكنيست وإنما في الجيش، لذلك يقترح سيغل الضم في ثلاث خطوات، الأولى ضم المستوطنات للسيادة الإسرائيلية، ثم ضم مناطق "ج" بعد ذلك، وبعدها ضم الضفة الغربية، ويقول في هذا الصدد: «إن تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات سيوضح للفلسطينيين بأنه لا فائدة للانتفاضة، لأننا هنا كي نبقى هنا. سنبقى في الجليل، والمثلث والنقب وأيضا في يهودا والسامرة [...] ترددنا المستمر انتهى، والذي ساهم في تغذية التمرد العربي لعشرات السنوات في يهودا والسامرة، جاءت ساعة الحسم».[٣٣]

ضم مع خيار أردني معدل

يمكن اعتبار اريئيل شارون صاحب هذا التصور حتى لو لم يصرح به، ولكن توجهه نحو فك الارتباط عن الضفة بعد غزة، كانت ستؤدي الى هذا التصور في النهاية. في هذا الصدد اقترح الباحث والكاتب يئير شيلغ إعادة إحياء الخيار الأردني، فهو يعتقد أن السجال في إسرائيل يدور بين خيارين، حل الدولتين والضم، ويعتقد ان الفلسطينيين لن يقبلوا بحل الدولتين حسب الشروط الإسرائيلية، كما أن الانسحاب من غزة قدم نموذجا سيئا من الناحية الأمنية، أما الضم فهو يهدد إسرائيل حيث أن تصورات اليمين بضم الأرض وإعطاء مكانة إقامة للفلسطينيين على غرار الواقع في القدس لن يتعايش معه العالم ولا الفلسطينيون،

حيث ستمارس ضغوط على إسرائيل لإعطاء حقوق مواطنة للفلسطينيين، ويعتقد أن سكوت العالم على هذا النمط من الضم لا يعني أنه سيوافق عليه في الضفة الغربية كلها، وسكوته على الوضع في القدس نابع من اعتقاده أن هذا الوضع مؤقت، كما أنه يشمل جزءا من الأرض والسكان في الضفة الغربية وليس كلها.

يقترح شيلغ الخيار الأردني بشكل مختلف، فهو يقترح أن تقوم الأردن بالسيطرة على المناطق التي يديرها الفلسطينيون اليوم، بينما تقوم إسرائيل بضم المناطق التي تسيطر عليها وتديرها وتعطي مواطنة للسكان الفلسطينيين الذين يسكنون فيها.[٣٤] لا يختلف شيلغ في فكرته عن فكرة ضم مناطق "ج" فهي المناطق التي تديرها وتسيطر عليها إسرائيل بشكل كامل وشامل في الضفة الغربية، يختلف شيلغ عن مشروع اليمين في هذا الشأن في أنه لا يريد إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية (أ و– ب)، بل يريد ان تصبح هذه المناطق جزءا من السيادة الأردنية، اذن فهو يقترح مشروعي ضم، واحد تقوم به الأردن لمناطق السلطة الفلسطينية، والآخر تقوم بها إسرائيل لمناطق "ج".

خاتمة

يسعى اليمين إلى استغلال البيئة الدوليّة والإقليميّة من أجل تحويل مشروع الضمّ الفعليّ الاستيطانيّ الكولونياليّ على الأرض إلى ضمّ قانونيّ رسميّ، ويَعتبر اقتراح قانون ضمّ مستوطنة «معاليه أدوميم» للسيادة الإسرائيليّة الخطوة الثانية (بعد ضمّ القدس عقب احتلالها عام ١٩٦٧) في هذا الاتّجاه، إذا جرى إقراره في الكنيست الإسرائيليّ. تختلف إستراتيجيّة الضمّ هذه المرّة عن إستراتيجيّة ضمّ القدس؛ ففي الأخيرة قامت إسرائيل بضمّ القدس بعد احتلالها ثمّ قامت بتهويدها، عبْر مشروع كولونياليّ استيطانيّ مُحْكَم يقوم على الاستيطان والتضييق على المقدسيّين وتهجيرهم (من خلال قوانين الإقامة). بينما في حالة مشروع ضمّ مناطق "ج"، فإنّ الإستراتيجيّة الإسرائيليّة كانت معكوسة، فهي تقوم بممارسات ضمّ فعليّ لمناطق "ج"، تنتهي بضمّ قانونيّ لها.

يرى اليمين أنّ البيئة الحاليّة توفّر فرصة تاريخيّة لتنفيذ مشروعه السياسيّ الاستيطانيّ الكولونياليّ على الأرض، ولذا فإنّ جزءًا من اليمين يتعامل مع مجيء ترامب بمصطلحات دينيّة وخلاصيّة؛ فقد وصف وزير الداخليّة أرييه درعي فوز ترامب بحدث يشبه مجيء المسيح المخلّص، واعتبر نتنياهو أنّ ترامب يمثّل «عالَم الغد» أمام «عالَم الأمس» الناقد لإسرائيل. وبدأ رئيس بلديّة القدس، نير بركات، حملة توقيعات على عريضة من مواطنين إسرائيليّين ترحّب بقدوم ترامب إلى البيت الأبيض بعد سنوات أوباما التي يرى بركات أنّها كانت معادية لإسرائيل، وتطالب ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وقد وصف المحلّل السياسيّ في صحيفة «هآرتس»، يوسي فارتر، اليمين الإسرائيليّ بعد ترامب وكأنّه يرى لأوّل مرّة الأرضَ الموعودة.[٣٥]

الهوامش

١ براك ربيد ويونتان ليس، «بينيت: هذه فرصة، انتهى عهد الدولة الفلسطينية»، هآرتس، ٢٠١٦/١١/١٠، ص.١.

٢ براك ربيد، «بينيت لمستشاري ترامب: لا تستعجلوا بتبني حل الدولتين»، هآرتس، ٢٠١٦/١١/٢٢، ص. ٩.

٣ المصدر السابق، ص. ٨.

٤ بوعز هعتسني، «مهمة الكنيست القادمة إما إسرائيل أو فلسطين»، نشرة أرض إسرائيل لنا، العدد ١٥٧، ٢٠١٦، ص.٢.

٥ براك ربيد ويهوناتان ليس، «بينيت: يجب العمل الآن والتضحية بالنفس من أجل ضم الضفة»، هآرتس، ٢٠١٦/١٠/٦، أنظر الرابط: http:// www.haaretz.co.il/news/politics/1.3089324 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٠).

٦ مقتبس من موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٦/١٢/٣٠، أنظر الرابط: http:// www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3185215 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢١).

٧ اليران كارسينتي، عضو كنيست من اليسار تقدم اقتراح قانون لضم مناطق «ج» لإسرائيل، أنظر الرابط: http://rotter.net/forum/ scoops1/383113.shtml (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

٨ يوسف يسرائيل، «عضو الكنيست زوهر: ضم العرب كمواطنين متساوين- ما عدا التصويت»، موقع nana10، 5/3/2017، أنظر الرابط: http:// news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1235294 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٢).

٩ غيل ليطمان، «٣٩٪ يؤيدون ضم كل مناطق يهودا والسامرة»، موقع ريشيت بيت، ٢٠١٦/١٢/٣٠، أنظر الرابط: http://www.iba.org.il/ bet/?entity=1203447&type=1 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

١٠ مريم بيلغ واودي ليبل، توجهات الرأي العام في إسرائيل حول المستوطنات في يهودا والسامرة، نتائج عينة ٢٠٠٩، أنظر الرابط: https://www.ariel.ac.il/images/stories/site/management/rd/ social_publications/mamarim_19/BilligLebelLoRes.pdf (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

١١ مريم بيلغ واودي ليبل، توجهات الرأي العام في إسرائيل حول المستوطنات في يهودا والسامرة، نتائج عينة ٢٠١٠، أنظر الرابط: https://www. ariel.ac.il/images/stories/site/management/rd/social_ publications/mamarim20/7.pdf (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

١٢ كرولينا ليندسمان، «ضم متبادل»، هآرتس، ٢٠١٦/٣/٤، ص. ٢.

١٣ غابي شيفر، «في انتظار موفاز»، هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٤، ص.١٦.

١٤ اوري بن اليعزر، حروب إسرائيل الجديدة: تحليل سوسيولوجي-تاريخي، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠١٢).

١٥ نداف شرغاي، «الضم- كجزء من استمرار البناء»، يسرائيل هيوم، ٢٠١٧/١/٢٣، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/ opinion/446243 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

١٦ يوسي بيلين، «ضم- فقط في اطار اتفاق»، صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٧\١\٢٣، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/ opinion/446245 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

١٧ أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة:

http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332-00.html

١٨ نشرة «بيشع شلنو»، العدد ٢٨٨، نيسان، ٢٠١٢. ص.٣.

١٩ باراك ربيد، «بينيت: الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو كشظية في المؤخرة- غير قابل للحل»، هآرتس، ٢٠١٣/٦/١٨، ص.٦.

٢٠ المصدر السابق.

٢١ يسرائيل هرئيل، «نحو ضم مناطق «ج»»، هآرتس، ٢٠١٦/١١/٢٦، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/. premium-1.2784841 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٠).

٢٢ أ.ب. يهوشوع، «نحو تخفيف حدة الخبث في الاحتلال الإسرائيلي»، هآرتس، ٢٠١٦/١٢/٢٩، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/ opinions/.premium-1.3185366 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٤).

٢٣ شلومو افنيري، «لماذا أ.ب. يهوشوع مخطأ»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢٩، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/. premium-1.3185298 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

٢٤ كارولين غليك، الضم الان، (القدس: منشورات سيلع مئير، ٢٠١٦).

٢٥ https://simania.co.il/bookdetailsphp?item_id=975749 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٢٥).

٢٦ يهوناتان ليس، «عشية لقاء ترامب-نتنياهو: الرئيس ريبلين يطالب بفرض السيادة على كل المناطق»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/١٤، ص.١

٢٧ يوسي فارتر، «ريبلين حول قانون المصادرة: ستبدو إسرائيل دولة ابرتهايد»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/١٢، ص.٣.

٢٨ موشيه ارنس، «مواطنة إسرائيلية للفلسطينيين»، هآرتس، ٢٠١٠/٦/٢، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1204701 (شوهد في ٢٠١٧/٤/١٩).

٢٩ ميري شيلام، «اليمين يهتم بالفلسطينيين، واليسار يخشى على الدولة اليهودية»، موقع 26/2/2017 ،nrg، أنظر الرابط: http://www.nrg. co.il/online/1/ART2/866/207.html (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

٣٠ باراك ربيد، «وزير خارجية المستوطنين»، هآرتس، ٢٠١٣/٦/٢١، ص.١٥.

٣١ داني ديان، «حاجز تل أبيب»، هآرتس، ٢٠١٢/٨/٢٧، ص. ١٣.

٣٢ لقاء مطول مع داني دانون في ملحق «هآرتس» الأسبوعي: دورون حلوتس، «دانون القومي»، ملحق هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٩. ص. ٣٨-٣٩.

٣٣ حغاي سيغل، «ضم يهودا والسامرة لإسرائيل، حان الوقت لخلع القفازات»، موقع 7/1/2017 ،nrg، أنظر الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ ART2/747/186.html (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢١).

٣٤ يئير شيلغ، «الخيار الأردني: لا ضم ولا حل الدولتين»، موقع nrg، 20/2/2017، أنظر الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ ART2/865/132.html (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

٣٥ يوسي فارتر، «في الجهاز السياسيّ يعتقدون أنّ نتنياهو وصل إلى نهاية عهده»، هآرتس، ٢٠١٧/١/٢٠، ص. ٣.

ميخائيل فارشافسكي-ميكادو*

خمسون عاما على ١٩٦٧ -
الحركات المناهضة لسياسة الاحتلال

تشكل حرب حزيران ١٩٦٧ ، ليس فقط تغييرا جوهريا في العلاقات الإسرائيلية– العربية، وإنما انقلابا في الرؤية الذاتية للمجتمع الإسرائيلي ونظامه المؤسسي. فقد رأت إسرائيل نفسها، لغاية انتصارها العسكري على ثلاثة جيوش عربية، كدولة صغيرة، ضعيفة وعرضة للتهديد من قبل عالم عربي قوي ومعادٍ. وكان قسم لا يستهان به من زعامة المجتمع المدني في إسرائيل متفقا مع هذه الرؤية الذاتية، وذلك خلافا للجيش الإسرائيلي، الذي انتظر بفارغ الصبر فرصة سانحة للانقضاض ولشن الحرب والعدوان، في وقت كان يدرك فيه تماما حقيقة موازين القوى. في المقابل فقد عمت، خلال ما أطلق عليه «فترة الانتظار»، وهي الأسابيع الفاصلة بين إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن إغلاق مضائق تيران (في البحر الأحمر) وبين يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧، مظاهر الذعر والفزع في صفوف قسم من السكان الإسرائيليين، فرّ كل من استطاع منهم أن يجيز ذلك لنفسه، إلى خارج البلاد، حتى أن البعض اعتاد على القول بسخرية ممزوجة بالخوف : «على آخر من يغادر أن يطفأ النور».

هكذا تحول «الخراب الثالث» فجأة إلى استشفاف حقيقي، وفي المقابل تنامى الأمل في صفوف الفلسطينيين مواطني إسرائيل في أن جمال عبد الناصر سيمحو أخيرا عار النكبة.

الإجماع الشوفيني

بمقدار حجم الخوف والفزع اللذين خيَّما عشية الحرب، هكذا كانت أيضا شدة النشوة التي انتابت الإسرائيليين بعد انتصار جيوش إسحق رابين (رئيس هيئة الأركان العامة للجيش

* ناشط سياسي يساري، صحفي، وأحد ومديري مؤسسي «مركز المعلومات البديلة»

بمقدار حجم الخوف والفزع اللذين خيَّما عشية الحرب، هكذا كانت أيضا شدة النشوة التي انتابت الإسرائيليين بعد انتصار جيوش إسحق رابين (رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧)، حتى أن علمانيين بارزين عاشوا وقتئذٍ نشوة تجربة تأملية، وراحوا يتحدثون عن معجزة سماوية، وعن أن لله يدا فيما حصل. واجتاحت المجتمع الإسرائيلي بأسره موجة من المشاعر القومية الهوجاء، دفعت بناشطين من عناصر اليسار الراديكالي، العائدين من غزة المحتلة، إلى الحديث بعبارات من قبيل إنها «حرب أبناء النور ضد أبناء الظلمة».

الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧)، حتى أن علمانيين بارزين عاشوا وقتئذٍ نشوة تجربة تأملية، وراحوا يتحدثون عن معجزة سماوية، وعن أن لله يدا فيما حصل. واجتاحت المجتمع الإسرائيلي بأسره موجة من المشاعر القومية الهوجاء، دفعت بناشطين من عناصر اليسار الراديكالي، العائدين من غزة المحتلة، إلى الحديث بعبارات من قبيل إنها «حرب أبناء النور ضد أبناء الظلمة»، وذلك بعدما انبهرت أبصارهم بأضواء مجنزرات الجيش الإسرائيلي، حتى أن أوري أفنيري دعا حين أوشكت الحرب على نهايتها، إلى احتلال دمشق وإسقاط نظام الحكم التقدمي بزعامة صلاح جديد. أما نشطاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي (العرب) فقد التزموا الصمت أمام هزيمة عبد الناصر وانهيار آمالهم في التحرر .

في هذه الأجواء الهستيرية والاجتماعية، كان الفلسطينيون الذين أُحتُلت أراضيهم للتو في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجرد أُناس هامشيين لا حول لهم ولا قوة، أو إن شئتم أشبه بديكور يزين المشهد المدهش لأسواق الخليل والبلدة القديمة في القدس، التي انقضّت عليها حشود «شعب إسرائيل»، ما أن انتهى انقضاض جنود قوات الجيش الإسرائيلي بقيادة مردخاي غور وعوزي نركيس. وكما حصل في « سدوم» التوراتية (مدينة لوط)، كان بين المنجرفين خلف عبادة وتقديس القوة، نفر من الناس المتبصرين الذين لم يفقدوا بوصلة الضمير الأخلاقي وبصيرتهم السياسية. فقبل بضعة أيام من اندلاع الحرب، أصدر هؤلاء، بالاشتراك مع ناشطين يساريين فلسطينيين، نداء في لندن، شجبوا فيه الكولونيالية الصهيونية والرجعية العربية على حد سواء. وبعدما شارفت الحرب على الانتهاء، أصدر هؤلاء نداء ثانيا يحذر من الانعكاسات والتداعيات التدميرية للحرب على المنطقة والعالم بأسره. غير أن الجدير بدخول التاريخ في هذا السياق هو البيان الذي نُشر في صحيفة «هآرتس» في ٢٢ أيلول ١٩٦٧ ، فعلى الرغم من مرور ٥٠ عاما على نشر هذا البيان، الذي حمل تواقيع ١٢ شخصية، إلا أن كل كلمة وردت فيه ما زالت نافذة وصحيحة، وعليه سوف أقتبسه هنا بأكمله، وذلك تقديرا للطلائعيين الموقعين عليه :

«إن حقنا في الدفاع عن أنفسنا أمام الإبادة لا يعطينا الحق في قمع الآخرين . إن الاحتلال سيجر خلفه سلطة أجنبية، والسلطة الأجنبية ستجر إلى مقاومة، والمقاومة ستجر قمعا، والقمع سيجر إرهابا وإرهابا مضادا .

إن ضحايا الإرهاب هم بصورة عامة أُناس أبرياء

إن الاحتفاظ بالمناطق من شأنه أن يحولنا إلى شعب من القتلة والمقتولين.

لنخرج من المناطق فورا !

(الموقعون على البيان)

شمعون تسبار

دافيد آرنفيلد

دوف عومر

رئيف الياس

حاييم هنغبي

أوري لفشيتس

د. موشي محوفار

إيلي أمينوف

رافي زخروني

آرييه بوبر

شينيئور شيرمان

يهودا روزنشتراوخ

وقد ظل رفض الاحتلال طوال أربع سنوات مقترنا في إسرائيل بـ«ماتسبين»، كما وظل هذا الاسم ذاته مقترنا برفض الاحتلال، إلى أن ظهرت، في العام ١٩٧٠ فقط، مجموعات أخرى رافضة للاحتلال، وبدأت تتعالى، هنا وهناك، أصوات احتجاج أطلقتها حفنة من المثقفين .

إلى ذلك، وفي أعوام الاحتلال الأولى، كان المثقفون التقدميون في الظاهر، من أشد المهاجمين لنشطاء منظمة «ماتسبين» (ولاسيما الناشطات اللائي نعتهن اولئك المثقفين بـ «مومسات العرب»)، وكان من بين هؤلاء المثقفين الكاتبان عاموس كينو (كينان) ودان بن أموتس، والصحافي أوري أفنيري، الذي ساوى نشطاء « ماتسبين» بالعملاء والمتعاونين مع النازيين ..

إسرائيل بعد حرب حزيران: حقبة جنون العظمة.

واستمرارا لهذه المبادرة الاستثنائية، ثمّة اسم اشتهر بسرعة متحولا إلى مَعلمٍ في هذا السياق، ونقصد « ماتسبين».

كانت «ماتسبين» في ما سبق اسما للمجلة الفصلية التي تصدرها « المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية»، التي انشق مؤسسوها عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي في العام ١٩٦٣ ، على أرضية نشوب خلافات عدة في الرأي. وكان أكثر الخلافات أهمية هو ذلك الذي دار حول رفض قبول موقف الحزب الشيوعي («ماكي») من حرب العام ١٩٤٨ ، حيث اعتبرها الحزب «حرب تحرير».

ففي نهاية العام ١٩٦٧ ، خرج نشطاء «ماتسبين» إلى شوارع المدن الكبرى (في إسرائيل) وملأوا الجدران بشعار بسيط، لكنه كان شعارا ثوريا في ذلك الوقت : « ليسقط الاحتلال».

صوت صارخٌ في البريّة

وقد ظل رفض الاحتلال طوال أربع سنوات مقترنا في إسرائيل بـ«ماتسبين»، كما وظل هذا الاسم ذاته مقترنا برفض الاحتلال، إلى أن ظهرت، في العام ١٩٧٠ فقط، مجموعات أخرى رافضة للاحتلال، وبدأت تتعالى، هنا وهناك، أصوات احتجاج أطلقتها حفنة من المثقفين .

إلى ذلك، وفي أعوام الاحتلال الأولى، كان المثقفون التقدميون في الظاهر، من أشد المهاجمين لنشطاء منظمة «ماتسبين» (ولاسيما الناشطات اللائي نعتهن اولئك المثقفين بـ«مومسات العرب»)، وكان من بين هؤلاء المثقفين الكاتبان عاموس كينو (كينان) ودان بن أموتس، والصحافي أوري أفنيري، الذي ساوى

في الخامس من تشرين الأول ١٩٧٣، اهتزت الأرض تحت أقدام القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، وإنهار في غضون ٢٤ ساعة ما دعي فيما بعد بـ «التصور».

بعد أسبوع من حالة التقهقر العسكري والذعر في صفوف الزعامة السياسية، وبفضل القطار الجوي الأميركي الذي نقل إمدادات وأسلحة إلى الجيش الإسرائيلي، من القذائف وحتى المدافع، تَعَدَّلت موازين القوى على جبهات القتال، وتم التوصل بوساطة أميركية، إلى وقف لإطلاق النار وفصل للقوات المتحاربة.

حين بدأ الجنود بالعودة إلى بيوتهم، عادوا وهم يحملون شحنة غضب هائل إزاء الفشل الذي منيت به القيادتان السياسية والعسكرية.

نشطاء « ماتسبين» بالعملاء والمتعاونين مع النازيين .. غير أنه من الجدير بالإشارة هنا إلى أن هؤلاء عادوا إلى رشدهم بعد مرور بضع سنوات، إذ أصبح أوري أفنيري، على سبيل المثال، المتحدث الأكثر حدة وسلاطة لسان باسم الحركة المناهضة للاحتلال .

كيف تحولت مجموعة لم يزد عدد أفرادها قط عن بضع عشرات من الناشطات والناشطين، إلى الـ « عدو رقم واحد» للجمهور الإسرائيلي ؟! كيف حصل أنه لم يكن يمر يوم واحد إلا وتردد فيه اسم «ماتسبين» في وسائل الإعلام الإسرائيلية، مقرونا في الغالب الأعم بسلسلة من الشتائم، من قبيل : « خونة «، و «كارهي إسرائيل» وما شابه ذلك ؟! كيف أصبحت مجموعة صغيرة، مجموعة مشهورة جدا ؟!

هناك إجابتان على هذه التساؤلات:

أولا، شذوذ آرائها في ظل وجود «إجماع قومي» تام، إذ بدا ذلك أشبه ببقعة صغيرة من النبيذ تلطخ خريطة بيضاء كبيرة، ناشزة في اختلافها، لاسيما وأن حفنة هؤلاء الناشطين لم تألُ جهدا في سبيل بث ونشر آرائها، من القدس وحتى أشدود، من ساعات الصباح الباكر أمام أبواب المصانع، وحتى ساعة متأخرة من الليل في مقاهي شارع ديزنغوف (وسط تل أبيب).

الإجابة الثانية مرتبطة بما أثارته نشاطات « ماتسبين» من صدى واسع في صفوف محافل اليسار الراديكالي في العالم . فقد شهدت تلك الأيام من شهر أيار ١٩٦٨، اندلاع تمرد الطلبة الجامعيين في (فرنسا والغرب) وتصاعد مظاهرات حركات الاحتجاج الجماهيرية ضد الحرب الأميركية في فيتنام .

صحيح أن «ماتسبين» كانت هنا، في إسرائيل، أقلية هامشية، لكنها كانت في العالم جزءا من الأكثرية، حتى أن التعاطف الواسع الذي حازت عليه المنظمة في سائر أنحاء العالم، عاد ليتردد صداه في إسرائيل مثيرا قلق السلطات والمتحدثين باسمها في وسائل الإعلام (الميديا) والمؤسسة الأكاديمية.. فمثلا، قال آشرين ناتان(السفير الإسرائيلي في ألمانيا) الذي كان يتحدث أمام جمع من الطلبة في جامعة برلين، طالبوا بتمكين ممثل لمنظمة «ماتسبين» من التحدث على المنصة باسم «إسرائيل البديلة»، قال بغضب: « كم عدد أعضاء ماتسبين؟! إنهم لا يزيدون عن عشرين ألفا على أبعد تقدير ؟!»، علما أن عددنا لم يكن يتجاوز ٥٠ ناشطا !

زلزال أكتوبر ١٩٧٣ وظهور حركة «السلام الآن»

عمت حالة من الانبهار التام في صفوف المجتمع الإسرائيلي وقيادته جراء الثقة المفرطة بالنفس، التي ولدها الانتصار العسكري في حرب ١٩٦٧ . وقد تكهن وزير الدفاع في ذلك الوقت، موشيه ديان، بأن حالة من «اللاسلم واللاحرب «ستسود لألف عام . وتوعد جنرال شاب في ذلك الحين يدعى أريئيل شارون كل من تسول له نفسه معارضة أحلام «إمبراطورية إسرائيل من المغرب وحتى جبال طوروس».

في الخامس من تشرين الأول ١٩٧٣ ، اهتزت الأرض تحت أقدام القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، وإنهار في غضون ٢٤ ساعة ما دعي فيما بعد بـ «التصور».

بعد أسبوع من حالة التقهقر العسكري والذعر في صفوف الزعامة السياسية، وبفضل القطار الجوي الأميركي الذي نقل إمدادات وأسلحة إلى الجيش الإسرائيلي، من القذائف وحتى المدافع، تَعَدَّلت موازين القوى على جبهات القتال، وتم التوصل بوساطة أميركية، إلى وقف لإطلاق النار وفصل للقوات المتحاربة.

حرب اوكتوبر: صفعة قوية لغطرسة إسرائيل، وتداعيات داخلية عميقة.

حين بدأ الجنود بالعودة إلى بيوتهم، عادوا وهم يحملون شحنة غضب هائل إزاء الفشل الذي منيت به القيادتان السياسية والعسكرية. في أعقاب ذلك انطلقت، بمبادرة ملازم في قوات الإحتياط يدعى موطي أشكنازي، حركة احتجاج واسعة طالبت بمحاسبة تلك القيادة. وقد أدى نشاط حركة الاحتجاج هذه –هكذا سميت في ذلك الوقت – إلى الإطاحة بحكومة غولدا مائير، وإضعاف سلطة حركة العمل (حزب العمل الإسرائيلي)، وأدى كل ذلك في نهاية المطاف إلى ما عرف بـ «الانقلاب» السلطوي في العام ١٩٧٧، وصعود حزب الليكود إلى سدة الحكم. بعد ذلك جاءت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، ودعوته إلى إحلال السلام بين مصر وإسرائيل، لتمهد الأرضية من أجل الاستجابة لمبادرة الرئيس السادات: «السلام أفضل من أرض إسرائيل (الكاملة)»، هذه العبارة كانت شعار الحركة الجماهيرية التي تشكلت وقتئذ، والتي سرعان ما اتخذت لنفسها اسم : حركة «السلام الآن».

وقد مارست هذه الحركة ضغطا هائلا على حكومة مناحيم بيغن، التي ترددت في قبول شروط ومطالب المصريين، ثم عادت ووافقت في نهاية المطاف، جراء تلك الضغوط، على توقيع معاهدة كامب ديفيد، وإنهاء حالة الحرب مع مصر.

والجدير بالذكر أن المطالب السياسية التي نادت بها «حركة السلام الآن» والجماهير المؤيدة لها، ركزت على السلام بين إسرائيل والدول العربية، وفي طليعتها مصر، فيما لم يكن الاحتلال والفلسطينيون على الإطلاق جزءا من الخطاب والمطالب المطروحة من جانب هذه الحركة.

لقد احتاجت حركة «السلام الآن» ثلاث سنوات أخرى لبلورة ما أسمته «الصيغة الفلسطينية» في برنامجها السياسي، وهذه الصيغة، التي إن كان ثمة صلة بينها وبين الواقع الفلسطيني والإقليمي، فلا تعدو كونها صلة عابرة بالتأكيد، سرعان ما طواها النسيان عقب اندلاع حرب لبنان (١٩٨٢)، وتحولت إلى «caduque» (فراغ) مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧). هذه الانتفاضة هي التي أرغمت معسكر السلام الإسرائيلي على الإصغاء لمطالب الشعب الفلسطيني ورفضه بصورة تامة وقاطعة للاحتلال والاستعمار الكولونيالي الإسرائيلي، وعلى الإقرار بأن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها فقط هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والقادرة على التحدث باسمه .

كما هو معروف، كان الفلسطينيون في نظر الأغلبية الساحقة من السكان الإسرائيليين، لغاية حرب لبنان (١٩٨٢)، مجرد خليط من مجموعات إرهابية يجب القضاء عليها، وسكان يخضعون لسلطة حكم عسكري ليس لهم كيان سياسي أو قومي خاص بهم، وأنه إذا كان ثمة ممثلون لهم، فهؤلاء لا يعدو كونهم «وجهاء» يعملون كوسطاء بين السكان وبين السلطة الحاكمة .

العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية

كما هو معروف، كان الفلسطينيون في نظر الأغلبية الساحقة من السكان الإسرائيليين، لغاية حرب لبنان (١٩٨٢)، مجرد خليط من مجموعات إرهابية يجب القضاء عليها، وسكان يخضعون لسلطة حكم عسكري ليس لهم كيان سياسي أو قومي خاص بهم، وأنه إذا كان ثمة ممثلون لهم، فهؤلاء لا يعدو كونهم «وجهاء» يعملون كوسطاء بين السكان وبين السلطة الحاكمة . وعلى الرغم من أن الحيز الجغرافي الواقع بين البحر المتوسط ونهر الأردن يعتبر حيزا أو وحدة جغرافية واحدة، إلا أنه لم تكن هناك علاقات سياسية بين اليسار الإسرائيلي وبين نشطاء الحركة الوطنية الفلسطينية. ولعل الحالة الشاذة عن هذه القاعدة هي العلاقة التي قامت بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي ونظيره الفلسطيني – الأردني، وبعض العلاقات الشخصية التي أقامها أوري أفنيري، ومنظمة «ماتسبين» بطبيعة الحال، والتي بحثت منذ الشهر الثاني لاحتلال العام ١٩٦٧ ، عن شركاء لرؤيتها الإشتراكية والأممية، وهو ما أفضى إلى اعتقال عضو «ماتسبين»، الناشط خليل طعمة، وإلى أول محاكمة بتهمة إقامة علاقة مع « ناشطين» فلسطينيين من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ .

في فترة متأخرة، ابتعد جيل جديد من الناشطين الفلسطينيين القاطنين في الجليل والمثلث، عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وكان من ضمن الأسباب التي دعتهم إلى ذلك، رفض هذا الحزب اعتبار فصائل المقاومة الفلسطينية حركات تقدمية، الأمر الذي دفع الكثيرين من هؤلاء الناشطين الشباب إلى إقامة علاقة أو صلة مباشرة مع فصائل المقاومة الفلسطينية – وخاصة اليسارية منها– بل والانضمام إلى صفوفها في حالات قليلة.

غير أن الفلسطينيين (في مناطق ١٩٦٧) كانوا في نظر الأكثرية الساحقة من المجتمع الإسرائيلي، ومن ضمن ذلك في نظر فئاته وشرائحه الأكثر تقدمية، جزءا من المشهد المدهش الجديد، ومجرد قوة عمل في المصانع والحقول وورشات البناء، وبائعات خضار في باب العامود، وميكانيكيو تصليح سيارات في قلقيلية، ولكن ليس بأي حال، جسما أو كيانا سياسيا.

عموما فإن بداية الاتصالات السياسية الجادة مع ممثلي الحركة الوطنية الفلسطينية جرت في الخارج وليس مع ناشطين محليين في الداخل. ومن ناحية عملية، فإن المجتمع الإسرائيلي لم يكتشف، ولم ير، في الفلسطيني من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، جسما سياسيا سوى بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر العام ١٩٨٧ .

تحوّل العام ١٩٨٢

عندما وقّع بضع عشرات من ضباط وجنود الاحتياط على عريضة رفعت إلى وزير الدفاع بعنوان» يش غبول –يوجد حد»، لم يكن يخطر في بالهم أبدا أن هذه المبادرة ستشق الطريق أمام حركة جماهيرية مناهضة للحرب، وإلى معارضة واسعة داخل صفوف وحدات الجيش التي أرسلت إلى لبنان. فحتى ذلك الوقت، كان الشعب الإسرائيلي يقف، في كل مرة تعلن فيها حالة الحرب، وبغض النظر عن الأسباب، وقفة رجل واحد هاتفا «نعم أيها القائد» أو «أمرك سيدي» ! ولكن في هذه المرة، فإضافة إلى أنه لم يكن هناك أي خطر يتهدد إسرائيل، وقف رئيس الوزراء مناحيم بيغن على منبر الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) معلنا إن «الحرب في هذه المرة ليست حربًا اضطرارية»! وإذا كان لدى الحكومة مبرر لشن الحرب أو عدم شنّها، فإن لدينا نحن الجنود أيضا مبرر لاجتياز أو عدم اجتياز الحدود إلى لبنان.

لم تنشأ منظمة «يوجد حد» من العدم، بل سبق ظهورها أربع سنوات من الحراك والنشاط المناهض للاحتلال، بدءا من « اللجنة ضد الاستيطان في الخليل»، مرورا بـ«لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت» وانتهاء بـ« اللجنة ضد الحرب في لبنان».

جرى نشوء وتطور الحركة المناهضة للحرب بصورة سريعة للغاية. فعشية غزو لبنان، تظاهر في تل أبيب قرابة ٣ آلاف رجل وامرأة من نشطاء اليسار الراديكالي -الحزب الشيوعي، منظمة ماتسبين، أوري أفنيري وأنصاره، مجلس الطلبة الجامعيين العرب وحركة أبناء البلد- وأعلنوا، في اللحظة الأخيرة، عن تحويل لجنة التضامن مع جامعة بير زيت إلى « لجنة ضد الحرب في لبنان».

لم تنشأ منظمة «يوجد حد» من العدم، بل سبق ظهورها أربع سنوات من الحراك والنشاط المناهض للاحتلال، بدءا من «اللجنة ضد الاستيطان في الخليل»، مرورا بـ «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت» وانتهاء بـ «اللجنة ضد الحرب في لبنان».

جرى نشوء وتطور الحركة المناهضة للحرب بصورة سريعة للغاية. فعشية غزو لبنان، تظاهر في تل أبيب قرابة ٣ آلاف رجل وامرأة من نشطاء اليسار الراديكالي –الحزب الشيوعي، منظمة ماتسبين، أوري أفنيري وأنصاره، مجلس الطلبة الجامعيين العرب وحركة أبناء البلد– وأعلنوا، في اللحظة الأخيرة، عن تحويل لجنة التضامن مع جامعة بير زيت إلى « لجنة ضد الحرب في لبنان». بعد أسبوعين فقط من اجتياح لبنان، تظاهر نشطاء اللجنة ضد الحرب في لبنان وحركة «يوجد حد» في ساحة «ملوك إسرائيل»، وبلغ عدد المتظاهرين قرابة ١٠ آلاف رجل وامرأة، كان من ضمنهم عدد كبير من الجنود بالزي العسكري ممن عادوا للتو من ضواحي بيروت. في خضم التظاهرة طلب أحد قادة حركة « السلام الآن» حق الكلام وذلك ليدعو إلى مظاهرة قال إن حركته تعتزم تنظيمها بعد أسبوع في الساحة ذاتها. وبالفعل فقد تظاهر في الموعد المحدد أكثر من مئة ألف شخص تحت شعار « لا حرب بعد الآن كهذه الحرب» (!)

تجدر الإشارة هنا إلى أن حركة السلام الآن كانت، حتى شهر واحد قبل هذه المظاهرة، تؤيد الحرب في لبنان، وترى فيها، كما هو الحال دائما، حربا دفاعية مبرّرة. وقد استخدم المتحدثون باسم السلام الآن أقسى الكلمات في مهاجمة المبادرين لإقامة « اللجنة ضد الحرب في لبنان»، وصرّح أحد هؤلاء المتحدثين قائلا : « عندما تدوّي المدافع تصمت الأقلام»، وذلك بغية تبرير رفض حركته (السلام الآن) معارضة الحرب.

مجتمع منقسم على نفسه

للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، ظهر المجتمع الإسرائيلي منقسما على نفسه، والأنكى أن هذا الانقسام وقع في خضم حرب. فالإجماع القومي الذي ميز إسرائيل طوال أكثر من عقدين، إنهار وتبدد وقد قبع في خلفية هذا الشرخ الجديد «انقلاب» العام ١٩٧٧ ، وخسارة حركة العمل للسلطة لصالح حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن. لقد كانت الدولة بالنسبة لحركة العمل بمثابة ملكية خاصة، ومن هنا أُعتبر صعود حزب الليكود إلى سدة الحكم أشبه بكارثة، ولكنها كارثة مؤقتة سرعان ما سيتم إصلاحها ليعود كل شيء إلى ما كان عليه بسلام.

وبما أن «حركة العمل» كانت على مقاعد المعارضة، فقد مكنها ذلك من التجند والوقوف ضد الحرب، على الرغم من أنها أيدت في الشهر الأول هذه الحرب دون أي تحفظ ... وذلك إلى أن تعثرت هذه الحرب على بوابات بيروت وفي ضواحيها، ولم يعد بالإمكان إنكار أهدافها السياسية كما رسمها وزير الدفاع وقتئذ، أريئيل شارون، الذي سعى إلى تنصيب حزب الكتائب، ليتولى مقاليد السلطة، وفرض نظام جديد في بلاد الأرز.

كان ثمة من أطلق على حرب لبنان اسم «حرب الكذب والافتراء»، وذلك عندما اتضح بأنه لم يكن لهذه الحرب أي علاقة تقريبا بعمليات المقاومة الفلسطينية على الحدود الشمالية لإسرائيل، أو أي صلة بمحاولة اغتيال سفير إسرائيل في لندن (شلومو أرغوف). فقد كان هدف الحرب الذي وضعه أريئيل شارون يتمثل في تغيير نظام الحكم في لبنان، وذلك عبر محاولة سحق وتدمير قوة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا البلد. ربما يمكن القول أن شارون نجح في تدمير قوة المقاومة الفلسطينية في لبنان وطرد قياداتها وكوادرها إلى تونس، ولكن مما لا ريب فيه أنه منيَّ بالفشل في «مشروعه الكبير»، ألا وهو إقامة نظام «كتائبي حصري « في لبنان.

ففي غضون بضعة أسابيع فقط اكتشف الجمهور الإسرائيلي أنه يعيش إلى جانب، ليس فقط عمال بناء وورشات تصليح سيارات، وعاملات زراعيات وبائعات نعناع وبقدونس في باب العامود وضواحي «غوش دان»، وإنما يعيش إلى جانبه شعب يمتلك وعيا ذاتيا وتوقا للحرية وقيادة واستعدادا للنضال.

لقد شكلت صدمة الانتفاضة هزة لا تقل عن هزة (حرب) اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣. فقد اضطر المجتمع الإسرائيلي خلال بضعة أسابيع، وطوال قرابة ثلاثة أعوام، للعيش حسب وتيرة الانتفاضة : إذ تغير الحيز الذي يعيش فيه هذا المجتمع، وخيم عليه الخوف، ولكن أيضا إلى جانب حد معين من الشعور بالكرامة؛ ذلك لأن الأحداث أثارت لدى المئات من الإسرائيليين، ولدى الآلاف فيما بعد، رغبة في فهم ورؤية ما يحدث حولهم، وراح البعض منهم يبحثون عن سبل للحوار.

وهكذا، فقد انقسم المجتمع الإسرائيلي منذ العام ١٩٨٢ إلى قسمين، وتحول هذا الانقسام، الذي يدمج بين موضوع النزاع الإسرائيلي – العربي، والموضوع الاجتماعي، إلى ظاهرة دائمة، ويدور الحديث هنا عن ما يشبه مجتمعين منفصلين مشبعين بشعور من الاغتراب والنكران المتبادل والخوف من الآخر. ففي الوقت الذي يرى فيه القسم الأكثر تماسكا، والذي يتركز تواجده بشكل أساسي في تل أبيب وشريط السهل الساحلي، في نفسه جزءا من الغرب الصناعي والليبرالي، وينصب جل اهتمامه ومصلحته على بناء وتشكيل المجتمع الإسرائيلي برمته على صورته (أي صورة القسم ذاته)، كان الجزء الثاني، الذي يقطن في الغالب في بلدات ومدن التطوير، ويعيش فيما يسمى بـ» الهامش» حياة فقر وضنك (وفقا لتقارير مؤسسة التأمين الوطني، يعيش ٣٠ ٪ من مواليد إسرائيل تحت خط الفقر)، ويشعر بحق بأنه مهمش ومُذَلٌ من جانب « الإسرائيليين الغربيين «. هذا الجزء الذي جرت العادة على تسميته بـ « إسرائيل الثانية « ضاق ذرعا بحكم حزب «العمل» المتعالي، وأقام لنفسه بيتا داخل أحزاب اليمين والأحزاب الدينية.

وهكذا، وفي الوقت الذي كانت فيه الطبقات الثرية تتبنى في غالبيتها مواقف معتدلة نسبيا، فقد كانت الطبقات الفقيرة تتماهى مع اليمين ومع الأيديولوجيا اليمينية لهذه الأحزاب. ومن هنا فإن الحديث يدور إذن على شرخ اجتماعي، سياسي وايديولوجي بين شطرين أو قسمين في المجتمع الإسرائيلي، متساويين إلى هذا الحد أو ذاك من حيث العدد. وفيما يضم القسم الأكثر اعتدالا، الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، والتي تشكل ما نسبته ٢٠٪ من مجموع السكان، فإن غالبية المجتمع اليهودي تتماهى إذن مع سياسة الاحتلال الكولونيالي ومع العنصرية المناهضة للعرب، والتي راحت تتنامى أكثر فأكثر طوال العقدين الأخيرين .

أصداء الانتفاضة (الأولى)

كما أسلفنا، تجاهل السكان اليهود الإسرائيليون كليا، خلال الفترة الواقعة بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٨٧ ، السكان الفلسطينيين الذين عاشوا تحت سلطتهم ككيان سياسي. غير أن اندلاع الانتفاضة جاء ليقلب الوضع رأسا على عقب. ففي غضون بضعة أسابيع فقط اكتشف الجمهور الإسرائيلي أنه يعيش إلى جانب، ليس فقط عمال بناء وورشات تصليح سيارات، وعاملات زراعيات وبائعات نعناع وبقدونس في باب العامود وضواحي «غوش دان»، وإنما يعيش إلى جانبه شعب يمتلك وعيا ذاتيا وتوقا للحرية وقيادة واستعدادا للنضال.

لقد شكلت صدمة الانتفاضة هزة لا تقل عن هزة (حرب) اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ . فقد اضطر المجتمع الإسرائيلي خلال بضعة أسابيع، وطوال قرابة ثلاثة أعوام، للعيش حسب وتيرة الانتفاضة : إذ تغير الحيز الذي يعيش فيه هذا المجتمع، وخيم عليه الخوف، ولكن أيضا إلى جانب حد معين من الشعور بالكرامة؛ ذلك لأن الأحداث أثارت لدى المئات من الإسرائيليين، ولدى الآلاف فيما بعد، رغبة في فهم ورؤية ما يحدث حولهم، وراح البعض منهم يبحثون عن سبل للحوار. لقد شكلت الانتفاضة صفعة مباركة للسكان الإسرائيليين كافة، وذلك بعدما كف الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة عن كونهم أناسًا «شفافين».

وهكذا أخذ الآلاف يلتفون حول نشطاء «ماتسبين» و» الحزب الشيوعي» وقلة من الصهيونيين المنفتحين الذين عملوا في فلك أوري أفنيري ومتتياهو بيلد، والذين طالبوا في مظاهرات الاحتجاج بإبداء المزيد من الإنسانية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإجراء مفاوضات معها بهدف إنهاء الاحتلال وإحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بصورة تدريجية تحوّل ما كان يشكل

في الفترة الواقعة بين العام ١٩٨٢ و١٩٨٥ حركة جماهيرية مناهضة لحرب لبنان إلى حركة جماهيرية مناهضة للاحتلال ومؤيدة للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني. وإذا كانت المقاومة اللبنانية – الفلسطينية للغزو الإسرائيلي للبنان قد ولدت حركة مناهضة للحرب، فقد أفرزت الانتفاضة الفلسطينية الأولى حركة جماهيرية إسرائيلية أدت فيما أدت، إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتدشين عملية أوسلو التسووية . ربما لا يتسع المجال هنا للبحث في أهداف عملية أوسلو من زاوية أولئك الذين كان لهم ضلع فيها، ومسألة ما إذا كان هناك حقا رغبة إسرائيلية جادة وصادقة لإنهاء الاحتلال مقابل تطبيع مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، لذا سنكتفي هنا بالقول إن شمعون بيريس جاء، بعد اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين، ليدفن هذه العملية، إن كان ثمة أصلا عملية كهذه.

لقد تلقف «معسكر السلام» الإسرائيلي دون تردد شعار من وصفه رابين بأنه «متآمر لا يكل» (أي شمعون بيريس): **المصالحة القومية قبل المصالحة مع الفلسطينيين**، وبذلك منح وساما لقاتل رابين ولأولئك الذين حرضوا على قتله، أي بنيامين نتنياهو وأريئيل شارون. والمصالحة القومية، أي إيجاد إجماع حول قضية السلام مع الفلسطينيين، كانت تعني إعطاء حق الفيتو لليمين الاستيطاني، علما بأن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كان نتاجا مباشرا للانتفاضة، وبوساطة معسكر السلام الإسرائيلي.

لقد شكلت «المهلة» التي أملاها بيريس على قادة منظمة التحرير، صفعة مدوية للفلسطينيين الذين فوضوا «أبو عمار» بإجراء مفاوضات مع إسرائيل، والتي كان من الواضح أنها تجري في فترة صعبة بشكل خاص بالنسبة للفلسطينيين، وذلك في الوقت الذي فقدوا فيه تقريبا الأوراق التي كانوا يمتلكونها. هذه الصفعة أدت إلى استئناف العمليات المسلحة في قلب المدن الإسرائيلية.

انتحار آب ٢٠٠٠

في شهر آب من العام ٢٠٠٠، وفي أعقاب انهيار قمة كامب ديفيد على نحوٍ ماكر ومدروس، روج (رئيس الوزراء) إيهود باراك وأعوانه الصيغة القائلة بأن فشل محادثات كامب ديفيد يعود إلى «رفض ياسر عرفات للمقترحات السخية التي عرضها إيهود باراك «. وقد انساقت وسائل الإعلام (الإسرائيلية) كافة وراء هذه الكذبة التي روجها رئيس حكومة إسرائيل، والذي اعترف أمام الملأ بعد عام واحد من محادثات كامب ديفيد ، بأنه لم تكن هناك أي مقترحات سخية كهذه، وأن عرفات لم يكن هو سبب انهيار المفاوضات. بعد بضعة سنوات اعترف أيضا شارل أندرلين، مراسل قناة التلفزيون

انتفاضة ٨٧: اعادة اكتشاف الفلسطينيين!

الفرنسية الثانية، الذي شارك في تغطية محادثات قمة كامب ديفيد الثلاثية، بأنه وقع في الشِرك الذي نصبه باراك ومستشاروه للرأي العام العالمي، وذلك في كتاب جريء وسلسلة أفلام أعدها أندرلين نفسه وعرضت تحت عنوان «الأحلام المكسورة».

لقد كانت الحقيقة معكوسة تماما بطبيعة الحال، فايهود باراك الذي عارض منذ البداية اتفاقيات أوسلو، لم يكن يرغب في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، بل تعمد تخريب هذه المفاوضات. فالمفاوضات يمكن وقفها ويمكن استئنافها، لكن الأمر ليس كذلك من وجهة نظر حركة سلام. فحركة السلام الإسرائيلية التي انتخبت ايهود باراك في أعقاب وعده بالتوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين، خلافا لخصمه في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، اختفت من الوجود في نهاية الأسبوع التي أعلن فيها باراك بأنه كشف خطة عرفات الماكرة، والتي وصفها باراك بأنها أشد خطورة من خطة أحمد الشقيري (أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية)، وذلك لأنها كانت مُقَنعَة بكلمات مصالحة وبجائزة نوبل للسلام. حينها أطلق باراك العبارة الشهيرة:» أنا أقول لكم بأنه لا يوجد شريك ...» وبالفعل فقد كفَّت حركة السلام الإسرائيلية عن الوجود في نهاية ذلك الأسبوع .

وسأجيز لنفسي الاعتراف هنا بأنني، خلافا لكثيرين من زملائي في اليسار، لم أعتَد قط الاحتفاظ بقصاصات من مقالات وأخبار الصحف، وهي عادة كانت متبعة لدى نشطاء اليسار على الأقل، لم تعد ثمة حاجة لها حاليا في عصر الإنترنت .

ولكن، ولا أدري بالضبط لماذا ولأي سبب، احتفظت في نهاية ذلك الأسبوع، خلافا لعادتي، بنحو عشرين قصاصة من مقالات الصحف: مقالات افتتاحية، مقابلات، أعمدة وروبرتاجات. هذه القصاصات التي ما زلت أحتفظ بها حتى اليوم، تدور حول نفس الموضوع : «معسكر

في شهر آب من العام ٢٠٠٠، وفي أعقاب انهيار قمة كامب ديفيد على نحوٍ ماكر ومدروس، روج (رئيس الوزراء) إيهود باراك وأعوانه الصيغة القائلة بأن فشل محادثات كامب ديفيد يعود إلى «رفض ياسر عرفات للمقترحات السخية التي عرضها إيهود باراك «. وقد انساقت وسائل الإعلام (الإسرائيلية) كافة وراء هذه الكذبة التي روجها رئيس حكومة إسرائيل، والذي اعترف أمام الملأ بعد عام واحد من محادثات كامب ديفيد ، بأنه لم تكن هناك أي مقترحات سخية كهذه، وأن عرفات لم يكن هو سبب انهيار المفاوضات. بعد بضعة سنوات اعترف أيضا شارل أندرلين، مراسل قناة التلفزيون الفرنسية الثانية، الذي شارك في تغطية محادثات قمة كامب ديفيد الثلاثية، بأنه وقع في الشِرك.

السلام يعترف بخطئه»؛ «معسكر اليسار يعتذر لليمين»، وما شابه ذلك من عناوين . إحدى هذه القصاصات هي غلاف ملحق نهاية الأسبوع لصحيفة «هآرتس»، وتظهر فيه صورة يشاهد فيها مستوطن وأحد نشطاء حركة السلام يسيران جنبا إلى جنب متعانقين، وذلك تحت عنوان « منذ الآن ..معا وسويا « !

ليست الانتفاضة الثانية هي التي أنهت مسيرة حركة «السلام الآن»، وإنما الحركة نفسها التي قررت قبل ذلك ببضعة أشهر، وتحديدا في منتصف شهر آب (عام ٢٠٠٠) الانتحار !

بعد مرور عام ونصف العام، أدرك كثيرون من دعاة السلام في إسرائيل الخطأ الذي وقعوا فيه، وأبدوا رغبتهم في إعادة ترميم حركة السلام الإسرائيلية، ولكن ثمة أمور في الحياة من السهل تصفيتها، ولكن من الصعب جدا إصلاحها . إن الجيل الذي خان لن يستطيع إصلاح أو إعادة ترميم حركة السلام الجماهيرية. تقع هذه المهمة على عاتق جيل أبنائنا، لكن هذا الترميم لن يتم دون إصلاح أو تصحيح عميق وإعادة نظر فيما كان يمثل مسلمات وبديهيات لدى معسكر السلام الواسع . حتى الآن، يمكن القول أنه لم يعد هناك وجود لمعسكر سلام في إسرائيل .

العجلتان

اعتاد أوري أفنيري وصف الحركة المناهضة للاحتلال على أنها دراجة هوائية بعجلتين، إحداهما صغيرة والأُخرى كبيرة. وترمز العجلة الصغيرة للحركة المناهضة للاحتلال والحرب التي تسمى راديكالية، والتي تعمل بموجب قيم و/ أو أيديولوجيات مناهضة للاحتلال والقمع والحرب؛ وهي حركة عربية – يهودية وتضم الحزب الشيوعي وحركات عربية أُخرى، وحركات « تعايُش»، «غوش شلوم– كتلة السلام»، جمعيات حقوق الإنسان، «حاخامات من أجل حقوق الإنسان»، « مركز المعلومات البديلة»، وما إلى ذلك . وهذه العجلة الصغيرة مُجنّدة بصورة دائمة ولا تحتاج لحادث دراماتيكي من أجل العمل والاحتجاج.

أما العجلة الكبيرة فتتألف من معسكر السلام الواسع، وتنتمي إلى «الإجماع» الإسرائيلي، وهي مقربة من أحزاب الوسط – اليسار المؤسسية، وكانت ممثلة على امتداد سنوات طوال من قِبل «حركة السلام الآن» .

وفيما كانت الحركة «الراديكالية» قادرة في ذروة مسيرتها على حشد عدد يصل إلى عشرين ألف متظاهر، فقد استطاعت حركة «السلام الآن» حشد ما بين مئة ألف متظاهر ومئتي ألف متظاهر (مثلا في أعقاب مذابح صبرا وشاتيلا) . وقد عمل ميكانيزم النضال ضد الحرب والاحتلال بطريقة تتجند فيها العجلة الصغيرة بشكل يؤدي بالتدريج إلى تحريك العجلة الأكبر. ومن اللحظة التي تتحرك فيها العجلة الكبيرة فإن ذلك كان يعطي إشارة على حدوث تحول لدى الرأي العام، وأن سياسة الحكومة – احتلال لبنان ورفض إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية – في سبيلها إلى التغير نحو الأفضل، ومن ضمن ذلك بثمن حدوث «انقلاب» سلطوي.

بعد «انتحار» العام ٢٠٠٠ لم يبق أي أثر أو ذكرٍ من العجلة الكبيرة. فقد «ماتت» حركة السلام الآن، وانضم نشطاؤها الذين لم يكونوا مستعدين لرفع أيديهم، إلى مبادرات « العجلة الصغيرة» . وكما أمكن ملاحظته في أحداث مهمة (مثل المذابح في غزة والغارات وعمليات القصف في لبنان) فقد استمرت العجلة الصغيرة في حشد بضعة آلاف من المتظاهرين، غير أنه لم تعد هناك عجلة كبيرة تدفع نحو الأمام .وهكذا لم تعد الحركة المناهضة للاحتلال قادرة على التأثير على صانعي القرارات في إسرائيل، وعادت هذه الحركة لتتحول مجددا إلى مجرد حركة احتجاج.

(ترجمه عن العبرية: سعيد عياش)

ثائر أبوصالح*

الحركة الوطنية السورية في الجولان في مواجهة سياسة الاحتلال ١٩٦٧-٢٠١٦

مقدمة:

لا شك، أن هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران ١٩٦٧ ، لم تكن فقط هزيمة عسكرية، بل كانت لها إسقاطات ونتائج كارثية على مستوى الإنسان العربي أينما وجد. فقد احتلت إسرائيل في غضون أيام قليلة، الجولان وسيناء والضفة الغربية والقدس، هذا ناهيك عن تحطيم سلاح الجو المصري في مطاراته، وانسحاب الجيوش العربية بشكل مذل، وترك المدنين يلاقون مصيرهم أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية. لقد تفاجأ الإسرائيليون من سرعة الهزيمة العربية، لأنهم لم يتوقعوها، مما جعلهم يحكمون سيطرتهم وبزمن قياسي على المناطق المحتلة الجديدة.

ومما زاد من الاستهجان، إعلان سقوط القنيطرة عبر بلاغ رقم ٦٦، الصادر عن قيادة الجيش السوري، والذي أذيع عبر راديو دمشق في الساعة ٨:٤٦، وذلك قبل دخول الجيش الإسرائيلي إليها بأكثر من خمس ساعات ونصف،[١] مما يؤكد، بأحسن حال، حالة الضعف والارتباك التي حصلت على مستوى القيادة العسكرية للجيش السوري، وتمثلت بالانسحاب الكيفي غير المنظم للجيش، وبشكل هيستيري ومهين، مما أدخل الرعب لقلوب المدنيين أيضاً من مصير مجهول قد يواجهونه.

ومنذ العاشر من حزيران، أصبح الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي، خالياً من سكانه، ما عدا ست قرى استطاعت البقاء لأسباب سنأتي على ذكرها لاحقاً، أربعة من القرى، تقع في شمال شرق الجولان على سفوح جبل الشيخ وهي: مجدل شمس، بقعاثا، مسعدة، عين قنية، أما قرية سحيتا

* كاتب وباحث سياسي، الجولان السوري المحتل.

القريبة منهم، فقد دمرت لاحقاً تماماً، ونزح سكانها إلى قرية مسعدة، هذا إضافة إلى قرية سادسة تقع على نقطة تقاطع الحدود السورية اللبنانية الفلسطينية وهي قرية الغجر . لم يتجاوز تعداد سكان هذه القرى جميعاً، الذين بقوا في أراضيهم، ٧ آلاف نسمة، في حين كان عدد سكان الجولان حوالى ١٥٠ ألف نسمة، موزعين على حوالى ٢٢٣ قرية ومزرعة، تابعين لمحافظة القنيطرة.[٢] فماذا حصل في الجولان؟ وكيف تم إفراغه من سكانه ولماذا؟ كلها أسئلة بحاجة إلى إجابات موضوعية بعيداً عن المقولات والعبارات الدارجة، ثم كيف تعاملت إسرائيل مع من بقي في أرضه، وكيف تطورت سياستها على مدار سنوات الاحتلال تجاه هؤلاء السكان في القسم المحتل من الجولان؟.

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة، بدءاً من أحداث هزيمة حزيران ١٩٦٧ وإشكالاتها، وحتى اندلاع الثورة في سورية في آذار ٢٠١١ ، في محاولة لرصد التحولات الإستراتيجية في السياسة الإسرائيلية تجاه سكان الجولان السوري المحتل ، في مواجهة نمو الحركة الوطنية السورية في الجولان على مدار سنوات الاحتلال. ولهذا الغرض فقد تم تقسيم هذه الفترة التاريخية إلى مراحل متعددة ومختلفة المضمون، حيث اتبعت إسرائيل في كل مرحلة من هذه المراحل إستراتيجية ونهجا مختلفين عن الفترات السابقة. ومن ثم سيتم إجمال نتائج هذه السياسات، بهدف فهم آلية تطورها وصيرورتها، وصولاً لوضع رؤية مستقبلية لعلاقة السكان مع الدولة المحتلة من جهة، ولعلاقتهم مع وطنهم الأم سورية من جهة أخرى .

لقد تم تقسيم الفترة الممتدة من حزيران ١٩٦٧ وحتى اليوم إلى مراحل تاريخية، وفقاً للأحداث والتحولات المهمة محلياً وإقليمياً، والتي أثرت على سياسة إسرائيل واستراتيجيتها المتبعة تجاه السكان السوريين في الجولان المحتل:

- **المرحلة الأولى:** أحداث حرب حزيران ١٩٦٧ ، وإفراغ الجولان من سكانه. الرواية العربية في مقابل الرواية الإسرائيلية.
- **المرحلة الثانية:** ١٩٦٧-١٩٧٣ تمثلت هذه الفترة بحدثين مهمين : الأول إفشال المخطط الإسرائيلي في تقسيم سورية ولبنان إلى دويلات طائفية، والتي سعت إسرائيل لتنفيذه بعد الحرب، مستفيدة من الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية، والضعف العربي العام بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، والثاني، بداية تشكل الحركة الوطنية في الجولان السوري المحتل.
- **المرحلة الثالثة:** تمتد هذه الفترة منذ نهاية حرب تشرين ١٩٧٣ ، وحتى صدور قرار ضم الجولان لإسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤ . حيث حصلت في هذه الفترة أحداث مهمة، بدءاً باتفاقية فصل القوات لعام ١٩٧٤ بين سورية وإسرائيل، مروراً بوصول الليكود لسدة الحكم عام ١٩٧٧ ، حتى توقيع اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل، وانتهاءً بضم الجولان . كان لهذه الأحداث تأثير كبير على سكان الجولان السوري المحتل من جهة ، وعلى السياسة الإسرائيلية من جهة أخرى، التي جعلتها تعيد صياغة استراتيجيتها بشكل جديد ومختلف.
- **المرحلة الرابعة:** وهي فترة المواجهة والمقاومة العلنية، حيث خرج السكان لمواجهة الاحتلال وسياساته، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية عام ١٩٨٢ ، حيث شهدت اضراباً استمر حوالى ستة أشهر، وحصلت اعتقالات ومواجهات بين السكان والاحتلال احتجاجاً على قرار الضم ورفضاً له.
- **المرحلة الخامسة:** تمتد من عام ١٩٨٣ وحتى بداية التسعينات، والتي تميزت باستمرار المواجهات بين الاحتلال والسكان من جهة، وبداية الانقسام داخل الحركة الوطنية من جهة أخرى. وتمثلت هذه المرحلة باستراتيجية العصا والجزرة.
- **المرحلة السادسة:** هي الأطول زمنيا، امتدت عملياً من بداية التسعينات حتى آذار عام ٢٠١١ حين بدأت الثورة السورية. تميزت هذه المرحلة بترهل الحركة الوطنية نتيجة لتغيير الاستراتيجية الإسرائيلية، من استراتيجية الفرض وقهر السكان بالقوة، إلى استراتيجية النخر في النسيج الاجتماعي، عبرالتركيز على الجيل الصاعد والمؤسسات التربوية، حيث توقفت إسرائيل عن مواجهة السكان المباشرة. ومن جهة أخرى تميزت هذه المرحلة بجولات مفاوضات السلام المتعددة بين سورية وإسرائيل، والتي انعكس تأثيرها أيضاً على السكان.
- **المرحلة السابعة:** وهي مرحلة مابعد الثورة السورية في آذار ٢٠١١ . تميزت هذه الفترة بتسريع وتيرة الأسرلة من أجل ابتلاع الجولان بشكل نهائي، وربما ضم أقسام أخرى من سورية في حال تقسيمها، وهي الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تجاه السكان السوريين في الجولان المحتل بعد الثورة السورية.

تدعي الرواية الإسرائيلية أنها احتلت الجولان نتيجة للاعتداءات المتكررة للجيش السوري عليها في المناطق المعزولة السلاح وفقاً لإتفاقية الهدنة بين سورية وإسرائيل لعام ١٩٤٩، ومن باب رد العدوان عن نفسها، شنت حرباً على الجيش السوري المعتدي واستطاعت أن تهزمه وتحتل الجولان، وكنتيجة لذلك نزح السكان السوريون من بيوتهم، مع انسحاب الجيش السوري بمبادرة منهم، فقد وجدت القرى والمدن خاوية على عروشها، إلا من بعض الأفراد هنا وهناك.

لقد حاولت أن أعتمد في هذه الدراسة على مصادر إسرائيلية على مبدأ «من فمك أدينك» لأتعامل مع الادعاءات الإسرائيلية فيما يتعلق بحرب ١٩٦٧، وما حصل للسكان السوريين في الجولان. وخصوصاً صناع القرار ،مثل موشيه ديان وايغال الون، وكذلك المختصون بالشأن السوري مثل موشيه معوز، وآيال زيسر، وايغال كيبنس الذي أورد إحصاءات مهمة للبلدات والقرى والمدن في الجولان عشية الحرب، وأرييه بار أون ، الذي أشغل منصب السكرتير العسكري لموشيه ديان أبان الحرب. أما فيما يتعلق بتطور الحركة الوطنية في الجولان واستراتيجيات إسرائيل تجاه الجزء المحتل منه، فالمصادر قليلة، فعدا كتاب عبد الستار القاسم «مرتفعات الجولان»، والذي تطرق فيه لأحداث الضم والإضراب، لا توجد أي دراسة جدية تتناول هذه الفترة الزمنية من تاريخ الجولان المحتل، فقد كانت هذه المنطقة على هامش الأحداث، حتى فرضت نفسها بقوة في أواسط الثمانينات.أما عن مخطط التقسيم وإنشاء دويلات طائفية في المنطقة، فقد صدرت عدة كتب حوله وتناولته بعض المصادر سأعرضها لاحقاً في سياق البحث، وأهمها كتاب «قصة الدولتين الدرزية والمارونية» لمحمد خالد قطمة، وكتاب «الدروز تحت الاحتلال» لغالب أبو مصلح وكتاب شمعون آفيفي «سدر نحاس».

المرحلة الأولى: إفراغ الجولان من سكانه، الرواية العربية مقابل الرواية الإسرائيلية:

هنالك روايتان تتعلقان بموضوع إفراغ الجولان من سكانه، الرواية الإسرائيلية والرواية العربية. ومهما اختلفت الروايتان، يبقى ما حصل جريمة حرب بكل المقاييس. أكثر من ١٢٨ ألف مواطن سوري أصبحوا لاجئين في ضواحي دمشق، حيث هدمت بيوتهم وقراهم ومدنهم وسويت بالأرض. فيما يلي جدول مأخوذ عن مصدر إسرائيلي يوضح توزع القرى والبلدات والسكان في الجولان بجزأيه، المحتل، والذي بقي تحت السيادة السورية، في نهاية حرب حزيران ١٩٦٧ . [٣]

عدد القرى	عدد السكان	النسبة المئوية من المجموع العام
٥٠ «سورية» (لم تحتل)	٢٢٠٠٠	١٤,٦
٢٢٢ «إسرائيل» (وقعت تحت الاحتلال)	١٠٠٠٠٠	٦٦,٥
١ (مدينة القنيطرة تحت الاحتلال)	٢٨٠٠٠	١٨,٩
المجموع في إسرائيل (تحت الاحتلال) ٢٢٣	١٢٨٠٠٠	٨٥,٤
المجموع الكلي ٢٧٣	**١٥٠٠٠٠**	**١٠٠**

تدعي الرواية الإسرائيلية أنها احتلت الجولان نتيجة للاعتداءات المتكررة للجيش السوري عليها في المناطق المعزولة السلاح وفقاً لإتفاقية الهدنة بين سورية وإسرائيل لعام ١٩٤٩، ومن باب رد العدوان عن نفسها، شنت حرباً على الجيش السوري المعتدي واستطاعت أن تهزمه وتحتل الجولان، وكنتيجة لذلك نزح السكان السوريون من بيوتهم، مع انسحاب الجيش السوري بمبادرة منهم، فقد وجدت القرى والمدن خاوية على عروشها، إلا من بعض الأفراد هنا وهناك.

أما الرواية العربية، فتقول إن الجيش الإسرائيلي اعتدى على الجيش السوري، واحتل الجولان، وطرد السكان من بيوتهم بالقوة، عن طريق الترهيب والتهديد بالقتل، وهدم القرى والمدن السورية بشكل مقصود وممنهج، لإخلاء الجولان من سكانه العرب السوريين.

إذا أخذنا كل رواية وفككناها، سنجد أنها تحتوي على عناصر أساسية متشابهة في الشكل ومتناقضة في المضمون. هدفها،

دفع المسؤولية باتجاه الطرف الآخر. فالرواية الإسرائيلية تقول باختصار :

١. إسرائيل شنت حرباً دفاعاً عن النفس، على أثر اعتداء سورية عليها.

٢. السكان السوريون تركوا بيوتهم باختيارهم، دون ضغط أو إكراه.

أما الرواية العربية فتحتوي على العناصر التالية:

١. إسرائيل شنت حرباً عدوانية على سورية، بهدف التوسع.

٢. احتلت الجولان، وهجرت السكان، وهدمت القرى والمدن بشكل مقصود.

لن ندخل في نقاش مطول في حيثيات بداية حرب حزيران ١٩٦٧، لأنه ليس هدف هذه الدراسة، ولكن سنعرج قليلا على بعض ما جاء على لسان القيادة العسكرية الإسرائيلية بعد الحرب، لنضيئ ولو قليلاً على النقطة الأولى، التي تدعي فيها إسرائيل أنها شنت حرباً دفاعاً عن النفس بعدما هاجمها الجيش السوري .

في مقابلة صحفية عام ١٩٧٦ أجريت مع موشيه ديان، الذي أشغل منصب وزير الدفاع خلال حرب حزيران ١٩٦٧، لكنها لم تنشر إلا في عام ١٩٩٧، أي بعد مرور عشرين عاماً تقريبا، حيث قال « أنا أعرف كيف بدأ على الأقل ثمانون بالمئة من كل الحوادث هناك (المقصود في المناطق معزولة السلاح بين سورية وإسرائيل قبيل الحرب)، كانت تجري على النحو التالي: كنا نرسل تراكتورا ليحرث بمكان معين، والذي ليس من الممكن استصلاحه، داخل المنطقة معزولة السلاح، وكنا نعرف مسبقاً أن السوريين سيطلقون النار عليه. وإذا لم يطلقوا النار، كنا نطلب من سائق التراكتور أن يتقدم أكثر حتى نستفز الجيش السوري أكثر، مما يجعلهم يطلقون النار. وعندها كنا نستعمل ضدهم المدفعية ولاحقاً سلاح الجو(....) أنا قمت بهذا، ولسكوف وتسور قاما أيضاً بهذا الفعل (حاييم ليسكوف وتسفي تسور كانا رؤساء أركان سابقين). وأيضاً اسحق رابين فعل ذلك عندما كان هناك في بداية الستينات. ولكنني أعتقد أن أكثر شخص كان يلتذ على هذه اللعبة كان دادو (دافيد اليعزر قائد المنطقة الشمالية أبان حرب حزيران ١٩٦٧)».[٤]

السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبقوة، لماذا لم تنشر هذه المقابلة إلا بعد عشرين عاماً؟ الجواب واضح من خلال المضمون الذي أورده موشيه ديان. فإسرائيل، كما ورد على لسانه، كانت معنية بالحرب، وكانت تحاول جر الجيش السوري لمواجهة عن طريق استفزازه، وهذا يقوض الإدعاء الإسرائيلي بأنها خرجت لحرب دفاعية عام ١٩٦٧. لذلك منع نشر هذه المقابلة حتى لا تحرج وتكذب الرواية الإسرائيلية الرسمية. الباحث الإسرائيلي في الشؤون السورية آيال زيسر، وفي دراسة له نشرت في مجلة عيونيم بتكومات يسرائيل(تأملات في بعث إسرائيل) تحت عنوان «بين إسرائيل وسورية– حرب الأيام السته وما بعدها»، يؤكد هذه الحقيقة، ويعتبر أن ما قاله موشيه ديان في هذه المقابلة يضر بإسرائيل، لأنه يوصلنا إلى ثلاث نتائج، حيث يقول زيسر:

«أولاً، قرار إسرائيل باحتلال الجولان لم يكن نتيجة مباشرة وضرورية، تنبع من تطور وتسلسل حوادث أيار– حزيران ١٩٦٧ (كما تدعي إسرائيل) ،لأنه حسب أقوال ديان ، السوريون لم يشكلوا تهديداً على إسرائيل، عشية الحرب وخلالها. ثانياً، إسرائيل هي التي بادرت لقسم كبير من الحوادث في المنطقة المعزولة وعلى الحدود بين الدولتين(...) وثالثاً، تبرز من حديث موشيه ديان روح عدائية تجاه السوريين سادت بين قيادات الجيش الإسرائيلي».[٥]

إذا أضفنا ما ورد سابقاً، إلى ما قاله موشيه ديان خلال مثوله أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، بعد الحرب، (والتي تبقى على الأغلب جلساتها سرية وتكشف لاحقا أمام الصحافة والباحثين)، لتبين لنا بوضوح كذب ادعاء إسرائيل بأنها خاضت حرباً دفاعية. إذ جاء على لسان ديان ما يلي: « الجزء الإشكالي في الحرب كانت سورية ، صحيح بأنها قامت بعمل عدائي واحد أو اثنين في محاولة للدخول الى مزارع كيبوتس دان، ولكن لم يكن هذا جدياً (...) ، كان من الممكن أن ننهي الحرب مع سورية، ونبقى في مكاننا على الحدود القديمة. لم ندخل بالحرب مع سورية بسبب مبادراتهم العسكرية ضدنا، وإنما من أجل إنقاذ الكيبوتسات من المدفعية السورية، ولنعلمهم درسا لن ينسوه».[٦] من هنا أصبح واضحا أن إسرائيل كانت تتحين الفرصة للتوسع واحتلال الجولان.

تثبت هذه التصريحات، المثبتة بمصادرها، من أعلى قيادة عسكرية في إسرائيل– وزير الدفاع موشيه ديان، دون أدنى شك، أن إسرائيل خرجت للحرب من أجل احتلال الجولان، وذلك لتنفيذ مهمة استراتيجية غاية في الأهمية، والتي أنكشفت لاحقاً، وهي مشروع التقسيم الطائفي، أي تقسيم سورية ولبنان لدويلات طائفية، هذا إضافة للسيطرة على منابع نهر الأردن. وكانت حجتهم المعلنة، رفع القصف السوري عن المستوطنات الإسرائيلية.

لقد بدأ المستوطنون بالضغط على ليفي اشكول، رئيس الوزراء آنذاك، بتحريض من مهندسي مشروع التقسيم، من أجل الخروج إلى حرب ضد سورية، ليقنعوا العالم أنهم خرجوا لهذه الحرب تحت ضغط المستوطنين، الذين يتعرضون للاعتداءات المتكررة من قبل الجيش السوري. وكان هؤلاء المستوطنون ينتمون إلى حركة مباي، التي يعتبر ليفي اشكول من قياداتها، وهو عضو في كيبوتس دغانيا الحدودي سابقاً. لقد دعم هؤلاء وشجعهم بشكل علني، كل من قائد المنطقة الشمالية دافيد بن اليعزر، ووزير العمل آنذاك ايغال ألون، الذي لعب دوراً مركزيا في مؤامرة التقسيم ،بل يمكن القول إنه مهندسها.

لقد اعترف آلون بدوره هذا حيث قال: « أنا الذي جندت المستوطنين ليضغطوا على اشكول، من أجل احتلال الجولان»[٧] وبقرار احتلال الجولان، اعتبر آلون أن هناك فرصة تاريخية لتغيير حدود إسرائيل التي فرضت عليها في حرب الاستقلال كما يقول، وكذلك السيطرة على منابع نهر الأردن.[٨] والأخطر من ذلك، كما أورد موشيه معوز، المختص بالشؤون السورية في كتابه «إسرائيل– سورية نهاية النزاع» «آلون أراد أن ينفذ مشروعه والذي سماه «حلف الأقليات» ، حيث اعتقد أن احتلال الجولان، يمكن إسرائيل من التواصل مع جبل الدروز في سورية، وكل الذين لا ينتمون للعرب في الشرق الأوسط».[٩] (في الثقافة السياسية الإسرائيلية، العرب هم فقط المسلمون، أما المسيحيون والدروز والعلويون... ليسوا عرباً بل أقليات).

وهكذا، أرادت إسرائيل من احتلالها للجولان أن تسيطر على منابع مياه نهر الأردن من جهة، ومن أجل محاولة تنفيذ مخططها التقسيمي الذي وضع أسسه ايغال آلون، والقاضي بإقامة دويلات طائفية في سورية ولبنان من جهة أخرى، مستغلة الهزيمة العربية في حرب حزيران ١٩٦٧ . ولهذا لا بد من احتلال الجولان، الذي يشكل جسراً يمتد من جنوب سورية إلى جنوب لبنان، ومن ضمن هذا المخطط، كما سيأتي لاحقاً، إفراغ الجولان من سكانه.

على أساس ما ورد، يمكن القول إن ادعاء إسرائيل الخروج إلى حرب دفاعاً عن النفس، ضد الاعتداءات السورية، هو كذب ومحض افتراء، ويهدف إلى تبرير عدوانها أمام العالم. وينتج عن ذلك بالمقابل، أن الإدعاء السوري كان صحيحاً بأن إسرائيل شنت حرباً عدوانية على سورية، كانت معدة مسبقاً، من أجل التوسع والسيطرة على الأرض ومصادر المياه في بانياس وجبل الشيخ. ونضيف لهذا الادعاء، ما تبين لاحقاً، أن هذا التوسع كان يحمل في طياته مخططاً خطيراً، لو كتب له النجاح، لكان قد غير ملامح الشرق الأوسط.

اشكول (وسط) في الجولان بعد احتلاله.

السؤال التالي هو: كيف تم التعامل مع السكان السوريين في الجولان؟ ومن هو المسؤول عما جرى لهؤلاء، الذين تحولوا بأغلبيتهم إلى لاجئين، ولماذا؟ . وهنا يأتي الشق الثاني من الرواية الإسرائيلية، حيث تدعي أن السكان السوريين تركوا قراهم عندما انسحب الجيش السوري من الجولان. يقول أحد الضباط الإسرائيليين، الذين دخلوا القنيطرة بعد احتلالها في العاشر من حزيران : «دخلت فرقة عسكرية مدرعة بقيادة العقيد ألبرت ماندلر المدينة عند الساعة ٢:٣٠ ظهراً، ووجدوا المدينة مهجورة والمعدات العسكرية متناثرة في كل مكان.»[١٠]

وصرح بعد ذلك قائد إسرائيلي: «وصلنا للقنيطرة من دون أي عائق تقريبًا... كان هناك غنائم في كل مكان حولنا، كل شيء كان لا يزال يعمل. محركات الدبابات لم تتوقف، معدات الاتصال لا تزال في وضع العمل، وقد تم التخلي عنها. سيطرنا على القنيطرة دون قتال.[١١] ويؤكد موشيه ديان هذا الأمر في مذكراته إذ يقول: وفي صبيحة اليوم التالي، السبت ١٠ حزيران (يونيو)، لاحظ رجالنا أن المدافعين السوريين قد تخلوا، في جو من الفوضى، عن مواقعهم ليلاً، تاركين وراءهم المدافع المضادة للدبابات ، والرشاشات الخفيفة والثقيلة. فان الهزيمة التي حلت بهم في اليوم السابق، وغارات طائراتنا المتواصلة، قد حطمت معنوياتهم. فان الحكومة السورية، التي لمست الوضع الميؤوس منه الذي وجدت نفسها فيه، أعلنت في الثامنة والنصف من صبيحة اليوم التالي، سقوط القنيطرة، لتدفع مجلس الأمن الى اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار فوراً. وفي الواقع، لم يكن أي جندي إسرائيليئ قد ظهر ، ساعتئذ، في المدينة. والقوات السورية في الجبهة، ما كادت تسمع النبأ، حتى انطلقت مدبرة، فلم تر حامية المدينة، عندئذ، أي فائدة من المقاومة. ولما وصلت قواتنا، حوالى الظهر الى القنيطرة، والبطمية ومسعدة، وهي أهدافنا الأخيرة في الجولان، وجدتها خالية».[١٢]

طبعا إسرائيل تحاول التنصل مما قامت به إبان الحرب، لتدعي أنها وجدت القرى فارغة، ولكن الحقيقة عكس ذلك، فقد سعت بكل الوسائل، لفرض الأمر الواقع على السكان السوريين في الجولان لإجبارهم على ترك قراهم ومدنهم ، وذلك تنفيذاً لما أضمروه لهذه المنطقة بعد أن تضع الحرب أوزارها. إن إسرائيل كانت تمتلك خطة من ضمنها تهجير السكان السوريين، ولذلك أدخلت الرعب لقلوب المواطنين، عن طريق القصف العشوائي براً وجواً، واستهدفت المدنيين الذين بدأوا بالهرب من وجه الآلة الحربية الإسرائيلية، وهذه ردة فعل انسانية طبيعية لمثل هكذا حدث .

لقد سعت إسرائيل ومنذ قيامها، إلى تفتيت الوطن العربي إلى دويلات طائفية، وهذا أمر طبيعي ومتوقع من عدو يريد أن يشرعن وجوده كدولة يهودية أولاً، ويفتت الجبهة العربية ضده، ويشغلها بصراعات داخلية ثانياً. ولهذا كانت سورية ولبنان دائماً مستهدفتين لأنهما تتشكلان من فسيفساء طائفي متنوع ، ولذلك كانت إسرائيل قد أعدت خطة لإقامة دولة درزية، تمتد من محافظة السويداء في جنوب سورية، وحتى جبل الشوف في لبنان، والذي تسكنه أغلبية درزية، وربطهما مع بعض عبر احتلال الجولان، لإقامة حزام درزي يمتد من جنوب سورية إلى جنوب لبنان. كذلك خططت لاحقاً، لإقامة دولة علوية على الساحل، ودولة للأكراد في الشمال السوري، ودولة سنية في الداخل السوري ، إضافة الى دولة مسيحية في لبنان. وهذا ما رمى إليه ايغال آلون عندم تكلم عن حلف الأقليات في الشرق الأوسط.

لذلك أرادت إسرائيل الجولان خالياً من السكان، وتبنت الإستراتيجية التالية لتنفيذه : ضغطت على سكان الجولان، وبكل الوسائل المتاحة، لتفرض عليهم المغادرة، وبالمقابل خففت الضغط على القرى التي تنتمي إلى الطائفة الدرزية في شمال الجولان، لعلهم يشكلون رأس الحربة في هذا المشروع، وذلك لعلم الإسرائيليين أن هؤلاء السكان لاقوا الأمرين من النظام السوري قبل الاحتلال من جهة، وقدروا أن الأرضية خصبة لمثل هذه المشاريع خصوصاً بعد الهزيمة من جهة أخرى. ولأن الواقع العربي واقع طائفي متخلف، فإن بقاء القرى الدرزية سيضعها في موضع الإتهام بالتعامل مع إسرائيل، ولعل هذه الاتهامات ستدفعهم باتجاه التعاون معها ،أي مع إسرائيل، وبحال رفضوا فسيتم تهديدهم بالطرد.

إذاً، من الواضح أن إسرائيل دأبت وسعت إلى طرد السكان السوريين من أرضهم، تمهيداً لتطبيق مخططاتها. ولكن ولكي نكون منصفين وموضوعيين، يجب أن نتطرق أيضاً إلى المسؤولية التي يتحملها النظام السوري عما جرى لهؤلاء السكان. إن الرواية العربية حول ما حصل للسكان السوريين في الجولان إبان الاحتلال، التي أوردناها سابقا ، تحمل الإسرائيليين وجيشهم كل المسؤولية، دون التطرق لأي مسؤولية يتحملها النظام السياسي والعسكري السوري. فقد نسبت كل المصائب التي حلت بالسوريين لإسرائيل وجيشها . إن هذا التحليل يذكرنا بما اورده الدكتور صادق جلال العظم، عندما حلل دور الشخصية الاجتماعية العربية في الهزيمة، حيث يرجع العظم هذه السلسلة من الأخطاء في التقييم إلى أنماط السلوك الإجتماعي، الذي درسه عالم الاجتماع المصري حامد عمار، وأطلق عليه اسم «الشخصية الفهلوية»، وقد تناولها الدكتور صادق جلال العظم في كتابه «النقد الذاتي بعد الهزيمة»، الذي صدر بعد هزيمة حزيران من عام ١٩٦٧ ، حيث قال: إن الإنسان العربي ينسب دائماً ما يحل به من مصائب ،إلى قوى خارجية كقوى الطبيعة أو إلى العدو، لكي يدفع بالمسؤولية عن نفسه .[١٣] ولكي نكون علميين في طرحنا، يجب أن نورد الشق الثاني والذي تجاهله الجانب العربي، وهو المسؤولية التي يتحملها النظام السوري آنذاك عن الكارثة التي حلت بالسوريين، لنتساءل : هل كان بالإمكان إفشال هذا المخطط ووأده في مهده؟ هل كان من الممكن للسكان السوريين أن يبقوا في قراهم ومدنهم؟ أم أن مصيرهم كان محتوماً ولا نقاش في ذلك؟.

أعتقد أن الجواب على هذه الأسئلة المطروحة قد يكون مفاجئاً للبعض. فأنا أعتقد أنه، ورغم كل ما ذكر سابقا عن ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي تجاه السكان السوريين في الجولان إبان الاحتلال، كان من الممكن إفشال هذا المخطط، وكان أيضا من الممكن بقاء قسم كبير من السكان في قراهم ومدنهم بشكل أو بآخر، لو توفرت الإرادة والدعم اللازمين، ودليلي على ذلك ما يلي: بالنسبة لإسرائيل تعتبر القدس الشرقية أهم منطقة استولت عليها إبان الحرب، فهي مقدسة عندهم، ويعتبرون المسجد الأقصى مبنياً على انقاض الهيكل اليهودي، وحلمت إسرائيل دائماً، ومنذ قيامها، بجعل القدس الموحدة عاصمة لها. من هنا ممكن الإدعاء، أن تصميم إسرائيل على طرد السكان العرب من القدس ، يفوق تصميمها على طرد سكان الجولان، لما تمثله القدس من قيمة دينية وسياسية وتاريخية لها لا تقارن بأي منطقة أخرى احتلتها أبان الحرب. فقد ضمت إسرائيل القدس إليها فوراً بعد احتلالها ، بينما الجولان لم يضم إلا بعد ١٤ عاماً من احتلاله. لكن تجربة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، جعلته يصمد ويرفض الخروج مهما كلفه ذلك من تضحيات، وهكذا لم تستطع إسرائيل ترحيلهم، فهنالك اليوم، أكثر من ٣٥٠ ألف عربي في القدس يشكلون شوكة في عين إسرائيل، وهذا ما جرى أيضاً في الضفة الغربية عموماً.[١٤]

يتحمل الجانب السوري مسؤولية كبرى عن الكارثة التي حصلت للسوريين في الجولان. فقد أدخل أولاً الرعب إلى قلوب السوريين من العدو الإسرائيلي، عبر ثقافة وهمية كان يبثها بين السوريين ،حيث كان يخترع من خلالها الأساطير عن اليهود، ظناً منه أنه ينال منهم، أي من اليهود، وكانت النتيجة أنه أدخل الرعب إلى نفس المواطن السوري البسيط ،وجعله يتصرف بخوف وذعر . وثانياً كان لإعلان سقوط القنيطرة قبل وصول الجيش الإسرائيلي إليها، الأثر الكبير على معنويات السوريين في الجولان ، فقد أعلن سقوط القنيطرة عبر راديو دمشق في الساعة ٨:٤٦، وحمل هذا البلاغ رقم ٦٦ الصادر عن وزير الدفاع السوري آنذاك حافظ الأسد، في حين لم يدخلها الجيش الإسرائيلي إلا بعد أكثر من خمس ساعات من موعد صدور البيان.

يتحمل الجانب السوري مسؤولية كبرى عن الكارثة التي حصلت للسوريين في الجولان. فقد أدخل أولاً الرعب إلى قلوب السوريين من العدو الإسرائيلي، عبر ثقافة وهمية كان يبثها بين السوريين ،حيث كان يخترع من خلالها الأساطير عن اليهود، ظناً منه أنه ينال منهم، أي من اليهود، وكانت النتيجة أنه أدخل الرعب إلى نفس المواطن السوري البسيط ،وجعله يتصرف بخوف وذعر . وثانياً كان لإعلان سقوط القنيطرة قبل وصول الجيش الإسرائيلي إليها، الأثر الكبير على معنويات السوريين في الجولان ، فقد أعلن سقوط القنيطرة عبر راديو دمشق في الساعة ٨:٤٦، وحمل هذا البلاغ رقم ٦٦ الصادر عن وزير الدفاع السوري آنذاك حافظ الأسد، في حين لم يدخلها الجيش الإسرائيلي إلا بعد أكثر من خمس ساعات من موعد صدور البيان. يقول قائد الفرقة الثامنة إبراهيم إسماعيل كهيا: تلقينا أوامر بسد الطرق المؤدية إلى القنيطرة. لكن جاء خبر سقوط المدينة، مما جعل الكثير من جنودي يغادرون الجبهة، والركض عائدين إلى سورية، بينما الطرق مفتوحة. لقد تراكموا على المركبات. مما ثبط من معنوياتنا. انسحبت قبل أن أرى جنديا عدوا.[١٥] وثالثاً، الانسحاب الكيفي والمخزي من الجولان ، والفوضى التي أحدثها، دون وجود أي توجيهات للمدنيين من القيادة السورية ، ما أدى إلى إحداث بلبلة كبيرة، ساهمت في إجبار قسم من السكان على ترك منازلهم قبل وصول الجيش الإسرائيلي إليها. وأوضح ما يدل على هذه الفوضى، هروب آمر الجبهة في الجولان العقيد أحمد المير إلى دمشق، بعد أن خلع زيه العسكري، وهو يركب حماراً.[١٦]

من هنا نستطيع القول، إن الجانب السوري يتحمل مسؤولية كبرى عما حدث في الجولان. فطبيعي أن تسعى إسرائيل لتهجير السكان السوريين من الجولان ليتسنى لها تنفيذ مخططاتها، ولكن، ليس من الطبيعي أداء النظام السوري آنذاك، فقد سهل المهمة على إسرائيل بشكل كبير، وجعلها تدعي أن ليس لها يد فيما حصل. فلو امتلك السوريون إرادة البقاء حتى لو كانت مكلفة ، كما كانت عند الفلسطنيين في القدس والضفة الغربية، ولو ساهم النظام السياسي السوري بتشجيعهم على البقاء ،أو حتى محاولة إعادتهم بعد خروجهم في الأيام الأولى بعد الاحتلال حتى لو كان ذلك صعباً، لأن إسرائيل طبعاً لن ترضخ بسهولة ، لكانت الأمور مختلفة تماماً اليوم. فلنا عبرة فيما حدث في الخامس من حزيران ٢٠١١ ، عندما استطاع شباب فلسطينيون وسوريون الوصول إلى قلب مجدل شمس، غير آبهين بحقول الألغام الموجودة على جانبي خط وقف إطلاق النار.[١٧]

أما بالنسبة لسكان القرى في شمال الجولان، التي تنتمي للطائفة الدرزية فكان بقاؤها نتيجة لما يلي:

١. المخطط الإسرائيلي لقيام دولة درزية والذي خفف ضغط إسرائيل عليهم، الأمر الذي مكنهم من البقاء في بيوتهم.
٢. تجربة سكان هذه القرى إبان الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ ، عندما أقدمت فرنسا على حرق قرية مجدل شمس وتهجير سكانها، حيث تحولوا إلى لاجئين حتى نهاية الثورة وذاقوا الأمرين. هذه التجربة ما زالت حاضرة في ذاكرتهم تتناقلها الأجيال، لذلك امتلكوا إرادة البقاء، خصوصاً أن أعيانهم وقفوا بوجه كل من حاول ترك بيته، مذكرين الناس بأحداث عام ١٩٢٥ .[١٨]

بسبب التخلف والتعصب الطائفي المقيت وقع المحضور، فبدلاً من دعم السوريين الذين بقوا في قراهم، ومحاولة إعادة النازحين، والطلب من الأمم المتحدة المساعدة في هذا الأمر، اتهم من بقوا في أرضهم بالتعامل مع إسرائيل، كما توقع الإسرائيليون، دون أن يفهموا ما كانت ترمي إليه الدولة الصهيونية وما بيتت لهؤلاء السكان، واستخدمها النظام كذريعة لامتصاص النقمة الشعبية على الهزيمة لذلك ألصقها بالدروز الذين بقوا في قراهم!!! وهذا يذكرنا مرة أخرى بالشخصية الفهلوية. لقد أصاب قادة إسرائيل أصحاب مشروع التقسيم، عندما توقعوا أن السكان الذين بقوا في بيوتهم سيتهمون بالتعاون معها، ولكنهم أخطأوا التقدير في الشق الثاني، بأن هذا الاتهام سيدفع بهؤلاء إلى أحضانهم، فقد حصل العكس تماما.

٣. مما لا شك فيه أن علاقة دروز الجليل والكرمل بدولة إسرائيل، ساهمت أيضاً ببقاء هذه القرى وبعدم ترحيل سكانها، فقد وصلت وفود من دروز الجليل والكرمل، بإيحاء من إسرائيل، لتطمين أهالي هذه القرى، بأن إسرائيل لا تنوي أن تمسهم بسوء إذا رفعوا الأعلام البيضاء وتعاملوا بعقلانية مع الواقع الجديد.

٤. لقد كانت أحداث الحرب الرئيسية بعيدة عن هذه القرى، ولذلك لم تتضرر بشكل مباشر من الأعمال الحربية.

٥. طبيعة هذه القرى الزراعية، حيث اعتمد غالبية سكانها على زراعة الأشجار المثمرة وخصوصاً التفاح، فشكل هذا رابطاً قوياً جعلهم يتمسكون بأملاكهم ولا يغادرون قراهم.

على أساس ما ورد، نستطيع الإدعاء، أن بقاء السكان السوريين في الجولان كان ممكناً لو توفرت الإرادة والإصرار على البقاء، ولو كان هناك نظام سياسي داعم يمتلك رؤية استراتيجية لآفاق صراعه مع إسرائيل. فوجود السكان على أرضهم هو الضمانة في أي صراع للمحافظة على هوية الأرض. وبالمقابل استفادت إسرائيل من هذا الفراغ والبلبلة ، وقامت بهدم القرى خوفاً من صحوة سورية لإعادة السكان العرب اليها، لأن خط وقف إطلاق النار بقي مفتوحاً لأشهر بين سورية وإسرائيل، وكان من الممكن الانتقال بسهولة ويسر عبره، الأمر الذي كان سيحرجها أيما إحراج.

بسبب التخلف والتعصب الطائفي المقيت وقع المحضور، فبدلاً من دعم السوريين الذين بقوا في قراهم، ومحاولة إعادة النازحين، والطلب من الأمم المتحدة المساعدة في هذا الأمر، اتهم من بقوا في أرضهم بالتعامل مع إسرائيل، كما توقع الإسرائيليون، دون أن يفهموا ما كانت ترمي إليه الدولة الصهيونية وما بيتت لهؤلاء السكان، واستخدمها النظام كذريعة لامتصاص النقمة الشعبية على الهزيمة لذلك ألصقها بالدروز الذين بقوا في قراهم!!! وهذا يذكرنا مرة أخرى بالشخصية الفهلوية . لقد أصاب قادة إسرائيل أصحاب مشروع التقسيم، عندما توقعوا أن السكان الذين بقوا في بيوتهم سيتهمون بالتعاون معها، ولكنهم أخطأوا التقدير في الشق الثاني، بأن هذا الاتهام سيدفع بهؤلاء إلى أحضانهم، فقد حصل العكس تماماً، لقد أثبت السكان الذين بقوا في بيوتهم والمتهمون بالخيانة، أنهم الضمانة الوحيدة التي ثبتت عروبة الجولان وجعلت العالم يسمع أن هناك أرضاً سورية محتلة.

إذا، يجب تصحيح الرواية العربية كما يلي: بسبب طبيعة إسرائيل التوسعية، عملت إسرائيل بقوة على ترحيل السكان السوريين من الجولان، من أجل تنفيذ مخططاتها التقسيمية للمنطقة، وساهم النظام السياسي السوري آنذاك، بقصد أو بغير قصد، بتنفيذ هذه المؤامرة ،والنتيجة كانت، أكثر من ١٢٨ ألف مواطن سوري موزعين على ٢٢٣ قرية ومزرعة ومدينة هجروا من بيوتهم وهدمت قراهم وسويت بالأرض. فلقد كان السكان السوريون ممن بقوا في بيوتهم، وممن أجبروا على الرحيل، ضحية الاحتلال ومخططاته من جهة، وضحية النظام السياسي السوري من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: ١٩٦٧-١٩٧٣.

تميزت هذه الفترة بحدثين مهمين، أولاً إفشال المخطط الإسرائيلي في إنشاء دويلات طائفية وتقسيم سورية ولبنان. وثانياً بداية تشكل نواة الحركة الوطنية السورية في الجولان في مواجهة الاحتلال.

المخطط الإسرائيلي لتقسيم المنطقة:

لقد ورد مخطط إنشاء الدولة الدرزية في أكثر من مصدر، ولكنني اعتمدت في التفاصيل التي سأوردها عن هذا المخطط، على كتاب محمد خالد قطمة، قصة الدولتين المارونية والدرزية، الصادر في بيروت في عام ١٩٨٥ بطبعته الثانية. أيضا كتاب غالب أبو مصلح، الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي، الصادر عام ١٩٧٥. أما بالنسبة للمصادر الإسرائيلية فهي تتجاهل كل مخطط يفشل وتتنصل منه، ولكن هناك ذكر لهذا الموضوع عند بعض المختصين الإسرائيليين بالشؤون السورية واللبنانية، مثل موشيه معوز وآيال زيسر،وشمعون افيفي في كتابه طاس نحوشت (سدر النحاس) الصادر عام ٢٠٠٧، والذي تطرق فيه للمراسلات بين آيغال آلون وليفي أشكول، رئيس الوزراء إبان حرب حزيران ١٩٦٧ ، حول مشروع قيام كيان خاص بالدروز، على خلفية احتلال الجولان. وكان قد ساهم كاتب هذه الدراسة بورقة بحثية تطرقت فيها لهذا الموضوع في معهد ترومان لأبحاث السلام التابع للجامعة العبرية ، ونشرت في كتاب أعده موشيه معوز تحت عنوان، الجولان بين الحرب والسلام. الصادر عام ١٩٩٩ وترجم لاحقاً للعربية.

لقد تردد ايغال آلون، صاحب المخطط في أواخر عام ١٩٦٧ ، مدفوعاً من أجهزة الأمن الإسرائيلية، إلى الجولان، ليجري لقاءات مع قيادات المنطقة، وكان كلامهم (أي الإسرائيليون) واضحاً وحاسماً،إما القبول بالمخطط وإما الترحيل. فاختارت قيادة الجولان التظاهر بالقبول لكي تمنع الترحيل. ولكنهم أصروا ضمناً على إفشال هذا المخطط. اختير عضو البرلمان السوري السابق كمال كنج أبو صالح لخبرته السياسية للقيام بهذه المهمة الصعبة، حيث أخذ على عاتقه إفشال هذا المخطط دون تعريض السكان للترحيل، مستغلاً عامل الزمن. وبالفعل استدعي إلى تل أبيب لوضعه ببعض تفاصيل المخطط وتظاهر بقبوله. فانتقلوا للمرحلة الثانية، وهي التنسيق مع قيادات الدروز في سورية ولبنان لاقناعهم بالمشروع. اقترح كمال كنج على الإسرائيليين اسم كمال أبو لطيف لثقته الكاملة بوطنيته، فوافق الأمن الإسرائيلي على أن يكون كمال أبو لطيف صلة وصل بين كمال كنج وقيادات الدروز في سورية ولبنان . ثم سافر كمال كنج إلى إيطاليا برفقة أحد ضباط المخابرات الإسرائيلية ويدعى « يعقوب» (وهو اسم مستعار لعقيد في الأمن الإسرائيلي)، ومن هناك استطاع أن يستدعي كمال أبو لطيف، وهو لبناني الجنسية وضابط سابق في الجيش السوري، فاستقبله منفرداً بعد أن أقنع يعقوب أنه سيمهد له الطريق لقبول المخطط . أخبر كمال كنج كمال أبولطيف بالتفاصيل، التي كان قد عرفها من يعقوب، واتفقا سوياً على إفشال هذا المخطط الخطير، ووضع الجانب العربي بتفاصيله، ولكنهما تظاهرا أمام يعقوب بقبوله لاستكمال باقي التفاصيل حول هذه المؤامرة. وبالفعل عاد كمال أبو لطيف، بعد أن استطاعا هو وكمال كنج أخذ تفاصيل مهمة عن المخطط، إلى لبنان، وأطلع كمال جنبلاط وشوكت شقير(رئيس أركان الجيش السوري سابقاَ) بالتفاصيل ، وبدوره قام كمال جنبلاط بإخبار الرئيس جمال عبد الناصر. وسافر كمال أبو لطيف إلى دمشق ليخبر عبد الكريم الجندي، رئيس شعبة المخابرات آنذاك، وعرض عليه التفاصيل التي أطلعه عليها كمال كنج والتي سمعها أيضا من يعقوب. وكان كمال كنج وكمال أبو لطيف قد اتفقا على شيفرة للمراسلة بينهما، غير الشيفرة التي كانا قد اتفقا عليها مع يعقوب، مما أتاح لهما التواصل ونقل باقي تفاصيل المخطط والتي كانت كما يلي :

تشن إسرائيل هجوماً على جنوب سورية وجنوب لبنان لتصل إلى جبال الشوف في لبنان وجبل الدروز في سورية بحجة التواجد الفلسطيني ، ثم يعلن عن قيام دولة درزية تعترف بها إسرائيل وأميركا. وقد رصد لهذه الغاية مبلغ أولي وقدره ٣٠ مليون دولار. تقوم إسرائيل لاحقاً بنقل دروز الجليل والكرمل إلى الجولان الذي أخلي من سكانه. وهكذا تتخلص إسرائيل من الدروز داخل حدود الـ٤٨ وتسيطر على قراهم، وبالمقابل يتشكل حزام درزي مدعوم من إسرائيل يشكل حاجزاً بينها وبين الجانب العربي. ولاحقاً يتم العمل على إقامة دولة علوية في الساحل، ودولة مسيحية في لبنان، ودولة سنية في الداخل السوري، إضافة إلى دولة كردية في الشمال، وهكذا تتحول سورية ولبنان إلى دويلات طائفية تتصارع فيما بينها، مما يضعف بشكل كبير التهديد العربي لإسرائيل من الجبهة الشمالية، ويعطي شرعية لقيام الدولة اليهودية.[١٩]

"كان اهتمام عبد الناصر لا يقل عن اهتمام السلطات السورية بالأمر، فأبلغ السلطات العراقية والأردنية بالمعلومات التي توفرت لديه، وأخذت وسائل الإعلام العربية تتحدث عن اجتماعات مهمة تعقد لتشكيل الجبهة الشرقية ... ثم أعلن عن قيام الجبهة الشرقية من الدول العربية الثلاث: سورية، العراق

ومن الملفت أن أجهزة الأمن السورية لم تسع إلى إقامة حركة وطنية في الجولان، وإنما أرادت من هؤلاء الشباب أن يتقربوا من أجهزة الأمن الإسرائيلية للحصول على معلومات، وتناست هذه الأجهزة أن الجولان بحاجة إلى حراك سياسي علني يعلن رفضه للاحتلال. هذا الأمر يعتبر، من وجهة نظري، خطأً استراتيجياً في التعامل مع السكان المحليين. فعدم وجود سياسة معلنة ترفض الاحتلال، وتحرم التعامل معه، شجع مجموعة من سكان الجولان على التقرب من إسرائيل ومن أجهزتها، فاختلطت الأمور على المواطن العادي، فلا يمكنه معرفة من يتقرب لجمع المعلومات، ومن يتقرب لخدمة الاحتلال.

والأردن، وأنيطت قيادتها لضابط مصري كبير، وعززت المواجهة في مواقع المحاور التي وردت على لسان يعقوب بقوات عسكرية من دول الجبهة .هنا ثارت إسرائيل وأدركت انفضاح مخططها، فتم استدعاء كمال كنج للتحقيق فأنكر ..."[٢٠] فبدأت بمراقبته، حيث أستدعي إلى سورية أكثر من مرة، لوضعهم بباقي التفاصيل الملحة، والاتفاق على خطة عمل لمواجهة هذا المخطط. وفي آخر زيارة كان ينوي أن يقوم بها كمال كنج أبو صالح إلى دمشق، برفقة أحد رجال الكومندوس السوري، الذي وصل إلى بيته سراً لمرافقته، تم تطويق مجدل شمس ثم بيته وألقي القبض عليه وعلى رجل الكومندوس في ٨ تشرين الأول ١٩٧٠، وحوكم أمام محكمة عسكرية في القنيطرة، وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠٨ سنوات.[٢١] أما كمال أبو لطيف فقد تم اغتياله لاحقاً في بلدته عيحا من قبل الإسرائيليين.

بداية تشكل نواة الحركة الوطنية في الجولان السوري المحتل:

بعدالاحتلال، أجرى الكثيرون من الشباب اتصالات بأجهزة الأمن السورية، بمبادرة شخصية منهم ، وعرضوا عليهم أن يتنظموا لمصلحة العمل الوطني، خصوصاً أن قسماً لا يستهان به من هؤلاء الشباب، كان متأثراً بالحركة الناصرية والبعثية، وكان هناك أيضاً نواة للحزب القومي السوري الاجتماعي، حيث شكل الفكر القومي العربي، الذي حمل شعلته الرئيس الراحل جمال عبد الناصرمن جهة، وألم الهزيمة الذي جرح كبرياء هؤلاء الشباب بالصميم من جهة أخرى، دافعاً لهم على العطاء، والانخراط في العمل الوطني.

وهكذا تنظم أكثر من ٧٠ شاباً من مختلف القرى في الجولان في أربع شبكات سرية مختلفة، تعمل مع الأمن السوري. استطاع هؤلاء الشباب تقديم معلومات قيمة جداً ، قبل حرب تشرين ١٩٧٣

دبابة سورية متروكة في الجولان المحتل.

حول مرصد جبل الشيخ وخط بارليف، حيث عمل قسم منهم كعمال في هذه المواقع، واستطاعوا الحصول على مخططاتها وقدموها للأمن السوري، وبدوره قدم الأخير مخططات خط بارليف للمصريين. استطاع الأمن الإسرائيلي اكتشاف أمر هذه الشبكات في السبعينات حيث اعتقل عددا كبيرا من شباب قرى مجدل شمس وبقعاثا ومسعدة وعين قنية، وكذلك استشهد في تلك الفترة شابان بالرصاص الإسرائيلي .[٢٢]

لا شك، أن هذا الحراك الوطني (إفشال مخطط التقسيم والشبكات السرية) ترك أثره على السكان السوريين تحت الاحتلال، وبدأت تتشكل نواة الحركة الوطنية في الجولان، التي رفضت الاحتلال وسياسته، والتي تمثلت بسلوك الحاكم العسكري، حيث يمنحه منصبه حق التصرف كيفما يشاء وفقاً لمصلحة إسرائيل دون مراعاة القانون المدني الإسرائيلي أو القانون الدولي. وقد كان أول عمل قض مضجع الاحتلال، هو خروج مظاهرة عارمة في الجولان بعد إعلان وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، وحصلت في هذه المظاهرة مواجهات بين الشباب والجيش.[٢٣]

بدأت إسرائيل في أواخر السبعينات محاولة تمرير مشروع ضم الجولان عن طريق السكان، لتدعي لاحقا أنها استجابت لرغبتهم بالانضمام إليها. وبالفعل حاول الحاكم العسكري الجديد تمرير هذا المخطط والترويج للجنسية الإسرائيلية بين قطاع الموظفين، ولكن سرعان ما تسربت هذه المحاولات للمجتمع، فأدركت قيادته أبعاد هذا المخطط فتداعى السكان للاجتماع، وكان ردهم واضحاً وحاسما برفضه، حيث قويت شوكة الحركة الوطنية في هذه المرحلة، واستطاعت أن تكسب لجانبها تأييد قادة مؤثرين بين رجال الدين ، الذين دأبوا على الابتعاد عن العمل في المجال السياسي، وصدرت الوثيقة الوطنية لسكان الجولان السوري المحتل في ٢٥ آذار عام ١٩٨١.

ومن الملفت أن أجهزة الأمن السورية لم تسع إلى إقامة حركة وطنية في الجولان، وإنما أرادت من هؤلاء الشباب أن يتقربوا من أجهزة الأمن الإسرائيلية للحصول على معلومات، وتناست هذه الأجهزة أن الجولان بحاجة إلى حراك سياسي علني يعلن رفضه للاحتلال. هذا الأمر يعتبر، من وجهة نظري، خطأً استراتيجياً في التعامل مع السكان المحليين، فعدم وجود سياسة معلنة ترفض الاحتلال، وتحرم التعامل معه، شجع مجموعة من سكان الجولان على التقرب من إسرائيل ومن أجهزتها، فاختلطت الأمورعلى المواطن العادي، فلا يمكنه معرفة من يتقرب لجمع المعلومات، ومن يتقرب لخدمة الاحتلال. الأمر الذي ساهم، إضافة لعوامل أخرى، إلى تشكل مجموعات تعاملت مع هذا الاحتلال وقدمت له الخدمات ظناً منها أن إسرائيل دولة قوية جداً لا يمكن هزيمتها، ولا يمكن للجانب السوري أن يستعيد الجولان مجدداً. وهكذا انقسم المجتمع في هذه السنوات بين مؤيدين للاحتلال ومعارضين له، حيث حاول المؤيدون، وبدعم منه، تذكير السكان بطريقة تعامل الأجهزة الأمنية السورية معهم قبل الاحتلال، والإهانات والتهم التي كانت توجه لهم من قبل هذه الأجهزة، وذلك من أجل تبرير نهجهم المتعامل مع إسرائيل، مع أنه كان "كلام حق يراد به باطل".

المرحلة الثالثة من أواخر ١٩٧٣ وحتى قرار الضم في ١٩٨١/١٢/١٤:

تمثلت هذه الفترة بأحداث جسام أثرت بشكل كبير على مجريات الأمور في المنطقة. فقد كان لحرب تشرين عام ١٩٧٣ تأثير كبير على سكان الجولان المحتل. فمهما اختلفت التحليلات حول طبيعة هذه الحرب سواءَ أكانت تحريرية أم تحريكية، فقد حملت في طياتها تغييراً كبيراً مقارنة بحرب حزيران عام ١٩٦٧ .

فقد أظهرت، أولاً أن الجيش السوري قادر على المواجهة إذا توفرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك، حتى ولو لم ينجح في تحرير الجولان، وثانياً جاءت اتفاقية فصل القوات على الجبهتين السورية والمصرية لتدق ناقوس الخطر عند المؤيدين للاحتلال، حيث أدركوا أن تحرير الجولان أمر ممكن. وهكذا بدأت تضعف المجموعات المؤيدة للاحتلال وتقوى شوكة الحركة الوطنية. وكرد فعل إسرائيلي، وبخطوة هدفها فرض الأمر الواقع على الجولان وتعزيز سلطة الاحتلال عليه، قامت بتأسيس المجالس المحلية في قرى الجولان في أواخر عام ١٩٧٤ ، وعينت لاحقا قضاة مذهب من السكان، وكل ذلك كان بهدف شرعنة الاحتلال واعطائه صبغة مدنية.

جاءت اتفاقية كامب دافيد في عام ١٩٧٩ ، وإعادة سيناء لاحقاً للسيادة المصرية[٢٤] لتدق المسمار الأخير في نعش المجموعات المتعاملة مع إسرائيل، فقد أصبح واضحاً وجليا أن الاحتلال زائل، وإسرائيل ستضطر سلماً أو حرباً أن تعيد الجولان لأصحابه. وهكذا تضعضت هذه المجموعات أكثر، وبدأت بتغيير نهجها. وقد ساهمل في هذا التغيير السياسة القمعية الإسرائيلية التي انتهجها الحكم العسكري آنذاك، خصوصاً بعد وصول الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧ ، وتعيين حاكم عسكري جديد للجولان، يدعى موشيه عطار، الذي استخدم سياسة القمع والترهيب ضد السكان.

استغلت إسرائيل تفوقها الإستراتيجي بعد توقيع إتفاقية كامب دافيد وإخراج مصر خارج معادلة الصراع، من أجل فرض الأمر الواقع على باقي الجبهات. ولذلك بدأت بالتفكير الجدي في ابتلاع الجولان نهائياً وضمه إليها للضغط على سورية، وكذلك بدأت بالتحضير لاجتثاث الثورة الفلسطينية من لبنان، وكسر شوكة العراق الذي حاول أن يشكل بديلاً عن الدور المصري في إطار ما عرف حينه بجبهة الصمود والتصدي، ولذلك قامت بضرب

المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١. [٢٥] يقول الدكتور عبد الستار القاسم في كتابه "مرتفعات الجولان" مؤكداً ما ورد سابقاً : "جاءت مبادرة أنور السادات لتشجع الصهاينة على بدء التحرك لضم الجولان بشكل نهائي، حيث بدأت تتعامل مع الجولان بطريقة تؤدي إلى ضمه بصورة شرعية".[٢٦]

بدأت إسرائيل في أواخر السبعينات محاولة تمرير مشروع ضم الجولان عن طريق السكان، لتدعي لاحقا أنها استجابت لرغبتهم بالانضمام إليها. وبالفعل حاول الحاكم العسكري الجديد تمرير هذا المخطط والترويج للجنسية الإسرائيلية بين قطاع الموظفين، ولكن سرعان ما تسربت هذه المحاولات للمجتمع، فأدركت قيادته أبعاد هذا المخطط فتداعى السكان للاجتماع، وكان ردهم واضحاً وحاسما برفضه، حيث قويت شوكة الحركة الوطنية في هذه المرحلة، واستطاعت أن تكسب لجانبها تأييد قادة مؤثرين بين رجال الدين ،الذين دأبوا على الابتعاد عن العمل في المجال السياسي، وصدرت الوثيقة الوطنية لسكان الجولان السوري المحتل في ٢٥ آذار عام ١٩٨١. [٢٧] كرد صريح وواضح وحاسم ،على السياسة الإسرائيلية ، حيث أعلن سكان الجولان ما يلي:

"نحن المواطنين السوريين في المرتفعات السورية المحتلة، نرى لزاماً علينا أن نعلن لكل الجهات الرسمية والشعبية في العالم أجمع، ولمنظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وللرأي العام العالمي وكذلك الإسرائيلي، ومن أجل الحقيقة والتاريخ، بصراحة ووضوح تامين، عن حقيقة موقفنا من الاحتلال الإسرائيلي ودأبه المستمر على ابتلاع شخصيتنا الوطنية، ومحاولته ضم الهضبة السورية المحتلة حينا، وتطبيق القانون علينا حيناً آخر، وجرّنا بطرق مختلفة للاندماج بالكيان الإسرائيلي والانصهار في بوتقته، ولتجريدنا من جنسيتنا العربية السورية التي نعتز ونتشرف بالانتساب إليها ولا نريد عنها بديلاً، والتي ورثناها عن أجدادنا الكرام الذين تحدّرنا من أصلابهم وأخذنا عنهم لغتنا العربية التي نتكلمها بكل فخر واعتزاز وليس لنا لغة قومية سواها. وأخذنا عنهم أراضينا العزيزة على قلوبنا وورثناها أباً عن جد منذ وجد الإنسان العربي في هذه البلاد قبل آلاف السنين– أراضينا المجبولة بعرقنا وبدماء أهلنا وأسلافنا. حيث لم يقصّروا يوماً في الذود عنها وتحريرها من كل الغزاة والغاصبين على مر التاريخ. والتي نقطع العهد على أنفسنا أن نبقى ما حيينا أوفياء ومخلصين لما خلفوه لنا منها وأن لا نفرّط منها بشيء مهما طال زمن الاحتلال الإسرائيلي، ومهما قويت الضغوط علينا من السلطة المحتلة لإكراهنا أو إغرائنا لسلب جنسيتنا ولو كلفنا ذلك أغلى التضحيات."

وهذا موقف من البديهي والطبيعي جداً أن نقفه. وهو موقف كل شعب يتعرض كله أو جزء منه للاحتلال. وانطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا تجاه أنفسنا وأبنائنا وأجيالنا القادمة أصدرنا هذه الوثيقة:

١. هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ من سورية العربية.
٢. الجنسية العربية السورية صفة حقيقية ملازمة لنا لا تزول. وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.
٣. أراضينا هي ملكية مقدسة لأبناء مجتمعنا السوريين المحتلين. وكل مواطن تسوّل له نفسه أن يبيع أو يتنازل أو يتخلّى عن شبر منها للمحتلين الإسرائيليين يقترف جريمة كبرى بحق مجتمعنا، وخيانة وطنية لا تغتفر.
٤. لا نعترف بأي قرار تصدره إسرائيل من أجل ضمّنا للكيان الإسرائيلي ونرفض رفضاً قاطعاً قرارات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية.
٥. لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عُيّنت من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي وتتلقى تعليماتها منه، ورؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأي حال من الأحوال.
٦. إن الأشخاص الرافضين للاحتلال من خلال مواقفهم الملموسة، والذين هم من كافة قطاعاتنا الاجتماعية، هم الجديرون والمؤهلون للإفصاح عما يختلج في ضمائر ونفوس أبناء مجتمعهم.
٧. كل مواطن من هضبة الجولان السورية المحتلة تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية الإسرائيلية، يسيء إلى كرامتنا العامة وإلى شرفنا الوطني وإلى انتمائنا القومي وديننا وتقاليدنا، ويعتبر خائناً لبلادنا.
٨. قررنا قراراً لا رجعة فيه وهو: كل من يتجنس بالجنسية الإسرائيلية، أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة، يكون منبوذاً ومطروداً من ديننا ومن نسيجنا الاجتماعي ويحرَّم التعامل معه، أو مشاركته أفراحه وأتراحه أو التزاوج معه– إلى أن يقرّ بذنبه ويرجع عن خطئه، ويطلب السماح من مجتمعه، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية.

لقد اعتمدنا هذه الوثيقة، مستمدين العزم من تراثنا الروحي والقومي والإنساني الأصيل الذي يحضنا على حفظ الإخوان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوفاء العميق للوطن.

جماهير الجولان السوري المحتل

٢٥–٠٣–١٩٨١

لقد كان للوثيقة الوطنية وقعها المدوي على الاحتلال، فقد التزم أهالي الجولان بمضمون هذه الوثيقة ورفضوا الجنسية الإسرائيلية، وطبق بند المقاطعة على كل من يقبل بها، فحوصر كل الذين تعاملوا مع إسرائيل، وأصبحت الحركة الوطنية سيدة الموقف في الجولان. أما الرد الإسرائيلي فتمثل باعتقالات إدارية لقيادات من الحركة الوطنية وزجهم في السجون الإسرائيلية، لكن بالمقابل استوعبت إسرائيل الدرس وفهمت أن استراتيجيتها بضم الجولان عن طريق السكان قد فشلت، ولذلك بدأت بالعمل على ضم الجولان رسميا لإسرائيل فكان لاحقاً قرار ضم الجولان في الكنيست الإسرائيلي.

لقد كان للوثيقة الوطنية وقعها المدوي على الاحتلال، فقد التزم أهالي الجولان بمضمون هذه الوثيقة ورفضوا الجنسية الإسرائيلية، وطبق بند المقاطعة على كل من يقبل بها، فحوصر كل الذين تعاملوا مع إسرائيل، وأصبحت الحركة الوطنية سيدة الموقف في الجولان. أما الرد الإسرائيلي فتمثل باعتقالات إدارية لقيادات من الحركة الوطنية وزجهم في السجون الإسرائيلية، لكن بالمقابل استوعبت إسرائيل الدرس وفهمت أن استراتيجيتها بضم الجولان عن طريق السكان قد فشلت، ولذلك بدأت بالعمل على ضم الجولان رسميا لإسرائيل فكان لاحقاً قرار ضم الجولان في الكنيست الإسرائيلي في ١٩٨١/١٢/١٤ والذي كان له وقع الصاعقة على سكان الجولان المحتل .[٢٨]

المرحلة الرابعة من نهاية ١٩٨١ حتى نهاية ١٩٨٢:

شهدت هذه الفترة مواجهات علنية بين السكان السوريين في الجولان المحتل وقوات الاحتلال. فقد أعلن السكان وبصوت واحد رفض قرار ضم الجولان لإسرائيل، ورفضوا قبول الجنسية الإسرائيلية والهوية الإسرائيلية المدنية، والتي تعتبر بعد الضم حكماً قانونياً يجب تنفيذه. وكرد على قرار الضم وفرض الجنسية الإسرائيلية أعلنوا الإضراب العام المفتوح في ١٤ شباط ١٩٨٢ . عندما تأكدت إسرائيل أن أهل الجولان لن يقبلوا طوعاً تنفيذ القرار، أقدمت على محاصرة قرى الجولان عسكرياً ، وفصلتها عن بعضها البعض، ومنعت التواصل فيما بينها ، وبدأت في الأول من نيسان ١٩٨٢ دخول بيوت الجولان بيتاً بيتاً، تأخذ منهم عنوة الهوية العسكرية، وتقدم لهم الهوية المدنية، وذلك بعد أن فرضت حالة منع التجول، وحوصر أهل الجولان في بيوتهم لفرض الأمر الواقع عليهم، حصلت اشتباكات مع الجيش، وسقط جرحى من السكان نتيجة إطلاق النار عليهم ، واعتقل عدد كبير من الشباب لرفضهم قبول الهوية المدنية الإسرائيلية، وقد تم تحويل المدارس إلى مراكز اعتقال . ورغم هذا الحصار، رفض أهل الجولان قبول الهويات الإسرائيلية المدنية، فأقدمت قوات الاحتلال على رمي هذه الهويات داخل البيوت، أو على شرفاتها. وبعد إلغاء حالة منع التجول، جمع السكان هذه الهويات في ساحات القرى، معلنين رفضهم القبول بها، واستمرت المواجهات والإضراب العام حتى التاسع عشر من شهر تموز عام ١٩٨٢ .[٢٩]

لقد أقدمت إسرائيل في عام ١٩٨١ على ضرب المفاعل النووي العراقي، كما ذكر سابقاً، مما مهد الطريق لحزب الليكود للفوز مجدداً في الانتخابات وبقائه في السلطة. وغزت إسرائيل لبنان في حزيران من عام ١٩٨٢ لاجتثاث المقاومة الفلسطينية، مستفيدة من التفوق الاستراتيجي الذي نجم عن خروج مصر من معادلة الصراع . فتحول التركيز الإعلامي إلى الحرب، وأصبحت قضية الجولان وضمه على الهامش. عندها سعت إسرائيل لتهدئة الأوضاع في الجولان، مستغلة الظرف الجديد، وأعلنت قبولها طلبات أهل الجولان التي كانوا قد وجهوها في حينه للحكومة الإسرائيلية، كشرط لتعليق الإضراب المفتوح، حيث جاءت الاستجابة الإسرائيلية من خلال مجموعة رسائل أرسلت إلى الشيخ الروحي لسكان الجولان، الشيخ سلمان طاهر أبو صالح، من مكتب وزير الدفاع آنذاك، أريئل شارون، ومن مكتب موشيه أرنس الذي تبوأ هذا المنصب بعد شارون وهي رسائل غير منشورة تضمنت بالخطوط العريضة ما يلي:

١. إسرائيل لن تفرض الجنسية الإسرائيلية على أهل الجولان بالقوة، ولكن ستقدمها لمن يرغب بالحصول عليها طوعاً.

٢. إسرائيل لن تقدم على مصادرة الأراضي والمياه التابعة لقرى الجولان الأربع.

٣. إسرائيل لن تستدعي للخدمة العسكرية أي مواطن من الجولان قبل الجنسية الإسرائيلية بحكم القانون الإسرائيلي، الذي يفرض الخدمة الإجبارية على الدروز الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية في الجليل والكرمل.[٣٠]

على أساس هذه الرسالة، قبل أهل الجولان تعليق إضرابهم الذي استمر أكثر من خمسة أشهر بقليل، وأعلنوا التزامهم بالوثيقة الوطنية، ورفضهم القبول بالجنسية الإسرائيلية، وشددوا الحرم الديني والاجتماعي على كل من يقبل بها. وبالمقابل قرروا استلام الهوية المدنية الإسرائيلية، لتسيير أمورهم الحياتية. وهكذا تحول السكان السوريون في الجولان المحتل وفقاً للقانون الإسرائيلي إلى "مقيمين دائمين -Per manent resident" يدفعون الضرائب، ويتمتعون بالحقوق المنصوص عليها قانونياً للمقيم الدائم، ولكنهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية،حيث ينتج عن ذلك قانونياً أنهم لا يتمتعون بحق الترشح أو التصويت لانتخابات الكنيست الإسرائيلي ولا يحملون ال "Passport" الإسرائيلي، وإنما يعطون بطاقة سفر مسجل فيها في حقل الجنسية : "الجنسية: غير معرف" Undefined". إن وضع أهل الجولان القانوني بعد الضم أصبح مشابهاً تماماً لوضع السكان العرب في القدس، فهم أيضاً بحكم القانون "مقيمون دائمون."[٣١]

استمر الحرم الديني والاجتماعي على أقلية قليلة قبلت الجنسية الإسرائيلية، حيث حوصر هؤلاء ومنع التعامل معهم اقتصادياً واجتماعياً، ونبذوا من المجتمع بشكل كلي، ما جعلهم يطلبون مراراً وتكراراً من إسرائيل إعفاءهم من الجنسية، ليتسنى لهم العودة إلى حضن مجتمعهم. ولكن القانون الإسرائيلي لا يسمح بإسقاط الجنسية عن أي مواطن، إلا إذا غادر إسرائيل لمدة زمنية محددة بالقانون، أو قام بعمل يمس أمن الدولة، عندها يخول وزير الداخلية نزع الجنسية عن حاملها. وطبعاً، هذان الشرطان لم يتوفرا عند أولئك الذين قبلوا بالجنسية الإسرائيلية. وهكذا استمرت هذه المشكلة بالتفاقم حتى اليوم، فعدد هؤلاء يزداد مع الزمن، لأن أولادهم يرثون الجنسية الإسرائيلية عن والديهم بحكم القانون. والأولاد ليس لهم أي ذنب بما فعل آباؤهم، وهكذا تحولت هذه القضية إلى مشكلة أخلاقية ما زالت موضع خلاف حتى يومنا هذا.

شعار من الجولان: لا للركوع.

المرحلة الخامسة: من ١٩٨٣ إلى بداية التسعينات من القرن الماضي:-

انتهى الإضراب، وسلمت إسرائيل بالأمر الواقع، أن أهالي الجولان لن يقبلوا الجنسية الإسرائيلية. فتحولت السياسة الإسرائيلية إلى سياسة العصا والجزرة. فمن جهة استمرت في قمع السكان خصوصاً عند إحيائهم ذكرى الإضراب في ١٤ شباط من كل سنة، وإحياء ذكرى الجلاء في ١٧ نيسان من كل عام. فقد دأبت إسرائيل على استقدام قوة عسكرية كبيرة من الشرطة في محاولة لمنع إحياء هذه المناسبات، وأقدمت على اعتقال الفاعلين والتضييق على السكان، وقد وصلت ذروة المواجهات عندما اضطر شمعون بيريس، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، إلى الخروج من مجدل شمس تحت حماية مشددة خوفاً على سلامته من المتظاهرين الذين هتفوا ضد وجوده في بلدتهم، إثر زيارة قام بها للمجلس المحلي المعين هناك بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٨٦.

بالمقابل سمحت إسرائيل بفتح الباب مجدداً أمام الطلاب الراغبين في استكمال دراستهم في جامعة دمشق بعد أن أغلقت هذا الباب عند ضم الجولان. لقد سمح لأول دفعة طلاب بالدراسة في جامعة دمشق عام ١٩٧٧، ولكن هذا السماح كان مقتصراً على أعداد قليلة سنوياً. وفي منتصف الثمانينيات فتح الباب على مصراعيه، لأن إسرائيل وصلت إلى قناعة أن لا فائدة من إغلاق الباب على السكان ،لأن هذا لن يغير شيئاً من موقفهم من الاحتلال، واعتبرت أنه من الممكن أن تستفيد على المدى البعيد، حيث من مصلحتها أن يتعرف هؤلاء الشباب على الواقع المأساوي في بلادهم، ما يؤدي إلى احباطهم مع الزمن. وبالفعل أتيحت الفرصة لمئات الطلاب لاستكمال دراستهم في جامعة دمشق، كذلك سمحت لعشرات الطلاب استكمال دراستهم الجامعية في الاتحاد السوفياتي سابقا، من خلال منح قدمت لأبناء الجولان عن طريق الحكومة السورية. وبعد سنوات بدأ الخريجون بالعودة

لقد تميزت هذه الفترة ايضاًببدء تدخل أجهزة الأمن السورية مباشرة بما يجري في الجولان. فقد حاولت، وبوسائل مختلفة، التدخل في مجريات الأحداث، وكانت تصيب مرة وتخطئ مرات عديدة، وساهمت الزيارة السنوية التي يقوم بها رجال دين من الجولان إلى الوطن بزيادة تأثير هذه الإجهزة، ما زاد اتساع شقة الخلاف في الجولان. وكل ذلك كان يجري على مرأى ومسمع من الاحتلال، الذي ترك الأمور تسير على طبيعتها، مستفيداً من التناقضات بين السكان، حيث استوعبت إسرائيل أن سياسة العصا تأتي عليها بنتائج عكسية.

إلى الجولان لينضموا إلى سوق العمل، وليساهم القسم الفاعل منهم في العمل المؤسساتي الذي لم يكن سائداً في الجولان.

مع الزمن، تراكم عدد الخرجين، وبدأت تتشكل مؤسسات مثل رابطة الطلاب الجامعيين، والتي كانت تشرف على إقامة نشاطات ثقافية مختلفة، ومنها مخيمات سنوية للأطفال، لتشكل بديلا وطنياً لمخيمات المجلس المحلي المعين من سلطة الاحتلال، هذا إضافة إلى نواد رياضية اجتماعية أخذت على عاتقها إقامة دوري رياضي سنوي لقرى الجولان، لتدارك دخول الشباب في النوادي والليغا الإسرائيلية(الدوري الإسرائيلي). ولكن مع الزمن أخذت تتآكل هذه المؤسسات من داخلها لأسباب كثيرة، منها نقص التمويل والصراعات الاجتماعية السياسية داخل المجتمع بين مؤيد للنشاط ومعارض له، وتدريجياً ساهم أيضاً العامل الأيديولوجي في إضعاف هذه المؤسسات، وبدأت الخلافات تتسرب إلى داخلها وتنعكس على الصف الوطني من المؤيدين للنظام السياسي في سورية والمعارضين له. وأخذت المرأة التي خرجت مع الرجل في زمن المواجهات تطالب بدور اجتماعي سياسي جديد، حيث رفضت النساء العودة إلى البيوت وتشكلت مؤسسات تمثلهن، مثل الاتحاد النسائي في الجولان. بدأت تدريجياً تتسع شقة الخلافات في الصف الوطني خصوصاً عند تأسيس

الجمعية العربية للتطوير،[٣٢] التي أسست وفقاً لترخيص الجمعيات الإسرائيلية، فعارضتها مجموعات مختلفة بحجة خطر الأسرلة. ولكن بقي أهل الجولان موحدين في وجه الاحتلال، وقد ساهم في وحدتهم هذه سياسة العصا التي اتبعتها إسرائيل في المناسبات الوطنية كما ذكر سابقاً.

ومن الجدير ذكره هنا، انه بعد الإضراب وتحديداً في عام ١٩٨٥ ، كشفت إسرائيل شبكات جديدة منظمة تعمل بشكل سري ضد الاحتلال، وقد تم اعتقال عشرات الشباب وحكمت عليهم أحكاماً تأديبية عالية، تراوحت بين ١٠ و ٢٧ عاماً. والفارق بين معتقلي السبعينات ومعتقلي الثمانينات يتمثل بثلاثة عوامل، أولاً تشكلت الموجة الأولى في ظل هزيمة ١٩٦٧ وفي ظل الإحباط الذي ساد بعد الحرب، فكانوا بعملهم طليعيين وشكلوا نواة الحركة الوطنية الوليدة في الجولان، بينما الموجة الثانية كانت نتيجة للمد الوطني وحالة المقاومة العامة في الجولان. وثانياً متوسط أعمار الشريحة المعتقلة في الموجة الأولى كانت أكبر من متوسط أعمار الموجة الثانية، فغالبية المعتقلين في الثمانينات كانوا شبابا في مقتبل العمر. وثالثاً ارتبط معظم المعتقلين في السبعينات بالأمن السوري، أما موجة الثمانينات فكانت أكثر استقلالية في عملها.[٣٣]

لقد تميزت هذه الفترة ايضاً ببدء تدخل أجهزة الأمن السورية مباشرة بما يجري في الجولان. فقد حاولت، وبوسائل مختلفة، التدخل في مجريات الأحداث، وكانت تصيب مرة وتخطئ مرات عديدة، وساهمت الزيارة السنوية التي يقوم بها رجال دين من الجولان إلى الوطن بزيادة تأثير هذه الإجهزة، ما زاد اتساع شقة الخلاف في الجولان. وكل ذلك كان يجري على مرأى ومسمع من الاحتلال، الذي ترك الأمور تسير على طبيعتها، مستفيداً من التناقضات بين السكان، حيث استوعبت إسرائيل أن سياسة العصا تأتي عليها بنتائج عكسية، ولذلك قررت تغيير استراتجيتها، فتنازلت عن سياسة العصا، وتوقفت عن استجلاب قوات من الشرطة لقمع السكان عند إحيائهم للمناسبات الوطنية، وأبقت على قوات رمزية خارج القرى للحالات الطارئة.

بدأ الترهل يصيب جسد الحركة الوطنية، حيث أصبحت المواقف بلا ثمن، مما شجع الكثيرين على الانخراط في العمل الوطني. فأفرغت الحركة الوطنية تدريجياً من مضمونها، ولم يبق من المواقف إلا الجانب الرمزي لها، وهو الإضراب الذي كان يلتزم

سمحت إسرائيل أيضاً بتسويق منتجات التفاح إلى الأسواق السورية، حيث كان لهذه الخطوة تأثيران متناقضان، فمن جهة، تسويق التفاح إلى الأسواق السورية يقوي الرابط بين الجولان والوطن، ومن جهة أخرى هو ورقة بيد إسرائيل للمساومة وَقت شاءت. ويجب أن لا نغفل في هذا السياق المصلحة الإسرائيلية من مثل هذه الخطوة، فمستوطنات الجولان لها مصلحة في إخراج تفاح سكان قرى الجولان من الأسواق الإسرائيلية ليتسنى لها التحكم فيها، ولكن تبقى هذه الخطوة لمصلحة السكان السوريين، لأنها تحافظ على حد أدنى مقبول من الأسعار، ما يشجع السكان على تطوير الزراعة والتمسك بالأرض.

به الجميع في هذه المناسبات. فما أن وصلنا بداية التسعينات من القرن الماضي حتى أضحت المواقف الوطنية أشبه بالكرنفال الاحتفالي، وقد ساهمت أجهزة الأمن السورية في وصول الحركة الوطنية إلى هذا الوضع، حيث حولت المناسبات الوطنية إلى مناسبات للتحية، وإعلان الولاء للنظام السياسي في سورية.

المرحلة السادسة: من بداية التسعينات حتى بداية الثورة السورية في آذار ٢٠١١:

تميزت هذه الفترة بتزايد ضعف الحركة الوطنية وانقساماتها، فغابت المركزية عن المجتمع الجولاني، بسبب رحيل عدد من القيادات الوطنية التقليدية، كذلك بدأت تتفكك البنية العائلية للمجتمع نتيجة للحداثة، وبدأ يظهر تدريجياً تأثير قيم الحضارة الغربية على الجيل الصاعد على مستوى الذكور والإناث. فبدأت إسرائيل اتباع سياسة جديدة يمكن أن نسميها استراتيجية النخر، أي النخر في النسيج الإجتماعي، فقد بدأت تركز على المدارس، والجيل الصاعد المتأثر بالحداثة و بقيم الثقافة الغربية العامة، وقضايا الحرية والديموقراطية التي يلمسها داخل المجتمع الإسرائيلي. وكانت دائماً عملية المقارنة، بقصد أو بغير قصد، مع الواقع العربي الذي يعيش حالة من التخلف والتعصب، لمصلحة إسرائيل. فأدخل الاحتلال برامج جديدة إلى المدارس هدفها التشجيع على الأسرلة.[٣٤] بالمقابل حاول السكان، ولأول مرة منذ الاحتلال، التدخل في الشؤون التعليمية والتربوية، بما يتيحه القانون الإسرائيلي، عن طريق تشكيل لجان "أولياء أمور" التي عنيت بمتابعة شؤون التعليم في المدارس.

سمحت إسرائيل أيضاً بتسويق منتجات التفاح إلى الأسواق السورية، حيث كان لهذه الخطوة تأثيران متناقضان، فمن جهة، تسويق التفاح إلى الأسواق السورية يقوي الرابط بين الجولان والوطن، ومن جهة أخرى هو ورقة بيد إسرائيل للمساومة وَقت شاءت. ويجب أن لا نغفل في هذا السياق المصلحة الإسرائيلية من مثل هذه الخطوة، فمستوطنات الجولان لها مصلحة في إخراج تفاح سكان قرى الجولان من الأسواق الإسرائيلية ليتسنى لها التحكم فيها، ولكن تبقى هذه الخطوة لمصلحة السكان السوريين، لأنها تحافظ على حد أدنى مقبول من الأسعار، ما يشجع السكان على تطوير الزراعة والتمسك بالأرض.

لا شك إن تشابك العلاقات بين السكان السوريين في الجولان ووطنهم له تأثيرات ايجابية وسلبية في آن واحد على المجتمع السوري في الجولان. فالعلاقة القوية والمؤثرة تفرمل عملية الأسرلة، خصوصاً تلك العلاقة التي لها ترجمة اقتصادية مؤثرة على المستوى المعيشي للسكان تحت الاحتلال، مثل تسويق التفاح في الأسواق السورية، وتعويض المتضررين الذين فصلوا من وظائفهم بسبب مواقفهم الوطنية، واستكمال دراسة أبناء الجولان في الجامعات السورية. وأراد أهل الجولان دائماً استكمال هذه العلاقة بالسماح لهم بزيارة وطنهم والتواصل معه وقت أرادوا، وكان من المؤلم لهم عدم قدرتهم على القيام بذلك، خصوصاً في أوقات الأفراح والأتراح، ومما زاد الألم، موقف أجهزة الأمن السورية التي كانت تصر دائماً على إبقاء معبر القنيطرة/ المعبر الوحيد المسموح به لمرور أهل الجولان المحتل، الأمرالذي ترك المجال لإسرائيل للتحكم بكل شروط العبور. وقد تفاءل السوريون في الجولان عندما أصدرت الرئاسة السورية عام ٢٠٠٧ توجيهاً بإصدار رقم وطني لكل مواطن سوري من الجولان المحتل يطلب ذلك، ظناً منهم أن ذلك يمكن أن يشكل حلاً بديلاً لزيارة وطنهم عبر أي طريق كانت، لأنهم يحملون أوراقا ثبوتية سورية أسوة بأي مواطن سوري آخر، ولكن النتيجة كانت مخيبة للآمال فلم يتغير شيئ على أرض الواقع.[٣٥]

لقد جاءت الثورة السورية في آذار من عام ٢٠١١ لتدق المسمار الأخير في نعش العمل المشترك. فقد تميزت هذه الفترة بتفتت الحركة الوطنية، وشلل عملها المشترك في الجولان السوري المحتل كلياً، فقد انقسمت الحركة الوطنية بين مؤيد ومعارض للنظام، ووصلت التناقضات إلى مرحلة المواجهة وتخوين كل من أيد الثورة، ووقف ضد الحل الأمني الذي مارسه النظام. ففقدت الحركة الوطنية فعاليتها، وشلت بشكل نهائي، وأثّر هذا التناقض ليس فقط على العمل الوطني، وإنما أيضاً على الحياة الاجتماعية ، فقد وصلت الأمور الى مرحلة المقاطعة في المناسبات الوطنية وحتى الاجتماعية.

من جهة أخرى، فإن زيادة تشابك المصالح بين أهل الجولان السوري المحتل وبين وطنهم زاد من تأثير أجهزة الأمن السورية عليهم، وتحولت هذه الأجهزة مع الزمن إلى قوة فاعلة ومؤثرة في حياة السوريين المحتلين. ومع الزمن تشكلت مجموعة مستفيدة من هذه العلاقة تضرب بسيف هذه الأجهزة، ما زاد من تعقيد المشهد أكثر، وزادت التناقضات الاجتماعية والسياسية. ووصل الاستقطاب داخل الحركة الوطنية إلى مرحلة لم تفلح معها أي محاولة اجتماعية لرأب الصدع بين أطرافها. ولكن حافظ جميع الأطراف على الحد الأدنى من العمل المشترك.

لعبت محادثات السلام بين سورية وإسرائيل دوراً إيجابياً في الحفاظ على العمل المشترك داخل الحركة الوطنية، فهذه العملية خلقت نوعا من الأمل أن موعد الخلاص من الاحتلال قد اقترب، ويجب أن نحافظ على أدوات العمل المشترك بأي ثمن، حتى لا تستفيد إسرائيل من هذه الانقسامات. ولقد ساعد في ذلك استمرار المفاوضات بين إسرائيل وسورية في فترات مختلفة من بداية التسعينات وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، بدءاً بمؤتمر مدريد، في زمن رئاسة اسحق شمير للوزراء في مطلع التسعينات، مروراً بفترات رابين وبيريس ونتنياهو وإيهود براك وإيهود أولمرت، وانتهاءَ بالوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، والتي استمرت أكثر من ١٥ عاماً بشكل متقطع، وكان لها فعل الدواء المهدئ . لا شك إذن، أن هذه المحادثات أثرت على سكان الجولان المحتل، من حيث أنها شكلت بارقة أمل لعودة الجولان الى سورية، وساهمت في استمرار تماسك العمل الوطني فيه رغم هشاشته وضعفه.[٣٦]

المرحلة السابعة منذ اندلاع الثورة في سورية آذار ٢٠١١ حتى اليوم:

لقد جاءت الثورة السورية في آذار من عام ٢٠١١ لتدق المسمار الأخير في نعش العمل المشترك. فقد تميزت هذه الفترة بتفتت الحركة الوطنية، وشلل عملها المشترك في الجولان السوري المحتل كلياً، فقد انقسمت الحركة الوطنية بين مؤيد ومعارض للنظام، ووصلت التناقضات إلى مرحلة المواجهة وتخوين كل من أيد الثورة، ووقف ضد الحل الأمني الذي مارسه النظام. ففقدت الحركة الوطنية فعاليتها، وشلت بشكل نهائي، وأثّر هذا التناقض ليس فقط على العمل الوطني، وإنما أيضاً على الحياة الاجتماعية ، فقد وصلت الأمور الى مرحلة المقاطعة في المناسبات الوطنية وحتى الاجتماعية.

استغلت سلطة الاحتلال هذه الفرصة، وبدأت بتسريع سياسة الأسرلة، فقطعت كل علاقة بين السكان وبين وطنهم الأم سورية، وقلصت بشكل كبير عملية إرسال الطلاب للدراسة في جامعة دمشق، وأوقفت أيضاً نقل التفاح ليباع في الأسواق السورية. بالمقابل بدأت بإغداق الأموال على المجالس المحلية المعينة من قبلها من أجل إقامة مشاريع مهمة في المنطقة، من بناء مدارس على الطراز الحديث، وتحديث الطرقات، وتحويل المنطقة إلى منطقة سياحية. هذا ناهيك عن البرامج التي أدخلت إلى المدارس لتسريع وتيرة الأسرلة، وفي خطوة تظاهرية رفعت الأعلام الإسرائيلية على المدارس، وزادت الشرطة من حضورها داخل القرى، وشجعت انضمام الفرق الرياضية إلى الليغا الإسرائيلية. تهدف هذه السياسة الجديدة بلا شك لجعل هذا الجيل الصاعد المتأثر بالحداثة، يقارن بين "رفاهيته" تحت الاحتلال، وبين ما يجري من قتل وتدمير في وطنه، ليصل إلى نتيجة مفادها أن من مصلحة

السكان في الجولان أن يبقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي.

إن استراتيجية إسرائيل الجديدة تعيدنا إلى سنوات السبعين، وتهدف إلى ابتلاع الجولان بشكل كلي، وتحويله إلى لواء أسكندرونة ثان. لم تخف إسرائيل رغبتها في ذلك عندما طلبت حكومة نتنياهو من دول العالم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، وقامت بخطوة رمزية بعقد اجتماع للوزارة الإسرائيلية في الجولان بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ متزامناً مع احتفال سورية بعيد الجلاء.[٣٧] فاستراتيجية إسرائيل الجديدة تسعى، ليس فقط للسيطرة على الجولان، وإنما أيضاً لاحتلال كل قرى سفح جبل الشيخ في حال تقسيم سورية، وهي قرى تنتمي بغالبيتها إلى الطائفة الدرزية، ما يعيدنا من جديد إلى سنوات ما بعد الاحتلال ومشروع التقسيم الطائفي. ولكي تسهل هذه المهمة عليها في حال حصل التقسيم في سورية، تقوم إسرائيل بتغذية النبرة الطائفية والتحريض، حيث تدعم جبهة النصرة المتواجدة في القسم الذي لم يحتل من الجولان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى توهم سكان الجولان أنها هي من تحمي الدروز(في قرية حضر وباقي القرى الواقعة على سفح جبل الشيخ) من جبهة النصرة. وكذلك قامت بتجييش دروز الجليل والكرمل من أجل نصرة اخوانهم الذين يتعرضون لمحاولة إبادة من قبل جبهة النصرة، كما تدعي إسرائيل. ولقد ساهمت جبهة النصرة بدورها في تسويق السياسة الإسرائيلية، بقصد أو بغير قصد، حين أقدمت على قتل العشرات من الدروز في قرية "قلب لوزة" في محافظة إدلب بدون محاسبة الجناة مما زاد من خوف الدروز منها.[٣٨]

إن ما أقدم عليه بعض الشباب في مجدل شمس، بمهاجمة سيارة الإسعاف التي أقلت مقاتلين جرحى من جبهة النصرة،كما أشيع عند وقوع الحادثة، كان تدبيراً إسرائيلياً بامتياز، يصب في سياسة التجييش الطائفي. فعادة، تنقل إسرائيل الجرحى من القنيطرة مباشرة للمستشفيات الإسرائيلية، دون الدخول إلى قرى الجولان، ولكن هذه المرة، أدخلت إسرائيل سيارة الإسعاف داخل مجدل شمس بشكل تظاهري، ونشرت دعاية مفادها أن داخل السيارة جرحى من جبهة النصرة الذين يقتلون الدروز، فوقع العشرات من الشباب ضحية لهذه الدعاية، فأقدموا على مهاجمة سيارة الإسعاف المحمية من الجيش الإسرائيلي، حيث جرّت سيارة الإسعاف هؤلاء الشباب إلى منطقة يوجد فيها كاميرات لتصوير الحادثة وعرضها على التلفزيون الإسرائيلي، فتتناقلها وسائل الإعلام العربية، وبخطوة مفاجئة انسحب الجيش الإسرائيلي، الذي كان يحمي سيارة الإسعاف، تاركاً الجرحى لمصيرهم، مع أنه كان حتماً قادراً لو أراد أو تلقى أمراً بذلك، على صد هؤلاء الشباب ومنعهم من الاقتراب من السيارة. هذه السياسة تهدف، دون شك، لزرع الفتنة وزيادة الكراهية الطائفية، حيث يتسنى لإسرائيل، لاحقاً، احتلال جبل الشيخ، بحجة حماية الدروز من جبهة النصرة، ووقف نزيف الدم في هذه المنطقة. طبعاً، إن ما ذكر، لا يعفي من قام بهذا العمل ومن حرضهم، من المسؤولية الأخلاقية. فهو عمل همجي بربري يتنافى تماماً مع قيم السكان السوريين في الجولان المحتل، وقد استنكره الجولانيون بغالبيتهم العظمى، ولكن يبدو أن السياسة الإسرائيلية بدأت تؤتي أكلها في تخريب الجيل الصاعد، ويجب أن يدق هذا ناقوس الخطر عند من يتحملون مسؤولية وطنية في هذا المجتمع.[٣٩]

إن إسرائيل تمتلك الكثير من المخططات، وذلك وفقاً للسيناريوهات المرسومة لسورية، وتتحين الفرصة لتحقيقها. ولكن تبقى هناك حقيقة واحدة واضحة وضوح الشمس ليست بحاجة إلى تحليل وتمحيص، وهي ان إسرائيل تريد أن تبقي على الجولان تحت سيادتها في أي سيناريو قادم في سورية، وتعمل ما بوسعها لتحقيق ذلك. فإذا لم تتصد سورية المستقبل لهذه السياسة، وتأخذ القوى الفاعلة على الأرض، وبكل أطيافها، دورها في تخفيف التوترالطائفي، فمن الممكن أن تتحول أهداف إسرائيل لأمر واقع، عندها سيصبح الجولان لواء إسكندرونة ثانياً بمباركة دولية. من هنا يجب على كل القوى الشريفة والوطنية السورية أن تتعامل مع هذا التهديد بجدية، رغم الصعاب وشلالات الدم في الوطن. وبالمقابل يقع على عاتق أهل الجولان المحتل، والحركة الوطنية تحديداً، مسؤولية بلسمة جراحها وإعادة لملمة نفسها، للمحافظة على وجه الجولان السوري مهما غلت التضحيات.

خاتمة واستنتاجات:

بعد هذا الاستعراض، نسجل أولا بعض الخلاصات العامة :

- ولدت الحركة الوطنية في الجولان من رحم المعاناة والهزيمة في حزيران ١٩٦٧ . وترعرعت في ظروف محلية واقليمية صعبة. ولكنها استطاعت أن تشق طريقها مستفيدة من الأحداث التي تدور حولها على المستوى المحلي والإقليمي. وصلت هذه الحركة إلى أوج قوتها في منتصف الثمانينات، ولكنها بدأت بالتراجع تدريجياً نتيجة دخول العامل الإيديولوجي والشخصي إليها، والتدخلات غير الموفقة، التي بدأت في منتصف الثمانينات، من قبل أجهزة الأمن السورية من جهة،

ونتيجة للإستراتيجيات الإسرائيلية، التي سعت لتفتيت وتقويض الحركة الوطنية في الجولان من جهة ثانية.

- رأينا أيضاً ومن خلال هذا الدراسة، أن إسرائيل اتبعت استراتيجيات مختلفة في مواجهة السكان السوريين في الجولان المحتل وحركتهم الوطنية، بدءاً بإستراتيجية التقسيم،إلى استراتيجية القهر والفرض، مروراً باستراتيجية العصا والجزرة، ومن بعدها استراتيجية النخر في النسيج الإجتماعي الجولاني، وصولاً إلى إستراتيجية الأسرلة الكلية، لتعود من جديد لإستراتيجيتها الأولى في التقسيم مستفيدة من الواقع العربي المتردي عامة والسوري خاصة.
- تجدر الإشارة هنا، أن النظام السياسي في سورية تفاجأ بأحداث الجولان، وكان متلقياً حتى عام ١٩٨٣ ، ولم يكن الجولان حاضراً في الإعلام السوري حتى عام ١٩٨٢ ، عندما ألقى الرئيس حافظ الأسد خطابه في ٨ اذار من ذلك العام، على خلفية أحداث الإخوان المسلمين في سورية.[٤٠] ومنذ ذلك الحين بدأ يزداد التدخل في شؤون السكان المحتلين، والذي كان يصيب مرة ويخيب مرات عديدة، فقد ساهم في خلق البلبلة على الساحة الوطنية في الجولان، من خلال محاولة تجيير كل ما يجري من أحداث فيه لمصلحة النظام وتوجيهاته.
- لقد كانت وطنية أهل الجولان حتى منتصف الثمانينات، ناصعة، نقية، صادقة، بسيطة ونابعة من داخلهم، متمثلة بارتباطهم بالوطن السوري بكليته، فلم يطلعوا الى حينه على الواقع السياسي السوري. ولكن بعد بدء عودة الطلاب الدارسين في جامعة دمشق، وبعد زيارات رجال الدين الى الوطن، بدأت تتكشف الصورة الحقيقية للواقع السياسي السوري، وبدأت تتشوه الهوية الوطنية البسيطة النقية لأهل الجولان، ومع الزمن دخل الخلط ما بين مفهوم الوطن وبين النظام .فهناك من اعتبر أن الولاء للوطن يأتي من خلال الولاء للنظام، وهناك من رفض ذلك. وهكذا بدأت الانقسامات تأخذ طريقها الى الحركة الوطنية، وتجذرت أكثر عندما بدأت المجموعة الأولى الموالية للنظام تستقوي به للي ذراع المجموعة الأخرى.

بعد هذه الخلاصات العامة يمكن الوصول الى الاستنتاجات التالية:

١. لقد كان سكان الجولان، ممن بقوا في أرضهم، أو الذين فرضت عليهم المغادرة، ضحية دولة غاصبة توسعية، تمتلك رؤية مستقبلية لما تريده من جهة، وضحية نظام فاشل لم يمتلك رؤية ولا مقومات الصمود والدفاع عن الوطن من جهة أخرى.
٢. لم يكن إخلاء الجولان من سكانه أمرا قدريا ومحتوما لا يمكن تجاوزه، بل كان بالإمكان التعامل مع هذا التهديد بشكل مغاير لو توفر الوعي والإرادة والإصرار على البقاء أسوة بأهل القدس والضفة الغربية الذين تعلموا من تجربة الترحيل عام ١٩٤٨ . واعتقد أنه إذا أعاد التاريخ نفسه ستكون النتائج مختلفة خصوصا بعد تجربة اللجوء التي تعرض لها سكان الجولان السوري الذين فرضت عليهم المغادرة.
٣. لقد كان لأهل الجولان المحتل الدور الأساسي في إفشال مخطط التقسيم الطائفي في سورية ولبنان، وساهموا في إنجازات الجيشين السوري والمصري في حرب تشرين ١٩٧٣ ، من خلال نقلهم لمخططات مرصد جبل الشيخ، وخط بارليف، للجانب العربي قبل الحرب.
٤. لقد استطاع سكان الجولان، وعبر مسيرة طويلة، تشكيل حركة وطنية دون مساعدة النظام السياسي في سورية. هذه الحركة واجهت إسرائيل وسياستها، وكسبت فيها المواجهة الأولى، من خلال إفشال مشروع ضم الجولان عن طريق السكان، ورفض قبول الجنسية الإسرائيلية والتمسك بانتمائهم لوطنهم الأم سورية.
٥. لقد خاض السكان إضراباً عاماً ومفتوحاً في ١٤ شباط ١٩٨٢ ، استمر أكثر من خمسة أشهر بقليل، رفضاً لقرار الضم الذي أعلنته إسرائيل، وواجهوا خلاله القوات الإسرائيلية، بإرادة صلبة لا تلين، وحققوا إنجازاً مهما دون أي دعم يذكر من أي جهة كانت، إلا من الحركة الوطنية الفلسطنية داخل الخط الأخضر، ومن الضفة الغربية وقطاع غزة.
٦. لقد بدأت بوادر الانقسام والترهل تظهر على الحركة الوطنية في الجولان نتيجة دخول أيديولوجيات مختلفة إليها، ما ساهم في اتساع شقة الخلافات، وفقدت أطرافها القدرة على الالتقاء على حد أدنى مشترك،

وساهم أيضاً في ذلك، تعاطي النظام الخاطئ مع أحداث الجولان، حيث لم يمتلك هذا النظام، أي مشروع وطني، وكان سلوكه عبارة عن ردود أفعال على يجري من أحداث في الجولان.

٧. لقد كان لاندلاع الثورة في سورية تأثير كبير على الحركة الوطنية في الجولان، فقد تفتت وشلت واستغلت إسرائيل هذا الوضع في تسريع عملية الأسرلة.

٨. إن إسرائيل تحاول اليوم، وبجدية، الإبقاء على الجولان تحت سيادتها، مستغلة الأحداث الجارية في سورية. وهي لا تكتفي بهذا، بل وضعت الخطط للاستيلاء على مناطق جديدة من سورية، في حال تقسيمها، مثل قرى سفح جبل الشيخ والتي تنتمي بغالبيتها للطائفة الدرزية، لتعيد إحياء المخطط القديم بإنشاء دويلات طائفية على أنقاض سورية ولبنان، خصوصاً أن الأجواء مؤاتية لهكذا مشاريع محلياً ودولياً. فمخطط إقامة دولة كردية في الشمال السوري، ومخطط سورية المفيدة، والحديث الدولي عن التقسيم، كلها تصب في مصلحة إحياء إسرائيل لمخططاتها التقسيمية. وتبقى الضمانة الوحيدة لإفشال هكذا مخططات، وعي الشعب السوري لما يحاك له من مؤامرات ورفضها، وإيجاد صيغة للانتقال السياسي، تمنح سورية الفرصة للتعافي والعودة إلى ساحة الأحداث قوية موحدة بكل أطيافها.

الهوامش

١ ايال زيسر، بين إسرائيل وسورية– حرب الستة أيام وما بعدها. (**عيونيم بتكومات يسرائيل**، ٨، ١٩٩٨)، ص ٢٤٠. (بالعبريّة)

٢ ايغال كيبنس، **المشهد العام للإستيطان في الجولان**. رسالة ماجستير. (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٢)، ص ٣٣. (بالعبريّة)

٣ يغال كيبنس، الخارطة الاستيطانية في الجولان عشية حرب الستة أيام. (**كاتدره، ١١٦، تموز ٢٠٠٥**)، ص ١٢٣. (بالعبريّة)

٤ رامي طال. محاسبة للنفس. **يديعوت احرونوت**، ٢٧ حزيران ١٩٩٧.

٥ ايال زيسر، ص ٢٠٧.

٦ أرييه بار أون. **طابع شخصي – موشيه ديان في حرب الأيام السته وما بعدها**. (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٧)، ص٥٥. (بالعبريّة)

أنظر أيضاً : موشيه ديان، **مذكراتي**. (بيروت: دار القدس، ١٩٧٩)، ص ٣٠٦.

٧ أرييه بار أون ، ص ٨٢.

٨ ايال زيسر، ص ٢٣٦.

٩ موشيه ماعوز، **إسرائيل– سورية؛ نهاية النزاع؟!**. (تل أبيب: دار النشر معاريف، ١٩٩٦)، ص ٩٧. (بالعبرية)

10 Andrew Beattie, Timothy Pepper, *The Rough Guide to Syria* 2nd edition. (London: Rough Guides Lmtd, 2001), P.146

11 Jeremy Bowen, *Six Days: How the 1967 War Shaped the Middle East*. (Simon & Schuster Ltd, 2003), p. 304.

١٢ موشيه ديان ، ص ٣٠٤.

١٣ صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص. ٦٩ –٩٢

١٤ بلغ تعداد سكان القدس الشرقية سنة ٢٠٠٠ نحو٢٠٩ آلاف نسمة انظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3

15 M.Oren, Six Days of War, (Neaw York: Ballantine Books 2002), p. 301

١٦ حول فرار العقيد أحمد المير أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B1

١٧ حول هذا الموضوع أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=PfhTLb1J6vM

وأنظر أيضاً: https://www.youtube.com/watch?v=j7NttAhi1Dk

١٨ أنظر: ثائر أبوصالح، **موجز قصة الثورة السورية في إقليم البلان**، (الجولان،٢٠٠١) .

يمكن قراءة الكتيب على الرابط التالي: (شوهد في نيسان ٢٠١٧) : www.daliluk.com/news/read_news.asp?sn=14698

كذلك يمكن المعاينة على الرابط التالي لمكتبة جامعة حيفا: http://digitool.haifa.ac.il/webclient/DeliveryNotAllow.jsp (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

١٩ محمد خالد قطمة، **قصة الدولتين المارونية والدرزية**، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

– غالب أبو مصلح، الدروز **في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، (بيروت: مكتبة العرفان، ١٩٧٥).

– شمعون افيفي، **سدر النحاس، السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية ١٩٤٨–١٩٦٧**. (القدس: ياد يتسحاك بن تسفي، ٢٠٠٧). (بالعبرية).

- ثائر أبوصالح، المواقف السياسية لدروز الجولان. في الجولان بين الحرب والسلام– مجموعة مقالات اعداد موشيه معوز، (معهد ترومان لأبحاث السلام، ١٩٩٩)،ص٨٧–٩٥ (بالعبرية).
- أيمن أبو جبل. من الوثائق الإسرائيلية.. أهالي الجولان يفشلون الـ «دويلة طائفية» العازلة بين سورية ولبنان وإسرائيل، شبكة فولتير،٢٦ أيلول ٢٠٠٧:
- http://www.voltairenet.org/article151723.html (شوهد في نيسان ٢٠١٧)
- أنظر أيضاً برنامج " تحت المجهر" من إنتاج الجزيرة على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=PDnVY6PxzLU

https://www.youtube.com/watch?v=q_YlcLMmbW4

٢٠ محمد خالد قطمة، ص ١٣٥.

٢١ لقد حرر كمال كنج أبو صالح من الأسر عام ١٩٧٣ ،عبر صفقة تبادل لثلاث طيارين اسرائيليين مقابل اطلاق سراح كمال كنج وخمسة ضباط سوريين، كانوا قد وقعوا في الأسر في لبنان. وقد توالت عليه الإقامات الجبرية، وسجن إداريا مرتين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٢، وتوفي في ١٩٨٣/٩/١٥. للإطلاع على ما قام به كمال كنج أبوصالح يمكن زيارة موقع الجولان على الرابط التالي:

http://www.jawlan.org/openions/asra/kmalknjabusaleh.htm (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

أنظر كذلك كتاب: جورج فارس، **من هو في سورية عام ١٩٤٩**، (دمشق: الوكالة العربية للنشر والدعاية، ١٩٤٩).

٢٢ استشهد الشهيد عزت أبو جبل عام ١٩٧٣. واستشهد نزيه هاني أبو زيد في ليل السابع والعشرين من شهر كانون الأول من العام ١٩٧٦. أنظر أسماء وأعداد المعتقلين وتهمهم وسنوات الحكم على هذا الرابط:

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=287&source=3&link=2018

٢٣ أنظر ما كتبه أيمن أبو جبل حول هذا الموضوع:

http://www.jawlan.org/openions/print.asp?catigory=32&source=4&link=1600

٢٤ للاطلاع على اتفاقية كامب دافيد أنظر موقع الجزيرة على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/721d4de2-308a-4e80-a73f-0d840c89944d

٢٥ عرفت هذه العملية بعملية أوبرا لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%B1%D8%A7

٢٦ عبد الستار القاسم. **مرتفعات الجولان ١٩٤٨–١٩٦٧**، (بيروت: دار الأمة، ١٩٨٤)، ص ٩٠.

أنظر كذلك حسان شمس ، في ذكرى إضراب الجولان، موقع دليلك في الجولان، ٢٠٠٩/١٢/١٣ على الرابط التالي:

http://www.daliluk.com/news/read_article.asp?sn=4582 (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٢٧ نص البيان على: http://www.jawlan.org/openions/declaration.html (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٢٨ النص الأصلي لقرار الضم باللغة العبرية كما جاء مع الخرائط يمكن رؤيته على الموقع الالكتروني للكنيست الإسرائيلي، الرابط التالي:

https://www.knesset.gov.il/review/data/heb/law/kns10_golan.pdf (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٢٩ أنظر ما أرشفه أيمن أبوجبل في موقع jawlan.org من شريط الذكريات (الجزء الأول)

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=21&source=9&link=1131 (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

كذلك يمكن الإطلاع على كتاب :

عبد الستار القاسم، مرتفعات الجولان، مصدر سابق.

٣٠ هذه الرسالة محفوظة في بيت الشيخ سلمان طاهر أبوصالح . الشيخ سلمان هو الشيخ الروحي لأهل الجولان، ويعتبر من الشخصيات الدينية الوطنية المرموقة، فقد كان حازماً وحاسماً ورفض التفريط بمكتسبات المجتمع، وبهذا شكل نقطة لقاء بين مختلف أطيافه . توفي في شباط من عام ٢٠٠٨.

٣١ حول مفهوم الجنسية والإقامة الدائمة والحقوق والواجبات الناتجة عن ذلك أنظر:

https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%AA%D7%95%D7%A9%D7%91 (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٣٢ من أهم نجازات هذه الجمعية هو المجمع الطبي الذي يقدم خدمات طبية على مدار ٢٤ ساعة، وبيت الفن ومسرح عيون، لمزيد من المعلومات أنظر:

http://jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=78&source=2&link=1910 (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٣٣ حول الموجة الثانية من الحركة الأسيرة في الجولان أنظر:

http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=287&source=3&link=2102 (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

والجدير ذكره في هذا السياق استشهاد فايز محمود في ٢٣ تشرين ثاني من عام ١٩٩٠ بالرصاص الإسرائيلي على خط وقف اطلاق النار، وقد سبق اعتقاله، اعتقال مجموعة عام ١٩٨٥. كذلك يجدر الإشارة الى استشهاد هايل أبو زيد في ٧ تموز ٢٠٠٥ ، وكذلك استشهاد سيطان الولي في ٢٤ نيسان ٢٠١١ ، بعد أن خرجا من السجن نتيجة اصابتهما بمرض السرطان، وكان قد حكم عليهما مع رفاق لهم بالسجن لمدة ٢٧ عاماً. وينتمون الى الموجة الثانية لسنة ١٩٨٥.

٣٤ أنظر على سبيل المثال مشروع ה"לים (ميلا) الذي تشرف عليه الشرطة الإسرائيلية: https://www.dok.co.il/%D7%94%D7%AA%D7%9E%D7%97%D7%95%D7%AA/%D7%99%D7%99%D7%A6%D7%95%D7%92-%D7%A7%D7%98%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%9D/300-%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%A7-%D7%98-%D7%9E%D7%99%D7%9C%D7%94 (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٣٥ أنظر: http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=232&source=4&link=2990

٣٦ ثائر أبوصالح. إسرئيل والتسوية مع سورية، **صحيفة السفير**: ملحق فلسطين، نيسان ٢٠١٢

http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2196 (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٣٧ أنظر CNN العربية على الرابط التالي: http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/04/17/israel-syria-golan (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٣٨ أنظر ماذا فعلت جبهة النصرة وتحديداً مجموعة أبو عبد الرحمن التونسي في حزيران ٢٠١٥ على الرابط التالي:

http://www.almodon.com/arabworld/2015/6/12/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B2-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%AF%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٣٩ حول أحداث سيارة الأسعاف أنظر العربية نت على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2015/06/24/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B2%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%86-.html (شوهد في نيسان ٢٠١٧)

٤٠ خطاب الرئيس حافظ الأسد في ٨ آذار من عام ١٩٨٢ في فترة أحداث الإخوان المسلمين في سورية، حيث قارن بين ما فعله الإخوان في سورية وبين ما يقوم به أهل الجولان في التصدي لإسرائيل ومخططاتها، وقد كان وقع هذا الخطاب ايجابياً على أهل الجولان، فهو أول اهتمام رسمي علني بشؤونهم من جهة، وجاء في فترة الاضراب الذي أعلنوه ضد قرار الضم من جهة ثانية.

المراجع:

كتب في اللغة العربية:

١. أبوصالح، ثائر. **موجز قصة الثورة السورية في إقليم البلان، الجولان**، ٢٠٠١.

٢. أبو مصلح، غالب، **الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، بيروت: مكتبة العرفان، ١٩٧٥.

٣. جورج فارس، **من هو في سورية عام ١٩٤٩**، دمشق: الوكالة العربية للنشر والدعاية، ١٩٤٩.

٤. العظم، صادق جلال، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩

٥. القاسم، عبد الستار، **مرتفعات الجولان ١٩٦٧–١٩٨٤**، بيروت: دار الأمة، ١٩٨٤.

٦. ديان، موشيه، **منكراتي**. بيروت: دار القدس، ١٩٧٩ (مترجم الى اللغة العربية)

٧. قطمة، محمد خالد، **قصة الدولتين المارونية والدرزية** (الطبعة الثانية)، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ١٩٨٥.

كتب ودراسات باللغة العبرية:

١. أبوصالح، ثائر، "هعمدوت هابوليتيوت شل هادروزيم بغولان" (المواقف السياسية لدروز الجولان)، في **هغولان بين ملحاماه لشلوم** (الجولان بين الحرب والسلام) مجموعة مقالات. اعداد موشيه معوز، القدس: معهد ترومان لأبحاث السلام،١٩٩٩.

٢. افيفي، شمعون، **طاس نحوشت: هاميدنيوت هايسرائيليت كلبيه هاعيده هادروزيت ١٩٤٨–١٩٦٧** (سدر نحاس: السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية ١٩٤٨–١٩٦٧). القدس: ياد يتسحاك بن تسفي،٢٠٠٧ .

٣. بار أون، اريبه. **حوتم ايشي– موشيه ديان بملحامت شيشت هاياميم فئحاريها** (طابع شخصي– موشي ديان في حرب الأيام السته وما بعدها)، تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٧ .

٤. زيسر آيال ، "بين يسرائيل لسورية– ملحاماة شيشت هاياميم وليأحاريها" (بين إسرائيل وسورية– حرب الستة أيام وما بعدها)، **عيونيم بتكومات يسرائيل**، ٨، ١٩٩٨ .

٥. كيبنس، آيغال. **هنوف هايشوفي بجولان** (المشهد العام للاستيطان في الجولان)، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، ٢٠٠٢.

٦. كيبنس، أيغال. "همباه هايشوفيت شل هجولان عيرف ملحيمت شيشت هياميم" (الخارطة الاستيطانية في الجولان عشية حرب الستة أيام)، **كاتدره**، ١١٦، تموز ٢٠٠٥.

٧. ماعوز، موشيه. **يسرائيل–سورية سوف هاسخسوخ؟!** (اسرائيل–سورية نهاية النزاع؟!). تل أبيب: دار نشر معاريف، ١٩٩٦.

كتب في اللغة الإنكليزية:

1. Beattie, Andrew, Pepper Timothy. *The Rough Guide to Syria* 2nd edition. London: Rough Guides Lmtd, 2001.

2. Bowen, Jeremy, *Six Days: How the 1967 War Shaped the Middle East*. Simon & Schuster Ltd, 2003.

3. Oren, M. *Six Days of War*. New York: Ballantine Books, 2002

جلسة خاصة
لقيادة أركان الجيش مع لجنة الوزراء للشؤون الأمنية
٢ حزيران ١٩٦٧

تقديم:

عشية الذكرى الـ ٥٠ لعدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، أفرج «أرشيف الدولة» الرسمي (التابع لديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية)، في أيار الأخير، عن مجموعة كبيرة من الوثائق الرسمية الخاصة بالعدوان، تلقي أضواء كاشفة على العديد من السيرورات، المداولات والقرارات التي سبقت العدوان وهيّأت له، تخللته وأعقبته.

إحدى أكثر تلك الوثائق أهمية هي الوثيقة التي ننشر هنا ترجمة حرفية لها؛ وهي عبارة عن محضر الجلسة المشتركة التي عقدتها «اللجنة الوزارية الموسعة للشؤون الأمنية» مع أعضاء «هيئة الأركان العامة» في الجيش الإسرائيلي، صباح يوم الجمعة، ٢ حزيران ١٩٦٧، واستمرت ساعتين ونصف الساعة، من التاسعة وحتى الحادية عشرة والنصف صباحا.

هذا المحضر، الموسوم بأنه «سرّي للغاية»، يعكس الخلاف الذي كان قائما آنذاك، عشية بدء العدوان، بين القيادة السياسية (وخاصة رئيس الحكومة، ليفي أشكول، وعدد من الوزراء) التي كانت ترى «ضرورة التروي» وعدم الاستعجال في شنّ الحرب، من جهة، وبين القيادة العسكرية (رئيس الأركان، إسحق رابين، والجنرالات الآخرون، بدعم واضح ومباشر من وزير الدفاع، موشي ديان) التي كانت تضغط وتدفع نحو الإسراع في إعلان الحرب.

يبدو واضحا، من تسجيلات المحضر، أن أجواء من التوتر خيمت على الجلسة التي شهدت مواجهات كلامية غير قليلة بين الوزراء، الذين كانوا يتخوفون من نتائج الحرب وانعكاساتها، الميدانية والسياسية (لأنهم لم يكونوا على علم بالمعلومات والخطط التي في حوزة الجيش وجنرالاته!) ففضلوا إتاحة المجال أمام حل المشكلة المركزية في نظرهم ـ إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة

البحرية إلى إسرائيل ومنها ـ بالطرق الدبلوماسية، والجنرالات الذين بذلوا قصارى جهدهم لإقناع الوزراء بضورة الإسراع في شن الهجوم (لكن من دون الكشف أمامهم عن معلومات استخبارية حيوية أو خطط عسكرية سرية) بالتخويف والتحذير من أن التردد أو المماطلة في اتخاذ قرار الحرب وتنفيذه سيمنحان الجيش المصري فرصة كبيرة لتعزيز مواقعه وتحصيناته وقواته، وهو ما سيصعّب مهمة الحرب لاحقا وسيُضاعِف الخطر الوجودي على إسرائيل.

في نهاية الجلسة، رفض رئيس الحكومة، ليفي أشكول، طلب رئيس أركان الجيش، إسحق رابين، بعقد جلسة فورية طارئة للحكومة من أجل اتخاذ القرار بشن الحرب، بل أعلن (أشكول) أن جلسة الحكومة ستُعقد في موعدها المعتاد، المحدد سلفاً ـ يوم الأحد، الرابع من حزيران.

غير أن قرار الحرب اتخذ في اليوم نفسه، الجمعة ٢ حزيران، في جلسة تشاورية عقدت في ساعات ما بعد الظهر، بدعوة من أشكول نفسه وبمشاركة كل من: وزير الدفاع موشي ديان، وزير الخارجية آبا إيبن، نائب رئيس الحكومة يغئال ألون (وزير العمل)، مدير ديوان رئيس الحكومة يعقوب هرتسوغ، ورئيس هيئة الأركان إسحق رابين. في تلك الجلسة، أيّد قرار الحرب الفورية كل من: أشكول، ديان، ألون ورابين (ولم يعارضه إيبن)،على أن لا يبدأ الهجوم قبل يوم ٥ حزيران.

في مساء اليوم التالي، السبت ٣ حزيران، استقر القرار النهائي على شن الحرب (لكن القرار الرسمي اتخذ في جلسة الحكومة الأسبوعية في الغداة، الأحد ٤ حزيران). كان ذلك إثر عودة رئيس «الموساد»، مئير عميت، من «زيارة عمل» رسمية في واشنطن. فقد تحدث عميت عن انطباعاته من محادثات أجراها مع وزير الدفاع الأميركي، روبرت ماكنمارا، ورئيس جهاز الـ «سي. آي. إيه»، ريتشارد هيلمس. وفي حديثه ذاك، طمأن عميت رئيس الحكومة، أشكول، بشأن أكثر ما كان يقضّ مضجعه (أشكول): كيف سيكون رد إدارة الرئيس ليندون جونسون على عملية عسكرية تبادر إليها إسرائيل ضد مصر؟ وهو السؤال الذي تردد كثيرا على لسان أشكول نفسه ووزراء آخرين، وبصياغات مختلفة، في الجلسة التي ننشر ترجمة محضرها هنا.

ثمة حقيقة بارزة تطل برأسها من قراءة هذه الوثيقة (كما غيرها من الوثائق الرسمية المتعلقة بعدوان حزيران ١٩٦٧ ، والتي أفرجت السلطات الإسرائيلية عنها حتى الآن): كان البحث والجدل حول الحرب يقتصران على الجبهة المصرية فحسب... فقط، لا غير! لم يُطرح على بساط البحث الرسمي، سواء لدى حكومة إسرائيل أو جيشها أو أي من قياداتها السياسية والعسكرية، احتمال / هدف احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والاستيلاء على «حائط المبكى»!!

(ترجمة وتقديم: سليم سلامة)

سري للغاية

٠١/١٠..

سكرتارية القيادة العليا

مكتب رئيس هيئة الأركان

٣ حزيران ١٩٦٧

النسخة رقم ١ من أصل ٥ نسخ

جلسة خاصة لقيادة أركان الجيش مع لجنة الوزراء للشؤون الأمنية ٢ حزيران ١٩٦٧

الحضور:

رئيس الحكومة، ليفي أشكول

الوزير زلمان أران

الوزير آبا إيبن

الوزير موشي ديان

الوزير مناحيم بيغن

الوزير يغئال ألون

الوزير يسرائيل غليلي

الوزير زيرح فيرهفطيغ

الوزير حاييم موشي شبيرا

الوزير يسرائيل برزيلاي

الوزير موشي كول

نائب الوزير تسفي دينشطاين

الفريق إسحق رابين

اللواء حاييم بارليف

اللواء عيزر وايزمان

اللواء أهارون يريف

اللواء ماتي بيلد

اللواء ش. إيال

اللواء س. هود

اللواء ش. أريئيل

اللواء ي. غفيش

اللواء ع. نركيس

اللواء دافيد إليعيزر

اللواء ي. طال

اللواء أريئيل شارون

اللواء أ. يافه

اللواء أ. بيلد

اللواء رحبعام زئيفي

اللواء عاموس حوريف

السيد س. كشتي

العقيد ي. ليئور

العقيد ي. حوفي

العقيد ي. حيفتس

العقيد أ. تمير

المقدم ر. إفرات

المقدم هـ. نيرل

المقدم أ. إيلون

الرائد م. سريغ

السيدة ياعيل عوزاي

السيدة ش. يافه

سري للغاية

الفريق إسحق رابين: سيدي رئيس الوزراء والسادة الوزراء، أنا سعيد بهذه الفرصة التي أتاحت لنا هذا اللقاء المشترك ليكون بإمكاننا عرض الصورة عليكم، كما تبدو لنا.

العرض الذي سنقدمه لكم سيتم على النحو التالي: أطلب من رئيس شعبة الاستخبارات («أمان») أن يعرض، أولاً، صورة العدوّ والصورة السياسية ـــ، على نطاق ضيق ربما، كما نراها من خلال المواد المعروفة لنا.

أعود وأؤكد: المواد التي نعرضها هنا هي من مصادر سرية للغاية وأنا أعتقد اليوم بأن بعض هذه المصادر ـ وجودنا مرهون بعدم الكشف عن المعلومات التي سيتم عرضها هنا، والتي تم استقاؤها من تلك المصادر.

اللواء أهارون يريف: سيدي رئيس الحكومة، الوزراء المحترمون، بعد القرار الذي اتخذته الحكومة يوم الأحد الماضي، أجرينا تقييما للوضع ـ ماذا يمكن أن تكون دلالات وانعكاسات تجميد الوضع وإبقائه على ما هو، لمدة اسبوعين ـ ثلاثة أسابيع منذ يوم الأحد الماضي.

نظراً لجدية المعلومات وأهميتها، سأسمح لنفسي بقراءتها من الورق: ستكون لتأجيل الحسم في الأزمة الإسرائيلية ـ المصرية الحالية إسقاطات في عدة مستويات، عسكرية وسياسية. النقطة البارزة ـ على صعيد المواجهة المباشرة ـ أن تجميد الوضع لن يعود بأي فائدة فيما يتعلق بفرص حصول أي تغيير لصالحنا في الوضع العسكري خلال هذه الفترة.

التشكيلات العسكرية المصرية:

يمكن توقع تبلور التشكيلات العسكري القائم، تنظيمها، تسليحها وتعزيزها على الأرض (بواسطة حفر الخنادق، زرع الألغام وبناء التحصينات).

سيتم تقوية التشكيل العسكري في شرم الشيخ وتعزيزه، أكثر من سيناء ربما.

يمكن توقع تركيز قوات إضافية أخرى، بعد نقلها من اليمن وبواسطة إنشاء تشكيلات إضافية جديدة على نحو مستعجل، يمكن توجيهها تعزيزات إلى سيناء.

على عتبة انتهاء هذه الفترة، يحتمل انضمام جزء مما اشترته مصر من الاتحاد السوفييتي إلى التشكيلات المصرية، وإن بطريقة ارتجالية، متسرعة وغير كاملة.

في الجو ـ ستتيح هذه الفترة الزمنية الانتظام بكفاءة عالية جدا، مما يعزز قدرات سلاح الجو المصري الهجومية وقدرته على الامتصاص، على حد سواء. كل يوم إضافي يمرّ سيقلل، كثيرا، من فرص تحقيق إسرائيل التفوق الجوي.

المقتنيات الجوية قد تصل بسرعة أكبر، نسبيا، وسيكون بالإمكان استخدامها وتشغيلها بصورة مستعجلة.

تشديد خاص – على الحرب الإلكترونية.

سيكون للمدة الزمنية القصيرة، نسبيا، تأثير ضئيل في البحر.

ومع ذلك – يتوقع انتظام التشكيلات البحرية في خليج العقبة (الغردقة، الطور وشرم الشيخ). وربما تكون هنالك بعض الإضافات، أيضا، أو استبدال بعض القطع.

للتفاصيل- أنظر الملحق أ - تطور التشكيلات في البر والبحر؛ والملحق ب - تطور التشكيلات الجوية.

الانعكاسات البين - عربية:

كلمات استمرت الأزمة، يتصاعد تأثير الأذى لمكانة إسرائيل وهيبتها، لمصداقية ردعها وعلى موقف الغرب عامة، والولايات المتحدة بشكل خاص، في المنطقة.

موجة الحماس القومي تجتاح جماهير الشعوب العربية ويزداد الخطر في الأردن خاصة، على نظام الملك حسين. كلما استمر هذا الوضع، تقلص هامش المناورة المتاح أمام حسين والخطوة الأخيرة التي أقدم عليها - التوجه إلى عبد الناصر وطلب لقاء فوري وسري معه بغية إقامة حكومة قومية - تدل على اتجاه محتمل وخطير للتطورات المقبلة.

ثمة مجال بين- عربي خطير آخر هو مسألة الأعمال التخريبية العدائية:

يمكن الافتراض بأن المصريين سيواصلون، خلال الفترة الحالية هذه، بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، تبني خط الامتناع عن المبادرة إلى شن عمليات تخريبية عدائية تنطلق من قطاع غزة. هذا، رغم احتمال اعتماد توجه آخر مختلف على المدى البعيد.

يمكن توقع استمرار، وربما تصاعد، العمليات التخريبية العدائية، وإن بصورة متفرقة. أي- عمليات بمبادرات ذاتية تطلقها التنظيمات الفلسطينية المختلفة التي ستبدي جاهزية أكبر للعمل على خلفية الحماس الشعبي من جهة، وتدني استعداد حكومتي الأردن ولبنان لقمع ولجم المتسللين من جهة أخرى.

وأخيرا، وعلى ضوء الموقف السوري المستقل، حتى في الوضع القائم اليوم، فليس من المستبعد أن يلجأ السوريون إلى تشجيع العمليات التخريبية العدائية بهدف توريط مصر من جهة، والمضي في طريقهم الأساسي - طريق حرب التحرير الشعبية، من جهة أخرى.

على خلفية الوضع البين - عربي الذي سينشأ، قد تجد الولايات المتحدة نفسها، بعد أسبوعين - ثلاثة أسابيع، معزولة تماما في المنطقة (سوية مع إسرائيل). في حالة كهذه، قد يقل استعدادها: ١. للتحرك بصورة مستقلة وحازمة من أجل فكّ واختراق الحصار على الملاحة؛ ٢. لنجدة إسرائيل وتقديم المساعدة لها، إذا ما تورطت عسكريا.

الجيوش الأخرى:

ليس من المتوقع، بشكل عام، حصول تغييرات كبيرة، لا في قوة الجيوش المختلفة ولا في انتشارها.

ومع ذلك، يمكن اعتبار الأمور التالية محتملة:

- تحركات عراقية نحو وإلى داخل الأردن وسورية (في البرّ والجوّ).
- احتمال متزايد لعملية عسكرية أردنية، دعماً لمصر، في حال حصول تدهور.
- بالنسبة للجيش السوري - أمتنع عن التفصيل.
- الفرصة الأفضل بالنسبة لمصر: وأخيرا، سلسلة الإنجازات المصرية المتتالية، دون أي تشويش، قد تمنح قادتها شعوراً بأنه من الممكن مواصلة اعتماد أسلوب العمل المبادر بنجاح (وإن كان من المرجح أن هذا لن يجري في غضون الفترة المعنية):
  أ. التحريض على إطلاق النار وإخراج عمليات فدائية إلى حيز التنفيذ، تقف إسرائيل عاجزة حيالها.
  ب. توجيه ضربة لتدمير ديمونا، وربما المطارات أيضا.
- لن أطيل عليكم بالتفاصيل. سأنتقل إلى الخلفية السياسية. واسمحوا لي أن أشير إلى وجود خلافات في وجهات النظر في هذا الموضوع وأعتقد أن الوضع جدي ومعقد بما يكفي لأجيز لنفسي طرح أفكارنا حول الموضوع، ليس مجرد انطباعات فقط، وإنما بناء على الدراسة، مع اعتمادنا الحد الأقصى الممكن من الصراحة والموضوعية.
- نحن نرى أن الولايات المتحدة لا تنوي التحرك بجدية لفك الحصار البحري بالقوة. كما أنها لا تنوي، أيضا، اتخاذ خطوات بعيد الأثر خلال الفترة القريبة من أجل حل الوضع الذي نشأ بيننا وبين مصر. هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية، نحن نعتقد بأن الولايات المتحدة تدرك أننا مجبرون على التحرك واتخاذ خطوات عملية وأننا نؤمن بأنه حتى لو أرسلوا إلينا إشارات هنا وهناك، إلا أننا ملزمون بالتحرك الفعلي. أنا لا أستطيع استغلال وقتكم الآن وهنا، لكن الأمر يستلزم تحليلا موسعا وعميقا لجميع الخطوات والإجراءات، لماذا وصلت هذه الرسالة أو تلك في ذلك اليوم أو سواه.

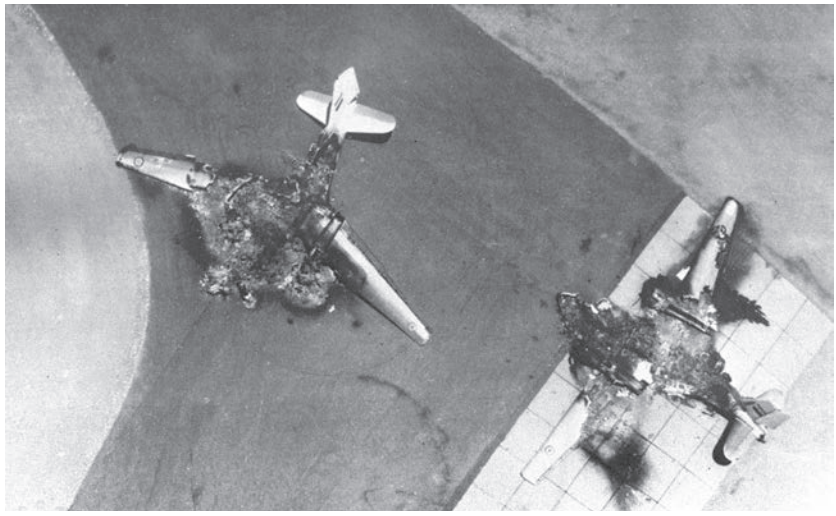

الرهان على سلاح الجو: بدأت الحرب بضربة جوية خاطفة.

سأقرأ أمامكم بعض الوثائق فقط وإن كانت لديكم أي تساؤلات أو استفسارات، سأجيب عنها بسرور.

لنبدأ مما قالته وكالات الأنباء في أميركا يوم ٢٦ أيار عن تصريحات أدلى بها سكرتير دين راسك (وزير الخارجية الأميركي بين ١٩٦١ و ١٩٦٩ ـ المترجم) الذي وصل إلى أيوا في ٢٦ أيار. فقد نقلت الوكالات، ضمن ما نقلته، أنه قال ما يلي:

(يقرأ اقتباسات من الورقة).

في ٢٩ أيار، أجرى سفير إسرائيل في واشنطن محادثة مع يوجين روستوف، الموظف الكبير في وزارة الخارجية الأميركية والذي عمل في شؤوننا. قال، من ضمن أشياء أخرى، إن الأميركيين حصلوا على معلومات تفيد بأن المشاكل اللوجستية في مصر آخذة في التفاقم، وخاصة في كل ما يتعلق بتزويد المياه وما إلى ذلك.

وبالنظر إلى الضغط المالي والاقتصادي الواقع علينا، تقرر أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بوضع خطة طوارئ لتقديم معونات اقتصادية إضافية.

وقال، أيضا، إنه بالرغم من تركيز الجيش المصري قوات كبيرة، إلا أن الأميركيين يعتقدون بأن إسرائيل قادرة على تحقيق الانتصار في المعركة (ربما قصَد تهدئتنا وطمأنتنا بأنهم لا ينوون مهاجمتنا)، لكن من الأفضل لنا أن يكون المصريون هم المبادرون إلى شن الهجوم، أولاً.

في يوم ٢٩ أيار، نشرت وكالة «يو. بي» (يونايتد برِس) محادثة مع جونسون في تكساس وأقوال المتحدث باسم البيت الأبيض (يقرأ اقتباسات من الورقة، بالإنجليزية).

وفي ٢٩ أيار، أيضا، نشرت وكالة «يو. بي»، معلومات باسم مراسلها الكبير، المقرب من تلك الأوساط هناك، والذي يعتمد على تلك الأوساط. قال، في نهاية حديثه: معنى هذا، أنه ليس هنالك تشجيع لنا لشن الهجوم، ولكن لن يكون ثمة تهديد خطير علينا إن فعلنا ذلك.

يمكن القول، حتى الآن: وماذا تقول أنت؟ لقد اقتبستَ لنا من صحف ووكالات أنباء ومحادثة مع روستوف، قال فيها: يمكن التصرف على هذا النحو، ويمكن التصرف على نحو آخر.

هنالك تقرير عن محادثة بين مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وممثلنا نحن هناك. في تلك المحادثة، قال مندوب الولايات المتحدة إنه لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه مسؤولية تقديم المشورة لنا حول ما إذا كان يمكننا شن الهجوم ومتى. إنه قرار حكومتنا نحن، حكومة إسرائيل. لقد قرأ، في الأثناء، التقرير الكامل عن محادثة وزير الخارجية مع الرئيس وعاد، ثانية، إلى طرح السؤال عما إذا كنا واثقين من حصولنا على تصريح واضح بالعمل وفق ما نفكر به.

وهو يلفت انتباهنا إلى حقيقة أن الرئيس كان قد قال إنه يحتاج إلى تأييد الكونغرس. لقد تحدث مع الرئيس، في الصباح، حول الوضع في مجلس الأمن ولم يبق لديه أي شك في أنه لن يتم تفعيله (مجلس الأمن)، بل سيكون أداة للمماطلة العربية.

في برقية من يوم ٣١ أيار، هنالك محادثة بين روستوف الثاني، الموظف في البيت الأبيض، وممثلنا، عبرون. قال روستوف إنه سيطرح الاستنتاج في الموضوع الذي يريد عرضه معه (مشكلات في عمليات الشراء والتزود وفي مسائل أخرى)، لكن الرئيس طلب منه تبليغ عبرون شخصيا بأنه يشعر بالقلق حيال نص الأمور التالية في رسالة رئيس الحكومة إليه من يوم أمس، أي (يقرأ الفقرة المقصودة، باللغة الإنجليزية).

قال إن الرئيس غير مخول بإعطاء تعهد كهذا.

النص المذكور لا ينسجم تماما مع ما قاله لوزير الخارجية، ولذا فهو يرى أن من واجبه لفت نظر رئيس الحكومة إلى ذلك. وقال روستوف إن الرئيس كان في صراع مرير مع نفسه قبل محادثته مع وزير الخارجية وإن ما قاله له اليوم يستند على ما تضمنته القواعد الواردة في البرقية التي تسلمناها. الرئيس يعايش المشكلة ليل نهار ولم يغير من رأيه أو موقفه خلال محادثته مع وزير الخارجية، لكنه لا يستطيع قبول النص المذكور أعلاه.

في ختام البرقية، رد روستوف، بعد أن أوضح عبرون بأن الأمر خطير والتأجيل أيضا خطير، وقال إن الأمور التي قالها روستوف يجب

أن تثير خيبة أمل مريرة وما إلى ذلك ـ وإن هذا التلخيص دقيق جدا ومنصف تماما ولا يجوز لنا تأويل تلك الأقوال وكأنها تمثل انسحابا وتراجعا عن أقواله السابقة، وإنما هو لا يستطيع التصريح بصورة شاملة ومطلقة، كما ورد في برقية رئيس الحكومة.

في أعقاب لقاء عقد بين عدد من أعضاء مجلس الشيوخ ونائب الرئيس الأميركي، صرح السيد دين راسك بأنه ليست هنالك خطط فورية لفك الحصار المصري عن المضائق بالقوة.

(يقرأ أقوال دين راسك كما وردت في رده على أسئلة للصحفيين، حسب خبر نشرته وكالة «يو. بي» من يوم ١ أيار).

في برقية من يوم ٢٧ أيار، ثمة وصف لمحادثة بين السيد فاينبرغ والرئيس جرت صباح يوم ٢٧ أيار، قال فيها للرئيس إنه يميل إلى الاعتقاد بأنه ينبغي على إسرائيل أن تتحرك، سواء لأسباب عاطفية أو بسبب الشعور بأن عامل الزمن هو عامل حاسم هنا.

كان رد الرئيس بأنه سيتعين على إسرائيل أن تقرر بنفسها ماذا عليها أن تفعل وما إذا كان عامل الوقت حاسما ومقررا هنا، وأنها لا تستطيع الانتظار أكثر.

أقرّ بأنه يمكن إعطاء أجوبة عمومية على الأقوال التي أوردتُها. أستطيع تقديم أجوبة عمومية على ادعاءات عمومية، لكن على ضوء تجربتنا وعلى ضوء تطور الأمور كما حصل في نهاية الأسبوع الماضي، كان لدينا شعور بأن الولايات المتحدة لا ترغب في اقتحام هذه القضية بالقوة والتورط فيها. ليس هنالك تطابق بين جميع وجهات النظر والمواقف في الولايات المتحدة. ثمة هناك توجهات مختلفة. نحن واثقون من أن الولايات المتحدة، إجمالا، لا تريد التورط هنا، لأسباب واضحة.

كان يبدو لنا أن عددا غير قليل من الأشخاص المسؤولين في مواقع مهمة مختلفة في الولايات المتحدة كانوا سيعتبرون عملية (عسكرية) إسرائيلية بمثابة حل مريح للولايات المتحدة للخروج من هذا المأزق برمته.

سيغضب الرئيس وسينددون بنا، لكن إذا ما أحسنّا التصرف بحكمة وبسرعة، فبناء على تقديراتنا وعلى تلميحات شتى وردت إلينا (لم أذكرها جميعا هنا)، قد لا تشكل الولايات المتحدة العقبة الرئيسية أمام عمليتنا.

بل قد أقول أكثر من هذا حتى: أعتقد بأنه محظور علينا التعامل مع الولايات المتحدة وكأنها معطى ثابت. وكذلك الأمر بالنسبة لفرنسا أيضا. في فرنسا الوضع أكثر صعوبة، لأن فيها الجنرال ديغول. أما في الولايات المتحدة، فبإمكاننا ممارسة التأثير. إذا كان ثمة مكان في العالم يمكننا القيام بذلك فيه، فهو الولايات المتحدة. لذلك، وعلى ضوء التحليل الاستخباري الخالص للوضع، فإن ما قلناه عن الوقت الذي يمضي واستنادا إلى تقديراتنا للأمور وفق تطوراتها على الصعيد السياسي وعلى الرغم من وجود «ثقوب» في ما أقول، إلا أنني أعتقد بأن لا الولايات المتحدة كدولة عظمى، لا الإجراء الحالي ولا المفاوضات التي دارت بيننا وبينهم في الفترة الأخيرة يجب أن تشكل عقبة أمام عملية سريعة وكاسحة يقوم بها الجيش الإسرائيلي.

الفريق إسحق رابين: أقترح أن تكون الأسئلة موجهة إلى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وإليّ أنا، سويةً.

تقف دولة إسرائيل اليوم أمام مشكلتين يمكن ربطهما معاً، لكنني أراهما منفصلتان. المشكلة الأولى هي ـ مشكلة المضائق؛ والمشكلة الثانية هي ـ التطور السياسي والعسكري الذي يتشكل حولنا والذي لا يعمل فيه الوقت لصالحنا نحن.

لا أريد التطرق الآن إلى مشكلة المضائق. إننا نشهد عملية متسارعة من: أ) ـ بناء قوة عسكرية مصرية، كلما مرت الأيام تتعزز وتتكرس أكثر فأكثر في منطقة سيناء وفي المطارات. قد تكون في المستوى الدفاعي فقط في هذه المرحلة. لكنني لا أستطيع التعهد بأن يكون هذا هو الحال في نهاية المطاف أيضا. وفوق هذا: ثمة للإنجاز المصري إسقاطات وانعكاسات على المنظومة العربية بأسرها. إسقاطات ليست لمرة واحدة فقط، بل في سيرورة تشكّل. نجد التعبير عنها الآن في الأردن: اتفاقية الدفاع المشترك (التي وقعت عليها مصر والأردن في ٣٠ أيار ١٩٦٧ ـ المترجم).

لا يمكنني التعهد بأن تكون هذه هي النهاية. سمعنا أن (الملك) حسين قال أنه أتى بالشقيري إليه لفترة قصيرة. قد تكون هذه فترة قصيرة حقا، لكنني لا أعرف لمن ـ لحسين أم للشقيري. إننا نشهد تحركا عراقيا، في الجو وفي البر، في اتجاه الأردن. إننا ندخل في وضع عسكري يتميز بتركيز شامل لقوات عسكرية، يتعزز فيه التعاون ويتعمق. وكلما مرّ الوقت دون أن تتحرك إسرائيل بعمل ما، تتعزز الثقة العربية بأنّ إسرائيل، إذا لم تتحرك بسبب قضية كانت قد وصفتها بأنها تشكل سبباً للحرب (Casus belli) من ناحية سياسية أو عسكرية ـ فليس في مقدورها مواجهة هذه المشكلة.

إلى ماذا تقود الاستنتاجات، إنْ قبلنا بهذه الفرضية؟ هنالك عدة احتمالات:

أ. هنالك هجوم محدود، عمليات تخريبية، استئناف أعمال الحرف والتحويل؛ يوم الأربعاء القادم، يجب أن تتوجه قافلة إلى جبل المشارف (جبل سكوبُس). لا أعرف ماذا سيكون مصيرها.

تلقينا، أمس، بلاغا حول إغلاق سدّ اليرموك. أي أننا في خضم عملية تعاظم عسكري، توجه نحو تعزيز التعاون البين ـ عربي، تحريك قوات وانتظام قوات، مما يشكل تهديدا متعاظما على إسرائيل.

هذا الطاقم، وأنا أوله، وكذلك القيادة العسكرية العليا ـ لا أحد منّا يريد الحرب من أجل الحرب. أعتقد بأننا قد نتورط في وضع عسكري نفقد فيه الكثير من نقاط تفوقنا وقد نتدهور إلى وضع لا أرغب في وصفه بكلمات قاسية، لكنه سيشكل خطرا جديا على وجود إسرائيل. ستكون الحرب قاسية، شرسة وكثيرة الضحايا والخسائر.

ما الوضع اليوم؟ الجيش المصري منتشر في سيناء، انتشارا متسرعا حتى الآن وكلما مرت الأيام، تزداد هناك التحصينات وتتعزز الثقة بالنفس لدى جيشهم. وإذا ما احتجنا إلى توجيه ضربة لهم، فسيكون الأمر أكثر قساوة بكثير. هذا صحيح، بالذات، من حيث الجو العام. وأنا على استعداد لعرض الصورة كاملة عما يتعلق بسلاح الجو، لاحقا.

ب). ثمة خطر آخر آخذ في التبلور والنشوء، أيضا، يتمثل في حصول تغيير في الوضع السياسي في الأردن وقد تُضاف فرقة عسكرية عراقية أيضا. نعلم، بالتأكيد، أنها في طريقها إلى الأردن.

ج). لا أتوقع أن يكون السوريون مستعدين للبقاء على الحياد والتزام الصمت، نظرا لاعتبارات خاصة بهم. أعتقد بأننا سمعنا أصداء ذلك أمس: في الليلة الماضية، وقعت حادثة لقواتنا على الحدود السورية وقد سقط قتيلان من جنودنا، بينما سقط لهم قتيل واحد. كان ذلك إثر محاولة تسلل سورية إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، بهدف جمع معلومات استخبارية.

أنا أشعر، بل أكثر من مجرد شعور، بأن الحلقة العسكرية ـ السياسية تضيق حول خناق إسرائيل ولا أؤمن بأن أحدا آخر يمكن أن يفتحها ويزيلها.

لم يتحدث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) عن الموضوع، لكن في حوزتنا معلومات عن أنه إذا لم يتدخل الأميركيون، وإذا ما بنينا العملية بطريقة صحيحة، فليس ثمة خطر بأن يتدخل الروس عسكرياً ضدنا.

فوق هذا: من شأن هذا الوضع على المدى البعيد ليس أن يعزز قوة الطرف الآخر فحسب، بل لا أرى كيف يمكن لنا نحن أيضا تعزيز أنفسنا. ليست بين أيدينا اليوم تعهدات بالحصول على أسلحة ووسائل يمكنها تغيير الوضع القائم. وحتى لو حصلنا على ١٠٠ دبابة إضافية، أعتقد بأن قيمتها العسكرية مقابل الاستعداد القائم اليوم واحتمال القيام بعملية ـ وهو احتمال متوفر اليوم ـ لا تحمل أي إضافة نوعية يمكن أن تعطي أفضلية في الوضع العسكري الحالي.

وعليه، وبعد أن حدّد العرب هدفهم بالعودة إلى العام ١٩٤٨ مؤكدين أن الأمر، من جهتهم، واضح ومحدد بالضبط تماما، فلا يجوز لنا، في رأيي، الانتظار حتى ينشأ وضع يكون أكثر ثقلاً وصعوبة، إن لم يكن أكثر. ولا أريد الإفصاح عما يمكن أن يحدث إذا لم نتحرك ولم نقم بعمل ما فوراً.

ما من شك في أن هدفنا الأساسي ينبغي أن يكون توجيه ضربة قاصمة إلى عبد الناصر. هكذا يمكن أن نُحدث، برأيي، تغييرا في كل المنظومة الشرق أوسطية. وإذا ما قمنا بذلك وحدنا هذه المرة، فأعتقد بأن الأمر سيكون ذا دلالة تختلف عما كان في سنة ١٩٥٦. ليس معنى هذا أنني كنت سأعارض أن يقوم طرف آخر بهذا العمل بدلا منا نحن، لكنني لا أؤمن بأن طرفا آخر سيقوم بالمهمة نيابة عنا.

أؤمن بأننا نستطيع القيام بذلك، لا سيما إذا كان زمام المبادرة في أيدينا. وفي الجو، ثمة لمسألة «من هو المبادر» أهمية مصيرية في نتائج المعركة. للمعركة الجوية أهمية، لا أقول إنها مصيرية، لكنها حاسمة بالنسبة لنتائج الحرب في البر والبحر.

شرحتُ هذه الأمور أمس وأقول الآن ما يلي: الهدف الذي نقترحه نحن اليوم هو ليس شرم الشيخ. صحيح أنني لم أتحدث مع وزير الدفاع الجديد حول الموضوع حتى الآن، إلا أنني أعتقد بأن هذه تشكل ذريعة وسببا، حقا، لكن المشكلة اليوم هي في توجيه ضربة قاصمة للجيش المصري وتركيز الجزء الأكبر من قواتنا، وخاصة في الجو والمدرعات.

أعتقد بأننا نستطيع اليوم القيام بذلك. سنحتاج إلى اللجم والامتصاص في الجبهتين السورية والأردنية. لا نستطيع شن الهجوم على كل الجبهات دفعة واحدة وفي الوقت ذاته.

الوزير ز. أران: ما معنى «امتصاص»؟

أن نكون في حالة دفاعية. سيجري قصف البلدات، في اليوم الأول على الأقل. البلدات مستعدة لذلك. ربما يضطر الأردنيون أيضا إلى القيام بعمل ما. وبالمناسبة، ثمة لدينا على الجبهة السورية اليوم نحو مائة سبطانة مدفعية.. وإن كان هذا غير

دقيق، فأرجو أن يصححني قائد المنطقة العسكرية الشمالية. (اللواء إليعيزر: لدى المنطقة العسكرية الشمالية نحو ٢٠٠ سبطانة مدفعية). وهم يمتلكون العدد نفسه من السبطانات، أيضا. أفترض أنه بعد تحقيق التفوق الجوي ـ الذي أؤمن بقدرتنا على تحقيقه خلال يوم واحد فقط ـ ستكون لهذه المسألة (كمية السبطانات) أهمية أقل بكثير.

لن تكون هذه عملية سهلة، مثل عملية سيناء. أعتقد بأننا ندخل اليوم في وضع لا رادّ له ولا مفرّ منه، حسب رأيي. الوقت يعمل في غير صالحنا وبعد أسبوع أو اثنين، ثلاثة أو أربعة أسابيع، سيكون الوضع أسوأ. إلى هنا مداخلتي.

الوزير م. بيغن: أطلب الاستماع إلى قائد سلاح الجو.

الفريق إسحق رابين: أقترح عدم الدخول في بحث الخطط الآن.

اللواء س. هود: سأحاول عرض الأمر من دون الدخول في تفاصيل الخطة.

سلاح الجو المصري منتشر اليوم في ١٠ قواعد، باستثناء الغردقة التي هي خارج نطاق نشاطنا الآن. إنه مستعد في ٤ قواعد في سيناء، في كل منها سرب واحد من الطائرات: ميغ ١٧، ميغ ١٦، ميغ ١٩ وميغ ٢١. لدينا الأرقام الدقيقة تماما.

وزير الدفاع موشي ديان: بما أنه لم تتوفر لي فرصة الحديث مع هيئة الأركان في هذا الموضوع، فسأفعل ذلك علناً: أقترح أن يُقال كل شيء عن قوات العدو. أما عن خططنا نحن، كيف سنضرب العدو – فلا يُقال أي شيء.

اللواء س. هود: المركز الأكبر الثاني لسلاح الجو المصري هو في منطقة القناة ويشمل ثلاث قواعد. القاعدة الثالثة لا تزال، حتى اليوم، خالية. إنها مهيأة وجاهزة لاستقبال الطائرات. بالإمكان عرض تفاصيلها، حين يقرر سلاح الجو المصري القيام بذلك.

في أبو زعير قاذفات إيل– ٢٨؛ في ـ ميغ ٢١، في الفايد ميغ ٢١ وميغ ١٩. المركز الثالث هو في منطقة القاهرة، وهناك أيضا تتوزع القوة على الدفاعات الجوية مع ميغ ٢١ ـ سربان من الطائرات؛ القاهرة ـ غرب، وهناك نصف عدد القاذفات وطائرات ميغ ٢١ للدفاع الجوي.

ثمة قاعدة أخرى للقاذفات موجودة على طول نهر النيل، وفيها النصف الثاني من القاذفات المصرية.

في المجموع، نرى أن المصريين يمتلكون، في الأول من حزيران، ٢١٣ طائرة مؤهلة للمشاركة في هذه الحرب، فيما يمكن من بينها تفعيل ١٥٦ طائرة حربية و ٦٥ طائرة قاذفة. وهذا أقل بقليل من مجموع الطائرات التي في حوزتنا نحن.

هذه هي تشكيلة القوات المصرية حتى هذه اللحظة، تقابلها تشكيلة القوات الإسرائيلية: ١٩٢ طائرة نفاثة قابلة للاستخدام، يضاف إليها ٤٢ طائرة فوجا مسلحة، بينما لدينا فائض طيارين على الطائرات التي بحوزتنا.

في الفايد هنالك طائرات سوخوي، وليس ميغ ١٧، كما ذكرت من قبل. توجد هناك ١٦ طائرة، مع العلم بأن سوخوي هي طائرة هجومية مؤهلة لحمل الأسلحة، الذخائر والوقود. وبذلك، فهي تستطيع الوصول من منطقة القناة حتى قواعدنا نحن، ذهابا وإيابا. إنها طائرة حديثة في مصر، نسبيا، وكل أسبوع إضافي يمر يساعدها على الانخراط والانتظام أكثر فأكثر في عداد أسراب الطائرات المصرية. حتى هذه اللحظة، هنالك سرب واحد يشارك في تدريبات كاملة، بينما الثاني في مرحلة الاستعداد.

خلال ثلاثة أسابيع، سنجد بين أيديهم سرباً ثانيا من طائرات سوخوي، لأنهم يمتلكون الطائرات ولديهم طيارون مؤهلون لقيادتها.

نحن مستعدون في حالة الامتصاص.

هذه هي موازين القوى اليوم. بعد يوم من القتال، سيكون بإمكاننا توكيل سلاح الجو بتنفيذ مهمات إضافية أخرى.

بالنسبة لميغ ٢١، نحن نعلم بأن هنالك طلباً مصرياً للتزود بـ ٤٠ طائرة إضافية أخرى من هذا الطراز. هنالك بلاغ أولي عن موافقة يوغسلافيا على ذلك. في العام ١٩٤٨، قمنا نحن بنقل (طائرات) سبِتفاير من تشيكوسلوفاكيا إلى البلاد، وهذه المرة سيقوم المصريون بذلك ولكن في اتجاه معاكس، علما بأنه من الممكن الطيران من يوغسلافيا إلى البحر المتوسط من دون الحاجة إلى التوقف. يمكن الافتراض بأن هذا الطلب سيتحقق في غضون الأيام القليلة القادمة. أي: سيكون في حوزة المصريين ٤٠ طائرة ميغ ٢١ أخرى على الأقل، تضاف إلى تشكيلة قواتها الحالية.

نحن نعلم بوجود طلب مصري للحصول على طائرات ميغ ٢١ وقد تكون هذه غير وحيدة وحصرية، بل تُضاف إليها قطع ومعدات أخرى.

في النهاية، سأسجل ملاحظة واحدة: بالنسبة لخطط سلاح الجو الإسرائيلي مقابل سلاح الجو المصري، ثمة تأثير عظيم الأهمية للساعات الـ ٢٤ القريبة.

سيكون في مقدورنا تنفيذ مهمتنا وأومن بأننا سنكون قادرين على القيام بذلك، حتى لو تقرر تأجيل التنفيذ، لكن في تلك الحالة سيكون الأمر مختلفا. سنضطر إلى بذل مجهود أكبر، سنحتاج إلى وقت أطول وستكون خسائرنا أكبر من أجل تحقيق الهدف

نفسه الذي يمكن تحقيقه اليوم أو غدا. سلاح الجو جاهز للتحرك والعمل، فورا. لا يحتاج إلى الانتظار، ولا حتى ٢٤ ساعة أخرى، من أجل الانطلاق في تحرك فوري.

الوزير م. بيغن: هل ترافق طائرات إليوشين طائرات حربية مقاتلة؟

اللواء س. هود: في النهار، تحتاج إلى مرافقة من الطائرات الحربية المقاتلة. أما في الليل، فلا. يمكن مرافقتها بطائرات ميغ ٢١، الرابضة بالقرب من القناة، بما في ذلك في جميع قواعدهم الجنوبية. ليس في وسعهم الحصول على المرافقة حتى رمات دافيد. يمكنها الحصول على المرافقة إلى تل أبيب، بسهولة فائقة.

الوزير م. شبيرا: ما هي الوسائل لحماية مدننا من القصف؟

اللواء هود: كانت لدينا الحماية الأفضل حتى اليوم ـ قوة الردع التي يمتلكها سلاح الجو، وهي كذلك اليوم أيضا.

الفريق إسحق رابين: الحماية الأفضل في وجه أي هجوم هي ـ ضرب سلاح الجو المصري.

اللواء هود: تخوفنا هو من أننا نفقد قدرة الردع التي يمتلكها سلاح الجو الإسرائيلي. لا يمكن الدفاع عن إسرائيل وحماية حدودها، كما هي الآن، من دون هجمات من الجو. من أجل حماية إسرائيل ـ من الضروري ضرب القاذفات، أو أن يقرروا أنها غير قادرة على الوصول إلينا.

بالإضافة إلى هذا، نحن نمتلك كل الوسائل التقنية، محطات الرادار التي تعمل طوال الوقت وتوفر الردع، ليل نهار، علاوة على المقاتلات الاعتراضية، اربعة أسراب طائرات تقف على أتم الاستعداد، ناهيك عن الوسائل الاستخبارية المتشعبة التي تتيح تلقي التحذيرات مسبقا.

الوزير م. ديان: أنا مستعد للإفصاح عن أمرين اثنين:

١. متى وكم وأين كانت اختراقات من قبل الطائرات المصرية إلى داخل حدودنا خلال الفترة الأخيرة؛

٢. ما هي الوسائل الإلكترونية التي يمتلكها العدو ولها تأثير على منظومة الرادارات خاصتنا.

اللواء هود: نجحنا في منع اختراقات العدو لأجوائنا، حتى الأسبوع الأخير. في الأسبوع الأخير، نفذوا أربع عمليات تصوير فوق الأراضي الإسرائيلية. عندما وصلت طائرة ميغ ٢١ في رحلة غير مباشرة، التفافية، حلقت على ارتفاع ٦٥ ألف قدم، ثم توجهت بسرعة نحو الحدود الأردنية ومنها إلى سيناء.

المدة التي قضتها الطائرة فوق أراضينا كانت أقل من أربع دقائق واستخدمت، في طيرانها، تقنية التحليق إلى ارتفاع كبير جدا والخروج من مجال راداراتنا الجنوبية، بينما لم يكن لدينا رادار في الشمال يستطيع اكتشافها ورصد تحركها. بعد هذه الحادثة، نصبنا منظومة رادار توفر لنا تغطية كاملة في هذا المجال.

بعد مضي ٤– ٥ أيام، تم تصوير الهدف نفسه مرة أخرى، وكان التقدير بأن الأمر قد تم بالدوافع نفسها، إثر عدم نجاح التجربة الأولى. تم التصوير من ارتفاع ٥٥ ألف قدم. كان الاستعداد والانطلاق من منطقة لا يزال الطيران فيها مشروعاً ولا يثير منظومة الكشف عن تحليق مضاد. وقد تم تنفيذ التمرين نفسه مرة أخرى بسرعة ١,٧ ماخ («عدد ماخ» – عدد دون وحدة يُمثّل النّسبة بين السّرعة المحليّة لمائع ما وسرعة الصّوت في نفس ذلك المائع. وعليه، يقال أنّ الطائرة تحلّق بسرعة ماخ–١ إذا كانت سرعتها مساوية لسرعة الصّوت، وأنّها تحلّق بسرعة ماخ–٢ إذا كانت سرعتها ضعف سرعة الصّوت، وهكذا – المترجم) ثم غادرت وخرجت من منطقتنا، مرة أخرى.

المرتان الأخريان كانتا في إيلات، في راس النقب، حينما دخلت الطائرات على ارتفاع منخفض، دخلت ثم خرجت على الفور. كانت المدة التي قضتاها في داخل الحدود الإسرائيلية أقل من دقيقة واحدة. مثل هذه الأمور لا يمكن منعها تماما، إلا إذا قررنا وضع حماية على هذه النقطة المحددة بوسائل تلائم طريقة التصوير هذه.

جرت هذه الاختراقات بدافع الشعور بالثقة لدى المصريين، وهو ما يشجع على التحركات التي تدور من حولنا، بينما نحن نشكل هدف هذه التحركات.

بالنسبة لإمكانيات الإغلاق والمنع الإلكترونية ـ نحن ننطلق من فرضية أن المصريين ليسوا غير متطورين في هذا المجال، لكننا سنكون قادرين على سدّ ومنع بعض الوسائل الإلكترونية. يمكننا النظر بالأمر واستخدام محطات أخرى ووسائل أخرى، كي لا تكون سيطرتنا على سلاح الجو مرهونة بهم.

سؤال: أليس بإمكانهم القيام بذلك بواسطة سفينة من البحر؟

الفريق إسحق رابين: طبقا للمعلومات التي في حوزتنا، أحد الطلبات المصرية للمساعدة كان في هذا الموضوع تحديداً. لا أعرف ولا أستطيع التكهن كم من الوقت يحتاج هذا الأمر، لكن إذا ما أراد الروس، فبإمكانهم تقديم مساعدة لهم في ذلك.

اللواء هود: قد يكون الأمر خطيرا وحاسما، إذا ما تركنا المبادرة بين يدي سلاح الجو المصري. لكنه قد يكون غير ذي

أهمية إن بقيت المبادرة بين أيدينا نحن، لأن مبادرتنا ليست مرهونة براداراتنا نحن.

الوزير ز. أران: ما هي النسبة المعقولة من الخسائر في حال مبادرتنا نحن إلى شن هجوم وغارات على مطاراتهم؟

اللواء هود: في حرب فيتنام، التي تشكل اليوم مرجعية للنشاط الجوي والدفاع الجوي، والتي هي أكبر بكثير من عمليات سلاح الجو المصري، تبلغ نسبة الخسائر اليوم نحو ٤٪. أعتقد بأنه كلما أسرعنا في تنفيذ ذلك، كانت الخسائر أقل.

الوزير ز. فيرهفطيغ: وماذا عن الطيارين؟ إذا حصلنا على عدد من الطائرات الإضافية، هل سيكون لدينا عدد كاف من الطيارين لتشغيلها؟

اللواء هود: يمكننا الحصول على ٣٥ طائرة إضافية أخرى دون أن تكون لدينا اي مشكلة. الطائرات الأخرى ستكون بمثابة احتياطي تقني، في حال اضطرارنا إلى استبدال طائرات قد تتعرض للإصابة.

بالنسبة للطائرات الـ ٤٠ من طراز ميغ ٢١ لسلاح الجو المصري ـ لن يكون بمقدورهم تشغيل هذه الطائرات، لكنها ستكون في الاحتياط لاستبدال تلك التي سننجح في تدميرها.

الوزير ز. فيرهفطيغ: هنالك معلومة عن ميغ ٢٣ تم تسليمها لسورية.

اللواء هود: ليست هنالك معلومات حقيقية جدية عن تسليم ميغ ٢٣ لسورية، لكن هذا لن يغيّر من الوضع القائم أصلاً.

اللواء ع. وايزمان: حتى عندما يتم استلام الطائرة، يمر وقت طويل نسبيا حتى يكون بالإمكان البدء بتشغيلها واستخدامها.

الوزير ز. فيرهفطيغ: ما هي مدة تدريب الطيارين عندنا؟

الفريق إسحق رابين: تأهيل الطيارين يستغرق سنتين.

اللواء هود: في حالة التأهب اليوم، نحن غير قادرين على تدريب طيارين.

اللواء ع. وايزمان: سيدي، ليست لدينا مشكلة طيارين.

الفريق إسحق رابين: لا يعطوننا طيارين.

اللواء ع. وايزمان: حتى ٤٠ طائرة إضافية أخرى، لا تخلق لنا مشكلة طيارين.

اللواء هود: في عملية كاديش (حرب سيناء/ العدوان الثلاثي ـ أكتوبر ١٩٥٦ ـ المترجم)، في أكبر يوم لسلاح الجو الإسرائيلي، نفذنا نحو ١٠٠ طلعة جوية في ذلك اليوم. في اليومين الأولين، حاربنا بدون أي تدخل فرنسي.

بالقوة التي في حوزتنا، يمكننا تنفيذ ألف طلعة جوية في اليوم الأول. وإذا ما كنا نحن البادئين، فقد تكون هذه ألف طلعة متتالية، الواحدة تلو الأخرى، طوال اليوم كله.

الوزير كول: كيف يفسر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) المقاطع التي قرأها على مسامعنا، وما هي المعلومات التي بحوزته حول السفن الحربية، الأميركية والبريطانية، القادمة إلى هذه المنطقة؟

اللواء يريف: لم أخض في التفاصيل. وقد كان شرحي ناقصا في بعض النقاط. أولا، بالنسبة للأميركان، هنالك نقطة مهمة:

أ. ليس هنالك توجه واحد موحد في أميركا حول الموضوع. ثمة هناك لجان مختلفة.

ب. حتى في التوجه غير الموحد، ثمة بين التوجهات المختلفة قاعدة واحدة مشتركة: حذار من أن تظهر أي إشارة على وجود مؤامرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ما قاله الرئيس جونسون لإد فاينبرع (يهودي كان صديقاً مقرباً من الرئيس الأميركي ليندون جونسون ـ المترجم) يقول، في رأيي، أشياء كثيرة جدا. لم يكن من الممكن أن يقول هذا للإسرائيليين، ولا بحال من الأحوال.

ت. ينبغي فهم الأمر على هذا النحو: أن ما تطور بيننا وبين مصر، او ما يتطور الآن، لا ينحصر في إطار موازين القوى الشرق أوسطية، بل يتعداه إلى إطار موازين القوى العالمية. ثمة مصالح كبيرة للاتحاد السوفييتي في هذه المنطقة، وتدور الآن لعبة شطرنج يريد كل طرف فيها أن يضمن مصالحه من دون مواجهة وصدام. فالصدام بين القوى العظمى قد يكون كارثي النتائج. في لعبة الشطرنج هذه هنالك بيادق (أضعف قطعة في لعبة الشطرنج وأكثرها عددا ـ المترجم). نحن البيادق. هنالك أدوات جدية ومهمة في هذه اللعبة ـ هي الأدوات البحرية. الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك الأسطول السوفييتي غير الصغير. المشكلة ليست في موازين القوى الحقيقية بين الأسطول السادس في البحر المتوسط وبين الأسطول السوفييتي، وإنما في لعبة الشطرنج هذه ـ هل سيكون بمقدور الأسطول السوفييتي التأثير على هذا الإجراء أو ذاك، أو على الأميركان بحيث يمتنعون عن تنفيذ عمل ما. ونظرا لأن هذا الصراع يشمل، أيضا، صراعا على مصالح دولية، فإن ما

يهم إسرائيل هو مسألة البحر الأحمر، مشكلة شرم الشيخ ومسألة العربية الجنوبية التي لا يجوز إغفالها، أيضا («العربية الجنوبية» أو «جنوب الجزيرة العربية»، هو مصطلح استشراقي يشير إلى جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، والذي يشمل اليوم اليمن، عسير، جيزان ونجران في السعودية وظفار في سلطنة عمان. وتشمل حدود جنوب الجزيرة العربية متحدثي اللغة العربية الجنوبية القديمة ـ المترجم).

يجب أن يكون واضحا أنه إذا ما قررت الولايات المتحدة الدخول اليوم إلى مفاوضات مع مصر ـ أيا كان موضوع هذه المفاوضات ـ وهو ما تبدو بعض المؤشرات على احتمال حدوثه، فستكون البارجة حاملة الطائرات إنتربيد، التي تتجول في المنطقة، ورقة مساومة ذات قدرة على الردع أو التأثير على المصريين.

بالنسبة لاستعداد الولايات المتحدة لاستخدام هذه الورقة من أجل فتح المضائق ـ لن أقول، ولا بحال من الأحوال، إن الولايات المتحدة قد حزمت أمرها واتخذت قرارها النهائي على عدم استخدام القوة لفتح المضائق، لكنني أقول إنني لا أعرف متى ستصل إلى النقطة التي ستكون فيها مستعدة للتحرك والقيام بذلك.

أنا أقصر حديثي عن المضائق فقط، لأن الحديث مع الولايات المتحدة يدور حول المضائق فقط ولا يتطرق إلى المشكلة المبدئية.

ثمة بعض النقاط المهمة التي لا يجوز تجاهلها. كلما مر الوقت، تتواصل سيرورتان اثنتان:

- **الأولى ـ** ثمة تيارات مختلفة في الولايات المتحدة، من بينها تيار لا يزال قويا وكان يدعي كل الوقت بأن العنصر الذي ينبغي على الولايات المتحدة التعويل عليه في بناء الشرق الأوسط هو مصر. وهذا التيار يقول الآن: انتظروا لحظة واحدة؛ قد ينشأ هنا وضع نخسر فيه كل شيء، بسبب إسرائيل؛ قد نخسر فيصل (ملك السعودية) وحسين (ملك الأردن)، وربما النفط أيضا. ثمة علامات منذ الآن على أن رجال النفط ينشطون هناك. ثمة علامات على أنهم يجسون النبض لدى عبد الناصر ويحاولون استيضاح إمكانيات التفاوض في هذا الشأن. أنا أعتقد بأن أندرسون (روبرت أندرسون، وزير الخزانة/ المالية الأميركي حتى أوائل ١٩٦١ – المترجم) قد سافر لفحص الوضع والموضوع، رغم أنني لا أدعي بأنه سافر كي يعقد تحالفا مع مصر.
- **والثانية ـ** مسألة النفط. ما الذي نريد نحن نقله، بين أشياء أخرى، عبر المضائق؟ إنه النفط. نحن نرى أن ضغطا ينشأ ويشتد على مصر في اتجاهين، قد يكونان خطيرين: ١. بدأت مصر بتجنيد كل الدول العربية من أجل الضغط على فارس (إيران ـ المترجم) للتوقف عن تزويدنا بالنفط. إنهم يقولون: قولوا لفارس إن تصريحاتها بأنها لا تزود إسرائيل بالنفط ليست كافية، وإنما يجب عليها التوقف عن نقل حاويات النفط. ٢. ثمة ضغط قوي جدا تمارسه مصر على الدول العربية المزوّدة للنفط بأن تستغل هذه الورقة في وجه الولايات المتحدة. وتقضي التعليمات بممارسة كل الضغوط الممكنة على الولايات المتحدة وتهديدها بالتوقف عن تزويدها بالنفط، وذلك من أجل عزل إسرائيل والتأثير على أي عملية حازمة في المنطقة من جانبها.

الوزير ي. برزيلاي: يقول رئيس هيئة الأركان إن المشكلة المركزية هي في توجيه ضربة قاصمة للمصريين. رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية تحدث عن التيارات المختلفة في الولايات المتحدة، لكن الاتحاد السوفييتي راهن بجميع أوراقه على مصر وسوري. والسؤال: في حال نجاحنا في إنزال الضربة الأولى على المطارات المصرية، أليس من المعقول أن تظهر، على الفور أو في أقرب وقت، صحوة منظمة يصاحبها تجنيد من طرفهم؟

الفريق ي. رابين: لا أعتقد بأن هذا قد يحصل. إذا ما أعلن الاتحاد السوفييتي الحرب على إسرائيل، فأنا أعتقد بأن إسرائيل ليست عاجزة عن مواجهة الاتحاد السوفييتي. وأنا مستعد للقول إنه إذا ما اقتضت الحاجة نقل طائرات من الاتحاد السوفييتي إلى يوغسلافيا، فإن المدة الزمنية اللازمة للقيام بذلك من شأنها أن تتيح لنا إمكانية توجيه الضربة جوّا وبحراً، على حد سواء. أجد من الصعب الافتراض بأن الاتحاد السوفييتي سيتدخل عسكريا وأنا مقتنع بأن جهودا مشتركة، أميركية وروسية، سوف تُبذل من أجل وقف القتال والمعارك خلال وقت قصير. لا يمكنني التكهن بالفترة الزمنية التي ستستغرقها هذه العملية، لكنني أقدّر بأننا في حاجة إلى ٧٢ ساعة من أجل توجيه ضربة محققة وذات أثر.

الوزير م. شبيرا:

١) ألا تعتقد بأن الوقت الأكثر ملاءمة للهجوم هو حين تكون مصر مشغولة مع الأميركيين والمشتغلين في مضائق إيلات؟

٢) حتى لو بدأنا بمصر، في سيناء، بينما هنالك مائتا دبابة مستعدة من كلا الطرفين، من الواضح أنك لن تستطيع إعطائي جوابا تفصيليا الآن، لكن حتى لو نجحنا في هذا الهجوم ـ إلى أي مدى يمكننا إعداد تشكيلة كهذه من الدبابات؟

الفريق ي. رابين: أؤمن بقدرتنا على توجيه الضربة لهم. لا أستطيع التكهن كم دبابة بالضبط ستبقى. إذا هربت الفرقة الرابعة، على سبيل المثال، إلى مصر، فإنني أرجّح بأن سلاحنا الجوي سيتمكن من تدبر أمرها. من الصعب علي الآن وضع تقدير بشأن عدد الدبابات التي ستتعرض للإصابة، لكنني أعتقد بأن ثلاث فرق مصرية ستتعرض لإصابات قاسية جدا. وأعتقد بأن الإصابة ستطال جزءا كبيرا من قوة المدرعات المصرية.

بالنسبة للسؤال الثاني، أعتقد بأن الاستعداد المصري الحالي هو نفسه في سياق النظر إلى المشكلة الأميركية ـ البريطانية أيضا وأنا أخشى (إنْ جاز لي التقدير) أن يكون جزء كبير من الأسطول المصري موجودا تحت (وإن كنت مخطئا، فليصححني شلومو أريئيل) {لواء في الجيش الإسرائيلي وقائد سلاح البحرية آنذاك ـ المترجم}. وكما أشار قائد سلاح الجو، فهنالك نحو ٢٠ طائرة موجودة في الغردقة. لا شك أن لدى مصر ما يكفي من الحكمة لتجنب التورط في حرب مع الولايات المتحدة، إذا ما بادرت الأخيرة إليها، وهو ما أستبعده تماما.

الوزير م. بيغن: إذا كانت تشكيلاتنا في الجنوب هجومية وسيتم تفعيلها، بينما التشكيلات في الشمال هي دفاعية، فما هي أخطار حصول اختراق بالمدرعات في الشمال؟

الفريق ي. رابين: تقديراتنا واستعداداتنا تأخذ هذا في الحسبان. لدينا من الدبابات ما يكفي للرد على هذه المشكلة.

العراقيون، أيضا، سيتقدمون ويصلون قريبا جدا من الحدود وبعد أسبوع، أسبوعين أو ثلاثة أسابيع سيكون الوضع أكثر صعوبة وتعقيدا بكثير.

الوزير ز. فيرهفطيغ: هل تشمل خططنا احتمال تعرّضنا نحن للهجوم، أولاً؟ أي أنني لا أريد أن نكون نحن البادئين بالهجوم.

الفريق ي. رابين: لا أنصح بالبحث في هذه الهيئة حول كيفية عرضنا الأمور.

رئيس الحكومة، ليفي أشكول: لدي سؤالان. الأول لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية والثاني لرئيس هيئة الأركان. وسأطرحهما بمثابة رأي: هل يمكن، برأيك، تفسير الأمور على النحو التالي: نحن نتحدث مع الولايات المتحدة ونقسّم الموضوع إلى مسائل. نتحدث عن مسألة ما ونقول: دعونا نرى. سننتظر بضعة أيام أخرى لنرى. (**الوزير م. بيغن:** عشرة أيام قد مرت، حتى الآن؟). نعم. هذا سؤال للبحث: هل يمكن تقسيم ذلك ليس من ناحية عسكرية، وإنما من حيث المنطق والعلاقات. وينبغي أن يعرف وزير الخارجية أو الحكومة ما إذا كنا سنقرر في هذا على حدة وفي ذاك على حدة أخرى.

موشي ديان في مؤتمر صحافي ثالث ايام الحرب.

والأمر الثاني: لقد قلتَ هنا شيئاً أستغرب أن الزملاء لم يضغطوا لمناقشته وإجراء بحث حوله. قلتَ إن أسبوعا، أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة قد تكون حاسمة هنا. ذلك أن ثمة فرقاً بين أسبوع واحد وثلاثة أسابيع، أو أربعة.

الفريق ي. ر ابين: أنا أقول إن كل يوم يمر يصعّب علينا تنفيذ المهمة ويجعله يوما ثمينا.

اللواء غبيش: أريد عرض ثلاث وضعيات للجيش المصري، من لحظة الإعلان عن إغلاق المضائق، وما هي دلالة وأهمية كل يوم يمر.

(يشير على الخارطة) هذه كانت الوضعية في اليوم الأول الذي أعلن فيه إغلاق المضائق. كانت هنالك فرقة واحدة في الخط الدفاعي قبالتنا. وكانت هنالك قوات صغيرة في الجبهة الداخلية، في منطقة حامد. في منطقة ناحل ـ كتيبة من حرس الحدود. كانت هنالك قوة من فرقتين وصلتا إلى المنطقة وكانت في حركة دائمة (سلاح المشاة، الفرق ٣ – ٦). كان هذا هو الوضع وفي اليوم الذي جرى فيه إغلاق المضائق.

لو أننا انتقلنا إلى الهجوم في ذلك اليوم، لكان الأمر بمثابة نزهة بالتأكيد، لكنّا كأنما جندنا خمسة ألوية من الدبابات على الحدود. هذه وضعية أولى.

وضعية ثانية: كانت تلك في اليوم الذي تقرر فيه عدم تنفيذ الهجوم (يوم السبت). إلى جانب هاتين الفرقتين، أضيفت إلى سيناء أيضا الفرقة الرابعة المدرعة. كما أضيف لواءان ـ الأول في كونتيلة على الحدود، على هيئة مركبات تسير.

وصلت إلى سيناء قوة عمل بمهمة خاصة. أطلق عليها اسم

قوة شيزلي، تضاهي قوتها قوة ٤ كتائب من الدبابات، كانت مهمتها منعنا من مهاجمة القطاع. كان هذا هو الوضع يوم السبت. أما منذ يوم أمس، فالوضع هو التالي: ٦ فرق في سيناء مستعدة ومنتشرة على النحو التالي: فرقة واحدة عند الخط الدفاعي؛ فرقة ثانية اختبأت مقابل إيلات ـ كونتيلة، مع كل لوائها؛ فرقة ثالثة ترابط في الحسنة. فرقة رابعة في الخلف. فرقة خامسة ـ قوة المنع نفسها، تلقت أمرا بالتحرك نحو الأسفل وحلت مكانها الفرقة السابعة، مع لواء من الدبابات، وهذا إضافة إلى الفرقة المرابطة في القطاع.

كانت لدينا ست فرق أمس، مقابل اثنتين كانتا في المنطقة يوم إغلاق المضائق.

إلى جانب ذلك، هذا هو وضعنا منذ ١٥– ١٦ يوماً وإذا كنا قد وجدنا فرقة واحدة في القطاع في مرحلة ما، فإن عددا من الأولوية في طريقها من اليمن إلى مصر، علاوة على لواءين من الاحتياط يتحركان سوية مع لواء واحد من المدرعات، لكن هذه ليست قوات كبيرة. أنا أتحدث هنا عن مصر فقط.

على مدى ١٥ – ١٦ يوما، نحن موجودون في وضع فيه الفرقة السابعة نفسها، التي وصلت إلى تشكيلة لم تكن جاهزة أبداً قبالة رفح، إلى جانب فرقتين ولواء مدرعات، بينما تحيط بها كيلومترات من حقول الألغام. فقد وصل إلى القطاع ٣٢,٠٠٠ لغم ويبقى زرعها في الأرض مسألة وقت فقط.

الدبابات التي كانت مركزة في غزة وخانيونس تربض الآن في مواقع متقدمة على طول الحدود. قوة العمل الخاصة التي كانت هنا موجودة في حالة حركة دائمة، أمهلناها مدة يومين ونصف اليوم فوصلت إلى هدفها، بينما لو نفذنا الهجوم لوجدنا قوة من مائة دبابة تتحرك، وهو الوضع الأفضل، من غير التطرق إلى الضربات الجوية، التي تشكل شرطا للنجاح بالطبع. لأن المطلوب والصحيح هو تنفيذ الهجوم الجوي، أولا.

في الأثناء، يستمر تحصّن هذه القوات حتى هذه اللحظة. لا أقول إننا غير قادرين على شن الهجوم، لكن السؤال هو: متى؟ سأعطي مثالا: لواء المدرعات الرابع عشر، الذي كان متمركزا في الجنوب. تلقينا، صباح اليوم، بلاغا بأنه يتحرك إلى تحت. هذا وضع عسكري مثالي للهجوم. يبقى السؤال متى نهاجم وكيف سيكون حال القوة في يوم الهجوم. يجب أن نأخذ في الحسبان أن الحديث يدور عن أيام وليس عن أسابيع. فلو استطعنا شن الهجوم غدا، لكان المعنى مختلفا عنه فيما لو كان بعد أربعة أيام، إذ ستكون النتائج والانعكاسات أكثر أهمية بكثير.

اللواء يريف: بالنسبة للعدو في سيناء، سأضيف كلمتين: إنها قوة كبيرة جدا. لقد شرح قائد المنطقة العسكرية الجنوبية ما يجري من تطورات هناك. ولكن، لتجسيد ما يحدث، تقول أنباء متوفرة لدينا ـ وهي أنباء موثوقة تماما، لا يمكن أن يكون أكثر منها موثوقية ـ إن القاهرة تدفع، على وجه السرعة، بقوات إلى داخل سيناء، كما يتم إرسال أشخاص إلى سيناء. في بعض الحالات لم يحصل هؤلاء على الطعام والشراب طوال ٤٨ ساعة. الارتباك والفوضى كبيران جدا هناك. هذا ليس سيئا بالنسبة لنا، وتبقى المسألة مسألة وقت.

في إحدى الحالات، وصل الأشخاص إلى هناك بجلابيبهم، لأن الملابس (العسكرية) لم تتوفر لهم.

كانت اليد الإلهية ضالعة في أنه من بين ٤٤ دبابة كانت في القطاع ـ ١٩ دبابة لم تكن صالحة للاستخدام. وفي التقرير الأخير ـ ١٠ فقط بقيت غير صالحة للاستخدام. أي أن هنالك حالة من الفوضى الكبيرة الناجمة عن السرعة الفائقة في إدخال القوات من جهة، وعن نشاطنا وعملنا نحن من جهة ثانية. لكن حالة الاستعجال ستنتهي وسيكون لنشاطنا الذي يدفعهم إلى التخبط تأثير أقل ومتراجع، من يوم إلى آخر.

يمتلك المصريون مخازن كبيرة جدا على امتداد منطقة سيناء كلها.

الفريق ي. رابين: سيدي رئيس الحكومة، ها قد عرضنا الأمور أمامكم. والسؤال هو: ماذا يريد رئيس الحكومة أن يجري هنا، في هذه الهيئة؟

الوزير م. شبيرا: هل قام المصريون، حسب رأيكم، بتركيز كل جيشهم تقريبا في سيناء؟ ـ إذا كان الأمر كذلك، فماذا سيكون الفرق إذا ما تم التنفيذ بعد أسبوع أو عشرة أيام؟ فهم قد أصبحوا متمركزين هناك. في المقابل، قد نخسر نحن في المعركة السياسية في هذا الشأن، إذ ما بادرنا إلى شن الهجوم بصورة فورية الآن. وعليه، فالسؤال هو: ما الداعي الملحّ الآن؟

اللواء م. بيلد: هل يمكننا معرفة ما نتوقعه من المعركة السياسية؟

الفريق ي. رابين: كل يوم إضافي هو يوم للتمترس والتحصن، ما يعني المزيد من التحصينات والدفاعات، المزيد من إصلاح الأضرار الناجمة عن التحركات والمزيد من تعزيز المواقع والثقة بالنفس.

معنى هذا ـ المزيد من القوات. لقد نوه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية إلى إحضار ألوية عسكرية من اليمن وإلى أمور أخرى. كما أشار، أيضا، إلى التطورات في سلاح الجو. لم يتم التطرق إلى العراقيين، لكنهم سيأتون هم أيضا، في نهاية المطاف.

اللواء أ. يافه: أجلس في القنب منذ ١٤ يوما، مع الوحدات وجنود الاحتياط. الشعور السائد هناك (وأنا لا أتحدث عن التحصينات ولا عن استعدادنا نحن واستعداد المقاتلين في الميدان)- شعورنا هو عدم المبادرة من طرفنا على طول الجبهة. أعتقد بأن هذا ليس المكان الملائم للحديث عن الهجوم.

ينبغي علينا إخراج زمام المبادرة من أيدي المصريين. مرّ ١٤ يوما حتى الآن. كل ما أبديناه من المبادرة تمثل في سفر وزير الخارجية إلى الولايات المتحدة وأماكن أخرى مختلفة. المبادرة يجب أن تخرج منا نحن، لأن انعدام المبادرة المطلق من طرفنا يؤدي إلى زيادة قوة عبد الناصر وتعاظم جيشه، ليس بالدبابات والرجال فقط... وليكن هجوما ينفذه سلاحنا الجوي، لأن مثل هذا العمل فقط هو الذي يجب القيام به. لا أعرف إن كان يجب ضرب كل القوات (المصرية) الآن، ولكن لزاما علينا أن نفعل شيئا ما، أن نقود المبادرة ونُحدث تغييرا في الوضع الحالي، بينما نرى الغيوم تتراص وتقترب فيما نحن جالسون دون أي حراك، مقابل ترك المبادرة بين يديه هو (عبد الناصر)... آن الأوان لإخراج المبادرة من يديّ عبد الناصر!

اللواء أ. شارون: النقطة الأولى: أنا، كواحد من القادة العسكريين المسؤولين عن القوات في الجنوب، يمكنني القول إنه منذ زيارة رئيس الحكومة إلى المنطقة قبل أسبوع، ومنذ البحث الذي جرى في هيئة الأركان العامة قبل بضعة أيام - قوات الجيش الإسرائيلي مستعدة، كما لم تكن مستعدة يوما من قبل، وقادرة على صدّ وتدمير أي هجوم مصري.

هدفنا ليس أقل من إبادة المصريين إبادة تامة ونهائية، لكن بسبب التردد وجر الوقت فقدنا عنصر الردع المركزي الذي كان في حوزتنا، وهو خوف الدول العربية منّا.

لم يحدث أن تجرأوا على تجميع وتركيز قوات عسكرية، لأنهم يعرفون جيدا أن باستطاعتنا مهاجمتهم. قوة الردع لدينا كانت خوفهم من هذه الدولة، من جيشنا، لكننا نهدم هذا ونخربه يوما بعد يوم.

هذا الأمر أبعد بكثير من قضية إغلاق المضائق. قضية المضائق هي قضية مهمة، حقا، لكنها ليست القضية الأهمّ. فقدان قوتنا الردعية هو القضية الأكثر أهمية.

لقد فهمت من أسئلة الوزراء أن هنالك تخوفا وقلقا من حجم الخسائر.

أ.) يمكن تدمير الجيش المصري ثم مواجهة الأردنيين والسوريين. تقديراتنا تقول إن الأردنيين لن يتدخلوا وأن تدخل السوريين سيكون أقل فأقلّ، كلما سارعنا إلى التحرك والعمل.

هنالك ما يبرر، أخلاقيا، قرار القيادة السياسية بشأن شن عملية (عسكرية) منوطة بخسائر كثيرة.

منذ حرب الاستقلال، لم نواجه حالة بمثل هذه الخطورة. ولهذا، فهي عملية منوطة بقدر أكبر من الخسائر وعلينا المضي قدما، لأن لا مفرّ أمامنا منه.

أي تعاون بيننا وبين دول عظمى أخرى، سيكون خطأ فادحا. هدفنا هو الاهتمام بأن يفقد المصريون الرغبة في محاربتنا خلال العشر سنوات - العشرين سنة القادمة. أي تعاون بيننا وبين دول عظمى، ولو حتى حول أهداف ثانوية وليس حول الهدف المركزي - إبادة الجيش المصري - سيُظهرنا وكأننا ضعفاء. وقد كان هذا الضرر الأساسي في عملية سيناء (العدوان الثلاثي ١٩٥٦ - المترجم)، لأنه كان بإمكاننا القيام بذلك بأنفسنا ولوحدنا. تعاوننا مع آخرين يُظهرنا وكأننا عاجزون. كلما واصلنا الانتظار، ستكون هذه الحرب أقسى وأصعب، كما شرح من قبل قائد المنطقة العسكرية الجنوبية، رئيس هيئة الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات.

ثمة نقطة ثانية، أيضا، هي التي ستحسم إن كنا سنحافظ على بقائنا ووجودنا هنا لفترة زمنية طويلة أم لا، وهي قدرتنا على التمسك بحقوقنا والدفاع عنها. فتراكضنا (ولن أستخدم كلمة استعطاف) بين الدول العظمى ونداءات الاستغاثة ليست مشمولة في قضية التمسك بحقوقنا. إن كنا نرغب في البقاء هنا ومواصلة العيش لأمد طويل، فنحن ملزمون بالتمسك بحقوقنا والإصرار على صونها.

حرية الملاحة هي أحد حقوقنا ونحن نكسر، بأيدينا، الغصن الذي نجلس عليه.

أنا أيضا أقيم مع القوات في النقب منذ أسبوعين. الشعب الواقف خلفنا هو شعب رائع ولم أر تجاوبا كهذا الذي نراه لدى هذا الشعب الآن. الجيش أكثر استعدادا، مما يبدو، للحرب. إنه مستعد وجاهز أكثر من أي وقت سابق ويتمتع بروح قتالية عالية جدا. مَن غيرنا نحن مؤهل لإبلاغكم بأن الجيش جاهز للحرب؟

ونقطة أخرى، تتعلق بالأسئلة التي طُرحت هنا: أعتقد بأن المفتاح في الحرب بيننا وبين العرب لا يكمن في القضية العددية - دبابة مقابل دبابة وطائرة مقابل طائرة. إن ما يحسم الحرب مع العرب هو وتيرة الهجوم وسرعته. في هذا تتمثل أفضليتنا وتفوقنا حين يصدر القرار، كما يثبت تاريخنا العسكري كله. من الخطأ عرض أعداد الطائرات والدبابات لدى طرف مقابل الطرف الآخر. المفتاح يكمن في سرعة القرار وسرعة التنفيذ.

الجيش الإسرائيلي جاهز لحرب من هذا القبيل. أي محاولة للتأثير وتأجيل موعد هجومنا، على أمل أن نحصل على ١٠٠ دبابة إضافية أخرى وطائرات من هذا الطراز أو سواه، هي خطأ فادح جدا. ليس هنالك تأثير اليوم سوى لقرار سريع وشجاع تتخذه الحكومة في الوقت الصحيح والمناسب. كل الأمور الأخرى يمكن تركها لقواتنا في الميدان.

أستطيع التعهد أمامكم بأن التنفيذ سيكون بأفضل صورة يمكن توقعها في مثل هذه الحالة.

الوزير م. ديان: بما أن ممثلي الجيش تحدثوا عن الجانب الإيديولوجي، سأتحدث أنا عن الجانب، او الجزء، التقني.

بالنسبة لسؤال الوزير شبيرا بشأن عامل الوقت، هنالك ثلاثة أمور: الأول ـ موضوع الخسائر. في عملية التحصين والتمترس، ثمة فرق حينما تأتي وحدة عسكرية فتتحصن وتزرع الألغام، ثم تغطي موقعها بالإسمنت المسلح وتقيم، بعد ذلك، غطاء من فوقها.

من أجل مهاجمة ثكنات كهذه، ينبغي الوصول إلى هناك أولاً، ثم الانطلاق إلى العملية، تحت النيران، فيسقط عدد لا نهائي من الأشخاص.

في عمليات الردّ التي نفذناها نحن، وصلنا إلى مثل هذا الوضع، حين كنا ندفع ثمنا باهظا تراوح بين أربعين وخمسين قتيلا من أجل اقتحام الثكنة الأولى فقط.

ولهذا، فكل أسبوع هو فترة حاسمة هنا، لأن كل أسبوع معناه المزيد من التحصينات لديهم. عملية التحصن قد تستغرق أشهراً طويلة، مما يعني وقوع عدد من الضحايا أكبر بكثير مما كان يمكن أن يسقط قبلها.

الموضوع الثاني يتعلق باستكمال العملية وإتمامها. إذا كنا محدودين من ناحية الوقت، أي لدينا ٣– ٤ أيام أو خمسة، مثلا، سنكون مضطرين بعدها إلى التوقف لأسباب شتى، فمعنى ذلك أننا نستطيع ـ إذا كانوا هم غير مستعدين أو إذا كان بمقدورنا نحن تنفيذ الاقتحام بسرعة ـ إنجاز العملية وإتمامها في المرحلة الأولى نفسها. إذا كانت العملية تهدف إلى هزم هذا الجزء، المركزي، من القوة المصرية هناك، فمعنى ذلك أن يهرب البعض ويسقط الآخرون. وهكذا تنتهي الحرب. إذا كانت الاستعدادات لهذه المعركة جيدة، أو جيدة جدا، لكننا لا نستطيع ضرب طائراتهم التي لا تزال موزعة، فتعود إلى استئناف نشاطها المعتاد بينما لا وقت لدينا سوى أيام قليلة جدا، مدة زمنية محدودة ـ قد تبوء عمليتنا بالفشل عندئذ، من حيث عدم قدرتنا على إتمامها نهائيا. ومعنى هذا، عمليا، أننا لم ننتصر ولم نحقق ما كنا نرغب في تحقيقه، لأنه لم يتوفر لدينا الوقت الكافي ـ يوم واحد أو يومان فقط ـ بسبب اقتطاع هذين اليومين من المدة المتاحة لنا، بغية اقتحام سيناء فقط ومهاجمة القوات الموجودة فيها.

في حرب سيناء (العدوان الثلاثي ١٩٥٦) وصلنا إلى العريش منذ اليوم الأول. أما الآن، فإذا ما اضطررنا إلى الاشتباك مع قوة صلبة في رفح بينما الوقت المتاح لنا محدود، فإن فارق الوقت سيكون حاسماً بين تحقيق الانتصار وعدم الانتصار، الذي سيفسرونه بأنه فشل لنا.

الموضوع الثالث: يتعلق بالمرحلة الثانية. إذا ما سارت الأمور على ما يرام، بصورة مثالية، فسنكون مضطرين إلى احتلال المضائق وشرم الشيخ، في لحظة زمنية ما. هذا غير قابل للتنفيذ اليوم في مرحلة واحدة. لا أعرف طريقة يمكننا بواسطتها اليوم تحقيق ما كان ممكنا تحقيقه في حرب سيناء، خلال مدة زمنية مماثلة ـ أي، إنجاز المهمة كلها، نهائيا، في غضون ستة أيام. لكنّ هذا هو الهدف. يمكن، ويجب، التخطيط لذلك. المرحلة الأولى ـ الإجهاز على القوة الأساسية. لا أعرف ما هي المدة الزمنية التي ستكون متاحة لنا، لكن لنفترض بأن الوقت المتاح سيكون كافيا ومناسباً وبأن الأمور لن تكون سيئة جدا من الناحية السياسية بحيث نستطيع إنجاز هذه المهمة. أي، المرحلة الثانية، أيضا. قد يكون هذا هو الفارق في القسم الثاني من احتلال شرم الشيخ، الذي يبدو الآن مهمة مستحيلة.

نحن مصدومون مما حصل وإزاء ما يبدو لنا من استحالة تنفيذ هذ الأمر. لكنني أقول، بناء على معرفتي وتجربتي ـ إنه ممكن. لكن المعركة الآن مكونة من مرحلتين، وليس مرحلة واحدة. والفارق بين قدرتنا على التنفيذ وصلابة مقاومتهم قد يفسح المجال أمام مرحلتين، وإلا فلن نستطيع الانتقال إلى مرحلة ثانية.

اللواء م. بيلد: نحن موجودون، منذ أسبوعين، في هذا الوضع الغامض والمفتوح على احتمالات مختلفة، بينما نعود ونشرح، مرارا وتكرارا، لماذا نعتقد بأن مرور الوقت ليس في صالحنا.

لم تحصل هيئة الأركان على جواب واحد – ماذا ننتظر؟ ربما أستطيع تفهّم أننا ننتظر حصول شيء ما. إذا كان الأمر كذلك، فلتكشفوا عن السرّ، إذن، كي نعرف هذا الذي ننتظره.

نسمع عن شيء له علاقة بمضائق تيران، لكنه فقد أهميته منذ زمن. لم يكن ذا أهمية في البداية وأصبح أقل أهمية اليوم.

الوضع من الناحية العملياتية ليس جديدا علينا. نعرفه جيدا، خططنا له ودرسناه، في التدريبات والتخطيطات وفي ألعاب المحاكاة الحربية. ليس ثمة شيء لم نره مسبقاً.

هنالك مفاجأة واحدة بالنسبة لنا: نحن نعرف أن الجيش المصري ليس جاهزاً لخوض الحرب بعد، لكننا لا نعرف سبب إقدامه على هذه الخطوة الآن. إنه يحتاج إلى فترة زمنية أخرى، نحو سنة ونصف السنة، ليكون جاهزا للحرب. وأنا أعتقد بأنه قد بنى على تلبك حكومة إسرائيل وترددها. وقد فعل ذلك مدفوعا بإيمانه وثقته بأننا لن نجرؤ على مهاجمته وضربه. نحن مهنيون ونعرف ما يدور. نعمل في هذا المجال طوال حياتنا كلها، ونستطيع تقدير وتقييم ما نواجهه.

لقد دفع عبد الناصر إلى الحدود بجيش غير مهيأ وهو يجني من هذه الخطوة كل ما فيها من أفضليات. شيء واحد يعمل لصالحه، وهو أن حكومة إسرائيل ليست مستعدة لتوجيه ضربة له.

لماذا يستحق الجيش الإسرائيلي هذا التشكيك بقدراته؟ ماذا يحتاج الجيش أكثر من الانتصار في كل المعارك كي يحظى بثقة الحكومة؟

الأسئلة التي طُرحت علينا الآن وفي مناسبات سابقة تنطوي على عدم ثقة بقدراتنا.

موضوع إضافي آخر: يشدد الجميع على الصعوبات والعقبات الناجمة عن (بناء الجيش المصري) المزيد من التحصينات وعن دخول العراق إلى هذه الحلبة. وهي أمور صحيحة تماما. فقط مَن يتابع هذه القضايا ويبحثها يوميا يستطيع أن يعرف مدى صحتها. لكن هنالك قضية أخرى أيضا: من صفوف الحكومة، بالذات، كان ينبغي لهذا الصوت أن يعلو: كم من الوقت نحتاج لشلّ هذا السلاح، في أعقاب هذا النقاش؟

تلقيت تقريرا عن جلسة لدى نائب وزير الأمن: دخل الاقتصاد الإسرائيلي حالة لا يستطيع الصمود فيها. فالمواد الغذائية بالكاد تصل إلى الأماكن المحتاجة إليها. كم من الوقت سيمر حتى يشعر جنودنا على جبهة القتال بالوضع القائم في الجبهة الداخلية ويتأثروا به؟ الموجة الأولى من الجنود كانت ممتازة والمعنويات اليوم مرتفعة جدا، بل ممتازة. ولكن، كم من الوقت يستطيعون الصمود حين يعلمون أن كل ما تركناه خلفنا آخذ في الانهيار؟ نحن نبذل كل ما في وسعنا اليوم لمنع الانهيار وتجنبه. إلا أنه كان بإمكاننا منعه اليوم ومعيارنا هو مدى الصراخ الذي تطلقه جميع الهيئات والمؤسسات التي لم تعد قادرة على تحمل هذا الوضع.

لا تتمتع دولة إسرائيل بقدرة لا نهائية على الصمود. الجيش الإسرائيلي سيهزم العدو وينتصر عليه حتى بعد ثلاثة أسابيع أيضا، لكنني لا أعرف ماذا يمكن أن يحصل في الداخل. لست واثقا من هذا وسأقول، بصراحة: ليس من الواضح لي ما إذا كانت لدى الحكومة صورة دقيقة عما يجري في الداخل. اللقاء مع المديرين العامين للوزارات الحكومية هو أمر روتيني الآن بالنسبة لي. ممثلوهم يعرفون تماما ما يحدث في الداخل. لو علمتم، أنتم أيضا، لتساءلتم: لماذا لا نتحرك، عمليا، بصورة أسرع؟ العدو يتحصن ويعزز قوته، بينما الاقتصاد يضعف ويتراجع. وكل هذا في سبيل غاية لا أحد يشرحها لنا.

من حقنا أن نعرف: لماذا علينا تحمّل هذا العار؟

ربما نحصل، في هذه الفرصة الآن، على تفسير: ماذا ننتظر؟

رئيس الحكومة، ليفي أشكول: ما سأقوله الآن لا يقصد التفسير ولا الكشف عما سنفعله غداً أو بعد غد.

أ) سأردّ على أريئيل شارون: لقد تحدث عن استعطاف وأنا عبّرت، بحركات جسدية، عن استغرابي لسماع هذا التعبير. وها هو يتحدث الآن عن تراكُض.

أقول: كل ما لدينا من قوة لدى جيشنا هو نتيجة لهذ التراكض. يجب ألا ننسى ذلك وألا ندع هذه الحقيقة تغيب عن بالنا، كما يجب ألا ننظر إلى أنفسنا وكأننا في الشتات. لو أننا قبضات غير مجهّزة ومسلحة ـ فلا قوة لنا.

سمِّه «تراكضاً»، إن كان الحديث يدور عن ألمانيا، أميركا أو فرنسا. إن كانت ألمانيا قد قالت إنها لن تعطي أكثر، فثمة لهذا الكلام وزن وأهمية. ومَن لا يزن الأمور، مِن الأفضل أن يزنها.

من المؤكد أنه من الأفضل عاجلاً وليس آجلاً، حين يكون في حوزتنا سلاح ما يجب استخدامه.

سألتُ نفسي، هذا الصباح، وسأفسّر بهذا لماذا طالبنا أنفسنا بفحص الأمور ودراستها: مع كل التقييمات والمعلومات المتوفرة لدى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ـ ثمة بعض الأمور التي يمكن القول إنها قد تسقط، على هذا النحو أو ذاك.

ماذا سيفعل الاتحاد السوفييتي: قد لا يفعل شيئا وقد يفعل. بإمكانه أن يفعل وأنا أذكر تلك الأيام حين تلقينا تلك الرسالة المشهورة. صحيح أنهم يتحدثون الآن بأسلوب مختلف بعض الشيء، لأن: أ) لم نقم بأي عمل فعلي حتى الآن؛ ب) ربما كان وزننا اليوم أكبر من ذي قبل. فثمة، أيضا، عالم أوروبي يتعامل مع الموضع بصورة مغايرة قليلا، حتى الآن على الأقل.

حقيقة هي أن فرنسا، التي ليست لدينا ادعاءات كثيرة ضدها، – عندما اقترح ديغول القيام بعملية رباعية وفي الفرصة المناسبة، قلنا: تفضل. لكننا لا نرى تجاوبا مع الأمر حتى الآن. فالاتحاد السوفييتي، أيضا، ليس مستعدا لذلك، بينما تلتزم فرنسا الصمت.

في دولة تعداد سكانها مليونا نسمة، يتوجب على الإنسان أن يسأل نفسه: لنفترض أنني أقبل بما تؤمنون وتعتقدون وبأن ليس ثمة ما هو أكبر وأهم من رؤيتكم تنتقدون الحكومة ـ لماذا نسمح للأيام بالمرور؟ لنفترض بأننا كسرنا، اليوم، قوة العدو. سيتوجب علينا أن نبدأ، غداً، بإعادة بناء قوتنا من جديد، نظرا لأننا خسرنا، نحن أيضا، من قوتنا. وحتى لو بدأنا نحن ببناء طائرات، بأنفسنا، إلا أننا لن نستطيع بناء محركات بالسرعة المناسبة. ولهذا، فإذا ما اضطررنا إلى خوض حرب مرة كل عشر سنوات، فسيكون من الواجب علينا التفكير ما إذا كان لدينا ثمة حليف يمكن أن يقدم لنا المساعدة المطلوبة، أم سنتحدث مع الحليف اليوم لنأتي إليه غدا قائلين: نحن لا نعيرك أي اهتمام؟

ولهذا، سألتُ رئيس هيئة الأركان وقلت: هل هنالك فرق بين أسبوعين أو ثلاثة ـ أربعة أسابيع؟ أنا أعرف أن ثمة فرقا كهذا، لكن الفارق بين يوم وساعة قد يكون حاسما، أحيانا، مثلما قد يكون جزء من العالم خارج دائرة المنقضين علينا مثل الذئاب: لقد قلتم ونحن قلنا لكم ... وما إلى ذلك.

تريد الولايات المتحدة الخروج من هذه القضية وربما تكون في الانتظار. صحيح أن الأمر بدأ في شرم الشيخ، بينما تبدو سيناء في هذه اللحظة أكثر خطرا وتهديدا من شرم الشيخ.

عليه، ينبغي أن نقول ذلك على الأقل ـ وأنا أتعهد لكم بأننا نقوم باستيضاح الأمور الآن. ثمة من قال هنا بأنه لا يرى أي عمل فعلي، ولكن أنا أيضا ـ بصفتي وزيرا للخارجية ـ كنتُ سأقول لرئيس هيئة الأركان أو لوزير الدفاع: لا أرى أي خطوة عملية. إنك تستيقظ في الصباح وتقوم بعمل ما وهذه حقيقة سياسية. يجب أن نقول لجونسون أو ديغول أو ويلسون أن الوضع على هذا النحو وأن مسألة شرم الشيخ مسألة مهمة جدا، لكن ما يجري هنا يشكل تهديدا خطيرا علينا؛ وإذا كان مطلوبا بعض الوقت لنقول إن هتلر أبلغ العالم بأسره بأنه ينوي القيام بهذا وذاك بينما تعامل العالم معه بمثل ما تعامل، ثم يأتي هو ليقول لاحقا: لقد ابلغتكم بأنني سأفعل ذلك ـ فمن الضروري إذن توفير الوقت الكافي واللازم للتحذير من ذلك.

لم ننجح حتى الآن في التوصل إلى تفاهم مع الاتحاد السوفييتي ولا إلى إقامة علاقات صداقة، حتى حين بدا لنا أنهم لا يؤمنون بما يقولون لنا، سواء كتابيا أو شفويا. لكن نحن معنيون بالسير مع صديقين ـ ثلاثة أصدقاء، إن وُجدوا.

يمكن القول إن إسرائيل تسير وحيدة. غير أن السؤال هو: هل سيستمر هذا لأجيال أم حتى تستجمع عددا من الطائرات ومن الطيارين ومن المعرفة فقط. وقد يكون هنالك رأي محق جدا: لا تنتظروا حتى يهب الأغيار لنجدتكم. حاربوا أنتم من أجل أنفسكم. لا شك في أن ثمة مكانا لمثل هذه الفكرة.

يوم أو يومان أو أسبوع ـ كان يجب أن نضرب أولا، ثم أن نقول بعد ذلك: آن الأوان ويجب أن نبدأ، ثم ينبغي للأغيار أيضا أن يعرفوا.

بريطانيا نفسها، لكن في محادثات مع ويلسون قبل فترة وجيزة تغير اهتمامه بالأمر الآن، لسبب غير معروف، وأصبحوا يتخوفون منه كما من النار.

كان هذا اللقاء جيداً، في رأيي، لأن بعض الوزراء تأثروا بالأشخاص الذين يواكبون الموضوع، الذين يقودون آلتنا الحربية. لكن ادعاءك بأنك لا تفهم لماذا نحن لا نفعل شيئا ـ هذا ما لا أفهمه أنا.

اللواء م. بيلد: طلبنا تفسيرا ـ لماذا وماذا ننتظر؟

رئيس الحكومة، ليفي أشكول: إذا لم أكن قد شرحت الأمر حتى الآن، فلن أشرح ولن أفسّر أكثر.

نريد أن نهمس في أذن جونسون ألا يقول إنا خدعناه، لأننا قد نحتاج إليه لاحقا. ليتنا لا نحتاج إليه في وسط المعركة.

وأريد أن أقول، أيضا: أسمح لنفسي بالاعتقاد بأنك لا تعرف أكثر منا عما يدور في المكاتب، عما هو موجود في البلاد وما قيمة الاحتياطي.

من المؤكد أن كل المناطق ستشهد قليلا من المعاناة. وحين يسقط أشخاص أيضا ـ تكون معاناة. ولكن على الصعيد المدني، لا أعتقد إجمالا بأننا مزوَّدون بأقل مما كان قبل عشر سنوات أو أكثر.

ولهذا، يمكن القول أن يومين أكثر أو يوما أقل لا يمكنه تحديد مصير المعركة وحسمها.

الوزير م. ديان: كل ما يُلقى على كاهل الاقتصاد ـ ملقى على كاهل القوى البشرية المعنية. كذلك في سيناء، حدث إثقال شديد، لكن بعد أسبوع من التجنيد بدأنا بإعفاء وتسريح كثيرين.

الأرقام التي نتحدث عنها هي عشرات، أو مئات، الآلاف. في

حرب سيناء، بعد أسبوع واحد سرّحنا كثيرين. كان ذلك بعد انتهاء الحرب.

إذا ما اضطررنا إلى البقاء على هذا الحال لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع قبل الحرب، فليس لدينا من الأشخاص ما يكفي لتحمل هذا العبء الواقع على الاقتصاد.

رئيس الحكومة، ليفي أشكول: أنا مصرّ على رأيي. لا أعتقد بأن الصعوبة الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد في هذه الأيام وفي هذه الأسابيع ستكون هي المقررة والحاسمة. أنا أتحمل المسؤولية عن الخسائر وعن المعاناة في عشرات الآلاف من أماكن العمل. لكن ليس هذا هو الأساس. الأساس هو الجبهة العسكرية والانتصار والحل الذي سيمكّننا من كسر قوة العدو، سوية مع الاحتفاظ بعدد من الأصدقاء في العالم، بحيث نكون قادرين غداً على إعادة بناء قوتنا، بمساعدتهم. لأن الانتصار العسكري لن ينهي الموضوع كله، إذ إن العرب باقون هنا.

ليس ثمة احتمال كبير لأن تقوم الحكومة الألمانية بتغيير موقفها الآن، وخاصة حيال محاولاتها لمغازلة العرب وكسب ودهم.

بالنسبة للأقنعة الواقية من الغازات، فقد بلغ الأمر حدّ استقالة رئيس الحكومة ووزير الأمن هناك، تقريبا.

ولهذا، إنْ قلتُ شيئا ما، فإنما لكي نستطيع فقط بذل الجهد والفهم بأن الأمر لم يحدث لأننا لم نكن نرغب في ذلك، وإنما كنتُ معنياً بأن نلتقي مرة أخرى، إذا كنتم لا تفهمون اعتباراتنا هذه. يجب أن يكون الأمر مفهوما، لا أن يتم تصويره بطريقة مبالغ فيها، رغم أنني لا أستطيع إثبات ذلك. ولو استطعت، لكنتُ نزلتُ ضيفاً على الجنود، جلست بينهم ومعهم للتعرف عن كثب على معنوياتهم. يجب أن نقوم بالمهمة الإعلامية، لأن أسبوعين قد مرّا منذ بدء القضية حتى الآن. في البداية، كان العالم كله يعتقد بأنه إذا ما التقينا وجها لوجه فلن يكون هذا قبل سنة واحدة أو سنتين.

نحتاج إلى بضعة أيام كي لا نخسر التعاطف والدعم اللذين سنحتاج إليهما بشدة ـ مالياً وماديا، من قبل طرف معين.

من الواضح أن الاتحاد السوفييتي لن يقدم لنا هذا.

الفريق ي. رابين: أنا أفهم أن جلسة للحكومة تُعقد الآن.

رئيس الحكومة، ليفي أشكول: كلا، ليست هذه جلسة للحكومة الآن، وإنما ستكون يوم الأحد القريب.

افتُتِحت الجلسة في الساعة ٩:٠٠

أُغلِقت الجلسة ففي الساعة ١١:٣٠

(ترجمه عن العبرية: سليم سلامة)

عن عملية هدم حي "حارة المغاربة" في القدس وترحيل سكانه العرب

ننقل هنا ترجمة لإحدى الوثائق السرية التي سمح مؤخرا فقط بنشرها من قبل جهاز "أرشيف الدولة" الإسرائيلي، وذلك بمناسبة مرور ٥٠ عاما على حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لمدينة القدس وباقي أراضي فلسطين التاريخية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتتناول هذه الوثيقة غير المعنونة سوى بكلمة "سري"، نص رسالة موجهة كما يبدو من ديوان رئاسة الحكومة إلى رؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية وعدد من دول أوروبا الغربية، يشف من مضمونها أنها عبارة عن توجيهات لأفراد تلك البعثات بشأن التعامل مع ردود فعل سلبية محتملة في الساحة الدولية إزاء قرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية سراً في تلك الفترة وتتعلق بإخلاء وطرد سكان حي "حارة المغاربة" في القدس القديمة والاستيلاء على ما تبقى من بيوت وعقارات عربية في الحي تمهيدا لهدمها وإزالتها وإعادة بناء وتأهيل ما يسمى بـ "الحي اليهودي" على أنقاض الحي الفلسطيني في المكان.

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد حرصت طوال العقود الخمسة الماضية على إخفاء ومنع نشر جميع الأوراق الرسمية الأرشيفية ذات الصلة بالقرارات الحكومية المتعلقة بهدم "حي "حارة المغاربة" وتفريغه من أصحابه وسكانه العرب، ضمن خطة وعملية منهاجية شرعت سلطات الاحتلال بتنفيذها بعد أربعة أيام من انتهاء حرب ١٩٦٧ ، سوت في نطاقها، وفي غضون ساعات قلائل، الغالبية العظمى من بيوت الحي بالأرض وحولت المنطقة إلى ساحة صلاة لليهود (في ساحة البراق– حائط المبكى) وفيما بعد أقامت على قسم كبير من انقاض الحي العربي أول حي استيطاني يهودي في القدس.

سري

حكومة إسرائيل، واشنطن، نيويورك، لندن، باريس، بروكسل، روما، بون، ستوكهولم، بون، فينا لاهاي. المكتب، القدس

أرسل بتاريخ: ١٩٦٧/٠٩/١٤

أ. في تاريخ ٣ أيلول (١٩٦٧) قررت الحكومة تفويض وزير المالية الإعلان عن نية لوضع اليد لمدة عام على أراض وعقارات تقع في منطقة الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس وذلك لغرض إجراء مسح واستطلاع لوضع هذه العقارات. وقد نشر هذا القرار في الصحف الرسمية بتاريخ ٦٧/٠٩/١٤.

ب. يهدف القرار إلى تفحص إمكانية ترميم وإعادة تأهيل الحي اليهودي، وتفحص واستيضاح وضع الملكية والحيلولة في هذه الأثناء دون وقوع اقتحامات وتعديات.

ت. فيما يلي عدد من الحيثيات والتفاصيل الإضافية:

١. يقيم في الحي حاليا قرابة ٣٥٠٠ من السكان العرب، ليست هناك أي خطة حتى الآن لإخلاء جسدي.

٢. يوجد في المنطقة مسجدان جرت الإشارة لهما في الخريطة المرفقة بالقرار.

٣. يعتزم المنفذون بعد عدة أسابيع جلب وإدخال وحدة عسكرية متدينة من لواء "الناحل" (الشبيبة الطلائعية المحاربة) إلى المنطقة لتباشر في عملية المسح وتنفيذ أعمال البنية التحتية (شبكات المياه والمجاري والكهرباء والطرق). أفراد هذه الوحدة لن يرتدوا زي جيش الدفاع الإسرائيلي.

٤. من أجل الحؤول دون ادعاءات أو اعتراضات بشأن أعمال مصادرة، جرى تحديد فترة وضع اليد على العقارات بمدة سنة واحدة فقط.

د. من الممكن أن يفسر القرار المذكور أعلاه في الساحة العالمية كمصادرة لأرض وطرد للمالكين من منطقة الحي اليهودي سابقا، ولا سيما على خلفية المداولات الجارية في الجمعية العامة (للأمم المتحدة). هذا الأمر يتطلب ويستوجب رداً إعلاميا ودعائيا من جانبنا، في حال نشرت لديكم أخبار بروحية سلبية.

هـ. فيما يلي بعض الحجج التي يمكن الاستعانة بها في الدعاية:

١. التأكيد على الموضوع البيئي–الصحي: ضرورة المعالجة السريعة لمشاكل الصرف الصحي (المجاري) والمياه وما شابه ذلك.

٢. تبيان الفارق بين "وضع اليد"–والذي يعني تجميد مؤقت للحقوق في العقارات إلى حين التوصل إلى تسوية مع المالكين–وبين المصادرة.

٣. المسجدان القائمان في الحي أخرجا من مساحة المنطقة المشمولة في القرار.

٤. التأكيد على وجود قانون واحد يطبق على مالكي العقارات اليهودية والعربية في الحي (فالعقارات التي سيتضح أن ملكيتها هي ملكية يهودية، سوف يتم تجميدها أيضا).

٥. في حال أثيرت في المستقبل المسألة المتعلقة بإخلاء (سكان) من المنطقة، يصار إلى التأكيد على أن كل من سيتم إخلاؤه سيحصل كأمر بديهي على شقة كتعويض.

و. مرفق مواد دعائية إضافية

(ترجمه عن العبرية: سعيد عياش)

أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر

المؤرخ الإسرائيلي المُتخصّص في تاريخ الصهيونية يغئال عيلام: تغيير إسرائيل يستحيل أن يتم من الداخل فقط!

"علينا أن نعترف بحقيقة فحواها أن الشعب اليهودي كان يمينيًا في أساسه. منذ البداية كان يتبنى فكرًا يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة. وفقط في الأزمنة الصعبة عندما كان أقلية تمسك بالفكر اليساري الكوني في جوهره كي ينال الدعم في العالم المتنور ويضمن بقاءه"

يحرص المؤرخ الإسرائيلي يغئال عيلام المتخصّص في تاريخ الصهيونية وإسرائيل على التأكيد في كل مناسبة أن كل التطورات التي طرأت على كل ما يقع في مجال تخصّصه تعود إلى جذر أساسيّ واحد هو اعتقاد اليهود أنهم شعب الله المُختار وأنه يحق لهم ما لا يحقّ لغيرهم من شعوب العالم قاطبة.

وتمثّل آخر هذه المناسبات في ذكرى مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، حيث أشار إلى أن معظم المقاربات التي تقدم تفسيرات لمسألة صعود اليمين الإسرائيلي ومواصلته الحكم على مدى عشرات الأعوام (منذ العام ١٩٧٧) لا تمسّ الجذور الحقيقية لهذه المسألة. فليس استعلاء النخب الأشكنازية، ولا تجاهل الثقافة الشرقية، هما اللذان أديا الى أفول ما يُسمى «اليسار»، ولا حتى التمييز والغبن الاجتماعيين. وأكد أن «علينا أن نعترف بحقيقة فحواها أن الشعب اليهودي كان يمينيًا في أساسه. منذ البداية كان يتبنى فكرًا يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة. وفقط في الأزمنة الصعبة عندما كان أقلية، تمسك بالفكر اليساري الكوني في جوهره، كي ينال الدعم في العالم المتنور ويضمن بقاءه. ولهذا السبب بحث اليهود في المنفى في العصر الحديث عن سند لهم في حركات اليسار الليبرالية. والصهيونية هي الأخرى في كفاحها لإقامة «الوطن القومي» في أرض إسرائيل، فضلت قيادة اليسار، مثلما مثلتها في حينه حركة العمل».

وبرأي عيلام فإن الدعوات التي توجه اليوم الى معسكر اليسار لبذل كل جهد من أجل استعادة الحكم، بل ومغازلة الشعب بكل وسيلة ممكنة، هي دعوات مثيرة للشفقة. فما المعنى من تغيير القيادة

وبرأي عيلام فإن الدعوات التي توجه اليوم الى معسكر اليسار لبذل كل جهد من أجل استعادة الحكم، بل ومغازلة الشعب بكل وسيلة ممكنة، هي دعوات مثيرة للشفقة. فما المعنى من تغيير القيادة الحالية إذا كانت مناسبة لهذا الشعب في هذا الزمن بتطابق تام؟ وما المعنى إذا كنت لهذا الغرض مُطالبًا بأن تتخفى في زي اليمين وتتبنى السياسة أو انعدام السياسة التي تتميز بها حكومة اليمين القائمة؟ إن اليمين يفعل هذا بطريق مباشر وطبيعي، أما اليسار فلن ينجح أبدًا في أن يمثل اليمين بصدقية أعلى من اليمين القائم.

الحالية إذا كانت مناسبة لهذا الشعب في هذا الزمن بتطابق تام؟ وما المعنى إذا كنت لهذا الغرض مُطالبًا بأن تتخفى في زي اليمين وتتبنى السياسة أو انعدام السياسة التي تتميز بها حكومة اليمين القائمة؟ إن اليمين يفعل هذا بطريق مباشر وطبيعي، أما اليسار فلن ينجح أبدًا في أن يمثل اليمين بصدقية أعلى من اليمين القائم. ورجال الوسط المتخفون وحدهم مثيل يائير لبيد ورفاقه ينجحون حاليا فقط في تقديم عرض كاذب في الطريق الى الحكم، لكن في نهاية المسيرة مهما تكن ناجحة سيتبين أن العرض الكاذب أقوى ممن يمثلونه فهم سيبقون حبيسين في قناعهم اليميني، سيواصلون الهمس كاليمين والثرثرة كاليمين، حتى إن طالبوا بأجر كالوسط، وسيبقون ذوي هوية مشوشة، هي هويتهم الحقيقية وبفضل ذلك لعلهم يثبتون بالفعل أنهم اكثر ملاءمة للقيادة المزعومة للجيل الحالي، الذي هو جيل متخبّط ومشوّه.

كما يشير عيلام إلى أنه واضح له كوضوح الشمس أن أي تغيير دراماتيكي فيما يتعلق بسياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين قد يطرأ في المُستقبل سيكون بسبب اضطرارات خارجية وليس نتيجة تغييرات داخليّة. وأي اضطرارات خارجية تعني أن العالم سيلعب بطريقة مختلفة، وهذا لن يكون بسبب القيادات أو الحكومات إنما بضغط البنية التحتيّة الاقتصاديّة والأكاديميّة والرياضيّة، مثل ألا يسمحوا لإسرائيل مثلًا بأن تشترك في الألعاب الاولمبيّة، وأن يقاطعوا الأكاديميا، ويكفي هذا لنرى هنا تحركًا. وفي هذه الحالة فهو يؤكد أنه مع من خاب أملهم لأن العالم لا يفعل هذا. ولماذا لا يفعله؟ بسبب المحرقة النازية، «فنحن ما نزال نعيش على صندوق المحرقة، الذي يمنحنا تخفيضات، لكن هذا لن يدوم إلى الأبد».

ومثل أي مقابلة من هذا القبيل بدأنا بالسؤال عن سيرة حياته فأجابنا على النحو التالي:

عيلام: وُلدت في تل أبيب عام ١٩٣٦ في زمن الثورة العربيّة. وكنت، لا بصفة شخصيّة، ممّن افتتحوا مستشفى «أسوتا» حين تأسس في تل أبيب تلك الأيّام. على أي حال، عشت طفولتي جنوبيّ تل أبيب. والجنوب كما تعرفانه اليوم أصبح منطقة نزاع، بسبب قدوم اللاجئين الأفارقة. عشت هناك. وهناك، في «مدرسة بياليك»، تعلّمت. كانت مدرسة كبيرة جدًا في حينه لتعداد طلابها، وأعتقد أنها المدرسة الوحيدة في هذه الأيّام التي تستقبل أبناء المهاجرين وكلّ من يسكن في هذه المنطقة، وهو ما يجب أن يُقال بحق هذه المدرسة. في سنّ ١١ سنة، قبل «حرب الاستقلال» (نكبة ١٩٤٨)، انتقلنا إلى هنا (وسط تل أبيب). بنى أبي هذا البيت، بنى الطابق الأوّل وبصعوبةٍ بالغة، بإمكانيّات شحيحة، ثم توفّي في مرحلةٍ مبكّرة من عمره تاركًا ولدين، أنا البكر، وأخي أصغر منّي بستّ سنوات، ونحن بنينا الطابقين الثاني والثالث، فوق الطابق الأوّل الذي كبرنا فيه. لذلك فهو بيت حمائليّ. طابق واحد وعمّر الأبناء فوقه طابقين.

هكذا كان انتقالنا من الجنوب إلى الشمال، شمال تل أبيب. شمال كلاسيكيّ. وكانت تلك سنوات مؤسِّسَة ساهمت في تشكيلي من كل الجوانب، الداخليّة والاجتماعيّة. وبعدها كان المسار الذي نعرفه. خدمت في الجيش الإسرائيلي بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨، أي أنّني عايشت حرب سيناء، «حملة كاديش». كنت مرشدًا في حينه في كليّة الضبّاط، وخدمت لثلاث سنوات في مسارٍ متعدد، لأنّني أردت أن أختبر مختلف الفروع العسكريّة، وكنت مصرًا في النهاية على أن أخدم في سلاح المظليين، وكان هذا شيئًا كبيرًا في وقته...

لم تعجبني الخدمة هناك، فلم أكن أحب الخدمة العسكريّة عمومًا لكن ذلك لم يكن نتيجة توجّهات أيديولوجيّة وإنما بسبب أطباعي الشخصيّة. عندما أنهيت الخدمة الإجباريّة، وكانت مدّتها في حينه عامين ونصف العام، بقيت مثبّتًا لنصف عامٍ إضافيّ

إلى أن يحين موعد الدخول إلى الجامعة. دخلت الجامعة العبريّة في القدس ودرست هناك التاريخ والفلسفة. وكان هذا اختيارًا جيّدًا بالنسبة لي، ومن هنا موضوع كتابتي، منذ ذلك الوقت وحتّى اليوم، وكان لي نشاط في نقابة الطلّاب حيث سيطر حزب «مباي». وشكّلنا مجموعة طلّابيّة شبابيّة لها اعتراضات كثيرة على سياسة «مباي»، وخضنا نوعًا من التمرّد وأمسكنا بزمام الأمور. اكتشفنا أن جمهورًا واسعًا سيصوّت لنا، وكنا نسمّى «المستقلّين». وقد أخذت على نفسي حينها مهمة تأسيس جريدة طلّابيّة، وهكذا أسست جريدة «بي هآتون» («فم الأتان») التي ما زالت تصدر حتّى يومنا هذا. كانت جريدة نضاليّة بعض الشيء، فيما يتعلّق بالصراع مع دافيد بن غوريون (زعيم «مباي» الأوحد)، ونشطت «اللجنة لأجل الديمقراطيّة» في حينه على خلفيّة الفضيحة وصراع بن غوريون على «النرجسية» وصورته أمام الجمهور. بدأت تعليمي في العام ١٩٥٨ وفي العام ١٩٦١ انتهيت من شهادة اللقب الأوّل. أوقفت تعليمي لعام واحدٍ من أجل التركيز في عمل الجريدة، وبعدها بدأت باللقب الثاني، وانجررت فيما بعد إلى ما أسمّيه «هوامش السياسة» بدلًا من التعليم. كنت طالبًا لا بأس به. وأن تستمر في الدراسة يعني أن تكتب رسالة الدكتوراة. ودخلت فترة الدكتوراة التي استمرّت مدّة ٢٠ عامًا. ربما تكون هذه أطول مدّة لإنجاز الدكتوراة في التاريخ. كل هذه الطاقة أهدرتها لصالح المعارضة والأطر السياسيّة المعارضة في هوامش «مباي». انضممنا إلى «مباي» وكنّا مجموعة متماسكة، فقط من أجل دعم ليفي إشكول ضدّ بن غوريون في سنوات الستينيّات، ولكنّنا فهمنا سريعًا أن «مباي» قصّة ميؤوس منها بالنسبة لنا، هذا ليس لنا، كنّا في الهوامش دائمًا، وما أعبر عنه اليوم هو الهامش، هامش السياسة.

(*) سؤال: من أين كان ينبع هذا السخط على «مباي»، هل من شؤون داخليّة فقط؟

عيلام: شؤون داخليّة وكذلك شؤون خارجيّة. الرجل الذي كنّا نتواصل معه في حينه كان لوبا إلياف (من الجناح اليساريّ في «مباي»). كان سكرتير الحزب في حينه، في فترة غولدا مئير، وهو الآخر أقصوه خارج الحزب. عمليًا، كانت هذه فترة برز فيها الجيل القادم لقيادة «مباي». من هؤلاء أذكر مثلًا عوزي بارعام الذي كان من البارزين هذه المجموعة، وكان خصمًا لنا كطلاب لأنه كان رجل حزبٍ بشكلٍ واضح، واصطدمنا به، هو وأبراهام بورغ ومجموعة كاملة من الشخصيات التي كان من المفترض أن تكون وريثة، الجيل القادم. كلهم تم إقصاؤهم، خرجوا مع السنوات، وأنت تنظر إلى الماضي وتقول في نفسك: هذه هي المؤشّرات الواضحة كيف دمّر هذا الحزب مستقبله. لماذا؟ عندما تظهر قيادات شبابيّة، تطالب بالتجديد، والإصلاح، والانفتاح، وكل هذا تحت وطأة أحداث كبيرة مثل حرب الأيّام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧) وكل ما تلاها. أنا شخصيًا، حتى أنهي وأقصّر عمر هذه المسرحية التي لعبت بها دورًا، كنت أعمل عملًا حرًا ومستقلًا طوال هذه الفترة كلّها. لم أندمج في المؤسسة، لا اقتصاديًا ولا سياسيًا. كنت ناشطًا سياسيًا وعملت كثيرًا، وعشت على حد السيف، وحد سيفي هو قلمي، كمحرر وكاتب، وكانوا يجندونني لبعض المشاريع بين الحين والآخر، حتّى أنّني أدرت دار نشر كانت تُسمى «ليفين إبشتاين»، هناك أصدرت كتابي الأول: «مدخل إلى التاريخ الصهيونيّ الآخر»، وقد أثار ضجةً بسبب ما يتناوله. ومن هاجمني؟ لم يكن اليمين، إنما من يسمّون أنفسهم يسارًا – «مباي». كان للكتاب غلاف أصفر، وأطلقوا عليه اسم «الكتاب الأصفر». استمر ذلك حتى الثمانينيّات، وكنت مندمجًا طوال الوقت في هذا العمل وكانت لديّ مجموعتي.

لاأخلاقية بن غوريون

(*) سؤال: ماذا كانت ثيمة الكتاب المركزية؟

عيلام: ترك هذا الكتاب انطباعًا قويًا لدى الناس. فقد قال العنوان: «مدخل إلى تاريخ صهيونيّ آخر»، وهذا أحدث زعزعة ما من جانبين. الجانب الأوّل، وهو الأقل أهميّة، هو التوصيف الذي اقترحته للصراع. ولكن الأبرز هو ما يقوله الكتاب في السياسة الداخليّة، وما أغضب الناس أنّني أعدت تأهيل رئيف جابوتينسكي (زعيم التيّار التنقيحي، الذي خرج منه حزب حيروت). وصفت جابوتينسكي بأنه شخص آخر. لم أكن مؤيدًا لجابوتينسكي أبدًا، ولكنّ كمؤرّخ حافظت على صيت مهنيّ وموضوعيّ. موضوعيًا، ما أجده في المستندات والوثائق، وما يظهر من التحقيقات والبحث، هو ما أقوله. وتفضلوا، حاولوا دحض ما أدّعيه وقطّعوني إربًا. من السهل، دائمًا، الادعاء بأنك من جانبٍ معيّن، وأن يتم تأطيرك وتصنيفك بشكلٍ ما لسحب البساط من تحت الادعاءات التي تطرحها.

(*) سؤال: وصفت جابوتينسكي باعتباره يمثّل صهيونيّة أخلاقيّة، في سياقٍ ما.

عيلام: ليس أخلاقيًا، ليس بهذه الكلمات...

(*) سؤال: بالأحرى قلت إن بن غوريون غير أخلاقيّ.

عيلام: نعم، وجّهت نقدًا إلى بن غوريون ولم يسامحوني على هذا في حينه.

«فأنا كبرت وأبي كان ينتمي لحزب «مباي»، وكان متزمّتًا بشكلٍ لا يمكنك تخيّله، وقد مات صغيرًا، في سن ٥١ عامًا، ولكنّه كان محزّبًا صارمًا، ولو عرف ما بدر عنّي على مدار السنوات لتقلّب، كما يقولون، في قبره. مع هذا، ظللت نقديًا، ولكن نوع النقد الذي أمارسه ليس نقدًا كما فعلوا مع جابوتينسكي، حيث صنعوا منه شيطانًا، لم يقرأوه ولم يصغوا إليه. طبعًا الفارق بين جابوتينسكي وما خلف من تلاميذ وتلاميذ التلاميذ هائل، حين ترى إبن بيغن، أو حتّى بيغن نفسه، فهذا مختلف عن جابوتينسكي، وهذا غير الرعاع اليوم، الليكود، مركز الليكود، ولكن ليس الليكود فقط، كل هذا الشعب الآن».

(*) سؤال: لذا أتت الانتقادات لك مما يعرف بـ«اليسار»؟

عيلام: يجب فهم الخلفية. فأنا كبرت وأبي كان ينتمي لحزب «مباي»، وكان متزمّتًا بشكلٍ لا يمكنك تخيّله، وقد مات صغيرًا، في سن ٥١ عامًا، ولكنّه كان محزّبًا صارمًا، ولو عرف ما بدر عنّي على مدار السنوات لتقلّب، كما يقولون، في قبره. مع هذا، ظللت نقديًا، ولكن نوع النقد الذي أمارسه ليس نقدًا كما فعلوا مع جابوتينسكي، حيث صنعوا منه شيطانًا، لم يقرأوه ولم يصغوا إليه. طبعًا الفارق بين جابوتينسكي وما خلف من تلاميذ وتلاميذ التلاميذ هائل، حين ترى إبن بيغن، أو حتّى بيغن نفسه، فهذا مختلف عن جابوتينسكي، وهذا غير الرعاع اليوم، الليكود، مركز الليكود، ولكن ليس الليكود فقط، كل هذا الشعب الآن.

(*) سؤال: ثمة من يعتقد أيضًا أن الليكود الآن ليس حيروت...

عيلام: ليس حيروت القديمة. كان عندي نقاش مع حيروت طبعًا، ولكن لا مقارنة مع الليكود. على أي حال في سنوات الثمانين كانت هناك محاولات كنت في مركزها، مجموعة صغيرة من الناس أسست ما كنا نسمّيه «الكونغرس الاسرائيلي»، حركة الكونغرس، وكان مؤتمر وكتبنا وثيقة، وخمس نقاط الصهيونيّة التي نتمسك بها. لن أدخل في هذا الآن، ولكن كان تصور آخر للصهيونية، كاستمرار لذلك الكتاب الذي كنت قد كتبته قبلها بـ ١٥– ٢٠ عاما. حول هذا الكونغرس تجمع ما يقارب ألف شخص، عدد ليس بقليل، ولكن هذه المحاولة استمرت لعام واحد قبل أن فهمنا أننا بحاجةٍ لحل هذه الحركة، ليس لأنّ عددنا لم يزد من حيث التعداد، إنما لأنه اتضح لنا أن النقاشات بين الأشخاص هي نقاشات واختلافات لا يمكنها أن تثمر أي توجّهٍ متناسقٍ أو واضح. هذا ما يحدث دائمًا، هذا ما تعلمته من التاريخ؛ أنت ترمي فكرة معينة، ترمي عنوانًا للناس فيتّقد مخيالهم. ويمكن للناس أن يكونوا مختلفين كليًا، تماما كما خلّفت الصهيونيّة تيارات مختلفة، ولم تكن فكرة الصهيونية متجانسة أو ذات بعدٍ واحدٍ. الفرق أن الصهيونية جرفت آلاف وعشرات الآلاف منذ بدايتها، وبظروف الشعب اليهودي في الشتات. لذا، كانت هذه المحاولة، وعندما انتهت في ١٩٨٤–١٩٨٥ ، هناك توقفت، أخذت استراحةً، وعدت لألتزم بالدراسة الأكاديميّة. أنجزت الدكتوراة، وبعد عشرين عامًا، ليس من السهل أن تعود إلى ذلك، يجب أن تجتهد. وكان هناك سبب آخر، أنني لم أحب الأكاديميا. في اللقب الأوّل واللقب الثاني، عرفت هذا العالم، الأكاديميا. يقولون دائمًا إن السياسة تعجّ بالغيرة والكراهية والمؤامرات.. هذا لا شيء نسبة للأكاديميا، لكن في الجامعة هذا كله مقنّع ومغلّف، وهذا كله بحجمٍ صغيرٍ، خلافًا للسياسة الكبيرة وما يُسلّط عليها من أضواء. ولكن فيما يتعلّق بالسياسة، دائمًا كنت أشعر بأنّني تباركت بالتجربة التي اكتسبتها حتى ولو على هامش الحياة السياسيّة. فأنا أعرف عن كثب ما هو الاجتماع السياسيّ، المنافسة السياسيّة، النقاش.. معظم المؤرّخين يكتبون التاريخ حول الشؤون السياسيّة دون أن يعايشوا التجربة، لذلك فهم لا يقرأون البروتوكولات بشكلٍ صحيح. لا يفهمون ما الذي يحدث بين السطور، من تحت أنفهم، لم يعيشوا هذه التجارب، لا يلتقطون التفاصيل من البروتوكول الجاف: ما الذي يجري؟ كيف تجري هذه الدراما؟ ما الجدليّة المتكوّنة هنا؟

ثمة مؤرخ قديم جدًا، من أقدم المؤرخين اليونانيين، وهم أوّل من كتب التاريخ، اسمه بوليبيوس. تعرفت على كتاباته قبل بضع سنوات. إنه يناقش هذه الأمور، ويسأل كيف يمكن أن يكتب إنسان تاريخ الحرب إن لم يكن عسكريًا، وأن يكتب عن السلطة من دون أن يشترك في الحياة السياسيّة ولا يعرف عمّا يتحدث، لكنّه يكتفي بالأساطير وبالقصص المتناقلة والشهادات. وكان صادقًا مئة بالمئة، لم يتغيّر شيء.

«ورطة المؤرخين الكبيرة هي ما أسمّيه فهم المقروء، أن تفهم ما تقرأه في النص. ستفهم النص بشكل مختلف إن لم تكن خبرت قليلًا الحياة السياسيّة أو العسكريّة أو الاقتصاد. أنا لا أستطيع أن أكتب عن الاقتصاد، لا أعرف في الاقتصاد ولم أكن رجل أعمال في حياتي. أغلب التاريخ لا يُكتب بالتشديد على الاقتصاد، وهذا ليس صحيحًا، الاقتصاد في غاية الأهميّة. الاقتصاد حسب رأيي هو المحرك دائمًا، على مدار التاريخ. الاقتصاد محرّك ليس بمعنى التفكير والحسابات المسبقة وإلى آخره، إنما بمعنى أن الإنسان يسعى وراء أطماعه، الربح المادي، زيادة الربح، وهذا يتسبّب بخرق حواجز، ويبرز مثلًا في تاريخ أوروبا في الانتقال من العالم القديم إلى العصور الوسطى إلى الحداثة والثورة الصناعيّة».

وبعده جاء المؤرخ ثوكيديديس الذي كتب تاريخ الحرب البيلوبونيسيّة بين أثينا وإسبارطة. وكان أمثالهما يتعاملون أيضًا مع أسئلة منهجيّة البحث، الميثودولوجيا، برغم أنّهم لم يسمّونها هكذا. لكنّهم كتبوا عن الإشكاليّات التي تواجه المؤرّخ. تحدّثوا عن الشهادات، فبدون الشهادات لا يبقى إلا الأساطير والغيبيّات، وقد وقف المؤرّخون ضدّ الغيبيّات. فالأساطير هي قصّة الأعمال التي كنّا نريد لها أن تحصل، لكنّها لم تحصل بالضرورة. ووظيفتك كمؤرخ أن تكشف كيف كانت الأمور فعلًا. هذا ثوكيديديس، وقبله بوليبيوس. ومنذ ذلك الحين جرت مياه كثيرة في النهر.

ورطة المؤرخين الكبيرة هي ما أسمّيه فهم المقروء، أن تفهم ما تقرأه في النص. ستفهم النص بشكل مختلف إن لم تكن خبرت قليلًا الحياة السياسيّة أو العسكريّة أو الاقتصاد، أنا لا أستطيع أن أكتب عن الاقتصاد، لا أعرف في الاقتصاد ولم أكن رجل أعمال في حياتي. أغلب التاريخ لا يُكتب بالتشديد على الاقتصاد، وهذا ليس صحيحًا، الاقتصاد في غاية الأهميّة. الاقتصاد حسب رأيي هو المحرك دائمًا، على مدار التاريخ. الاقتصاد محرّك ليس بمعنى التفكير والحسابات المسبقة وإلى آخره، إنما بمعنى أن الإنسان يسعى وراء أطماعه، الربح المادي، زيادة الربح، وهذا يتسبّب بخرق حواجز، ويبرز مثلًا في تاريخ أوروبا في الانتقال من العالم القديم إلى العصور الوسطى إلى الحداثة والثورة الصناعيّة، وهذا العامل الذي اسمه الاقتصاد هو المحرك الذي يعمل على مدار الساعة.

(*) سؤال: هل أنت ماركسي أم تقول هذا لأنه علميّ؟

عيلام: الاقتصاد ليس علمًا والتاريخ ليس علمًا، إلا إذا وسّعت مفهوم «العلم» كثيرًا. لكن الاقتصاد ليس علمًا وكذلك التاريخ والسياسة. ما أقوله عن الاقتصاد هو شهادة التاريخ: كيف تحركت الاشياء؟ لا أحد يمكنه أن ينفي أن المفترقات التاريخيّة وكل حركة التاريخ هذه كان رجال الاقتصاد في مقدمتها دائمًا. في الحياة السياسية يعطون مكانة الشرف للقيادات وللسياسيين. أهم الأمور التي تعلّمتها من التاريخ هي ألا أؤمن ولا أقدّر القيادة. لا أؤمن بالقيادة لأنّ هذا طبعي الشخصيّ، لا أقبل علاقة الهيمنة ولست مستعدًا للركوع أمام السلطة. ولكن بالنسبة للمؤرّخين فإن هذه واحدة من نقاط ضعفهم: إنّهم يربطون كل المفترقات التاريخيّة بالقيادات؛ بن غوريون فكّر، بن غوريون قال، بن غوريون فعل.. وهناك تشرتشل وهناك هذا وذاك. هذا مجرّد هراء.

(*) سؤال: في أحد مقالاتك في «هآرتس» كتبت أن القيادات لا تقود تغييرات. لكن الانطباعات الشخصية توحي بأن المفترقات التاريخيّة المركزية في إسرائيل كانت مرتبطة بقيادات، أي بقرارات قيادات، مثلًا مفترق ١٩٤٨، ألم يكن قرارًا مرتبطًا بقيادة؟ أم أن هذه أسطورة أيضًا؟

عيلام: هذه أسطورة. وهذه هي مساهمتي للتأريخ الاسرائيليّ، وقد أثبتت هذا. هناك فكرة شائعة هي الأشهر عن دور بن غوريون في حسم موضوع إقامة الدولة. هذا لم يحدث أبدًا.

وظيفة القائد أن ينزع صمّام الأمان أو يغلقه

(*) سؤال: لكن في مفترقات أخرى، مثلاً اتفاقية السلام مع مصر، اتفاقية أوسلو، الإنسحاب من لبنان، ومن غزة. هذه كانت قرارات قيادة؟ ألم تكن كذلك؟

– لا. إنه يبدو من بعيد كأنه قرار قيادة. لكنّك حين تضع شخصًا في رأس هرم، هل يمكنه أن يفعل ما يريد؟ هل تعتقد أنه يقف فوق الهرم ويطلّ على المنظر ويفعل ما يخطر له؟ لا. يوجد

«لنأخذ موضوع أوسلو مثلًا. حين وُلد أوسلو كان رئيس الحكومة إسحق شامير، آخر ما فكّر فيه شامير هو أن يتنازل للفلسطينيين، أن يقدّم شيئًا أو يفعل شيئًا للسلام. كانت هناك ضغوطات أميركيّة. وذهبوا إلى قمة مدريد، وذهب شامير إلى هناك دون رغبة، ولكنه ظنّ أنه يستطيع أن يعرقل كل شيء، أن يثرثر ويحبط العمليّة، ونحن خبراء في هكذا خطوات. في ذلك الوقت، فُتح أفق جانبي للمحادثات التي قادت لاتفاقية أوسلو، وتبدّلت الأمور عندنا في تلك السنوات. ما ولد هناك، هو الإمكانيّة الأخرى، الموازية، بدون إرادة شامير».

تحته هرم كامل. هناك بنية تحتية، وأخرى، وأخرى، لا يمكنه أن يفعل شيئًا ضد البنية التحتية. إنّه جزء من هذه البنية التحتيّة، بنفسه وبتوجهاته الفكرية، وإلا لم يكن ليصل للسلطة أبدًا. لا يمكنه أن يكون إنسانًا منفردًا، أو تابعًا لمجموعة صغيرة، من يقف في رأس الهرم يحتاج إلى أغلبية تصوّت له وتدعمه. يوصلونه إلى السلطة ليعبر عنهم بشكل أفضل. الآن، يمكن أن نرى مثالًا مجنونًا بعض الشيء؛ دونالد ترامب في الولايات المتحدة. يمكن أن نرى ما يستطيع إنسان مثل هذا أن يفعل في ظروف الواقع الأميركيّ. يدعم نصف الشعب الأميركي ترامب، ولم يكن ليصل إلى السلطة من دونهم، وليس لأنه شخصيّة لامعة ولا لأنه ضد النخب. ولكن الآن، بعد أن وصل إلى السلطة، فإن كل ما يريد أن يفعله يضطره لمواجهة حدود العمل والإمكانيّات والقدرات. ويمكننا أن نتتبّع هذه العمليّة لأنه تمرين جميل للرؤية التاريخيّة.

(*) سؤال: خاصةً حين يضطر لمواجهة الخلافات بين الشخصيّات التي تقف من ورائه.

عيلام: طبعًا، كلّها على خلاف فيما بينها. ثم تسأل: على ماذا الخلاف. باختصار. عمومًا، ولا يمكنني أن أجد مثالًا مضادًا آخر، لا يمكن لإنسان أن يتخذ قرارات ضد رغبات شعبه. لا يمكنه أن يأخذ قرارًا ضد نيات نخبته، أو نيات جزء كبير من شعبه. والخطوات الكبيرة التي يمكنه أن يفعلها لا بد أن تتفق مع الوقائع والظروف. هناك اضطرارات. لنذهب إلى تاريخنا، وسأتطرق إلى أوسلو واتفاق كامب ديفيد وغيرهما. الإضطرارات هنا خارجيّة وداخليّة. الخارج الإقليميّ، المصالح، الدول الأخرى. والاضطرارات الداخلية – الشعب. عندما تنظر إلى هذا ما الذي تستنتجه؟

لنأخذ موضوع أوسلو مثلًا. حين وُلد أوسلو كان رئيس الحكومة إسحق شامير، آخر ما فكّر فيه شامير هو أن يتنازل للفلسطينيين، أن يقدّم شيئًا أو يفعل شيئًا للسلام. كانت هناك ضغوطات أميركيّة. وذهبوا إلى قمة مدريد، وذهب شامير إلى هناك دون رغبة، ولكنه ظنّ أنه يستطيع أن يعرقل كل شيء، أن يثرثر ويحبط العمليّة، ونحن خبراء في هكذا خطوات. في ذلك الوقت، فُتح أفق جانبي للمحادثات التي قادت لاتفاقية أوسلو، وتبدّلت الأمور عندنا في تلك السنوات. ما ولد هناك، هو الإمكانيّة الأخرى، الموازية، بدون إرادة شامير. لو عرف شامير ما الذي كان سيحدث، لكان قد نفّذ ما تتطلبه منه مهمة القيادة. والآن، هذه هي فرصتي لأعرف ما هي وظيفة القيادة في التاريخ كما أراها: القيادة هي صمّام. صمّام أمان. الصمّام هو جزء من السلاح الناريّ، وظيفته ألّا تُفلت رصاصة. ولكن حين يريد للرصاصة أن تنطلق فهو ينزع الصمّام. إنه لا يعطي أمرًا بإطلاق النار، لكنّ يعتمد على الأصبع التي ترتجف غضبًا فوق الزناد؛ الشعب، الضغوطات، النخبة، الناس، هذه كلّها أصابع ترتجف فوق الزناد. إن كان الصمّام مغلقًا، لن تخرج الرصاصة، ويكون بهذا قائدًا قويًا. وهناك طبعًا حدود لقوّة القائد وقدرته على حصر الرصاصة. لذلك، فإن كان القائد معنيًا فعلًا بحدوث شيء ما، دون أن يكون لديه دعم شعبه والقدرة، دون أن يدفعه الشعب لفعل ذلك، فلن يجرؤ على اتخاذ القرار. هذا ما أقوله في كتابي «منفّذي الأوامر»: وظيفة القائد أن ينزع صمّام الأمان أو يغلقه.

(*) سؤال: لن تجد شخصًا يقول إن القائد أعطى الأوامر، لكن سيشددون على أنهم عملوا بروح الفترة. هل تعتقد أن ما يحدث اليوم هو الأمر ذاته؟ كيف تفسر أن جنديًا يرى طفلة فلسطينية ترفع مقصا فيقوم بإعدامها؟

عيلام: هذا ما يحدث في الميدان. طبعا لا توجد أوامر، لكن أيضا لا توجد أوامر عكسيّة حادّة. لذلك كانت لديهم تلك المشكلة

«في ١٩٤٨ كانت برأيي حالة حرب أهلية، وإن كانت كلمة أهلية مغلوطة ومضللة، إذ إنه هنا يعيش شعبان على ذات الأرض. هذه هي الحرب الأكثر بشاعة، لأن كل جانب يعتقد أنه لو خسر لكانت نهايته وكان دماره. وحينها تكون النتائج كارثية. لذلك، السؤال هل كانت هناك أوامر للتهجير؟ لدينا مواقع كانت فيها أوامر واضحة. وهنا أريد أن نبني طبقة أدنى في التأريخ: هل كان في الوعي اليهوديّ في حينه، الإسرائيليّ، في عقليّة الييشوف، فكرة أن العربيّ شريكي هنا وأنه الشعب الذي نريد أن نعيش معه؟ أم أنهم رأوا في وجود العرب وجودًا غير لازم؟. ما كان هنا في القسم الخلفيّ من الرأس الذي لا نعبّر عنه يوميًا هو ما يلي: لا حاجة للعرب، إنهم غير لازمين. هذه هي المسألة التي صنعت الحقائق على الأرض».

الآن مع الجندي إليئور أزاريا (الذي قام بقتل الشهيد عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو مشلول الحركة ولا يشكل خطرًا على أحد). أنظر أي معارضة شعبيّة يواجهون، أي جدلٍ في الرأي العام، كيف سيُفشلون المحاكمة، هناك استئناف الآن، والقاضي، رئيس المحكمة العسكريّة، يدعوهم للتوصل إلى تسوية. عن أي تسوية يتحدثون؟

١٩٤٨ و١٩٦٧:

وجود العرب غير لازم!

(*) سؤال: بحثت فترة حرب ١٩٤٨، التي نُفذت خلالها عدّة مجازر ضد الفلسطينيين. كانت هناك بهذا الشأن أوامر، وغيرك من المؤرخين مثل إيلان بابيه تحدثوا مثلًا عن «الخطة داليت».

عيلام: يجب أن نقرأ «الخطة داليت» ونرى تفاصيلها. ينطبق عليها ما أقصده بصدد فهم المقروء. المشكلة أحيانًا في فهم المقروء أنها تكون مقصودة، أي حين تكون لديك فرضية، ثم تقرأ المخطط بما يخدم الفرضية. ولكنك إذا تمعّنت في «الخطّة داليت» وقرأتها بشكل منفتح، سترى ما هو الموضوع. ويمكنك أن تصل إلى استنتاجات من طريقة كتابة هذه الخطّة. معنى هذه الخطة بالأساس هو كيف تؤمّن سيطرة، في المناطق التي كانت معدة لتشملها الدولة اليهوديّة أولًا، ومن ثم كيف ستتصرف في حال اندلعت حرب وسيطرت على مناطق إضافيّة، وترى في الخطّة أن الحسابات في هذا الشأن تتعلّق باحتماليّة المقاومة. وأنا لا أخوض هنا نقاشًا إن كان ذلك مبررًا أم غير مبرر. لكنّني أسأل إن كانت «الخطة داليت» تعكس توجهًا يقول: نعم، سنفعل هذا (ارتكاب المجازر).

حين تقرأ الأمور تستطيع أن تفهم وترى كيف تنقلب الأمور بين فتح صمّام الأمان وإغلاقه. وهذا ما حدث. لم يأتوا لتطبيق المخطط كما هو مرسوم في «الخطة داليت»، إنما هم جسّدوا ما يسمى عند شعوب أخرى «حرب أهلية»: حرب في منطقة معينة، فيها مجموعتان مختلفتان تتنازعان. هذه الحروب هي الأشرس والأكثر وحشيّة. هذا ما رأيناه في البلقان وغيرها. هذه الحروب هي الأشرس والأكثر قسوة لأنها حرب على كل الغلّة. هؤلاء يظنون أن الآخرين لو انتصروا سيذبحونهم، والطرف الآخر يعتقد ذات الشيء. العلويون في سورية مثلًا هم النواة الصلبة لداعمي الأسد، ويفعلون كل شيء حتى لا يحدث هذا، وطبعا نعرف الجهات الأخرى التي لا تدعمه. كلنا نعرف ما نراه أمام أعيننا. في ١٩٤٨ كانت برأيي حالة حرب أهلية، وإن كانت كلمة أهلية مغلوطة ومضللة، إذ إنه هنا يعيش شعبان على ذات الأرض. هذه هي الحرب الأكثر بشاعة، لأن كل جانب يعتقد أنه لو خسر لكانت نهايته وكان دماره. وحينها تكون النتائج كارثية. لذلك، السؤال هل كانت هناك أوامر للتهجير؟ لدينا مواقع كانت فيها أوامر واضحة. وهنا أريد أن نبني طبقة أدنى في التأريخ: هل كان في الوعي اليهوديّ في حينه، الإسرائيليّ، في عقليّة الييشوف، فكرة أن العربيّ شريكي هنا وأنه الشعب الذي نريد أن نعيش معه؟ أم أنهم رأوا في وجود العرب وجودًا غير لازم؟. ما كان هنا في القسم الخلفيّ من الرأس الذي لا نعبّر عنه يوميًا هو ما يلي: لا حاجة للعرب، إنهم غير لازمين. هذه هي المسألة التي صنعت الحقائق على الأرض. الناس على الأرض، في زمن الحرب، هم من يقرّرون وليس الجنرالات. إلا إن كان لديك جنرال عنيد وقيادات مصرّة على وقف هذا، ومن ثم يجب أن ينزل القرار من القيادات العليا للقيادات في الميدان، قائد كتيبة، قائد وحدة، قائد منطقة...

«أنا لا أؤمن بأن التغيير يأتي من الداخل. كثيرون منّا يكتبون مقالات في «هآرتس»، معظمها يقول إن الاضطرارات الخارجية لا تصنع السلام، إنما يصنعه التغيير من الداخل والتربية وإلى آخره. هذا بنظري مثير للشفقة، وليس موضوعيًا، لأنني أعيش ضمن هذا الشعب، شعبي، وكما قلت سابقًا فإن جذور المعتقدات التي تطرقت إليها سالفًا ليست كامنة في حرب الأيام الستة، ولا في حرب ٤٨، ولا حتى مع بدايات الصهيونيّة. إنها راسخة منذ النبي إبراهيم. هذا شعب يتصرف بهذا الشكل في اللحظة التي يمتلك فيها سيطرة على مساحة ما. وبما أن الديانة اليهوديّة ليست كونيّة- هي كونية كفكرة الله الواحد وخلق العالم- ولكن الله لليهود فقط».

أذكر أنني خلال حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، التي اشتركت بها في القدس، وحين حُسمت الحرب في اليوم السابع أو اليوم السادس، أرسل القسم الذي كنت أقوده إلى رام الله المحتلة. وحينها انبهرت مثل الجميع من الفيلّات الفاخرة والبيوت الجميلة. كان هذا مغايرًا مما نراه في داخل إسرائيل، لم تكن في القرى العربيّة بيوت لمثل هذه الطبقة. كانوا مدنيّين، وانحبسوا في بيوتهم في حالة صدمة ورعبٍ مما يمكنه أن يحدث، وكانت مجموعة من الجنود تحوم في المنطقة لينهب أفرادها وربما ليغتصبوا، ثم وصلوا إلى المنطقة التي كنت فيها، وكان علي أن ألقّم سلاح الـ«عوزي»، أن أفتح الصمّام، وأقول بأنّي سأطلق النار على من يفعل ذلك في هذه المنطقة. لم يصدقوا بداية لكنهم رأوا نظرتي الصارمة. بماذا كان يتعلق الأمر؟ بقائد الفصيل في هذا الموقع. لم تكن هناك أي أوامر واضحة، أو قرارات، لا من هذا الاتجاه ولا من ذاك. من جهة أخرى، لن تعثر في حالة حرب ١٩٤٨ على أي أوامر مثل «هذا ما عليكم أن تفعلوه في المواقع كذا»، إلا في موقعين حرجين جدًا. فقد اجتهد بن غوريون ليصدر قرارًا بأن يجهّزوا الرشّاشات ويطلقوا النار على كل من يمس بالمدنيين في القدس العتيقة، عندما فكروا باحتلالها، وفي الناصرة. وفعلًا كانت هناك أوامر كهذه. لماذا؟ بسبب وجود المسيحيّين، خوفًا من العالم المسيحيّ، ومن أن هذا سيحدث ضجة كبيرة. لكن لم تكن مثل هذه الأوامر في مواقع ثانية. لقد اهتم بأن يفعل ذلك فقط في هذين الموقعين. وهذا بالضبط هو نموذج العمل. لذلك فقد أغلق بن غوريون صمام الأمان وقال: «ويل لمن يفعل هذا»، وتستمر القصة بأنه بعد أن انتهت الحرب جاء بن غوريون ليزور منطقة الناصرة، ورأى العرب في الناصرة، فقال: «ما الذي يفعله هنا هؤلاء؟»، أي أنه غضب لأنّهم نفّذوا أوامره ولم يهجّروا عرب الناصرة. هذه هي القصة. إنها قصة مركبة. أنا لا يعنيني أن أبقى على هذا المستوى، لأنّي أبحث عن البنية التحتية. في البنية التحتية ساد الاعتقاد بأن وجود الأقليّة العربيّة يشكّل خطرًا، لأنه استقر في الوعي أن العرب غير لازمين. وأنا الآن لا أحاول أن أوازن مع الجهة العربيّة، لكنّني أعتقد أنّ الأمر في الجانب العربي أيضًا كان كذلك، ولكنني أعطي الطريقة التي أرى فيها جهتي، تلك التي أعرفها وأبحثها. وهذا الوصف والإجمال هو الأدق برأيي. مما ينبع هذا؟ من جذور عميقة للشعب اليهودي اليميني والساعي للانفصال. من جهة أخرى، هذه العقليّة هي نفسها التي تفرض قيودًا على إسرائيل وتحول دون تنفيذ حلّ مثل ضمّ الأراضي المحتلّة. إن إسرائيل لا تريد لمزيد من العرب أن يكونوا متساوين في دولة ثنائية القومية أو دولة كل مواطنيها، وهذا الادعاء بات جليًا في النقاشات والجدل، ولكن من أين ينبع هذا؟ من الجذور العميقة لمقولة «شعبٌ يسكن وحدَه»، التي تدجّج فكرة الكيان اليهوديّ المنفرد.

(*) سؤال: الآن يبدو في الظاهر أنهم لا ينظرون إلى الفلسطينيين وإلى وجودهم هنا بأنه غير لازم، لأنهم لا يمضون إلى انسحاب ولا إلى اتفاقية، وأغلبية الشعب في إسرائيل تعيش مع هذا الواقع. في الإحصائيّة الأخيرة لمؤشر السلام تبيّن أن ٦٢ بالمئة من اليهود في إسرائيل لا يعترفون بوجود الاحتلال في مناطق ١٩٦٧؟

عيلام: يمكن لأي كان أن يعبث بالكلمات. هذا ممكن. لكن أنا لا أؤمن بأن التغيير يأتي من الداخل. كثيرون منّا يكتبون مقالات في «هآرتس»، معظمها يقول إن الاضطرارات الخارجية لا تصنع السلام، إنما يصنعه التغيير من الداخل والتربية وإلى آخره. هذا بنظري مثير للشفقة، وليس موضوعيًا، لأنني أعيش ضمن هذا

الشعب، شعبي، وكما قلت سابقًا فإن جذور المعتقدات التي تطرقت إليها سالفًا ليست كامنة في حرب الأيام الستة، ولا في حرب ٤٨، ولا حتى مع بدايات الصهيونيّة. إنها راسخة منذ النبي إبراهيم. هذا شعب يتصرف بهذا الشكل في اللحظة التي يمتلك فيها سيطرة على مساحة ما. وبما أن الديانة اليهوديّة ليست كونيّة– هي كونية كفكرة الله الواحد وخلق العالم– ولكن الله لليهود فقط. لذلك فإن المساحة التي سنعيش فيها، الأرض، هي مساحة معينة، لن نشارك أحدًا فيها لأننا لا نريد أن نحوّل دينهم إلى اليهوديّة. لذلك هذه هي المحدودية، وهي محدودية أبدية. ولقد ذهبنا إلى الشتات لأننا لم نستطع تنفيذ هذا، لكن رجعنا، وهذا مزروع هنا داخل دماغ الشعب اليهودي، الشعب المنفصل، الشعب المختلف. وهناك إسقاطات لهذا، وترى في النقاش السياسيّ وفي قواعد اللعبة الدوليّة اليوم، أنك لا تستطيع أن تسيطر على منطقة من دون أن تؤمن وتمكّن المواطنة المتساوية لكل السكان في هذه المنطقة، لذلك جانب إيجابيّ أيضًا، لأنك هكذا لا تستطيع ضم هذه المنطقة. من جانب آخر لا يمكنك التنازل عنها للسبب الدينيّ ذاته. فماذا ننتظر؟ معجزة. لي واضح وضوح الشمس أن أي تغيير دراماتيكيّ قد يطرأ، سيكون بسبب اضطرارات خارجية وليس نتيجة تغييرات داخليّة. اضطرارات خارجية تعني أن العالم سيلعب بطريقة مختلفة. وهذا لن يكون بسبب القيادات أو الحكومات إنما بضغط البنية التحتيّة الاقتصاديّة والأكاديميّة والرياضيّة، مثل ألا يسمحوا لإسرائيل مثلًا بأن تشترك في الألعاب الاولمبيّة، وأن يقاطعوا الأكاديميا، يكفي هذا لنرى هنا تحركًا. وعند ذلك سيكون استفتاء عام وعندها سترى الانقلاب، وليس ٦٢ إنما ٧٢ بالمئة سيصوّتون لإنهاء الاحتلال. هذه واضح لي. في هذه الحالة أنا مع من خاب أملهم لأن العالم لا يفعل هذا. ولماذا لا يفعله؟ بسبب المحرقة النازية. نحن نعيش على صندوق المحرقة، الذي يؤدي إلى أن يمنحونا تخفيضات. لكن هذا لن يبقى للأبد. وعليّ التنويه هنا بأن الجانب العربيّ لا يؤدي الدور المطلوب منه في تأديته لصالح الجانب الفلسطينيين إن لم يكن العكس.

الصهيونية «بوست يهودية» وإسرائيل «بوست صهيونيّة»

(*) سؤال: هل تعتقد أن الصهيونيّة مرّت وتمر بتغيير جوهريّ منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام ٢٠٠٩، بحيث أن الصهيونية المتديّنة تدخل وتهيمن على تيارات سياسيّة مختلفة، وفي داخل الليكود، وتتحوّل عاملًا مركزيًا في الحكومة والجيش؛ أم أنّ كل أفكار الاستيطان ورفض الدولة الفلسطينية بين النهر والبحر هي أفكار موجودة في السلطة الإسرائيلية من قبل ١٩٦٧؟

عيلام: كما قلت سابقًا، من قبل ١٩٦٧ . هنا في القسم الخلفيّ من العقل، في اللاوعي. هذا ما قصدته حين قلت إن الوجود الفلسطيني في أي منطقة تسيطر عليها إسرائيل هو نذير خطر في أي وقت. لكن يجب أن نقول إن هذه العقليّة تحتاج إلى ظروف مساعدة، خاصةً في أوضاع الفراغ. الطبيعة لا تقبل الفراغ، لذلك تبرز عند الفراغ القوى التي تريد أن تعمل. لا أقول إن موضوع الاستيطان لم يكن من الممكن منعه، ولكنّك تحتاج إلى مساعدة الفلسطينيين أنفسهم لتمنعه: تبدأ عمليّة سياسية تستمر قدرما أردت، ويمكنك أن تواصل عملية سلام، ترتيبات، اتفاقيات، مرحلية أو طويلة الأمد.

أنتم تتحدثون إلى إنسان يصيغ الأمور بهذه الطريقة فيما يتعلّق بالعلاقة بين الصهيونيّة واليهوديّة وإسرائيل. أنا أرى ان الصهيونيّة هي مرحلة «البوست يهوديّة». الصهيونية لا تتفق واليهودية التاريخية. اليهودية التاريخية كانت ضد الدولة، أيدت الشتات، والصهيونية غيرت اتجاها، وفي حينه اعترض كل الجمهور المتدين الأرثوذكسي على فكرة الصهيونية وقرأ الخارطة جيدًا وعرف على ماذا يدور الحديث، ولديّ وثائق وأعمل على هذا الموضوع وأحاضر عنه.

ما هي اليهوديّة، اليهوديّة كانت أمة دين، دين معيّن، دين قبيلة، رغم أن الفكرة كونيّة. ولكنها لم تكن أمّة دولة. التناخ ضد الدولة. أبناء اسرائيل يطلبون ملكًا، والنبي يرفض. تحتاج الدولة ملكًا، والملك هو حكم دنيويّ، أما الملك في الديانة اليهوديّة فهو الله. القيادة الدينية رفضت فكرة الدولة. اليهودية تطلب جهازًا منظما ومرتبا ولكنه جهاز دينيّ وفي رأس هرمه نجد الله. ولكن كيف سيتواصل الله؟ يوجد نبي ويوجد رجال دين وإلى آخره. لن نتعبكم بهذا. الصهيونية «بوست يهودية». وإسرائيل هي «بوست صهيونيّة». ففي اللحظة التي قامت فيها دولة إسرائيل، إنسوا الصهيونيّة. الجميع يستخدم هذه الكلمة، وليس لها أي معنى. بدلًا من أن تقول «إسرائيلية جيدة» أو «مواطنة جيدة» يقولون «صهيونيّة». ما هي الصهيونيّة في الواقع الاسرائيليّ؟ يفتحون مصنعا فيقولون هذا صهيوني. ما هو الصهيوني؟ ما الذي يربطه بالصهيونيّة؟ قامت الدولة فما حاجتك للصهيونيّة بعد؟ لذلك أنا أستخدم هذا المثل، وأسأل طلابي إن كانوا في طفولتهم قد ربّوا دودة القزّ، وشهدوا صيرورة تطوّرها. لديك شجرة توت، عليها أوراق خضراء، تخرج

«الثقافة الإسرائيلية ليست ثقافة يهود أميركا. هناك ثقافتان مختلفتان كليًا. هناك قرابة الدين وهذه الأمور، ولكن ثقافة مختلفة. من يقرأ اليوم الاستطلاعات العميقة التي تجري كل عشر سنوات، يمكن أن يرى ماذا يحدث في المجتمع اليهوديّ الأميركيّ. في الاستطلاع الأخير الذي أجري في العام ٢٠١٣ ظهرت أمور مدهشة. هناك عمليّة تغيير. إن كان اليهود الإصلاحيون في السابق هم غالبيّة اليهود، فإنهم بين المتدينين هم الأكثريّة أيضًا. لكنّ العلمانيين، الذين كانوا قلة بحسب الاستطلاعات السابقة، هم ثاني أكبر مجموعة بين اليهود الأميركيين اليوم».

اليرقة من البيض وتأكل الورق، ثم تدخل بالشرنقة، ثم بعد أيّام تتحوّل وتصبح فراشةً وتطير. لا يوجد أي شبه بين الفراشة والدودة. ينظرون إلى الفراشة وينظرون إلى الدودة ويقولون: كيف؟ إلى أين تطير؟ هذا هو المثل، والمقصود به هو اسرائيل – هي فراشة خرجت من شرنقة الصهيونيّة. الصهيونية أيضًا خرجت من اليهوديّة، وهذا تحوّل.

(*) سؤال: هذا التحول هل يجب أن يؤثر على العلاقة بين اسرائيل واليهودية في العالم؟

عيلام: هذا يؤثر، لكنه لا يحفر في الوعي كثيرًا حتى الآن. وهنا الأهم بالنسبة لي هو موضوع الثقافة: الثقافة الإسرائيلية ليست ثقافة يهود أميركا. هناك ثقافتان مختلفتان كليًا. هناك قرابة الدين وهذه الأمور، ولكن ثقافة مختلفة. من يقرأ اليوم الاستطلاعات العميقة التي تجري كل عشر سنوات، يمكن أن يرى ماذا يحدث في المجتمع اليهوديّ الأميركيّ. في الاستطلاع الأخير الذي أجري في العام ٢٠١٣ ظهرت أمور مدهشة. هناك عمليّة تغيير. إن كان اليهود الإصلاحيون في السابق هم غالبيّة اليهود، فإنهم بين المتدينين هم الأكثريّة أيضًا. لكنّ العلمانيين، الذين كانوا قلة بحسب الاستطلاعات السابقة، هم ثاني أكبر مجموعة بين اليهود الأميركيين اليوم. فاليهود العلمانيون ٣٠ بالمئة، والإصلاحيون ٣٥ بالمئة. هناك خروج وانتقال من الإصلاحيّة إلى العلمانيّة. والمحافظون تراجعوا إلى ١٧ بالمئة، أما الأرثوذكس فهم مجموعة ثابتة لا تتعدى ١٠ بالمئة.

وما هي وظيفة المجموعة الأرثوذكسيّة؟ أن تنجب أطفالًا علمًا بأن أغلب الأطفال لا يبقون متديّنين خلافًا لما يُنشر ويُقال بأن الأغلبية تعود للتديّن، هذا غير صحيح ويعترفون بهذا. ما الذي يحدث؟ ما هي المفارقة؟ أن المتديّنين والحريديم ينجبون أطفالًا، ويذهب جزء كبير، نصف هؤلاء الأطفال، عندما يكبرون إلى العلمانيّة ويتركون التديّن. هناك أيضًا صرعة أن ينجب العلمانيّون أطفالًا أكثر. الصرعة عند العلمانيين الآن أن تنجب أربعة أطفال بدلًا من اثنين. لنر كم من الوقت ستستغرق هذه العمليّة.

المهم أن هناك اتجاهًا منهجيًا نحو العلمنة في كل العالم. هناك الكثير الكثير من المتطرفين المتديّنين. ولكن التوجّه المنهجيّ هو في اتجاه العولمة والتحديث. الهايتك يساهم في هذا، وكذلك الاقتصاد، والعولمة. من يحكي اليوم عن السياسة من دون أن يحكي عن العولمة فهو لا يعيش في هذا العالم. ليس للهايتك والاقتصاد أي حدود. شركة «تنوفا» مثلًا من يمتلكها الآن ، وهي كانت بالنسبة لنا رمزًا وطنيًا.

في هذا الجانب أنا شخص متفائل. لا أعتقد أن القيادة يمكنها أن تغيّر، ودور القيادة هو برأيي ثانويّ. وثمة ما هو أقوى منها ويتمثل في الواقع وبالأساس الواقع الخارجي كما ذكرت.

وليد حباس*

مفهوم الاستعمار الاستيطاني
نحو إطار نظري جديد

بدأ يتبلور منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حقل دراسي جديد يعنى بالاستعمار الاستيطاني، باعتباره أحد أهم أشكال الاستعمار الأوروبي الحديث. وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين والمختصين كانوا تطرقوا في السابق إلى هذا النوع من الاستعمار، وتركوا مؤلفات ذات أهمية (Krautwurst 2013, 59- 60)[1]، إلا أن الحقل الدراسي الجديد جعل من الاستعمار الاستيطاني مقولة تحليلية، وإطارا نظريا في طريقه إلى التبلور والنضوج. سأعمل في هذه المقالة، على تقديم ملامح هذا الإطار النظري، عبر شرح مفهوم الاستعمار الاستيطاني باعتباره يختلف بنيوياً عن الاستعمار الاستغلالي. وسأستند الى آخر الأدبيات حول الموضوع لأسوق أمثلة أقارن فيها بين حالات مختلفة من مشاريع الاستعمار الاستيطاني، من أهمها المشروع الصهيوني. إن الإطار النظري الجديد من شأنه أن يفسر الممارسات المختلفة (عبر الزمان والمكان)[2] التي تعرض لها الفلسطينيون، كسكان أصلانيين، على مدى أكثر من مئة عام من قبل المستعمرين الصهاينة.

لقد بدأ الانشغال الأكاديمي الحقيقي بمفهوم الاستعمار الاستيطاني (settler colonialism)، باعتباره مقولة تحليلية، في منتصف عقد التسعينيات 1990s بعد ظهور وانتشار أعمال تأسيسية مهمة في حقلي الانثروبولوجيا والسوسيولوجيا. وتعتبر أعمال كل من باتريك وولف (Patrick Wolfe)،وآني كومبز (Annie Coombes)، وسوزان بيدرسون (Susan Pederson)،

* طالب ماجستير في دائرة علم الاجتماع- بيرزيت. البريد الالكتروني: Walidhabbas1980@gmail.com.

بينما يتمثل هدف الاستعمار الاستغلالي في اقتطاع فائض القيمة عبر دمج قوة عمل السكان الأصلانيين الرخيصة بالموارد التي تتوفر عليها المستعمَرة، فإن هدف الاستعمار الاستيطاني هو الحصول على الأرض، والتي سيتم عليها تدشين تشكيلة رأسمالية جديدة لا مكان فيها للسكان الأصلانيين. وقد عبر وولف عن ذلك بالقول إن الاستعمار الاستيطاني يقوم على «منطق الإزالة»- أي إزالة السكان الأصلانيين.

وكارولين ألكينز(Carolin Elkins) ولورينزو فيراسيني (Lorenzo Veracini)، وغيرهم، من أهم الأعمال التأسيسية في هذا المجال.[٣] وتم في عام ٢٠١٠ تأسيس مجلة دراسات الاستعمار الاستيطاني (settler colonial studies) والتي ساهمت في تطوير المفهوم.

ولعل أفضل طريقة لمقاربة مفهوم الاستعمار الاستيطاني هي من خلال مقارنته بالاستعمار الاستغلالي (exploitation colonialism)، بحيث نضع الظاهرتين في سياق التجربة التوسعية الأوروبية.

في مقدمة عمله التأسيسي لدراسة الاستعمار الاستيطاني من منظور انثروبولوجي، يقوم وولف (Wolfe 1999, 1) بالمقارنة التالية: «على العكس من التشكيلات الاستعمارية [الاستغلالية]... فإن المستعمرَات الاستيطانية لم تتأسس بالدرجة الأولى بهدف استخلاص القيمة الزائدة من عمل السكان الأصلانيين. وإنما تقوم على فرضية إزالة السكان الأصلانيين عن (أو نقلهم من) أرضهم».

ويمكن الاستناد إلى عبارة وولف، وأعمال الباحثين الآخرين في هذا المجال–أهمهم لورينزو فيراسيني– لشرح مفهوم الاستعمار الاستيطاني الذي يمتاز، أولا، بعلاقته الاقصائية مع السكان الأصلانيين؛ وثانيا، بعلاقته المؤقتة مع المركز الإمبريالي؛ وثالثاً، بعلاقته الدائمة مع الأرض المستعمَرة؛ ورابعاً، بكثافة الخطاب الأيديولوجي والإقصائي الذي يوظفه؛ وخامساً، ببنائه لتشكيلة رأسمالية غير تابعة؛ وسادساً، بهندسته الاجتماعية الدقيقة.

إزالة السكان الأصلانيين

بينما يتمثل هدف الاستعمار الاستغلالي في اقتطاع فائض القيمة عبر دمج قوة عمل السكان الأصلانيين الرخيصة بالموارد التي تتوفر عليها المستعمَرة، فإن هدف الاستعمار الاستيطاني هو الحصول على الأرض، والتي سيتم عليها تدشين تشكيلة رأسمالية جديدة لا مكان فيها للسكان الأصلانيين. وقد عبر وولف عن ذلك بالقول إن الاستعمار الاستيطاني يقوم على «منطق الإزالة»– أي إزالة السكان الأصلانيين (Wolfe 2006, 387). في هذا السياق، فإن المقارنة بين استعمار أستراليا والهند، على سبيل المثال لا الحصر، تصبح ممكنة. فهدف المستعمر في الهند كان السكان الهنود ذوي الأيدي العاملة الرخيصة، على العكس من أستراليا حيث الأرض هي موضوع الاستغلال، وحيث عمِل المستعمِر على تفريغها من سكانها الأصلانيين. في السياق ذاته، وبشكل حذر، يمكن المقارنة ما بين الاستعمار البريطاني و الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين.

ويميز فيراسيني بين المستعمِر الذي يخاطب المستعمَر بقوله «أنت، اعمل لدي»، وبين ذلك الذي يقول «أنت، ارحل من هنا» لتترك لي الأرض فارغة (Veracini 2011, 1). ومع أن الاستعمار الاستغلالي يقوم على استغلال السكان الأصلانيين إلا أن عبارة «اعمل لدي» يجب أن تُفهم بشكل عام جدا، وتعني في النهاية أن وجود المجتمع المستعمَر ضروري لخدمة المستعمِر. في المقابل، فإن الاستعمار الاستيطاني يعتبر وجود السكان الأصلانيين معيقا لتطور مشروع المستوطنين في إنشاء مجتمع رأسمالي حداثي، على غرار الدول الأوروبية القادم منها: فهدف الاستعمار الاستيطاني ليس السكان الأصلانيين، وإنما أراضيهم.

لكن حالات الاستعمار الاستيطاني تنوعت في ترجمة عبارة «انت، ارحل من هنا»، فشملت الإبادة الجسدية، أو الإزالة عن الأرض، أو العزل في محميات؛ أو محو ثقافة الأصلانيين؛ أو الامتصاص؛ أو الاستيعاب. والاستيعاب قد يكون بيولوجيا من خلال التزاوج المختلط مع المستوطنين البيض للتخفيف من فصيلة دم الأصلانيين، أو قد يكون ثقافيا من خلال تجريد الأصلانيين من ثقافتهم واستبدالها بثقافة المستوطنين البيض (Glenn 2015,

وقد استند بعض الباحثين إلى منطق الإزالة (التي قد لا تكون جسدية بالضرورة) لتصنيف تجارب الاستعمار الاستيطاني عبر التاريخ الحديث. وهم بذلك حاولوا أن يفسروا كيف أن الاستعمار الاستيطاني حاول في بعض الحالات الإبقاء على السكان الأصلانيين، ومع ذلك كان بقاؤهم خاضعا لمبدأ الإزالة، والتي كانت تعني في هذه الحالات، إزالة اجتماعية، أو ثقافية، أو قومية، بحيث يبقي مجتمع السكان الأصلانيين دون أن يكون لهم دور في صياغة (والتأثير على) التكوين الاجتماعي لمجتمع المستوطنين الجدد.

57). في بدايات الاستعمار الاستيطاني في أستراليا، كانت عبارة «ارحل من هنا» تعني الإبادة الماديّة والجسديّة، واستدخال الأوبئة القاتلة، والتجويع حتى الموت. وقد شهد السكان الأصلانيين في أميركا الشمالية مصيرا مماثلا حيث تمت إبادة عشرات القبائل من السكان الأصلانيين، الأمر الذي أدى إلى مقتل الملايين، وإزاحة ملايين أخرى من الأصلانيين إلى ما وراء الحدود (Hixson 2013, 1). وتعتبر الإزاحة التي شهدها قسم كبير من المجتمع الفلسطيني ما بين عامي ١٩٤٧و ١٩٤٨ مثالا أخر.

لكن في حالات أخرى، عَنَت «ارحل من هنا» رحيل المكون الثقافي والعرقي للسكان الأصلانيين وتحويلهم إلى إنسان جديد يشبه المستعمِر الأوروبي. وقد حبذ وولف استخدام مفهوم إزالة السكان الأصلانيين (elimination)، بدل مفهوم الإبادة (genocide). فالإزالة قد تكون، بناء على وولف، إزالة ثقافية للمجتمع الأصلاني؛ أي استيعابه أو دمجه داخل مجتمع المستعمِرين دون أن يتأثر المجتمع الأخير من عملية الدمج. فمثلا، بعد أن تطور مجتمع الاستعمار الاستيطاني في أستراليا، وأصبحت الإبادات الجسدية ظاهرة غير مقبولة، لجأ المستعمرون إلى عزل نساء السكان الأصلانيين في معسكرات، وتلقيحهن من قبل المستعمرين. أما الأطفال من الجيل الثاني فتم وضعهم في أحياء مخصصة على أطراف المدن، استعدادا لاستيعاب الجيل الثالث منهم داخل المجتمع المستعمِر بعد التأكد من تبييضه ليس فقط بيولوجيا، وإنما ثقافيا أيضا (wolfe 2001, 871-873).

وقد استند بعض الباحثين إلى منطق الإزالة (التي قد لا تكون جسدية بالضرورة) لتصنيف تجارب الاستعمار الاستيطاني عبر التاريخ الحديث. وهم بذلك حاولوا أن يفسروا كيف أن الاستعمار الاستيطاني حاول في بعض الحالات الإبقاء على السكان الأصلانيين، ومع ذلك كان بقاؤهم خاضعا لمبدأ الإزالة، والتي كانت تعني في هذه الحالات، إزالة اجتماعية، أو ثقافية، أو قومية، بحيث يبقي مجتمع السكان الأصلانيين دون أن يكون لهم دور في صياغة (والتأثير على) التكوين الاجتماعي لمجتمع المستوطنين الجدد.

فمثلا، يقوم أوسترهامل بذكر «مستعمرات الاستيطان» (Settlement colonies) باعتبارها واحدة من ستة أشكال من التوسع الأوروبي. ولم يكن أوسترهامل غافلا عن أن «مستعمرات الاستيطان» على خلاف الاستعمار الاستغلالي تسعى إلى استبدال السكان الأصلانيين على أرضهم. ومع ذلك، حاجج بأن هناك ثلاثة نماذج من «مستعمرات الاستيطان»: الأول، يسمى نموذج نيو إنجلاند، ويقوم على «استبدال وحتى إبادة السكان الأصلانيين واقتصادهم. مثل المستعمرات البريطانية في نيوإنجلاند، والبريطانية والفرنسية في كندا، أو الاسترالية؛ والثاني، النموذج الإفريقي، والذي يعتمد اقتصادياً على قوة عمل السكان الأصلانيين، مثل المستعمرات الفرنسية في الجزائر، أو البريطانية في زيمبابوي، أو جنوب أفريقيا؛ والثالث، النموذج الكاريبي، حيث يعمل الاستعمار الاستيطاني على استيراد العبيد، مثل المستعمرات البريطانية في جامايكا، والبرتغالية في البرازيل (Osterhammel 1997, 11-12). لكن حتى في تلك الحالات التي يستفيد فيها الاستعمار الاستيطاني من قوة عمل السكان الأصلانيين، كما في النموذج الإفريقي الذي تحدث عنه اوسترهامل، فإن طبيعة العلاقة بين المستعمر والسكان الأصلانيين تبقى خاضعة لمبدأ الإزالة الاجتماعية والثقافية (وليس الجسدية– فما زالت قوة العمل الرخيصة ضرورية مؤقتاً). وقد أوضح فيراسيني في هذا السياق، أن الاستعمار الاستيطاني

وهنا تكمن معضلة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. إن عدم انتهاء الصراع مرتبط بعدم تمكن المستعمِر الصهيوني من إبادة كل السكان الأصلانيين: فمن جهة، هناك أكثر من ١٣ مليون فلسطيني، أقل من نصفهم يعيشون على الأرض المستعمَرة؛ ومن جهة ثانية، لا يزال السكان الأصلانيون يخضعون للاستعمار، ويطالبون بحقهم في تقرير المصير (أي عدم القدرة على إزالتهم جسديا)؛ وثالثا، وربما هذا ما يميز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، استحالة استيعاب أو دمج السكان الأصلانيين ضمن مجتمع المستعمرين (إزالتهم اجتماعيا وثقافيا)؛ فالفروقات بين المستعمِر والمستعمَر لا تقوم على العرق، أو اللون، وإنما على الديانة.

يهدف في النهاية إلى إخفاء السكان الأصلانيين، حتى لو استفاد مؤقتاً من قوة عملهم. هذه الاستفادة المؤقتة قد تعني أن استراتيجيات الاستعمار الاستيطاني قد تمارس تجاه السكان الأصلانيين إلى جانب استراتيجيات الاستعمار الاستغلالي، بيد أن المبدأ الناظم في الاستعمار الاستيطاني هو إزالة السكان الأصلانيين، إما جسديا، وإما اجتماعياً (Veracini 2015, 25-26).

أراد المستعمرون في جنوب افريقيا، والتي تمثل هذا التمازج بين الاستغلال والإقصاء، أو بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني، الأرض خالية من السكان الأصلانيين ليبنوا مشروعهم الجديد؛ لكن من جهة أخرى كانوا بحاجة للسكان الأصلانيين لتوفير أيد عاملة رخيصة (Cavanagh 2017, 290-293). ودفع هذا التناقض في تجربة جنوب افريقيا، المستعمر إلى عزل السكان الأصلانيين في معسكرات مغلقة. إن إبادتهم الجسدية ستهدد بناء دولة الاستعمار الاستيطاني لأنها ستترك المستعمرين بدون أيد عاملة رخيصة. ولعل عدم إزالة كل الفلسطينيين عن الأرض عام ١٩٤٨، ثم عام ١٩٦٧، في سياق تطور الاستعمار الاستيطاني الصهيوني قد أتاح للمستعمرين الصهاينة استدخال استراتيجيات الاستعمار الاستغلالي في سياق مشروعهم الإقصائي. فالمشروع الصهيوني يعمل على إزالة الوجود الفلسطيني من جهة (منطق الإزالة)، لكنه أيضا استفاد من قوة عملهم الرخيصة، خاصة بعد العام ١٩٦٧ (منطق الاستغلال الاقتصادي) (Lloyd 2012, 66).

وهنا تكمن معضلة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. إن عدم انتهاء الصراع مرتبط بعدم تمكن المستعمِر الصهيوني من إبادة كل السكان الأصلانيين: فمن جهة، هناك أكثر من ١٣ مليون فلسطيني، أقل من نصفهم يعيشون على الأرض المستعمَرة؛ ومن جهة ثانية، لا يزال السكان الأصلانيون يخضعون للاستعمار، ويطالبون بحقهم في تقرير المصير (أي عدم القدرة على إزالتهم جسديا)؛ وثالثا، وربما هذا ما يميز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، استحالة استيعاب أو دمج السكان الأصلانيين ضمن مجتمع المستعمرين (إزالتهم اجتماعيا وثقافيا)؛ فالفروقات بين المستعمِر والمستعمَر لا تقوم على العرق، أو اللون، وإنما على الديانة. فبينما استطاع الاستعمار الاستيطاني في البرازيل وأستراليا استيعاب السكان الأصلانيين عبر تفعيل سياسيات معينة من التزويج (Miscegenation)،[٤] الا أن هذه السياسيات غير ممكنة في السياق الصهيوني، الذي ينقسم فيه المستعمِر والمستعمَر بناء على مقولة الديانة وليس العرق أو اللون.

باختصار، بينما يرغب الاستعمار الاستغلالي ببقاء السكان الأصلانيين على حالهم، ويعمل على احتجاز تطورهم، فإن الاستعمار الاستيطاني يعمل على إزالة السكان الأصلانيين، ويعمل على إنهاء وجودهم (الفيزيائي، أو القومي، أو الثقافي). ويلخص وولف هذا البعد المهم بقوله: «في اقتصاد [مجتمع] الاستعمار الاستيطاني، فإن السكان الأصلانيين هم الفائض [الذي لا لزوم له] وليس المستعمِرين» كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي (wolfe 1999, 3).

العلاقة مع المركز الإمبريالي

ولأن المستعمِرين في الاستعمار الاستيطاني يهاجرون بلا رجعة، فإن شبكة العلاقات التي تنشأ في سياق مشروعهم تختلف عنها في سياق مشروع الاستعمار الاستغلالي. وقد عبر فيراسيني (Veracini 2010 ,6) عن ذلك بقوله إن الاستعمار

إن العلاقة المثلّثة بين المستعمِر والسكان الأصلانيين والدولة الإمبريالية الأم قد تبدو أكثر تعقيداً عندما نفترض أن المصالح ما بين المستعمِر الاستيطاني والدولة الإمبريالية الأم لا تكون مشتركة في كل الحالات. فمثلا، يرى فيراسيني، أن الدولة الإمبريالية، في بعض الأحيان، تستخدم أجندات ضد مصالح المستوطنين (Veracini ٢٠١٤, ٦٢٨). بريطانيا تعتبر مثالاً على الدولة الإمبريالية التي سعت إلى احتضان مشاريع الاستعمار الاستيطاني، الأمر الذي أنتج تناقضاً في مصالحها تجاه المستعمرات:

الاستيطاني يُنشئ شبكة ثلاثية–العلاقة تضم المركز الإمبريالي، والمستعمِرين المستوطنين، والسكان الأصلانيين، وذلك على العكس من العلاقة الثنائية التي تحدث عنها أوسترهامل (١٩٩٧) في سياق شرحه للاستعمار الاستغلالي، والتي تتكون من الدولة الإمبريالية الأم مقابل الشعوب المستعمَرة، أو المركز مقابل المحيط (Osterhammel 1997). والتمييز هنا ليس كمياً بين عدد الأطراف التي تدخل في العلاقة، وإنما كيفيّ ايضاً.

في حالة الاستعمار الاستغلالي، فإن الدولة الإمبريالية الأم، حسب أوسترهامل، هي التي تتحكم بالقرارات التي تخص حياة الشعوب المستعمَرة، وهي المستفيد المباشر من دمج قوة عمل السكان الأصلانيين بالخيرات المادية التي تتوفر عليها المستعمَرة. وهي بذلك تعمل على احتجاز التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان الأصلانيين، عبر نهب فائضهم الاقتصادي، لتضمن استمرار العلاقة الاستعمارية أطول مدة ممكنة (Macqueen 2007, 141-143).

لكن في حالة الاستعمار الاستيطاني، فإن العلاقة تكون أكثر تعقيدا: يهاجر المستعمر الاستيطاني من الدولة الإمبريالية الأم ويبقى على علاقة استراتيجية معها إلى حين توطيد مجتمعه الاستيطاني الجديد (مثل المستعمِرين البريطانيين أثناء استعمار أميركا الشمالية)؛ أو أنه يهاجر من دولة أوروبية إلى المستعمَرة، لكنه يبني علاقات إستراتيجية مع دولة إمبريالية غير التي خرج منها لتصبح الدولة الأم الراعية لمشروعه (مثل المستعمِرين الصهيونيين الذين خرجوا من شرق أوروبا لكنهم بنوا علاقتهم في البدايات مع بريطانيا كدولة أم). لكن في كل الأحوال فإن علاقة الاستعمار الاستيطاني مع الدولة الإمبريالية الأم تبقى مؤقتة إلى حين انتهاء المشروع، والتحول الى دولة طبيعية. ففي الكثير من الحالات نجد أن المستعمِر الاستيطاني قام بما يسميه «حرب التحرير» ليقطع صلته بالدولة الأم التي خرج منها، والتي كانت حتى ذلك الوقت تستفيد هي الأخرى من المشروع.

إن العلاقة المثلّثة بين المستعمِر والسكان الأصلانيين والدولة الإمبريالية الأم قد تبدو أكثر تعقيداً عندما نفترض أن المصالح ما بين المستعمِر الاستيطاني والدولة الإمبريالية الأم لا تكون مشتركة في كل الحالات. فمثلا، يرى فيراسيني، أن الدولة الإمبريالية، في بعض الأحيان، تستخدم أجندات ضد مصالح المستوطنين (Veracini 2014, 628). بريطانيا تعتبر مثالاً على الدولة الإمبريالية التي سعت إلى احتضان مشاريع الاستعمار الاستيطاني، الأمر الذي أنتج تناقضاً في مصالحها تجاه المستعمرات: فمن جهة، كانت بحاجة إلى الإبقاء على السكان الأصلانيين والانتفاع من قوة عملهم الرخيصة، أو السوق الاستهلاكية التي يوفرونها؛ لكنها بالمقابل كانت تسعى أيضا إلى الانتفاع من علاقتها مع المستعمِر الاستيطاني الذي يعمل على إقامة دولة رأسمالية حليفة.

يقوم منطق الاستعمار الاستيطاني، على الوصول بأسرع وقت ممكن إلى الاعتماد الذاتي، والاستمرارية الذاتية، سواء في الاقتصاد، أو في التركيبة الديمغرافية. فمعنى الاستيطان الدائم، يتضمن إنشاء مجتمع متكامل من المستعمرين الاستيطانيين، والكف عن تلقي مساعدات خارجية من جهة، والانتهاء من طرد أو إزالة السكان الأصلانيين، من جهة أخرى. وطالما لم يتم بلوغ هذين الهدفين فإن الاستعمار الاستيطاني يعتبر نفسه مهدداً.

لكن هذا لم يمنع البعض الآخر من أن يرى أن العلاقة مع الدولة الإمبريالية الأم قد تكون في بعض الحالات دائمة. فمثلا، يرى ميتشيل (Thomas G. Mitchell) أن الاستعمار الاستيطاني قد يكون تابعاً لدولة أم (dependent)، و قد يكون مستقلاً عنها (independent). وهو يسوق مثالين (يعتبران نادرين) على الاستعمار الاستيطاني التابع: شمال ايرلندا والجزائر. ويشرح كيف أن ايرلندا

ما يهمنا هنا هو أن المستعمر الاستيطاني، بشكل عام، لا يصل إلى الأراضي ليكون مندوباً للدولة الأم الرأسمالية، وإنما ليُنشئ مجتمعه الرأسمالي الخاص به. أما علاقته بالدولة الأم فتكون نفعية ومؤقتة، وتتحول في مرحلة ما إلى معيقة بالنسبة لبناء مشروعه الاستيطاني. وبالنسبة للسكان الأصلانيين فإنهم يدخلون رغما عنهم في علاقة مع المستعمِر الاستيطاني، على أن هذه العلاقة لا تكون مبنية على الاستغلال الاقتصادي، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي، وإنما هي علاقة من نوع آخر.

الشمالية تحولت إلى استعمار استيطاني مستقل، على الأقل فعليا وليس قانونياً، إبان حكم ستورمونت (Stormont) ما بين ١٩٢٠ و ١٩٧٢، قبل أن تعود لتصبح استعمارا استيطانياً تابعاً لبريطانيا، بحيث تتم صناعة القرار داخل الدولة الإمبريالية الأم وليس من قبل المستوطنين (Mitchell 2000, 3). لكن حتى في هاتين الحالتين الشاذتين، فإننا يجب أن نميز ما بين الاستعمار الاستيطاني باعتباره مشروعا تقوم به الدولة لتوسيع أراضيها الجغرافية (فرنسا أعلنت أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من أرض الجمهورية الفرنسية)، وبين الاستعمار الاستيطاني باعتباره مشروعا تقوم به جماعات تخرج من أوروبا لتقطع صلتها بها أثناء إنشاء مجتمعها الجديد، مثل الصهاينة (زريق ٢٠١١). في كل الأحوال، وبالرغم من أن الاستعمار الاستيطاني الايرلندي كان تابعاً لبريطانيا أثناء تأسيسه، إلا أن المستوطنين الجدد في ايرلندا يعتبرون أن دولة الاستعمار الاستيطاني التي شيدوها دولة لها كيانها الخاص، وإن كانت سياسيا ضمن الولايات المتحدة البريطانية.

ما يهمنا هنا هو أن المستعمر الاستيطاني، بشكل عام، لا يصل إلى الأراضي ليكون مندوباً للدولة الأم الرأسمالية، وإنما ليُنشئ مجتمعه الرأسمالي الخاص به. أما علاقته بالدولة الأم فتكون نفعية ومؤقتة، وتتحول في مرحلة ما إلى معيقة بالنسبة لبناء مشروعه الاستيطاني. وبالنسبة للسكان الأصلانيين فإنهم يدخلون رغما عنهم في علاقة مع المستعمِر الاستيطاني، على أن هذه العلاقة لا تكون مبنية على الاستغلال الاقتصادي، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي، وإنما هي علاقة من نوع آخر. إن علاقة السكان الأصلانيين مع المستعمرين الاستيطانيين هي علاقة صراع (وبقاء) على الأرض. وقد لخص فيراسيني هذه العلاقة بقوله إن الاستعمار الاستيطاني يخلق ظروفا بحيث تتم ممارسة الفعل الاستعماري من داخل الكيان السياسي المستعمر استيطانيا، على العكس من الاستعمار الاستغلالي والذي يمارس الفعل الاستعماري من الخارج، من خلال متروبول منفصل جغرافيا واقتصاديا وسياديا عن المستعمَرة (Veracini 2010, 57).

الاستعمار الاستيطاني مشروع دائم

ولأن الهدف هو الأرض الفارغة من السكان الأصلانيين، فإن المستعمِر في حالة الاستعمار الاستيطاني يأتي ليبقى، ولا ينوي العودة إلى «الوطن»، وهدفه هو تحويل المستعمرة إلى «وطن جديد» وذلك على العكس من المستعمِر في حالة الاستعمار الاستغلالي، الذي يعلم مسبقاً أن تواجده على أراضي المستعمَرة هو مؤقت. (Veracini 2010, 6; Glenn 2015, 57).

ويحول وولف هذه السمة (الهجرة للاستيطان الدائم) إلى عبارة تحمل دلالات نظرية: فهو يقول «المستعمِرون جاؤوا ليبقوا– الغزو [في حالة الاستعمار الاستيطاني] هو بنية وليس حدثاً» (Wolfe 1999,). إن الاستعمار في حالة الاستعمار الاستغلالي يعتبر حدثاً، له بداية وله نهاية؛ والحدث يمكن أن تزول آثره ويمكن أن تستمر. فعندما يستذكر الباحثون ظاهرة الاستعمار الاستغلالي الكلاسيكي، فإنهم ينظرون إليه باعتباره حدثا وصل نهايته في فترة تفكك الاستعمار (decolonialism)؛ من جهة ثانية، هناك من ينظر إلى الاستعمار الاستغلالي على أنه حدثاً، لكن بالرغم من أن وجوده في المستعمرات قد انتهى فيزيقياً، إلا أن آثاره ما تزال حاضرة في وعي واقتصاد ومجتمع المستعمَرين سابقاً (postcolonialism)؛ ومن جهة ثالثة، هناك من يرى أن الاستعمار الاستغلالي انتقل من كونه حدثاً له طابع فيزيائي واضح، إلى حدث له طابع غير مباشر (Loomba 1998;) (neocolonialism Macqueen 2007; ferro 1997). في كل الأحوال، يستطيع المستعمَرون يستطيعون التخلص من المستعمِرين، وتقرير مصيرهم على أرضهم. فهذه إمكانية متاحة أمامهم.

واستطراداً على مفهوم البنية لدى وولف، فإن الاستعمار الاستيطاني يعيد إعادة انتاج الزمان والمكان ليصبحان من الآن فصاعدا ملكا للمستوطنين الجدد، وليس لحقبة ما قبل الاستعمار. لقد أوضحت هنيدة غانم، كيف أن المستعمِر الصهيوني قام بإعادة إنتاج المكان (فلسطين) من خلال تحويل الأسماء، والرموز، والذكريات، والروايات التاريخية لتصبح منتمية إلى روايته.

في المقابل، لا يمكن الحديث عن ما بعد الاستعمار الاستيطاني (settler postcolonialism)، أو عن تفكك الاستعمار الاستيطاني (settler decolonialism)، أو الاستعمار الاستيطاني الجديد (settler neocolonialism). فالاستعمار الاستيطاني، منذ بدايته كان، كبنية، يقوم على إعادة انتاج الإنسان المستعمِر، باستمرار، ليصبح إنسانا أصلانيا (settler indigenization)؛ ومن جهة ثانية، كان يقوم على إعادة انتاج الانسان المستعمَر لكي يكف عن كونه مستعمَراً ويزول، أو يختفي، أو يتم طرده (native elemination). هنا فقط يمكن أن نفسر عبارة جيمس بليخ: «الذي تمدد واستمر باقياً في تاريخ التوسعات الأوروبية إنما هو الاستيطان، وليس الاستعمار [الاستغلالي]» (Blich, 2009, 21-23).

ويقترح فيراسيني على الباحثين بلورة حقل دراسي للكشف عن معنى تفكك الاستعمار الاستيطاني. فهو يرى أن الاستعمار الاستغلالي يقوم على علاقة الخارج (المركز الإمبريالي) بالداخل (المجتمع المستعمَر)، وبالتالي فإن مفهوم تفكك الاستعمار في هذه الحالة (وارتباطه بمفهوم التحرر الوطني) يعني قطع هذه العلاقة، وإعادة القرار بتقرير مصير المجتمع المستعمَر من الخارج إلى الداخل. لكن في حالة الاستعمار الاستيطاني فإن فعل الاستعمار تتم ممارسته ليس من الخارج، وإنما من الداخل. فالبنية التي تحدث عنها وولف تعني أن المستوطن الاستعماري يعمل على إلغاء صفة الاستعمار عن نفسه من خلال التحول من مستعمِر (والتي قد تعني أنه خارجي وغريب تجاه المكان) إلى أصلاني (والتي تعني أنه صاحب المكان). في المقابل، فإن المستعمِر الاستيطاني يعمل على تحويل المستعمَر (السكان الأصلانيين) من صاحب الأرض إلى إنسان غريب عنها، أو إنسان عابر. بكلمات أخرى، فإن منطق الاستعمار الاستيطاني يقوم على إلغاء العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، عبر إعادة إنتاج كل طرف.

في حالة الاستعمار الاستيطاني، إذن، تكون المعادلة كالتالي: كلما طالت علاقة المستعمِر بالمستعمَر، فإن هذا يشكل مؤشراً لفشل الاستعمار الاستيطاني. وعندما تزول العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر فإن هذا يعتبر نجاحا للمشروع الاستعمار الاستيطاني، حيث يكفّ عن كونه استعمارا استيطانيا، ويتحول إلى مجتمع طبيعي. ويرى فيراسيني، أنه من وجه نظر المستعمَرين، يعني تفكك/انهاء الاستعمار الاستغلالي إنهاء علاقة المستعمِر بالمستعمَر؛ أما تفكك/انهاء الاستعمار الاستيطاني فيعني إبقاء العلاقة حية قدر المستطاع (Veracini 2011, 5-8).

واستطراداً على مفهوم البنية لدى وولف، فإن الاستعمار الاستيطاني يعيد إعادة انتاج الزمان والمكان ليصبحان من الآن فصاعدا ملكا للمستوطنين الجدد، وليس لحقبة ما قبل الاستعمار. لقد أوضحت هنيدة غانم، كيف أن المستعمِر الصهيوني قام بإعادة إنتاج المكان (فلسطين) من خلال تحويل الأسماء، والرموز، والذكريات، والروايات التاريخية لتصبح منتمية إلى روايته. وترى غانم أن الإزالة والمحو في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، شأنها شأن باقي الاستعمارات الاستيطانية، تعتبر أفعالا شمولية «لا يراد منها إبعاد الأصلانيين وحسب... بل أيضا إبعاد اسمهم وذكرهم من الفضاء الزمكاني، واستعمار تاريخ المكان وفضائه وأسمائه (غانم ٢٠١٣، ١٢٠). فمعظم مشاريع الاستعمار الاستيطاني ادّعت وجود رسالة تاريخية، أو مهمة دينية، في تحرير الأرض وتطهيرها من السكان الأصلانيين، وذلك عبر إعادة إنتاج الزمان (كتب المستكشف الفرنسي جوزيف ديجيرانغو عن السكان الأصلانيين، أثناء اكتشافه تسمانيا، كيف أن الاكتشاف لا يعني الانتقال في المكان وإنما أيضا الانتقال عبر الزمان لإعادة صياغة الروايات) (Mansour 2011, 149)؛ وإعادة إنتاج المكان (كابتين كوك لم يطلق اسم نيو أيلاند لأنه اكتشف الجزيرة، وانما

لكن في الاستعمار الاستيطاني، يقوم المستعمِر بتوظيف خطابات عنصرية إقصائية، وليس استعلائية. فالمستعمِر في هذه الحالة يعمل على عدم إعادة إنتاج العلاقة بينه وبين السكان الأصلانيين الذين يجب أن يزولوا. لذا، فإن خطاباته تقوم على ثنائية الإنا-الآخر اللذين لا يقعان، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي، على محور عامودي، بحيث أن التحضّر والتطور التدريجي لـ«آخر» المستعمَر قد يصل به إلى مكانة «الأنا» المستعمِرة. تعتبر ثنائية الأنا- الآخر في الاستعمار الاستيطاني أفقية. إنهما كيانان لا يلتقيان ، ولو حتى نظرياً.

لأنها لم تكن مرسومة في السابق على الخرائط؛ إن وضعها على الخارطة كان يعني إخراجها من العدم إلى حيز الوجود) (Wolfe 1997, 409-410)؛ وإعادة إنتاج الأسماء (قام الصهيونيين بتغيير أسماء المدن والقرى والبحار والبحيرات والجبال والآثار من أسماء عربية إلى أسماء عبرية يهودية توراتية) (غانم ٢٠١٣). ولأن المواجهة تكون استثنائية بين المستعمِر الذي يأتي ليبقى، وبين السكان الأصلانيين الذين يجب أن يزولوا لكي لا يبقوا، فإن السياق الاستعماري الاستيطاني يكون مثقلا بالخطابات العنصرية التي تعتبر جزءا بنيويا من المشروع الاستعماري.

الاستعمار الاستيطاني يستند إلى خطابات إقصائية

تعتبر الخطابات المستخدمة في السياق الاستعماري الاستغلالي عنصرية، لكنها تفترض التعايش بين المستعمِر والمستعمَر على قاعدة التفوقية (superiority). فالمستعمِر يعمل باستمرار على إعادة إنتاج ثنائية الحداثي– البربري (Modern-Barbarian)، عبر تطوير خطابات عنصرية تفوقية ليحافظ على ديمومة العلاقة مع المستعمَر، بينما أن الأخير يعمل على قطع العلاقة عبر تقويض رواية المستعمِر (Loomba 1998).

لكن في الاستعمار الاستيطاني، يقوم المستعمِر بتوظيف خطابات عنصرية إقصائية، وليس استعلائية. فالمستعمِر في هذه الحالة يعمل على عدم إعادة إنتاج العلاقة بينه وبين السكان الأصلانيين الذين يجب أن يزولوا. لذا، فإن خطاباته تقوم على ثنائية الإنا–الآخر اللذين لا يقعان، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي، على محور عامودي، بحيث أن التحضّر والتطور التدريجي لـ «آخر» المستعمَر قد يصل به إلى مكانة «الأنا» المستعمِرة. تعتبر ثنائية الأنا– الآخر في الاستعمار الاستيطاني أفقية. إنهما كيانان لا يلتقيان ، ولو حتى نظرياً (Bateman and Pilkington 2011).

وحتى نضع الخطابات العنصرية الإقصائية في سياقها التاريخي، ونحللها من منظور سوسيولوجي، يجب ربط الخطابات العنصرية مع التركيبة السكانية لمجتمع الاستعمار الاستيطاني، وموقع كل عنصر من عناصر هذه التركيبة داخل بنية الاستعمار (الاقتصادية والاجتماعية). ولئن أشار هرتسل إلى أنه «إذا أراد المرء أن يستبدل بناء جديداً بآخر قديم، فيتوجب عليه أن يهدم قبل أن يبني»، فإن وولف قد استخلص أن «الموت الاجتماعي للسكان الأصلانيين يعني ولادة المستعمِر الاستيطاني» (Wolfe 2011, 273). لذا، يتم في سياق الاستعمار الاستيطاني، ترميز هذه العلاقة القائمة على الإزالة والاستبدال، من خلال تفعيل خطاب إقصائي يظهر فيه المستوطنون على أنهم جماعة صاعدة وواعدة، بينما أن السكان الأصلانيين يبدون مجتمعاً في طريقه إلى الزوال والاندثار. واستناداً إلى دعوة وولف بالبحث عن الأساس المادي والاجتماعي لظهور الخطابات الاقصائية، فإن الترميز قد يختلف من سياق إلى آخر (Wolfe 2011, 274). ففي الاستعمار الاستيطاني لأميركا، تأسس الخطاب الإقصائي على مقولة العرق (race)، بينما تأسس في فلسطين على مقولة الديانة. وهذه الاختلافات على المستوى الخطابي، لها تبعات لا يمكن تجاهلها، على مستقبل العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، وعلى امكانيات القيام بفعل الإزالة الاجتماعية لكتلة السكان الأصلانيين عبر دمجهم، واستيعابهم.

وهنا، تظهر قوة الخطاب الاستعماري الاستيطاني وتشعباته. ففي أميركا الشمالية تم ترميز المستوطنين الجدد، والعبيد الأفارقة، والسكان الأصلانيين بناء على مقولات عرقية هي البيض، والسود والحمر. وبينما كان الخطاب تجاه السود استعلائيا، بدا العرق

الأحمر كعرق آفل (Vanishing race) (Hoxsin 2013, 81; Wolfe 2001, 866)، ومُرمز وفق خطاب إقصائي. ففي النهاية، ما يجمع الأبيض والأسود هي علاقة استغلال لقوة العمل (مفردات الخطاب تنتمي إلى حقل الاستعمار الاستغلالي)، بينما أن علاقة الأبيض مع الأحمر هي علاقة وجود على الأرض (مفردات الخطاب تنتمي إلى حقل الاستعمار الاستيطاني). الحالة في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني مماثلة من حيث الجوهر، مع أنها تختلف في الشكل وأدوات الترميز. فالعلاقة بين الصهيوني المستوطن والفلسطيني الأصلاني تم ترميزها في خطاب ديني (يهودي–عربي)، على أن العلاقة بينها هي علاقة وجودية تتمحور حول الأرض. لكن العلاقة بين الصهيوني الاشكنازي الأوروبي الأبيض واليهودي الشرقي (وفي أحيان كثيرة العربي) تم ترميزها باستخدام خطاب استعلائي (وليس إقصائيا) يقوم على التفوق الحضاري (في حالة يهود اليمن) أو العرقي (في حالة اليهود الاثيوبيين)، لأن جوهر العلاقة هو العمل. إن الحاجة إلى إعادة إنتاج العلاقة القائمة على استغلال العمل، بين اليهودي الاشكنازي واليهودي المزراحي، هي التي تدفع المستعمِرين الأوروبيين في حالة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني إلى قبول تكوينات بشرية جديدة (يعتبرونها أدنى منهم كما هو الحال في الخطاب الاستعماري) بداخلهم، على أساس اللامساواة (Wolfe 2001, 904).

فالخطاب العنصري المستخدم في سياق الاستعمار الاستيطاني يحدد من يستطيع أن ينتقل من طرف إلى آخر (اليهودي الشرقي يستطيع أن يتطور إلى يهودي حداثي أوروبي الثقافة)، ومن لا يمكنه أن ينتقل (السكان الأصلانيون غير اليهود لا يمكن أن يصبحوا يهوداً أوروبيين أو على الأقل يهوداً). تجد الخطابات المستخدمة في كل سياق استعماري استيطاني تبريرها السوسيولوجي في طبيعة العلاقة المادية بين أطرافها داخل بنية المجتمع الاستعماري الاستيطاني.

الاستعمار الاستيطاني مشروع رأسمالي متطور بالضرورة

في العام ١٩٨٣، لاحظ دونالد دينون (Donald Denoon)[٥] أن الدول الاستعمار الاستيطاني هي دول رأسمالية متطورة، وقد كانت الولايات المتحدة هي المثال الأهم الماثل أمامه. وبعد أن استخدم مفهوم «الرأسمالية الاستيطانية» (Settler capitalism)، قام بدراسة حالات أخرى (أهمها، الأرجنتين، جنوب افريقيا، نيوزيلاند) ليبين لماذا لم تحاكي الرأسمالية الاستيطانية فيها تجربة الولايات المتحدة القوية والمزدهرة.

وارتباطا بالسمتين الثانية والثالثة، حيث العلاقة مع المركز الإمبريالي تكون مؤقتة، وحيث الاستعمار الاستيطاني يؤسس نفسه كمشروع دائم على الأرض، فان اقتصاديات دول الاستعمار الاستيطاني تتطور بشكل مختلف عن الدول الرأسمالية الأوروبية المتقدمة من جهة، وبشكل مختلف أيضا عن دول الجنوب التابعة.

لقد قام العديد من المختصين بدراسة تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، وكانوا يرتكزون إلى علاقة الدولة الرأسمالية الإمبريالية مع المستعمَرات التابعة، بحيث أن المستعمرات(وهنا الإشارة إلى الاستعمار الاستغلالي)، خضعت لعلاقات رأس المال الأوروبي، فتم احتجاز تطورها، وسرقة فائضها الاقتصادي (Macqueen 2007, 141-143). لكن الأهم، أن المستعمرات أثناء فترة الاستعمار الاستغلالي، ولاحقاً أثناء فترة الاستعمار الجديد (neocolonialism)، عجزت عن تطوير أنماط إنتاج رأسمالية متطورة ومستقلة، وعجزت عن تطوير صناعة متطورة، وكانت تبادلاتها التجارية مع الخارج بشكل عام، والمركز الإمبريالي بشكل خاص خاضعة لعلاقة التبعية. وهذا أدى إلى عجز المستعمرات المستغلة اقتصاديا، عن نفي أنماط الإنتاج الما قبل رأسمالية، وأشكال الحياة القديمة، كالثقافة والعلاقات الاجتماعية، والتي ظلت تعيد إنتاج نفسها داخل التشكيلة الاجتماعية للمستعمرة التابعة للمتروبول (Wolfe 1997, 398). لكن الأمر مختلف في المستعمرات الاستيطانية.

يبدأ الاستعمار الاستيطاني بإزالة السكان الأصلانيين. وهو في الواقع إنما يزيل أنماط إنتاجهم، وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومؤسساتهم السياسية، ليحصل على الأرض «الخالية». يكمن الاختلاف البنيوي ما بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني، في أن الأول يعمل على الاستحواذ على الأرض والسكان الأصلانيين بهدف استغلالهم، بيد أن الثاني يعمل على الاستحواذ وحسب: إنه يدمر كل أنماط الحياة السابقة، ويعمل على إزالة الأصلانيين (Veracini 2015, 94). وقد بين فولي (Tadhg Foley) كيف أن الاستعمار الاستيطاني كان يعتبر، في أعين مؤرخي القرن التاسع عشر الذين عايشوا ازدهار الاقتصاد الرأسمالي الأميركي من جهة، وولادة مشاريع استعمار استيطاني جديدة من جهة أخرى، على أنه مشروع استثماري رأسمالي يحاكي الرأسمالية الأوروبية الصاعدة: فإنجلترا نفسها–كتب أحد المؤرخين في القرن التاسع عشر– تم نقلها إلى الطرف الآخر من العالم، وهذا شمل ليس فقط ثقافتها وعاداتها، وإنما أيضا علاقات الإنتاج الرأسمالية (Foley 2011,10-28). فالأصلانيون في أميركا الشمالية، جُردوا من علاقتهم بالأرض،

وفي السياق نفسه أيضا، قامت مشاريع الاستعمار الاستيطاني في افريقيا، والتي كانت حسب فيلدهاوس وأوسترهامل، تحتاج إلى قوة عمل السكان الأصلانيين كحالة استثنائية، قامت بالإبقاء على أنماط الإنتاج الافريقية الما قبل رأسمالية لكنها ربطتها بنمط الإنتاج الرأسمالي للمستوطنين الجدد، لكي تعمل على خدمته. ففي النهاية، تعتبر تشكيلة الاستعمار الاستيطاني مركزاً رأسمالياً بالنسبة لأنماط الإنتاج الأصلانية التابعة لها في حال كانت الإزالة اجتماعية وليس جسدية. فالمركز والتابع يتعايشان على نفس الوحدة الجغرافية في تشكيلة الاستعمار الاستيطاني (الاستعمار الاستيطاني بنية وليس حدثا)

وتم تدمير أنماطهم الإنتاجية، ولكن وهذا الأهم، اعتبروا غير مؤهلين ليشكلوا قوة عمل رخيصة داخل التشكيلة الاستعمارية الاستيطانية الجديدة، التي قامت على أساس علاقات الإنتاج الرأسمالية. فمشروع الاستعمار الاستيطاني الأميركي يعتبر هدما لبنية اجتماعية اقتصادية أصلانية، وفي الوقت نفسه تشييدا لبينة اجتماعية اقتصادية رأسمالية.

وفي السياق نفسه أيضا، قامت مشاريع الاستعمار الاستيطاني في افريقيا، والتي كانت حسب فيلدهاوس وأوسترهامل، تحتاج إلى قوة عمل السكان الأصلانيين كحالة استثنائية، قامت بالإبقاء على أنماط الإنتاج الافريقية الما قبل رأسمالية لكنها ربطتها بنمط الإنتاج الرأسمالي للمستوطنين الجدد، لكي تعمل على خدمته. ففي النهاية، تعتبر تشكيلة الاستعمار الاستيطاني مركزاً رأسمالياً بالنسبة لأنماط الإنتاج الأصلانية التابعة لها في حال كانت الإزالة اجتماعية وليس جسدية. فالمركز والتابع يتعايشان على نفس الوحدة الجغرافية في تشكيلة الاستعمار الاستيطاني (الاستعمار الاستيطاني بنية وليس حدثا) (Silverstien 2011). أما شافير (Gershon Shafir) فيوضح كيف أن نشوء مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فترة الييشوف المبكر(خاصة ما بين ١٩٠٤ و ١٩١٤)، كان يعني بناء التشكيلة الرأسمالية الصهيونية، التي لا مكان فيها للأصلانيين، وأنماط إنتاجهم (Shafir 1996).

إن المهاجرين الذين خرجوا من أوروبا الرأسمالية في فترات مختلفة، وبناء على ظروف مختلفة، لا يبحثون عن مكان جديد يكون تابعاً ومستعمَراً، أو مستغلاً اقتصادياً من قبل الإمبريالية الأوروبية؛ كما أنهم لا يبحثون في المقابل عن مكان فقير وتسوده أنماط إنتاجية ما قبل رأسمالية. بل إن هدفهم النهائي تطوير أنماط حياة أفضل تقوم على الرخاء (Shafir 1996, 40). فمثلا، ضمت الهجرة الصهيونية الأولى (١٨٨٢– ١٩٠٤) حوالي ٣٢ ألف مستعمر استيطاني، بقي منهم في فلسطين بضع مئات، حيث عاد المعظم أدراجه يبحث عن نمط حياة لم يجده في فلسطين بسبب عدم قدرة أبناء هذه الموجة على بناء نمط الإنتاج الرأسمالي وفق شروط فلسطين وظروفها الاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت (Shafir 1996). فعلى دولة الاستعمار الاستيطاني أن تشكل بيئة جاذبة للمهاجرين المستوطنين، ومكانا ملائما للاستثمار والتطور، وإلا فإن الاستيطان سيتحول إلى مشروع فاشل.

الهندسة الاجتماعية الدقيقة

يحاجج فيراسيني، بأن مجتمع الاستعمار الاستيطاني يقوم على تركيبة سكانية تضم، بشكل عام، ثلاث كتل اجتماعية رئيسية: المستعمرون المستوطنون، والسكان الأصلانيون، والتشكيلة من السكان البرانيين (exogenous) المستقدمين لغايات اقتصادية. والكتلة الأخيرة تضم أفرادا وجماعات من خارج الكتلة الأصلية للسكان الأصلانيين، ينتظرون انضمامهم اجتماعيا وثقافيا إلى كتلة المستوطنين أثناء مساهمتهم في بناء مجتمع الاستعمار الاستيطاني، وتوفيرهم أيد عاملة رخيصة. تكون هذه التقسيمات، التي قد تختلف من سياق استعمار استيطاني إلى آخر، دقيقة جدا، وخاضعة لمعايير محكمة يضعها المستعمر الاستيطاني. فحتى لو أن هناك كتلا اجتماعية أخرى إلى جانب المستعمر الاستيطاني، فإن هذا لا يجعلها قادرة بسهولة على التأثير على الطابع الاجتماعي لدولة الاستعمار الاستيطاني: يحوّل المستعمر الاستيطاني كتلته الاجتماعية إلى الكتلة المعيارية (normative) (Veracini 2011, 18).

وتمتد الهندسة الاجتماعية في الاستعمار الاستيطاني، عبر الزمان والمكان لتطال بدقتها أفرادا وجماعات أخرى على صلة بالمشروع الاستعماري. فمع أن اسرائيل تعتبر نفسها دولة اليهود، إلا أن الحدود المعيارية لكتلة المستوطنين لا تساوي بين اليهودي والصهيوني، كما أن الصهيوني الذي تحمل المشقة و «صعد» إلى «إرتس تسرائيل» لا يمكن أن يتساوى مع الصهيوني الذي يدعم إسرائيل لكنه آثر البقاء في منهاتن. في السياق نفسه لا يتساوى الفرنسي مع «ذوي الأرجل السوداء» (Pier noir) الذين هاجروا مع عائلاتهم إلى الأرض الجديدة (الجزائر) لاستعمارها. كذلك، فإن «الآباء المؤسسين» الذين كانوا الرواد الأوائل في بناء مشروع الاستعمار الاستيطاني لا يتساوون مع الأجيال اللاحقة من حيث المكانة الاجتماعية داخل كتلة المستوطنين.

بداية، تقوم الهندسة الاجتماعية في تشكيلة الاستعمار الاستيطاني على شروع المستعمِرين، أثناء الاستحواذ على الأرض وإزالة السكان الأصلانيين، ببناء أنفسهم كجماعة اجتماعية ذات هوية واحدة ومتماسكة. فمبدأ الاستثنائية الأميركية (American exceptionalism) يقوم على تجاوز الهويات المبعثرة للمستوطنين ذوي الأصول الألمانية، والبريطانية، والفرنسية، والصينية.. الخ.، وصهرها في بوتقة واحدة (Hixson 2013, 12; 21). وعادة ما يأتي المستعمرون الاستيطانيون من دول وقوميات مختلفة، ليوحدهم مستقبل الدولة الاستعمارية. فتاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يقوم منذ بدايته، وحتى اليوم الحاضر، على مبدأ صناعة الهوية الإسرائيلية العبرية الفريدة: ابتداء من إيهود بن أليعازر، مؤسسة اللغة العبرية الحديثة، الذي رفع شعار «عام أحد، سافاه أحت» (شعب واحد، لغة واحدة]، وصولا إلى مؤسسة الجيش الاسرائيلي التي تعتبر «كور حيتوخ» (بوتقة صهر)، ومروراً بالكيبوتس، كانت كتلة المستوطنين باستمرار تحاول تحديد معالمها باعتبارها كتلة متماسكة، فريدة. لكنها في الحقيقة كانت، وإلى جانب إعادة إنتاج نفسها كصاحبة هوية متماسكة، تقوم بإعادة إنتاج الآخرين باعتبارهم خارج كتلتها الاجتماعية.

وتمتد الهندسة الاجتماعية في الاستعمار الاستيطاني، عبر الزمان والمكان لتطال بدقتها أفرادا وجماعات أخرى على صلة بالمشروع الاستعماري. فمع أن اسرائيل تعتبر نفسها دولة اليهود، إلا أن الحدود المعيارية لكتلة المستوطنين لا تساوي بين اليهودي والصهيوني، كما أن الصهيوني الذي تحمل المشقة و«صعد» إلى «إرتس تسرائيل» لا يمكن أن يتساوى مع الصهيوني الذي يدعم إسرائيل لكنه آثر البقاء في منهاتن. في السياق نفسه لا يتساوى الفرنسي مع «ذوي الأرجل السوداء» (Pier noir) الذين هاجروا مع عائلاتهم إلى الأرض الجديدة (الجزائر) لاستعمارها. كذلك، فإن «الآباء المؤسسين» الذين كانوا الرواد الأوائل في بناء مشروع الاستعمار الاستيطاني لا يتساوون مع الأجيال اللاحقة من حيث المكانة الاجتماعية داخل كتلة المستوطنين. وكل مشروع استعمار استيطاني يعيد باستمرار إنتاج صورة الآباء المؤسسين لتساهم في كل لحظة في إنتاج الهوية المتماسكة لمجتمع المستوطنين. في أميركا الشمالية، يحظى الـ WASP (البروتستانت البيض الانغلو-ساكسونيين) بمكانة مرموقة داخل مجتمع المستوطنين الأميركان، تمامًا كما يحظى أبناء الهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤) بمكانة استثنائية في الذاكرة الجمعية الصهيونية.

بيد أن الهندسة الاجتماعية في سياق الاستعمار الاستيطاني تبرز أكثر عند الحديث عن «الآخرين» الذين لا ينتمون إلى مجتمع المستوطنين (لكنهم في انتظار انصهارهم)، أو «الآخرين» الذين لا يمكن أن ينتموا إلى مجتمع المستوطنين (ويُنتظر منهم الزوال). إن استخدام مصطلح «الآخرين» في كلا الحالتين يعني أن هذه الكتل الاجتماعية، بغض النظر عن حقيقة ارتباطها بالمكان والزمان، يتم تحديد معالمها ومصيرها بناء على كتلة المستعمر الاستيطاني المعيارية.

إن «الآخرين» الذين ينتظرون الانضمام إلى مجتمع المستوطنين الجدد، يشكلون جزءاً بنيويا داخل تشكيلة الاستعمار الاستيطاني في كثير من الحالات. فهم لا ينتمون إلى كتلة المستعمرين المستوطنين، لكنهم لا ينتمون أيضا إلى كتلة الأصلانيين. إن الهندسة الاجتماعية والحدود المعيارية التي ترسمها كتلة المستعمرين الاستيطانيين، تصنفهم، أولا، كـ «آخرين» يمكن

في كل الأحوال، وبينما تقوم ممارسة السيادة في حالة الاستعمار الاستغلالي على مبدأ «إدارة» كتلة السكان الأصلانيين، فإن ممارسة السيادة في حالة الاستعمار الاستيطاني تقوم على مبدأ «الإزالة» (الفورية أو التدريجية؛ الجسدية أو الثقافية؛ الجزئية أو الكلية). وقد تختلف الهندسة الاجتماعية التي يمارسها المستعمرون الاستيطانيون تجاه كتل «الآخرين» الاجتماعية عبر الزمان والمكان. ففي المشروع الاستعماري الصهيوني، وبعد أن مارس المستوطنين مبدأ الإزالة تجاه الفلسطينيين قبل وأثناء العام ١٩٤٨، عبر رفع شعارات «أرض بلا شعب» أو «احتلال العمل»، وصولا إلى التطهير العرقي ١٩٤٧-١٩٤٨، نجدهم بعد العام ١٩٦٧ انتقلوا إلى ممارسة مبدأ الإدارة تجاه الفلسطينيين.

التعايش معهم داخل نفس التشكيلة الاجتماعية، لكنهم يعتبرون من نوعا آخر غير نوع المستعمِر الاستيطاني. والهندسة الاجتماعية تعيد إنتاجهم كآخرين باستمرار مع الحفاظ على الخط الفاصل بينهم وبين المستوطنين، تماماً كما حصل مع الأفارقة المستوردين للعمل في مزارع القطن والسكر والتبغ في أميركا الشمالية. وفي حالات أخرى يتم تصنيفهم كـ «آخرين» ينتمون إلى كتلة المستعمرين المستوطنين لكن مع وقف التنفيذ . فالانتماء الفعلي لليهود اليمنيين الذين تم استدعاؤهم بعد العام ١٩٤٨ ، كان مؤجلاً إلى حين استيفائهم للمعايير الاجتماعية والثقافية النقية للمستوطنين. في كلا الأحوال، فإن رسم الحدود بين المستوطنين وهذا النوع من «الآخرين» مطلوب لإعادة إنتاج كتلة الآخرين التي توفر الأيدي العاملة الرخيصة. هؤلاء «الآخرون» إما أنهم يقبلون المساهمة في اقتصاد المستعمرة الاستيطانية لأنها توفر لهم شروط حياة أفضل من المجتمع الذي خرجوا منه (في حالة اليهود اليمنيين، أو الهنود في كينيا)، وإما أنهم يُرغمون على العمل (في حالة الأفارقة العبيد في أميركا الشمالية، أو السجناء في أستراليا)، لكن في كلا الحالتين لن يشكل دمجهم في البنية الاقتصادية تهديدا وجوديا لمجتمع المستعمرين الاستيطانيين لأنهم لا يرفعون ادعاءات حول أحقيتهم بالأرض، كما يفعل السكان الأصلانيون الذين هم «آخرون» من نوع مختلف.

أخيرا، فإن كتلة السكان الأصلانيين هي الأهم في الهندسة الاجتماعية للاستعمار الاستيطاني. فالحدود المعيارية التي يرسمها المستعمر الاستيطاني، والتي تحدد من باستطاعته العبور والانضمام، تكون مغلقة أمامهم. ويبين فيراسيني أن إزالة السكان الأصلانيين، وفي بعض الأحيان إزالة «الآخرين» الذين ليسوا أصلانيين، هو إجراء ملازم لبنية أي استعمار استيطاني. وبالرغم من أن فيراسيني يوافق على أطروحة نور مصالحة حول الترحيل/ الترانسفير (Transfer) في السياق الفلسطيني، إلا أنه ينتقد محدودية المصطلح الذي يستبدله بمصطلح الإزالة (Removal). ومع ذلك فهو يستخدم مفهوم الترانسفير ويتناول أشكاله المتعددة التي رافقت مشاريع الاستعمار الاستيطاني عبر التاريخ الحديث، أهمها: الترانسفير القائم على القتل، والترانسفير الاثني، وترانسفير الاقتلاع المفاهيمي عندما يُنظر إلى الأصلاني باعتباره دخيلا إلى الأرض وليس صاحبها، والترانسفير الحضاري، والترانسفير عبر الاستيعاب داخل مجتمع المستوطنين كما حصل مع ذرية من تبقى من الأصلانيين في استراليا، وترانسفيرات أخرى تقوم على مستوى الخطاب والثقافة والوعي (Veracini 2011, 35- 52).

في كل الأحوال، وبينما تقوم ممارسة السيادة في حالة الاستعمار الاستغلالي على مبدأ «إدارة» كتلة السكان الأصلانيين، فإن ممارسة السيادة في حالة الاستعمار الاستيطاني تقوم على مبدأ «الإزالة» (الفورية أو التدريجية؛ الجسدية أو الثقافية؛ الجزئية أو الكلية). وقد تختلف الهندسة الاجتماعية التي يمارسها المستعمرون الاستيطانيون تجاه كتل «الآخرين» الاجتماعية عبر الزمان والمكان. ففي المشروع الاستعماري الصهيوني، وبعد أن مارس المستوطنين مبدأ الإزالة تجاه الفلسطينيين قبل وأثناء العام ١٩٤٨ ، عبر رفع شعارات «أرض بلا شعب» أو «احتلال العمل»، وصولا إلى التطهير العرقي ١٩٤٧–١٩٤٨ ، نجدهم بعد العام ١٩٦٧ انتقلوا إلى ممارسة مبدأ الإدارة تجاه الفلسطينيين، عبر السماح لهم بالعمل كأيد عاملة رخيصة، دون أن يعني ذلك أن مبدأ الإزالة

قد زال (Lolyd 2012, 67). تعتبر هذه الهندسة الاجتماعية، التي تحول الكتل الاجتماعية المختلفة في داخل تشكيلة الاستعمار الاستيطاني إلى طوبولوجيا، أو طبقات تفصلها حدود واضحة ودقيقة، من أهم سمات الاستعمار الاستيطاني التي تميزه عن الاستعمار الاستغلالي.

أخيراً، وفيما يخص إغناء الدراسات حول الاستعمار الاستيطاني، فإن المشروع الصهيوني يعتبر بقرة حلوبا. فكما أنه شكل بوتقة صهر للمستوطنين الصهاينة متعددي القوميات، فإنه أيضاً شكل بوتقة صهر لكل تجارب الاستعمار الاستيطاني السابقة، وأعاد إنتاجها بشكل أكثر فظاظة. إن حقل الاستعمار الاستيطاني لا يزال ينتظر المساهمات الجدية لقراءة المشروع الاستعماري الصهيوني،[٦] ومكانة وأوضاع الفلسطينيين التي تختلف عبر الزمان والمكان داخل تشكيلته.

الهوامش

١ كان هناك أعمال تناولت فلسطين، أهمها ما كتبه فائز الصايغ؛ وماكسيم رودنسون؛ وجميل هلال. لكنها كانت وصفية أكثر منها تحليلية فيما يخص علاقة المستعمر الصهيوني بالفلسطيني الأصلاني. حول تطور الاستعمار الاستيطاني من مفهوم وصفي إلى إطار نظري، انظر (Veracici 2013)

٢ لقد تعرض الفلسطينيون، وعلى مدار أكثر من مئة عام من عمر المشروع الاستعماري الصهيوني، إلى أشكال مختلفة من الممارسات. عبر الزمان (قبل عام ١٩٤٨، ١٩٤٨–١٩٦٧، ١٩٦٧– ١٩٩١، بعد العام ١٩٩١)، لكن أيضا عبر المكان (الداخل المحتل، الضفة الغربية والقطاع، مناطق السلطة الفلسطينية، الشتات) كانت تختلف أوضاع الفلسطينيين تحت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، لكن القاسم المشترك فيما بينها كان خضوعها لمنطق الاستعمار الاستيطاني.

٣ لمراجعة أهم الاعمال التأسيسية، أنظر العدد الاول من مجلة Settler Colonial Studies ، أو مدونة الاستعمار الاستيطاني على الرابط التالي: https://settlercolonialstudies.org

٤ لدراسة تفصيلية عن سياسات الاستيعاب والتزاوج بين الأعراق، في سياق الاستعمار الاستيطاني، انظر (Wolf 2001).

٥ انظر كتابه حول «الرأسمالية الاستيطانية» الصادر عام ١٩٨٣. في نفس السياق، عالج البعض «نمط الإنتاج الاستيطاني» من خلال ربطه بالرأسمالية على الصعيد العالمي، انظر مثلا (Biermann and Kössler 1980).

٦

المراجع

زريق، رائف (٢٠١١). «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية» في كميل منصور وآخرون. **دليل إسرائيل العام ٢٠١١. مؤسسة الدراسات الفلسطينية:** بيروت. ص. ٣–٨٥.

غانم، هنيدة (٢٠١٣). «المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني» في **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ٩٦: ١١٨– ١٣٩.

Bateman F. and Pilkingto, L. (2011). "introduction" in Fiona Bateman and Lionel Pilkington (ed.) *Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture*. Palgrave Macmillan: NewYork

Belich, J. (2009). *Replenishing The Earth: The Settler Revolution And The Rise Of The Anglo-Word, 1783–1939*. Oxford Univeristy Press: Oxford.

Biermann, W. and Kössler, R. (1980). "The Settler Mode Of Production" in *Review of African Political Economy* 18 (special issue): 106- 116.

Cavanagh,E. (2017). "Settler colonialism in South Africa Land, labour and transformation, 1880–2015"in Edward Cavanagh and Lorenzo Veracini(ed.), *The Routledge Handbook of The History Of Settler Colonialism*. Routledge: London. 291- 311.

Elkins C.and Pedersen, S. (2005) *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies*. New York: Routledge

Foley, T. (2011). "'An Unknown and Feeble Body': How Settler 10 Colonialism Was Theorized in the Nineteenth Century" in Fiona Bateman and Lionel Pilkington (ed.) *Studies in*

Wolfe, P. (1997). " History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism" in *The American Historical Review* 102(2): 388-420.

— (1999). *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event*. Cassell: London.

— (2001). "Land, Labor, and Difference: Elementary Structures of Race" in *The American Historical Review* 106 (3): 866-905.

— (2006). "Settler colonialism and the elimination of the native" in *Journal of Genocide research* 8 (4): 387–409.

— (2011). "Race and the Trace of History: For Henry Reynolds" in Fiona Bateman and Lionel Pilkington (ed.) *Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture*. Palgrave Macmillan: NewYork.

Settler Colonialism Politics, Identity and Culture. Palgrave Macmillan: NewYork

Glenn, E. N. 2015. "Settler Colonialism as Structure: A Framework for Comparative Studies of U.S. Race and Gender Formation" in *Sociology of Race and Ethnicity* 1(1): 54-74.

Hilal, J. (1976). "Imperialism and Settler-Colonialism in West Asia: Israel and the Arab Palestinian Struggle" in Utafiti: *Journal of the Arts and Social Sciences,* University of Dar Es Salaam: 51-69

Hixson, W. L. (2013). *American Settler Colonialism*. Palgrave Macmillan: New York.

Krautwurst U. (2013). "What is settler colonialism? An anthropological meditation on frantz fanon's 'concerning violence'" in *History and Anthropology* 14(1): 55-72

Lloyd, D. (2012). "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel" in *Settler Colonial Studies* 2(1): 59-80

Loomba, A. (1998). *Colonialism/postcolonialism*. Routledge: London.

Macqueen Norrie, Colonialism (Edinburgh Gate: Pearson Education Limited, 2007)

Mansour, A. I. (2011). Orientalism, Total War and the Production of Settler Colonial Existence: The United States, Australia, Apartheid South Africa and the Zionist Case. thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Politics, University of Exeter.

Mitchell, Th. G. (2000). *Native vs. settler : ethnic conflict in Israel/Palestine, Northern Ireland, and South Africa*. Greenwood Press: Westport.

Osterhammel, J. (2010). *Colonialism: A Theoretical Overview*. Markus Wiener Publishers: Princeton

Rodinson, , M. (1973). *Israel: A Colonial-Settler state?*. Monad Press: New York.

Shafir, G. (1989). *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict,* 1882-1914. University of California Press: California.

Silverstein, B. (2011). "Indirect Rule in Australia: A Case Study in Settler Colonial Difference" in Fiona Bateman and Lionel Pilkington (ed.) *Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture*. Palgrave Macmillan: NewYork.

Veracini, L. (2010). *Settler Colonialism A Theoretical Overview*. Palgrave Macmillan: NewYork.

— (2011). "Introducing." In *Settler Colonial Studies*. 1 (1): 1-12

— (2013). "'Settler Colonialism': Career of a Concept" in The *Journal of Imperial and Commonwealth History*, 41 (2): 313-333

— (2014)." Understanding Colonialism and Settler Colonialism as Distinct formations" in *Interventions*, 16(5): 615-633

— (2015). *The Settler colonial Present*. Palgrave Macmillan: NewYork.

فارس شوملي*

تحولات الفن الصهيوني في الثلث الأول من القرن العشرين[1]

برنامج الدراسات الإسرائيلية – جامعة بيرزيت

تهدف هذه الورقة لدراسة أسباب التحول الفني الصهيوني في فلسطين الذي استمر حوالى عقد من الزمان (منذ منتصف العشرينيات حتى منتصف الثلاثينيات). وستركز الورقة من ناحية مؤسساتية على معهد «بتسالئيل» للحرف والفنون كونه كان المؤسسة الفنية الصهيونية الأبرز خلال هذه الفترة. وتفترض هذه الورقة أن المسيرة الفنية الصهيونية في فلسطين تتقاطع بشكل كبير مع المسيرة الفنية في أوروبا. وفي حين تتخذ العديد من الدراسات مدخلاً دينياً لدراسة الفن الصهيوني[2] – يتمثل هذا المدخل الديني في معظم الأدبيات في الوصية الثانية في سفر الخروج ٢٠ [3]– فإن هذه الورقة تعتبر الفن جزءاً من البنية الثقافية الفوقية التي تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والديمغرافية وغيرها. وفي حين أن جزءاً آخر من الأدبيات يعتبر أن نقطة البداية لدراسة هذا الفن هي العام ١٩٠٦، أي لحظة تأسيس معهد «بتسالئيل»، متبنياً بذلك الرواية الرسمية الصهيونية حول تأسيس «فن يهودي» أصيل في فلسطين، فإن هذه الورقة تسعى للبحث عما قبل العام ١٩٠٦.

والافتراض أن العام ١٩٠٦ هو نقطة انبعاث أو تأسيس للفن اليهودي، خصوصاً أن فن «بتسالئيل» كان يتماشى إلى حد كبير مع الشروط التي اتفق عليها بعض قادة الصهيونية أثناء النقاشات في الجرائد، يفتح هذا سؤالاً جديداً ومهماً، لماذا لا تتطرق هذه الأدبيات لمعرض «اليهودي–الإنجليزي التاريخي» Anglo-Jewish historical Exhibition في العام ١٨٨٧ [4]، كبداية للفن اليهودي[5]؟ أو –على الأقل– للمعرض الذي أقيم إلى جانب المؤتمر الصهيوني الخامس في بازل في العام ١٩٠١[6]؟ وكيف

* برنامج الدراسات الإسرائيلية – جامعة بيرزيت.

بطاقة المؤتمر الصهيوني الخامس، وبطاقة المؤتمر الصهيوني السابع

نصنف الأعمال الفنية التي كانت تطبع كدعوات للمؤتمرات الصهيونية المختلفة، هل هي جزء من «الفن اليهودي» أم لا؟

لقد بقي هذا المفهوم ضبابياً إلى حد كبير، ولم تنجح تجربة «بتسالئيل» وجميع المؤسسات الصهيونية في إعطاء تصور واضح حول ماهية مميزات «الفن اليهودي». هل يتحدد «الفن اليهودي» بهوية الفنانين المنتجين، أم بالموضوع، أم كليهما، أم الجغرافيا التي ينتج فيها العمل الفني، أم أنه الفن الذي يخدم المشروع السياسي، أي الصهيونية؟ تبقى هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة بلا إجابات واضحة. وهناك على الجانب الآخر رأي يشكك بوجود «فن يهودي» أساساً مثل عبد الوهاب المسيري:

> من الصعب الحديث عن «الفن اليهودي» بشكل عام، ولذلك فإننا نجد أن الحديث عن «فنون الجماعات اليهودية» أكثر دقة وتفسيرية. فعبارة «الفن اليهودي»، شأنها شأن عبارات أخرى، مثل «الثقافة اليهودية» و«الأدب اليهودي»، تفترض وجود هوية يهودية محددة مستقلة وثابتة ومنفصلة عن التشكيلات الحضارية التي توجد فيها، وتفترض وجود شخصية يهودية لها خصوصيتها المتميزة.
>
> نحن نذهب إلى أنه لا توجد هوية دينية واحدة، وإنما هناك هويات عديدة تختلف باختلاف التشكيلات الحضارية التي يعيش فيها أعضاء الجماعات اليهودية في كنفها. ومن ثم، لا يوجد فن يهودي ولا حتى فنون يهودية بشكل عام، وإنما يوجد فنانون عبرانيون وفنانون يهود تختلف طرقهم في الإبداع باختلاف التشكيلات الحضارية التي ينتمون إليها»[٧].

وأنا أميل أكثر الميل لوجهة النظر هذه، ولذلك أفضل استخدام مفهوم «الفن الصهيوني» – خصوصاً عند الحديث عن فترة ما قبل تأسيس الدولة– للدلالة على الفن المُنْتَج في أو من قِبَل المؤسسات الصهيونية أو لصالحها، أو الفن الذي ينتجه الفنانون المنتمون للحركة الصهيونية، أو الذي يوظف في خدمة المشروع الصهيوني. ولكن بما أن معظم الأدبيات تستخدم مفهوم «الفن اليهودي»، وتحسباً لحصول أي لبس – خصوصاً أثناء الاقتباس– فإنني سأستخدم تجاوزاً مفهوم «الفن اليهودي» قاصداً «الفن الصهيوني».

خلفية تاريخية – تأسيس «بتسالئيل» :

اتخذ المؤتمر الصهيوني السابع ١٩٠٥ قراراً بإنشاء معهد للفنون في مدينة القدس. وبناء على هذا القرار تأسس معهد «بتسالئيل» للحرف والفنون في مدينة القدس في العام ١٩٠٦ [٨]، على يد فنان يهودي من ليتوانيا يدعى «بوريس شاتز». وكان هذا المعهد – بحسب المخطط الصهيوني ورؤية مؤسسيه– يجب أن يلبي هدفين اثنين؛ الأول هو تأسيس «فن يهودي» أصيل، والثاني هو توفير عائد مالي لليهود في فلسطين من خلال إنتاج وبيع الحرف الفنية.[٩] وفي حين أن هدف توفير عائد مالي لليهود المستوطنين يبدو كهدف واضحا، فإن هدف تأسيس «فن يهودي» أصيل، بعيد كل البعد عن الوضوح. إلا أنه كانت هناك العديد من النقاشات حول هذا المفهوم وما يعنيه وما شروطه، وفي الحقيقة فإن قرار تأسيس المعهد جاء بناء على هذه النقاشات التي شارك فيها العديد من القادة والرموز في الحركة الصهيونية مثل «أحاد هعام» و بالإضافة لبعض الفنانين مثل «شاتز» و«افرائيم موسيس ليليين». ومن هذه النقاشات ما جرى في المجلات اليهودية في

اتخذ المؤتمر الصهيوني السابع ١٩٠٥ قراراً بإنشاء معهد للفنون في مدينة القدس. وبناء على هذا القرار تأسس معهد «بتسالئيل» للحرف والفنون في مدينة القدس في العام ١٩٠٦/٨، على يد فنان يهودي من ليتوانيا يدعى «بوريس شاتز». وكان هذا المعهد - بحسب المخطط الصهيوني ورؤية مؤسسيه- يجب أن يلبي هدفين اثنين؛ الأول هو تأسيس «فن يهودي» أصيل، والثاني هو توفير عائد مالي لليهود في فلسطين من خلال إنتاج وبيع الحرف الفنية.

أوروبا والجرائد التي كان بعضها جزءاً من حركة التنوير، مثل جريدة «هاتسفيرا» التي كانت تصدر بالغة العبرية في بولندا، والتي كان يحررها الأديب اليهودي «ناحوم سوكولوف»،[١٠] أو جريدة «الشرق والغرب» «Ost und West» التي كانت تصدر باللغة الألمانية منذ العام ١٩٠١ [١١]. وشكّلت جريدة «الشرق والغرب» أحد المنابر الأساسية لنقاش «الفن اليهودي» والثقافة اليهودية، وذلك لعدة أسباب؛ أهمها أنها خصصت مساحة جيدة لنقاش مثل هذه القضايا، بالإضافة إلى أن «أحاد هعام» و«مارتن بوبر» اللذين كانا من أهم المساهمين في هذه الجريدة، كانا أيضاً من الداعمين لفكرة تأسيس ثقافة وفن يهوديين، وأخيراً بفضل الفنانين اليهود الذين كانوا معروفين إلى حد كبير في تلك الفترة، والذين كانوا يعرضون وينشرون أعمالهم الفنية بشكل منتظم في هذه الجريدة، مثل «ليليين» و«هيرسيزينبيرغ» و«شاتز»، والذين كانوا أيضاً منتمين للحركة الصهيونية ومنخرطين في المشروع الصهيوني.[١٢]

تأثر «شاتز» جداً في هذه النقاشات، وخصوصاً بآراء «سوكولوف» حول شروط إنتاج «الفن اليهودي»، فكان «سوكولوف» يرى أن الفنانين المسيحيين الذين تناولوا التوراة كإحدى مواضيع فنهم، لم يستطيعوا فهم روح التوراة فعلاً. واستنتج من ذلك أن لإنتاج «الفن اليهودي» يتوجب على الفنان نفسه أولاً أن يكون يهودياً. وربما نستطيع هنا أن نسترجع جواب الفنان «يوسف زارتسكي» عندما أشاد أصدقاؤه بلوحاته التي رسمها عن مدينة صفد، قائلين إنه بالرغم من عدم معرفته للغة العبرية والدين اليهودي، إلا أنه استطاع أن يدرك أن «الكاباله» ولدت هناك، وهذا واضح من اللوحات ذاتها. كان جوابه «لم أكن أعرف ما تعنيه «الكاباله»، ولكنني استوعبتها كوني يهوديا ابن يهودي، «متيس» الكاثوليكي لم يكن ليفهمها»[١٣].

ليس هذا وحسب، بل وأضاف «شاتز» نقطة أخرى في غاية الأهمية، اتفق عليها معظم المنخرطين في هذا النقاش ومن

صورة لآحاد هعام مع بوريس شاتز ١٩١١

بينهم «آحاد هعام» و«شاتز»، ألا وهي، أنه لا يمكن إنتاج فن يهودي من خارج فلسطين، أي أن الاستيطان شرط أساسي لإنتاج «الفن اليهودي».[١٤] ومن جهة أخرى، أضاف «آحاد هعام» أن «الفن اليهودي» بإمكانه أن يتطور فقط في فلسطين، أو ما أسماه أرض إسرائيل Eretz Yisrael، وبعيداً عن التأثر من القيم الأوروبية وقيم الجمال والفن الأوربين.

أما «شاتز»، الذي نقل هذه النقاشات النظرية إلى حيز العمل والتنفيذ، فقد عبّر عن ضرورة إنتاج «الفن اليهودي» في فلسطين، بصفتها أرض التوراة، في إحدى نصوصه وملاحظاته المؤرشفة في المتحف الخاص به في القدس على الشكل التالي:

كان لليهود دائماً موهبةٌ في الفن، ولكن في تشتتهم أصبحت أرواحهم مشوهة، ولم تكن مواهبهم قادرة على التطور بشكل

لقد أدرك «هرتسل» و«شاتز» الأهمية الأيديولوجية لمدرسة الفنون إلى جانب أهمية الأهداف الأخرى التي ذكرتها سابقاً. فبالإضافة لأهمية «بتسالئيل» المادية، أي دورها في توفير فرص عمل ودخل لمئات اليهود،[٢٠] كانت هي أيضاً مصنعاً للأيديولوجيا. فلقد لعبت «بتسالئيل» دوراً كبيراً في نشر الايديولوجيا الصهيونية في فلسطين، ما بين المستوطنين أنفسهم من جهة، وفي أوروبا والولايات المتحدة. ومن الأمثلة على الوظيفة الأيديولوجية لـ«بتسالئيل» هي تعليم العبرية والتوراة والتاريخ اليهودي القديم في مساق واحد لكل الطلبة المسجلين.

طبيعي. الفتى اليهودي الذي درس بين الغرباء، كان عليه أن يقمع مشاعره وغرائزه التي رافقته منذ ولادته، وأن يفقد ذاته الخاصة. وكانت أعماله تعكس دائما المشاعر الغريبة، وبالتالي كان لدينا فنانون متميزون تقنيا ولكنهم ليسوا مبدعين. ولكن اليهودي الذي يقضي أفضل سنواته، وقت الدراسة في فلسطين، في الأرض حيث يروي كل حجر صغير فيها له الأساطير المنسية منذ زمن، وحيث توقظ كل تلة ذاكرة حرية شعبه القديمة، وحيث يرسم كفنان الأنماط اليهودية الحقة تحت السماء الزرقاء لأرضه الأصلية، في هذا اليهودي هناك، تستيقظ الروح النائمة للنبي اليهودي في القِدَمْ.[١٥]

وفي كتابه «بتسالئيل، برنامجه وأهدافه» أضاف «شاتز»:

كي يستطيع الفنان اليهودي أن يطور من موهبته، يتوجب عليه أن يترك بيئته اليهودية وأن يدرس في دول أجنبية، وأن يتأثر بالروح الأجنبية وأن يعمل على مواضيع أجنبية. لذلك، ينزع نفسه من الشعب اليهودي تدريجياً، ودون أن يعي ذلك.[١٦]

وفي مقالة أخرى موجودة في أرشيف معهد «بتسالئيل»، يقول كاتبها «تشاليز كوين» إنه ليس مكان الإنتاج هو ما يحدد أكان الفن يهودياً أم لا، بل الدافعية في ما أسماه «إعادة بناء فلسطين»:

يمكن إيجاد الفن اليهودي خارج فلسطين، وفي داخل فلسطين أيضاً، لكنه، في كل مكان، مرتبط بطريقة أو بأخرى، بشكل لا ينفصل عن حركة إعادة بناء فلسطين. وحقيقة أكان فناً يهودياً، أم مجرد فن، أو ببساطة، فنا ينتجه يهود، يجب ألا تؤرقنا. يكفي أنه ذات البحث عن الجمال والروح التي وجدت يوماً التعبير عنها في التوراة والليتوروجية في الحرف اليدوية. [...] البروليتاريا المثقفة في فلسطين لن تميز بين الفن والحرف النابعة من ذات الدافعية للروح البشرية.[١٧]

وفي إحدى الوثائق في متحف «بوريس شاتز»، يروي «شاتز» قصة لقائه مع «هرتسل» في العام ١٩٠٣، حينما قرر أن يطرح عليه حلمه في إنشاء مدرسة للفنون في القدس قائلاً:

عندما ظننت أن لدي القدرة الكافية، وشعرت القوة داخلي للتخلي عن كل شيء وتكريس نفسي للقضية المقدسة، ذهبت إلى ثيودور هرتسل. اتجهت إلى الشخص الذي تحلى بالشجاعة ليخبر العالم بأكمله علناً كيف يشعر، الرجل الذي كانت لديه القوة ليحاول تحقيق أفكاره. تحدثت معه بحماسة لمدة ساعة كاملة عن أفكاري. كان يريد معرفة كل التفاصيل. حضوره الوسيم ألهمني. فوق حاجبه المهيب كانت هناك العديد من الأفكار، وفي عينيه الحزينتين ترى الروح اليهودية النبيلة، الروح التي يرى من خلالها عالماً رائعاً وفي ذات الوقت يتأمل الواقع المرير الذي يمر اليوم. بعد أن أنهيت حديثي انتظرت بقلب يخفق بسرعه: كيف سيجيب؟

«حسناً سنفعل ذلك» قال بهدوء وحسم. وبعد صمت قصير سألني: «ما الاسم الذي ستعطيه لمدرستك؟»

«بتساليل» أجبته، «اسم الفنان اليهودي الأول الذي بنى معبداً في البرية». [١٨]

«معبداً في البرية» كرر ببطء، وبدت عيناه الحزينتان الجميلتان وكأنهما تنظران في الأفق، وكأنه شعر أنه لن يراها [المدرسة] بنفسه أبداً.[١٩]

لقد أدرك «هرتسل» و«شاتز» الأهمية الأيديولوجية لمدرسة الفنون إلى جانب أهمية الأهداف الأخرى التي ذكرتها سابقاً. فبالإضافة لأهمية «بتسالئيل» المادية، أي دورها في توفير فرص عمل ودخل لمئات اليهود،[٢٠] كانت هي أيضاً مصنعاً للأيديولوجيا. فلقد لعبت «بتسالئيل» دوراً كبيراً في نشر الايديولوجيا الصهيونية في فلسطين، ما بين المستوطنين

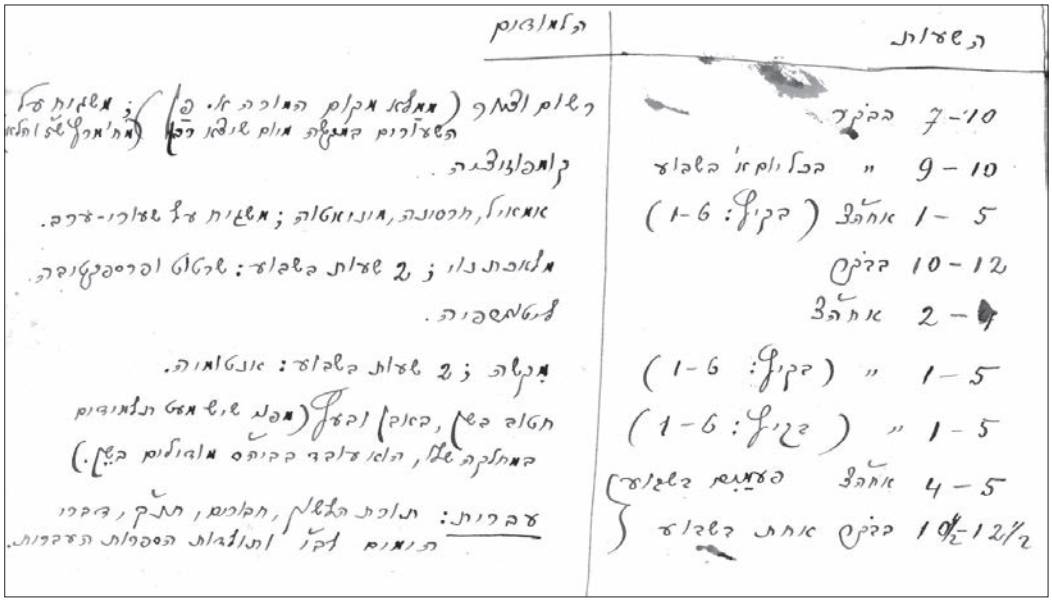

البرنامج الدراسي في «بتسالئيل»

أنفسهم من جهة، وفي أوروبا والولايات المتحدة. ومن الأمثلة على الوظيفة الأيديولوجية لـ«بتسالئيل» هي تعليم العبرية والتوراة والتاريخ اليهودي القديم في مسار واحد لكل الطلبة المسجلين.[٢١] وخُصِصَ لدراسة اللغة العبرية ٦ ساعات أسبوعياً.[٢٢] كانت دراسة اللغة العبرية والتوراة لهدفين أساسيين؛ الأول هو تدعيم الطلبة اليهود القادمين من أوروبا بالعناصر الأساسية التي تقوم عليها «القومية اليهودية»، والثاني هو رغبة «شاتز» في دفع الطلبة نحو الاعتماد المكثف على التوراة في الأعمال الفنية والحرفية من جهة، وكذلك من جهة أخرى لتطوير الحرف العبري بشكلفني.[٢٣]

ومن جهة أخرى، فلقد كان "شاتز" يعمل دائماً على إقامة معارض فنية في أوروبا والولايات المتحدة لإنتاجات المعهد. ولهذه المعارض هدفان اثنان؛ فهي من جهة كانت تخدم في توفير دعم مالي للمعهد، ومن جهة أخرى تسلط الضوء على تجربة "بتسالئيل" في القدس، وكانت تعزز أيضاً صورة اليهودي الجديد، أو اليهودي المستوطن الفاعل والقوي والقادر على الإنتاج، أو ما يسمى بأسطورة "نفي المنفى".[٢٤]

ومن بين هذه الجولات، نظم "شاتز": "في العام ١٩٠٩ و ١٩١٠ [...] معرضاً صغيراً وقصيراً في أوروبا، وفي العام ١٩١١ معرضاً كبيراً في "أوديسيا"، وفي العام ١٩١٢ معرضاً في لندن، ومعرضاً ضخماً في العام ١٩١٤ في "نيويورك"، ينتقل إلى "بالتيمور" ومدن أخرى".[٢٥] وتعطلت هذه المعارض بسبب الحرب العالمية الأولى. ولكنها أعطت صخباً عالياً للمعهد، وخصوصاً في الأوساط اليهودية.

ولم تكن الوظيفة الأيديولوجية للإنتاجات تنحصر في نشر صورة "اليهودي الجديد" من خلال إنتاجاته، بل تعدتها لتكون أكثر وضوحاً أحياناً. فعملت "بتسالئيل" في العديد من الأحيان على تلبية حاجات الصندوق القومي اليهودي أو غيره من المؤسسات الصهيونية التي كانت بحاجة لإنتاجات بصرية أيديولوجية، وخصوصاً ملصقات سياسية.

والوظيفة الأيديولوجية الأهم برأيي للمعهد هي المساهمة في تشكيل وبلورة هوية قومية يهودية بصرية، أو قيم جمالية يهودية. ولقد كانت بدايات المحاولة في "بتسالئيل" في بلورة هذه القيم الجمالية تنطلق – مثلها مثل الهوية القومية– من التوراة والنص الديني وتعتمد عليهما. وكان هذا واضحاً جداً في معظم انتاجات الطلبة، وحتى الأساتذة في "بتسالئيل" حتى إغلاقها ما بين العامين ١٩٢٧–١٩٢٨ بسبب الضائقة المالية. ولكن من الضروري أيضاً التنبه إلى أن النص الديني وتصويره كان على شاكلتين، الشاكلة الأولى هي الشاكلة الدينية، أما الثانية وهي الاعتماد على النص التوراتي كنص تاريخي ذي مصداقية مطلقة.[٢٦] وفي حين يصعب الفصل والتمييز بين الشاكلتين إلا أنهما الاثنتين وظفتا في سبيل الهوية القومية وكأساس، فكان النص الديني تاريخياً، وكان التاريخ دينياً في آن.

وفي حين وظف الطلبة أيضاً المشهد الفلسطيني Palestinian Landscape كأحد مصادر الإلهام، إلا أن إحدى القضايا المغيبة من معظم الأبحاث والأدبيات التي عالجت موضوعة "بتسالئيل"، هي إقصاء الفلسطيني من السياق الفني بكل جوانبه حتى مرحلة

وفي حين وظف الطلبة أيضاً المشهد الفلسطيني Palestinian Landscape كأحد مصادر الإلهام، إلا أن إحدى القضايا المغيبة من معظم الأبحاث والأدبيات التي عالجت موضوعة "بتسالئيل"، هي إقصاء الفلسطيني من السياق الفني بكل جوانبه حتى مرحلة متأخرة. فالفلسطيني لم يكن مرحباً به داخل حدود "بتسالئيل" في هذه الفترة، بل كان مقصياً من العمل أو الدراسة في المعهد. وهذا يذكرني كثيراً بسياسة العمل العبري، التي أعتقد أن قرار إقصاء الفلسطيني مرتبط بشكل أساسي فيها. ويدّعي كمال بلاطه أن "شاتز" قرر توظيف مدرسين عرب، ليدرسوا بعض الحرف المحلية مقابل عائد مادي زهيد جداً، إلا أنه عاد وطردهم عندما بدأ الطلبة يتقنون هذه الحرف، وأصبح بمقدورهم تعليمها لبعضهم البعض.

متأخرة. فالفلسطيني لم يكن مرحباً به داخل حدود "بتسالئيل" في هذه الفترة، بل كان مقصياً من العمل أو الدراسة في المعهد. وهذا يذكرني كثيراً بسياسة العمل العبري، التي أعتقد أن قرار إقصاء الفلسطيني مرتبط بشكل أساسي فيها. ويدّعي كمال بلاطه أن "شاتز" قرر توظيف مدرسين عرب، ليدرسوا بعض الحرف المحلية مقابل عائد مادي زهيد جداً، إلا أنه عاد وطردهم عندما بدأ الطلبة يتقنون هذه الحرف، وأصبح بمقدورهم تعليمها لبعضهم البعض.[٢٧] وكذلك لم يكن الفلسطيني – كشخصية– حاضراً كموضوع في إنتاجات "بتسالئيل" في المراحل الأولى، أو حتى العشرينيات على الأقل.[٢٨] وبالإضافة لإقصاء الفلسطيني من الإنتاج الفني، وإقصائه كموضوع فني، أقصي الفلسطيني كذلك كمشاهد ومتلق لهذا الفن، فغالباً لم يكن الفلسطينيون يحضرون المعارض الفنية الصهيونية ومعارض التي كان يقيمها اليهود في القدس:

وعلى الرغم من أن المعارض الفنية التي نظمتها جالية المستوطنين اليهود أقيمت في قلب الأحياء العربية في القدس، إلا أنه تعذر على المواهب الفلسطينية الشابة حضور أي منها. ولربما يمكن اعتبار المعارض المتتالية التي أقيمت في قلعة باب الخليل مثالاً نموذجياً للأسباب التي غيبت الموهوب الفلسطيني. [...]

[...] ولقد اصطفت رابطة الفنانين اليهود توظيف دور هذه القلعة بالذات وأروقتها لتكون أول فضاء عام تعرض فيه الأعمال الفنية لأعضائها، وذلك بفضل رعاية الحاكم العسكري البريطاني لولاية القدس [...]. وفي تحويل هذا المكان الرمزي إلى قاعات

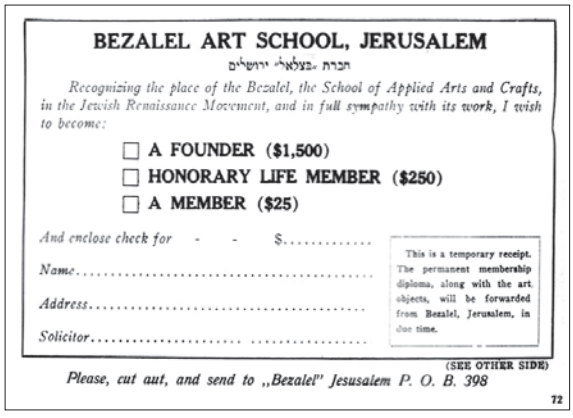

BEZALEL ART SCHOOL, JERUSALEM

תכרת בצלאל ירושלים

Recognizing the place of the Bezalel, the School of Applied Arts and Crafts, in the Jewish Renaissance Movement, and in full sympathy with its work, I wish to become:

☐ A FOUNDER ($1,500)
☐ HONORARY LIFE MEMBER ($250)
☐ A MEMBER ($25)

And enclose check for - - $.....

Name.....

Address.....

Solicitor.....

This is a temporary receipt. The permanent membership diploma, along with the art objects, will be forwarded from Bezalel, Jerusalem, in due time.

(SEE OTHER SIDE)

Please, cut out, and send to „Bezalel" Jesusalem P. O. B. 398

72

عرض لفن المستوطنين اليهود، لم تعد قلعة باب الخليل الفضاء المفتوح لأهل المدينة العرب، فتغيّب الموهوب الفلسطيني عما دار في داخلها المحصن. ومع تفاقم النشاط الفني اليهودي الذي أخذ بالانتشار في البلاد، كان ابن البلد آخر من يدري بهذه النشاطات وإن لم تشهد بلاده حدثاً فنياً يضاهيه بمستواه الحداثي والإبداعي.[٢٩]

وعلى أي حال، لم تكن الأمور في "بتسالئيل" على أحسن ما يرام مالياً. فلقد عانى المعهد كثيراً منذ الحرب العالمية الأولى، ما اضطر "شاتز" والآخرين في مجلس الإدارة لمناشدة يهود أوروبا والولايات المتحدة بالإضافة لبعض الأفراد والمؤسسات من غير اليهود – مثل القنصلية الأمريكية– ودعوتهم للتبرع لإنقاذ "بتسالئيل" من الإغلاق والجوع.[٣٠] إلا أن المعهد أغلق في العام ١٩١٧، ولكن ليس لأسباب مالية، بل بسبب نفي السلطات العثمانية

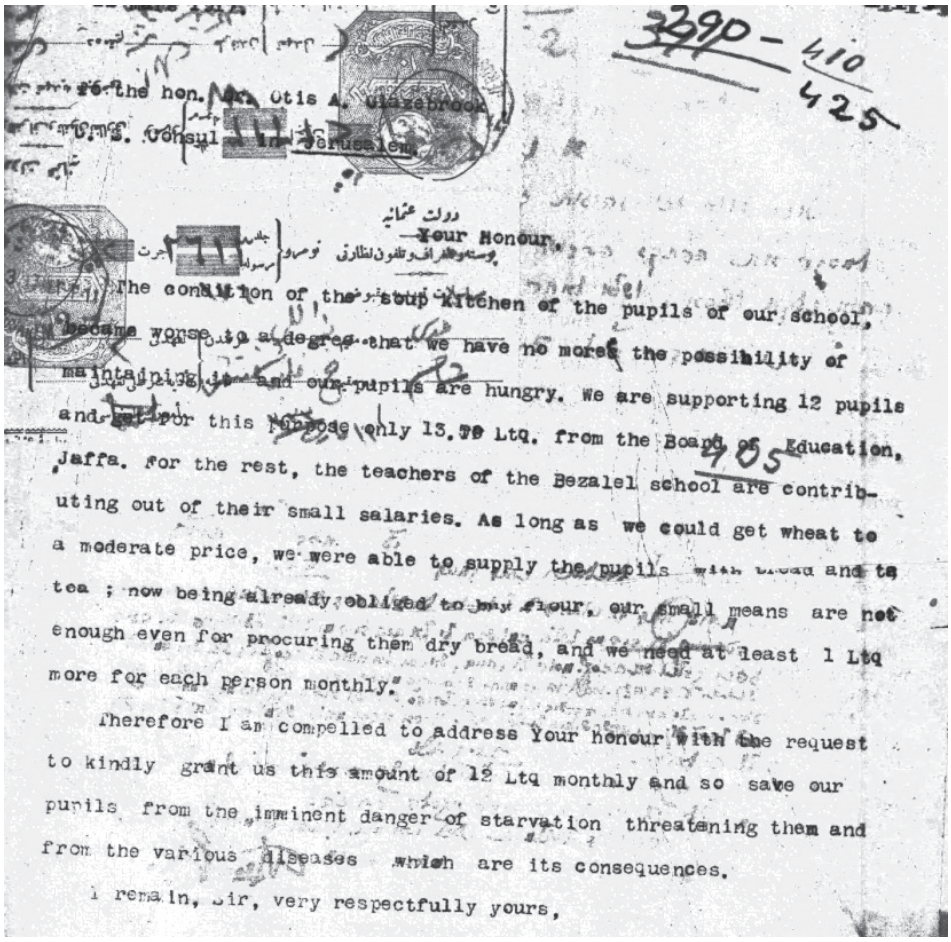

3390 - 410
425

To the hon. Mr. Otis A. Glazebrook
U.S. Consul in Jerusalem.

دولت عثمانیه

Your Honour,

The condition of the soup kitchen of the pupils of our school, became worse to a degree that we have no more the possibility of maintaining it, and our pupils are hungry. We are supporting 12 pupils and get for this purpose only 13.79 Ltq. from the Board of Education, Jaffa. For the rest, the teachers of the Bezalel school are contributing out of their small salaries. As long as we could get wheat to a moderate price, we were able to supply the pupils with bread and tea ; now being already obliged to buy flour, our small means are not enough even for procuring them dry bread, and we need at least 1 Ltq more for each person monthly."

Therefore I am compelled to address Your honour with the request to kindly grant us this amount of 12 Ltq monthly and so save our pupils from the imminent danger of starvation threatening them and from the various diseases which are its consequences.

I remain, Sir, very respectfully yours,

رسالة من «شاتز» إلى القنصل الأميركي

لـ"بوريس شاتز" إلى دمشق. عاد "شاتز" في العام ١٩١٩ وأعاد افتتاح المعهد مرةً أخرى، إلا أن الضائقة المالية أجبرت المعهد على الإغلاق مرة أخرى بعد عشرة أعوام (عام ١٩٢٩).[٣١] وبإغلاق "بتسالئيل" المرة الثانية، انتهت المرحلة الأولى في المؤسسة الصهيونية الأولى للفن اليهودي، بالرغم من محاولات "شاتز" العديدة لإعادة التمويل للمؤسسة إلا أنها فشلت جميعها، وتوفي "شاتز" في العام ١٩٣٢ أثناء سفره للولايات المتحدة في محاولة منه لإعادة افتتاح لمعهد.

في العام ١٩٣٥، أي بعد ثلاثة أعوام من وفاة "شاتز"، وتزامناً مع هجرة العديد من اليهود الألمان إلى فلسطين، أعيد افتتاح معهد "بتسالئيل" تحت إدارة الفنان اليهودي الألماني "جوزيف بادكو". رفض "بادكو" منذ البداية ما أسماه بالتوجه الرومانسي والأركيولوجي[٣٢] التوراتي عند "شاتز" والذي سيطر على "بتسالئيل" في الفترة الأولى ١٩٠٦–١٩٢٩، وقدم طرحاً جديداً حول الفن اليهودي كفن معاصر يتماهى مع الفن الأوروبي المعاصر.[٣٣] وكان قدوم "بادكو" لإدارة "بتسالئيل" بمثابة الضربة القاضية التي أكدت على انتصار التيار المعاصر على حساب التيار الرومانسي.

بدأ الصراع والجدال الفني بين اليهود المستوطنين في العشرينيات، وكان الصراع يجري بين تيارين؛ الأول هو التيار المحافظ بقيادة "شاتز"، الذي ارتأى في مفهوم "الفن اليهودي" فناً رومانسياً استشراقياً صهيونياً يمحص في التوراة وكأنه يحاول أن يجعل من التوراة كتاباً مصوراً، في حين ارتأى التيار الثاني في "الفن اليهودي" فناً معاصراً صهيونياً يتفق مع روح العصر على عكس ما أسموه بـ"التيار القديم" عند "شاتز" و"بتسالئيل". ولقد وصف هذا التيار مفهوم "الفن اليهودي" عند "شاتز" بالاستشراق الأركيولوجي، وحاول صياغة مفهوم جديد للـفن اليهودي بنمط يهودي أصلي حديث.[٣٤]

لقد عمل رواد التيار الحديث – وخصوصاً من بدأوا دراستهم في "بتسالئيل"، لكنهم خرجوا وأكملوها في أوروبا– على تقليص الفجوة ما بين الواقع والفن، وما بين اللوحة وذاتهم، وأيضاً ما بين

لقد عمل رواد التيار الحديث - وخصوصاً من بدأوا دراستهم في "بتسالئيل"، لكنهم خرجوا وأكملوها في أوروبا- على تقليص الفجوة ما بين الواقع والفن، وما بين اللوحة وذاتهم، وأيضاً ما بين الصور التي أرادوا أن ينتجوها والإطار الروحاني والمادي لوجودهم في المكان.٣٥ واستعاضوا عن تمثيل التوراة والمكان "التوراتي"، أو تمثيل المكان من عين التوراة، باستخدام الأنماط الفنية الحديثة لتمثيل المكان الواقعي دون التغاضي عن أهميته التوراتية.

الصور التي أرادوا أن ينتجوها والإطار الروحاني والمادي لوجودهم في المكان.٣٥ واستعاضوا عن تمثيل التوراة والمكان "التوراتي"، أو تمثيل المكان من عين التوراة، باستخدام الأنماط الفنية الحديثة لتمثيل المكان الواقعي دون التغاضي عن أهميته التوراتية. وكأن هناك رفضاً لأن يكون "التراث اليهودي التوراتي دليلاً Guide-line للرسم. وبدلاً عن ذلك، تشبث الفنانون ببراءة نظرتهم، في محاولة للبحث عن "الواقع" المحلي من خلال استعارة الأنماط الفنية الأوروبية رفيعة المستوى والتي كانوا قد تعلموها من قبل.[٣٦]

وفي حين كان شعار "بتسالئيل": "الفن هو البذرة والحرف هي الثمرة" Art is the bud, craft is the fruit [٣٧]، انصب اهتمام التيار المعاصر على الرسم والحقول الفنية الأخرى. وفي حين كان معهد "بتسالئيل" مقاما في مدينة القدس، كان المركز الثقافي للحركة المعاصرة هو مدينة تل أبيب، فلقد "باتت مدينة القدس ملجأ الرؤى الفنية المحافظة بين المستوطنين اليهود، فيما أصبحت مدينة تل أبيب المركز الثقافي الصهيوني بامتياز، إذ رحبت هذه المدينة الساحلية بكافة اتجاهات المدارس التجريبية الحديثة التي عُرفت في الفن الأوروبي".[٣٨] وربما كان الاختلاف الأبرز والأكثر جوهرية قد طرأ على الرمزية في الفن. فلقد كانت الرموز المستخدمة في فن "بتسالئيل" ما قبل ١٩٢٩ تميل كثيراً نحو الصهيونية الدينية، وحاولت تصوير هوية اليهود المستوطنين في فلسطين كهوية شرقية –بما أن التوراة ككتاب هو ابن "الشرق"–، " أي أنه "يمكن النظر إلى الاتجاهات الأيقونية الاستشراقية في مجموعة أعمال "بتسالئيل" في ذلك الوقت كتعبير بصري، أو حتى تجسيد للمشروع الصهيوني الذي أراد أن يجمع اليهود من حول العالم ويعيد اتصالهم بالشرق".[٣٩] أما التيار المعاصر على الجهة الأخرى، تأثر بالعديد من الرموز والأنماط الفنية الأوروبية،[٤٠] وظهرت العديد من الرمزيات الجديدة التي تتعلق باليهود في أوروبا واليهود المستوطنين أو ما يسمى بالمستوطنين "الرواد/ الأوائل"،[٤١] وحاول هذا التيار أن يخلق علاقة جديدة ما بين "القديم" و"الجديد":

[الأنماط الفنية الحديثة]، أُعيدَ اكتشافها من قِبَل عدد من الفنانين المحليين، الذين سعوا من خلال [...] تجربتهم الفنية الحديثة، إلى تشكيل فهم جديد للذات ككيان جديد وحديث، وتشكيل صورة عن الواقع حيث يلتقي "القديم" و"الحديث" دون تداخل أو اندماج، تشكيل تجربة حيث تكون صدمة "القديم" آسرة كرؤية "الحديث".[٤٢]

لكن هذا التحول كان فنياً فقط، ولم يمتد ليشمل المفاهيم الصهيونية أو الموقف من الصهيونية،[٤٣] ولم يكن كذلك انقلاباً في الفن اليهودي من حيث الصهيونية، حيث أن العديد من رموز المؤسسات الفنية بقيت هي ذاتها، وحافظ كذلك التيار المعاصر على الأهداف الصهيونية ذاتها، وحتى مكانة التوراة والاعتماد عليها كمرجعية قومية وتاريخية لم يقل كثيراً، وكل ما في الأمر، أن التعامل مع التوراة اختلف قليلاً وأصبح معاصراً لا رومانسياً كما عند "شاتز" والتيار المحافظ.[٤٤]

أسباب التحول:

١. الضائقة المالية وافتتاح متحف الفنون المعاصرة في "تل أبيب":

ساهمت الضائقة المالية بشكل كبير في التحول الفني نحو الفن الحديث. فلقد شكل إغلاق "بتسالئيل" في العام ١٩٢٩ ضربة قاسية للفن الرومانسي. ومن جهة أخرى، شكلت إعادة افتتاح "بتسالئيل" تحت إدارة "بادكو" نقطة أساسية في التحول، ولكنه لم يكن نقطة البداية، ولم يكن كذلك – بالرغم من أهميته– نقطة

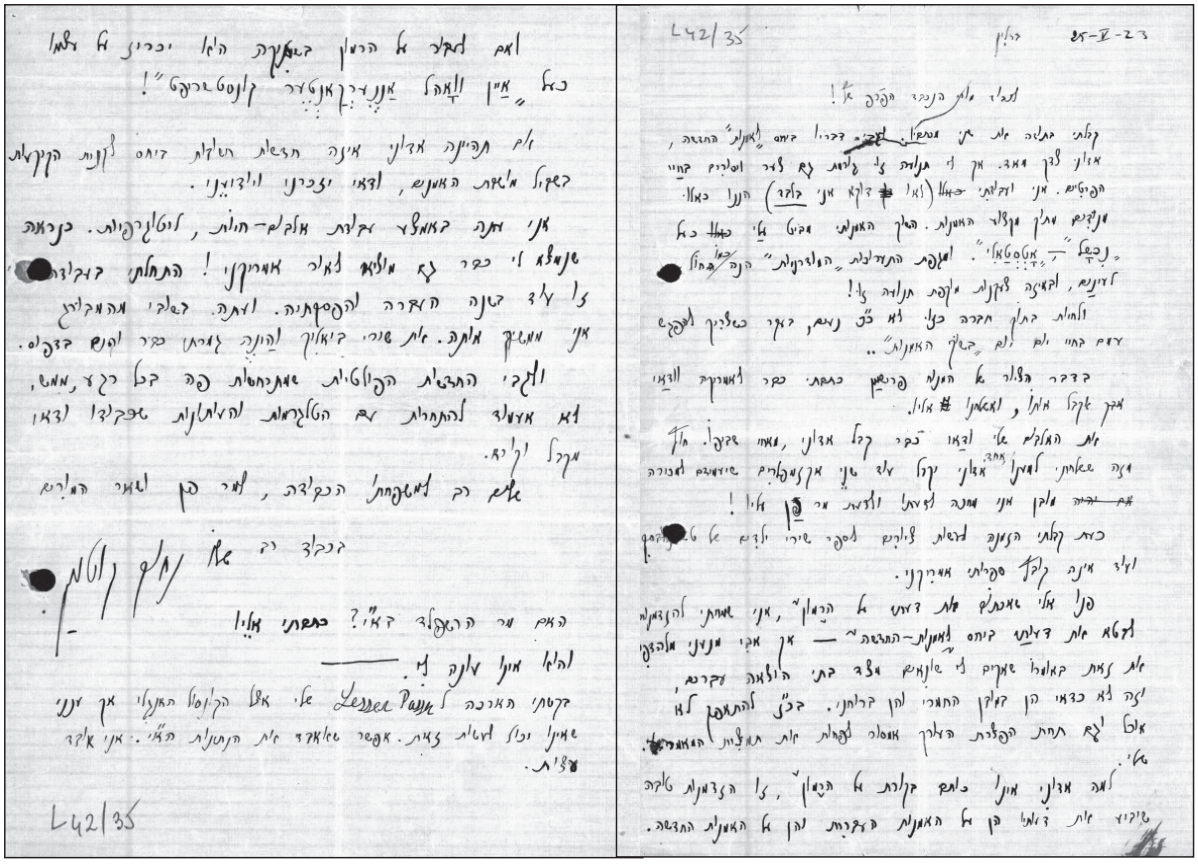

رسالة جوتمان

الحسم كذلك في التحول الفني نحو الفن الحديث. بل أعتقد أنه يمكننا العودة لتأسيس متحف تل أبيب للفنون المعاصرة في العام ١٩٣٢ كنقطة الحسم في التحول الفني، فالمتحف حينها نقل المركز الفني الصهيوني من القدس إلى تل أبيب، وحسم جدل الفنون الحديثة مقابل الرومانسية لصالح الأولى، على الصعيد المؤسساتي. حيث أن المتحف كان المؤسسة الفنية الصهيونية الوحيدة حينها في فلسطين. وبإمكاننا الاستدلال على أهميته كمؤسسة ثقافية وفنية وسياسية أيضاً من خلال اختياره من قِبَل المشروع الصهيوني كمنصة لإعلان تأسيس الدولة في العام ١٩٤٨.[٤٥] والعام ١٩٣٢ يحمل رمزيةً عاليةً بخصوص هذا التحول، فهو من جهة العام الذي توفي فيه "بوريس شاتز" أثناء سفره محاولاً إنقاذ "بتسالئيل" من الضائقة المالية، وهو كذلك العام الذي تأسس فيه متحف الفنون المعاصرة.

أما بخصوص نقطة البداية، فبإمكاننا العودة لمنتصف العشرينيات[٤٦] للبحث في الفن في تل أبيب خصوصاً، والمدن الأخرى أيضاً، وحتى في داخل "بتسالئيل" ذاتها. فلقد نال توجه "شاتز" الرومانسي كماً لا بأس به من الانتقادات من الطلبة. بالإضافة إلى أن العديد من الطلبة لم يكملوا تعليمهم في "بتسالئيل" وفضلوا العودة لأوروبا لدراسة الفنون المعاصرة مثل "ريؤوفين روبين"[٤٧] و"ناحوم جوتمان". وكان "جوتمان" قد أرسل رسالة أثناء دراسته في "بتسالئيل" لمعلمه "شاتز"، في بداية العشرينيات، أي في خضم المواجهة الفنية بين "بتسالئيل" والفنانين المعاصرين، يوضح فيها أن فناني العصر الحديث يرون المدرسة "كممثل عن التيار القديم، بعيدة عن الاتجاهات والحركات الفنية الحديثة. [...] ويشكو فيها أنه يُعامَلُ على أنه عتيق الطراز غير ذي صلة".[٤٨]

٢. العوامل الشخصية والتجربة الفنية:

قد نتتبع بعض الفوارق في التجربة الشخصية الفنية لكل من "بوريس شاتز" كالعلم الأساس في التيار الرومانسي، مقابل بعض رواد التيار الحديث مثل "روبين" و"جوتمان" و"بادكو" وغيرهم. وتتقاطع هذه الفروقات وتتشابه مع تلك الفروقات بين التيارين الرومانسي من جهة والحديث من جهة أخرى.

ولد "شاتز" لعائلة فقيرة في "ليتوانيا" عام ١٨٦٦، كانت عائلته متدينة وكان فيها العديد من "الرابانييم". ودرس بادئ الأمر

دراسة دينية في اليشيفاه، كي يكمل مسيرة عائلته "الرابانية"، إلا أنه أوقف دراسته الدينية وتوجه نحو الفنون. وبالرغم من تركه الدراسة الدينية إلا أنه بقي متديناً، ويقول في مذكراته حول قراره لدراسة الفنون:

بقدر ما حاولت ألا أفكر في الأمور التي تتسبب في الخطيئة، إلا أن هذه الأمور بقيت تتسلل إلى ذهني.[٤٩]

انتقل "شاتز" إلى "باريس" للعمل وللدراسة، وعمل كمساعد لفنان النحت الروسي اليهودي "أنتوكولسكي" في السيراميك، ودرس في استوديو للفنان "فيرناند كورمون"، الذي كان فناناً تقليدياً مهتماً في رسم مواضيع ذات أبعاد تاريخية ودينية.[٥٠] إلا أن حياته الفنية ازدهرت حقيقة بعد هجرته إلى "بلغاريا" في العام ١٨٩٥–١٨٩٦ ، بناءً على دعوة من الأمير "فيرديناند".[٥١] وساهم "شاتز" هناك في تأسيس الكلية الملكية للفنون[٥٢] في مدينة "صوفيا"،[٥٣] ودرّس فيها فن النحت. وكان الهدف من هذه الكلية تدعيم ووضع الأساسات للمملكة البلغارية الناشئة من الاستقلال الاسمي عن الدولة العثمانية من خلال تشكيل فن قومي، والقضاء على الآثار العثمانية على الثقافة والهوية البلغارية. واستطاع "شاتز" هناك أن يستكشف "المفهوم القومي الرومانسي الذي يفيد بأن روح الأمة تكمن في الفلاحين. وأنشأ ورشة حيث يقوم أساتذة الفن بالتصميم ويقوم الحرفيون بإنتاج أدوات تراثية مستوحاة من الفن كتمثيل عن بلغاريا".[٥٤] وأصبح أيضاً خلال هذه الفترة فنان البلاط البلغاري في النحت، وكُرِّمَ من "الصالونات" في فرنسا وبلجيكا،[٥٥] وفي بلغاريا أيضاً انضم "شاتز" للحركة الصهيونية.[٥٦]

ويمكن ملاحظة التشابه الكبير بين هذه الكلية في صوفيا، مع معهد "بتسالئيل" في القدس؛ فكلاهما هدف لتأسيس فن قومي لكيان سياسي قيد التشكل كأساس للقومية الناشئة. ووجه الشبه الآخر الجدير بالذكر، هو أن "بلغاريا" لم تعتمد على الحرف في تشكيل الهوية وحسب، بل وشكلت الحرف جزءاً لا بأس به من الاقتصاد القومي الناشئ،[٥٧] وهذا ما نجده أيضاً في فكرة "بتسالئيل"، حيث أن أحد الأهداف الأساسية – كما ذكرت سابقاً– كان توفير فرص للعمل لليهود المستوطنين في فلسطين.

ولكن يمكن التمييز بين التجربتين بفارق مهم جداً، ألا وهو أنه في التجربة البلغارية، كان الهدف من تأسيس الفن القومي هو تدعيم الهوية القومية في مجتمع موجود ولكن تغيرت حالته السياسية، أو لجماعة سكانية كانت تعيش في تلك المنطقة الجغرافية، في حين أن التجربة الصهيونية هدفت إلى تأسيس الفن القومي كأساس للهوية القومية لمجتمع لم يتبلور بعد، ولسكان لم يستوطنوا بعد. أي أنه في حين كان المجتمع سبّاقاً على الفن القومي في الحالة البلغارية، جاءت التجربة الصهيونية لتؤسس فناً قومياً يجري جنباً إلى جنب مع بواكير عملية تشكيل المجتمع الاستيطاني.

ولذلك، فإنه في حين كان للتجربة البلغارية العديد من العوامل والعناصر البصرية التي اعتمدت عليها في بناء فنها القومي، بفضل وجود المجتمع بشكل مسبق، فإن التجربة الصهيونية تميزت بشح هذه العناصر البصرية، بسبب غياب أو عدم تبلور هذا المجتمع ذي البُعد التاريخي. وأعتقد أن هذا كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت الحركة الفنية في حينها للتوجه للتوراة ككتاب تاريخي من جهة، وكأساس للفن القومي أيضاً، فلقد كانت التوراة من النقاط المشتركة والمُمِيزَة القليلة بين أفراد المجتمع الاستيطاني قيد التشكل.

ومن جهة أخرى، أعتقد أن تجربة "شاتز" في استوديو "كورمون" وخلفيته العائلية الدينية ودراسته في "اليشيفاه"، تعطينا جزءاً آخر من التفسير حول توجهه نحو فن يطغى عليه الطابع الديني التوراتي. وهذا الطابع لم يكن حكراً عليه شخصياً، بل عمل كل جهده لتعميقه وترسيخه في "بتسالئيل".

بالإضافة إلى تجربة بلغاريا، أعتقد أن خلفية "شاتز" المهنية والدراسية في السيراميك والنحت أثرت كثيراً على معهد "بتسالئيل" في التوجه نحو الحرف لا الرسم. فبالرغم من أن "شاتز" مارس فن الرسم، إلا أن الجزء الأكبر والأهم من أعماله الفنية كانت متركزةً في النحت. ويمكننا أيضاً الربط بين التوجه نحو الحرف في "بتسالئيل" من جهة وظهور مفهوم "الفن الجديد" الذي كان قد بدأ ينتشر بشكل واسع في المدن الأوروبية وخصوصاً "النمسا"[٥٨] و"بلجيكا" وباقي دول مركز أوروبا، والذي أعطى للحرف مكانة مميزة، وارتبط هذا المفهوم أيضاً بالتطور الصناعي في دول أوروبا وظهور الدولة القومية. وكان من بين أعلام الفن الجديد الجمعية الألمانية للحرفيين وحركة الفنون والحرف البريطانية.[٥٩]

لكن الفن الجديد لم يستمر طويلاً في أوروبا، وخملت هذه الموجة الفنية الثورية مع بداية القرن الجديد، ودفعت الطليعيين في الفن والثقافة إلى حالة من الركود الفني والسياسي. استمر الركود حتى ثورة اكتوبر والحرب العالمية الأولى،[٦٠] اللتين كان لهما الفضل في ظهور توجهات فنية جديدة مثل التكعيبية والبنيانية.[٦١]

لم يعايش "شاتز" ولادة هذه التوجهات الجديدة، لكنه يمكننا القول إن رواد التيار الحديث وبعضاً من طلبة "بتسالئيل" الذين تركوا المعهد وأكملوا دراستهم في أوروبا والولايات المتحدة لعدم

العامل الثالث المهم الذي لعب دوراً في التحول الفني هو موجة الهجرة الألمانية في الثلاثينيات، أو ما يسمى بموجة الهجرة الخامسة. شكلت هذه الهجرة تحولاً ديمغرافياً كبيراً في فلسطين لثلاثة أسباب أساسية؛ الأول هو العدد الكبير من المهاجرين حيث بلغ عدد المهاجرين ما بين الأعوام ١٩٣٢-١٩٣٨ حوالي ١٩٧ ألف مهاجر، من بينهم ١٧١ ألف مهاجر من أوروبا.٦٢ والسبب الثاني هو جنسية المهاجرين ووضعهم الطبقي والثقافي.

رضاهم عن مستوى وتوجهات المعهد، قد عايشوا جزءاً مهماً من هذه التطورات وتأثروا بها وانخرطوا فيها وكانوا جزءاً منها، مثل "جوتمان" و"بادكو" في "برلين" و"باريس"، و"روبين" في "باريس" و"نيويورك".

٣. الهجرة واندماج اليهود:

العامل الثالث المهم الذي لعب دوراً في التحول الفني هو موجة الهجرة الألمانية في الثلاثينيات، أو ما يسمى بموجة الهجرة الخامسة. شكلت هذه الهجرة تحولاً ديمغرافياً كبيراً في فلسطين لثلاثة أسباب أساسية؛ الأول هو العدد الكبير من المهاجرين حيث بلغ عدد المهاجرين ما بين الأعوام ١٩٣٢–١٩٣٨ حوالي ١٩٧ ألف مهاجر، من بينهم ١٧١ ألف مهاجر من أوروبا.[٦٢] والسبب الثاني هو جنسية المهاجرين ووضعهم الطبقي والثقافي، فلقد كان معظم المهاجرين من ألمانيا والنمسا الذين جاءوا على إثر صعود النازية؛ وكان حوالى ربع المهاجرين من رجال الأعمال، بالإضافة إلى أن قسما كبيرا منهم كانوا من الأكاديميين والمثقفين والعلماء.[٦٣] والسبب الثالث هو أن هؤلاء المهاجرين فضلوا السكن في المدن، وهذا كان له أثر كبير على مدينة تل أبيب حيث تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات.[٦٤]

وبالرغم من أن صعود النازية لسدة الحكم كشف النقاب عن العديد من مظاهر معاداة اليهود والسامية، إلا أن وضع اليهود في ألمانيا كان أفضل حالاً منه في باقي الدول المحيطة بها. ولم تكن هجرة يهود ألمانيا أمراً مستحباً بالنسبة لهم، فيشير "إريك هوبزباوم" إلى أن هجرتهم لألمانيا النازية لم تكن عن طيب خاطر:

تاقت آمال اليهود الألمان إلى أن يصيروا ألماناً، على الرغم من أنهم [...] كانوا يريدون الاندماج (ليس في الأمة الألمانية، بل في الطبقة الوسطى الألمانية). [...] ظل اليهود الألمان جماعة واعية بيهوديتها حتى أبادها هتلر، على الرغم من أخذ اليهود بالعلمنة على نطاق واسع، والتزامهم المذهل بأن يكونوا ألماناً.[٦٥]

ويضيف "هوبزباوم" أن هجرة يهود ألمانيا كان لها أثر سلبي كبير على الثقافة الألمانية، حيث تحولت من ثقافة عالمية إلى محلية.[٦٦] ويمكننا الاستدلال من خلال الأعلام والرموز اليهودية الألمانية مثل "كارل ماركس" و"روزا لوكسمبورغ" وغيرهم، أن يهود ألمانيا، ما قبل "النازية"، كانوا أكثر اندماجاً في المجتمع وأكثر انفتاحاً على الثقافة الأوروبية، وأكثر مساهمةً فيها.

ولقد أثرت موجة الهجرة هذه على التيارات الفنية بعدة أشكال، فلقد جلبت معها أفكارا وأيديولوجيا وثقافة جديدة في المجتمع الاستيطاني، وساهمت بشكل كبير في توسع مدينة "تل أبيب" التي بدأت تتحول للمركز الفني الجديد، وطرحت في الوسط الفني بعضاً من أعضائها كرواد للحركات والمؤسسات الثقافية المختلفة، مثل "جوزيف بادكو".

تعلم "بادكو" الفنون في برلين، وكان نمطه الفني يميل نحو مدرسة "الباوهاوس" Bauhaus.[٦٧] وساهم "بادكو" في تأكيد حسم الصراع الفني بين التيار الرومانسي والتيار الحديث.[٦٨] وتبنى "بادكو" منذ بدايات تسلمه إدارة "بتسالئيل" مفهوماً جديداً للـ"فن اليهودي". فلم يكن يرى تعارضاً بين أصالة "الفن اليهودي" وأدوات الإنتاج الأوروبية أو الأنماط الفنية الأوروبية. ولذلك قلل "بادكو" من شأن الحرف التقليدية، واستجلب أدوات صناعية حديثة لمعهد "بتسالئيل".[٦٩]

وصاحبت هذه الفترة أيضاً نزعة نحو فن الرسم عوضاً عن الحرف، ويمكننا ربط ذلك بأنه منذ العقد الأول من القرن العشرين، أصبح اقتناء اللوحات رمزاً للثراء في ألمانيا. وساهمت القطاعات المثقفة والغنية وازدياد المتاحف جيدة التمويل في ازدياد شراء اللوحات القديمة والجديدة.[٧٠] ففي حين كانت إحدى مميزات الحرف

في عهد "شاتز" هي توفير العائد المالي، أصبحت اللوحات الفنية قادرة هي الأخرى على لعب هذا الدور.

وربما يكون الأمر الأهم الذي ساهمت به موجة الهجرة الألمانية هو تحويل مدينة "تل أبيب" إلى المركز الثقافي والفني. فلقد ساهمت موجة الهجرة إلى جانب تأسيس متحف الفنون المعاصرة إلى سلب مدينة القدس مكانتها الفنية التي أعطتها إياها "بتسالئيل" قبل إغلاقها.

وربما يمكننا العودة لموجة الهجرة هذه أيضاً كنقطة حسم للصراع حول هوية الصهيونية، سواء أكانت تحمل هوية "شرقية" مثلها مثل التوراة، أم أنها حركة أوروبية. وأعتقد أن وصول المثقفين ورجال الأعمال الألمان الذين كانوا مندمجين إلى حد كبير في المجتمع الألماني قبيل الهجرة، ساهم في حسم هذا الصراع لصالح الهوية الأوروبية الحديثة.[٧١] وترك هذا أثراً واضحاً على الفنون، فلم تعد الأنماط الشرقية بارزة وحاضرة بذات القدر الذي كانت عليه في عهد "شاتز".

خاتمة:

بالرغم من أننا لا نستطيع أن نقيم علاقة سببية واضحة بين هذه العوامل والتحول الفني، إلا أن هذه الورقة لا تسعى للبحث عن علاقة سببية ميكانيكية – إن وجدت– للتحولات الفنية في الفن الصهيوني. ولكن ما حاولت هذه الورقة توضيحه هو أننا لن نستطيع فهم الفن الصهيوني في فلسطين دون العودة لتاريخ أوروبا. أو على الأقل، أننا دون العودة لأوروبا نعجز أن نفهم جذور هذه التحولات. ولم تكن المسألة الشاغلة لهذه الورقة – وإن بدت أحياناً كذلك– البحث عن التشابهات بين التوجهات الفنية الصهيونية والتوجهات الأوروبية، بل ما حاولت البحث عنه هو البيئة الحاضنة التي تطور فيها الفكر الفني الصهيوني.

إن ما حاولت أن أوضحه حقيقةً هو أن فكرة "ضرورة تأسيس فن يهودي في فلسطين" هي فكرة نبتت وتبلورت في سياق أوروبي في الأساس، وليس في فلسطين. ولم يتوقف التأثر بالسياق الأوروبي عند تأسيس "بتسالئيل" وبداية العمل الفني الصهيوني في فلسطين، بل استمر هذا التأثير لوقت أطول، أو على الأقل، حتى منتصف الثلاثينيات، أي الفترة التي أوقفنا عندها هذه الورقة.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

الكتب:

LeVine, Mark. **Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine,** 1880-1948. Berkeley: University of California Press, 2005.

Manor, Dalia. **Art in Zion: The Genesis of Modern National Art in Jewish Palestine.** London: RoutledgeCurzon, 2005.

Olin, Margaret Rose. **The Nation without Art: Examining Modern Discourses on Jewish Art**. Lincoln: University of Nebraska Press, 2001.

Raphael, Melissa. **Judaism and the Visual Image: A Jewish Theology of Art.** London: Continuum, 2009.

Schmidt, Gilya Gerda. **The Art and Artists of the Fifth Zionist Congress: Heralds of a New Age.** New York: Syracuse University Press, 2003.

الدوريات:

Burgess, Lana A. "Crafting a Jewish Style: The Art of Bezalel." **Montgomery Living**, 5, no. 7 (2000): 48-49.

Cohen, Nurit Shilo. "The "Hebrew Style" of Bezalel, 1906-1929." The Journal of Decorative and Propaganda Arts 20 (1994): 140-163.

Lévy-Eisenberg, Dominique. «A sense of place: the mediation of style in Eretz Israel paintings of the 1920s.» **Assaph: Studies in Art History** B (3)(1998): 301-24.

Manor, Dalia. "Biblical Zionism in Bezalel Art." **Israel Studies** 6, no. 1 (Spring 2001): 55-75.

Manor, Dalia. "Imagined homeland: landscape painting in Palestine in the 1920s." Nations and Nationalism 9, no. 4 (2003): 533-554.

Manor, Dalia. "The Dancing Jew and Other Characters: Art in the Jewish Settlement in Palestine During the 1920s." **Journal of Modern Jewish Studies** 1, no. 1 (2002): 73-89.

Pieren, Kathrin. "Negotiating Jewish Identity through the Display of Art." **Jewish Culture and History** 12, no. 1-2 (2010): 281-296.

قائمة المراجع باللغة العربية:

تلمي، افرايم و تلمي، مناحم. **معجم المصطلحات الصهيونية**. ترجمة أحمد بركات العجرمي. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٨.

منصور، جوني. **معجم: الأعلام والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية.** الطبعة الأولى. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٩.

زريق، رائف. "خلفية أيديولوجية وتاريخية." في **دليل إسرائيل العام ٢٠١١**، تحرير كميل منصور. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١،ص.١-٥٧

بلاطة، كمال. **استحضار المكان (دراسة في الفن التشكيلي الفلسطيني المعاصر).** تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠.

المسيري، عبد الوهاب محمد. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد ٣.** القاهرة: دار الشروق،١٩٩٩.

عبد الحميد، مهند. **اختراع شعب وتفكيك آخر : عوامل القوة والمقاومة – والضعف والخضوع.** المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، ٢٠١٥.

هوبزباوم، إريك. **عصر الإمبراطورية: (١٨٧٥-١٩١٤).** ترجمة: فايز الصيّاغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

هوبزباوم، إريك. **عصر التطرفات: القرن العشرون الوجيز، ١٩١٤-١٩٩١.** ترجمة: فايز الصيّاغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

هوبزباوم، إريك. **أزمنة متصدعة: الثقافة والمجتمع في القرن العشرين.** ترجمة: سهام عبد السلام، مراجعة: سارة عناني ورامي سلوم. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

الصور المرفقة حسب الترتيب:

بطاقات المؤتمر الصهيوني:

"The Zionist Congresses." The Central Zionist Archives. http://www.zionistarchives.org.il/en/Pages/Delegate-Cards.aspx

صورة لآحاد هعام مع بوريس شاتز ١٩١١:

"עש סירובו מעה דחא". Bezalel Academy for Arts and Design: Archive. 1911. http://archive.bezalel.ac.il/skn/%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%90%D7%9C/c7/%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%90%D7%9C_%D7%A7%D7%98%D7%9C%D7%95%D7%92/e11823/%D7%90%D7%97%D7%93_%D7%94%D7%A2%D7%9D_%D7%95%D7%91%D7%95%D7%A8%D7%99%D7%A1_%D7%A9%D7%A5?search=de1046ead39ca7b208055d05ea3dbcfd&entity_number=176

البرنامج الدراسي:

"110 Years for the Founding of Bezalel." Central Zionist Archives. http://www.zionistarchives.org.il/en/AttheCZA/Pages/OldBezalel.aspx

بطاقة التبرع :

"Donation Card." Bezalel Academy for Arts and Design: Archive. http://archive.bezalel.ac.il/skn/%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%90%D7%9C/c7/%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%90%D7%9C_%D7%A7%D7%98%D7%9C%D7%95%D7%92/e5222/%D7%9B%D7%A8%D7%98%D7%99%D7%A1_%D7%AA%D7%95%D7%A8%D7%9D?search=e375e466c48bc2ce7f156743c8e07ba8&entity_number=74

رسالة إلى القنصل الأميركي:

"110 Years for the Founding of Bezalel." Central Zionist Archives. http://www.zionistarchives.org.il/en/AttheCZA/Pages/OldBezalel.aspx

رسالة جوتمان:

"110 Years for the Founding of Bezalel." Central Zionist Archives. http://www.zionistarchives.org.il/en/AttheCZA/Pages/OldBezalel.aspx

الهوامش

١ قُدِّمت النسخة الأولى من هذه الورقة للبروفسور صالح عبد الجواد ضمن مساق الصهيونية: أيديولوجية وحركة، في برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت. فله جزيل الشكر على ملاحظاته القيمة التي ساهمت في إخراج الورقة على شكلها الحالي.

2 See Melissa Raphael, *Judaism and the Visual Image: A Jewish Theology of Art*. (London and New York: Continuum, 2009).

٣ تقول الآية ٤ من سفر الخروج ٢٠: لاَ تَصْنَعْ لَكَ تِمْثَالاً مَنْحُوتًا، وَلاَ صُورَةً مَا مِمَّا فِي السَّمَاءِ مِنْ فَوْقُ، وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ تَحْتُ، وَمَا فِي الْمَاءِ مِنْ تَحْتِ الأَرْضِ.

4 Kathrin Pieren, "Negotiating Jewish Identity through the Display of Art." *Jewish Culture and History* 12, no. 1-2 (2010): 281-296.

٥ أقيم هذا المعرض في قاعة ألبرت الملكية Royal Albert Hall على شرف اليوبيل الذهبي للملكة فيكتوريا، وكان هدف المعرض الإضاءة على تاريخ اليهود في بريطانيا رداً على معاداة السامية. راجع/ي جوزيف جيكوبس، المعرض التاريخي الأنجلو- يهودي، موقع الإنسيكلوبيديا اليهودية http://www.jewishencyclopedia.com/articles/1526-anglo-jewish-historical-exhibition(شوهد في نيسان ٢٠١٧).

6 See Gilya Gerda Schmidt, *The Art and Artists of the Fifth Zionist Congress: Heralds of a New Age*. (New York: Syracuse University Press, 2003).

٧ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد ٣. (القاهرة: دار الشروق،١٩٩٩). ص٢١٩.

٨ عن معهد بتسالئيل للفنون في القدس، انظروا http://archive.bezalel.ac.il/skn/c6/%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%90%D7%9C/e13/%D7%90%D7%95%D7%93%D7%95%D7%AA (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦).

9 Lana A. Burgess, "Crafting a Jewish Style: The Art of Bezalel", *Montgomery Living*, 5, no. 7 (2000), p 48.

١٠ راجع/ي افرايم تلمي، ومناحم تلمي. **معجم المصطلحات الصهيونية**. ترجمة أحمد بركات العجرمي.)عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص١٥١–١٥٢.

11 Dalia Manor, *Art in Zion: The Genesis of Modern National Art in Jewish Palestine*. (London: Routledge Curzon, 2005), P24.

12 Dalia Manor, "Biblical Zionism in Bezalel Art." *Israel Studies* 6, no. 1 (Spring 2001), p63.

13 Quoted in Dalia Manor, "The Dancing Jew and Other Characters: Art in the Jewish Settlement in Palestine During the 1920s." *Journal of Modern Jewish Studies* 1, no. 1 (2002),p79.

14 Dalia Manor, Spring 2001, p61-62.

15 Boris Schatz, "The Bezalel Institute - Professor Boris Schatz." *The Schatz House* http://www.schatz.co.il/en/node/3156 (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

16 Dalia Manor, 2005, P24.

17 Charles A. Cohen, "The Significance of Bezalel School." *Bezalel Academy for Arts and Design*. 1926. http://archive.bezalel.ac.il/skn/%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%90%D7%9C/c7/%D7%91%D7%A6%D7%9C%D7%90%D7%9C_%D7%A7%D7%98%D7%9C%D7%95%D7%92/e53396/The_signficance_of_the_bezalel_school?search=995026043b750ec56f2f0508f9736d83&entity_number=1 شوهد) (في ٢ حزيران ٢٠١٦

١٨ تقول الآيات ١–٥ في سفر الخروج القسم ٣١: وَكَلَّمَ الرَّبُّ مُوسَى قَائِلاً: «اُنْظُرْ. قَدْ دَعَوْتُ بَصَلْئِيلَ بْنَ أُورِي بْنَ حُورَ مِنْ سِبْطِ يَهُوذَا باسْمِه،٣ وَمَلأْتُهُ مِنْ رُوحِ الله بِالْحِكْمَةِ وَالْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَكُلِّ صَنْعَةٍ،٤ لاخْتِرَاعِ مُخْتَرَعَاتٍ لِيَعْمَلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالنُّحَاسِ،٥ وَنَقْشِ حِجَارَةٍ لِلتَّرْصِيعِ، وَنَجَارَةِ الْخَشَبِ، لِيَعْمَلَ فِي كُلِّ صَنْعَةٍ.

19 Boris Schatz, "The Bezalel Institute - Professor Boris Schatz." *The Schatz House* http://www.schatz.co.il/en/node/3156 شوهد في ٢ حزيران) ٢٠١٦)

20 Charles A. Cohen,1926..

21 Dalia Manor, "Biblical Zionism in Bezalel Art." *Israel Studies* 6, no. 1 (Spring 2001): 55-75. p58.

22 Dalia Manor, 2005, P33.

23 Nurit Shilo Cohen, "The "Hebrew Style" of Bezalel, 1906-1929." *The Journal of Decorative and Propaganda Arts* 20 (1994), pp.145-146.

٢٤ راجع/ي رائف زريق. "خلفية أيديولوجية وتاريخية." **في دليل إسرائيل العام ٢٠١١**، تحرير: كميل منصور،) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١)، ص.١–٥٧..

25 Nurit Shilo Cohen, "The "Hebrew Style" of Bezalel, 1906-1929." *The Journal of Decorative and Propaganda Arts*, 20 (1994, P143.

٢٦ راجع/ي مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة – والضعف والخضوع**، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) ٢٠١٥). ص.٣٧–٣٨.

٢٧ كمال بلاطة، **استحضار المكان: دراسة في الفن التشكيلي الفلسطيني المعاصر**. (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠).

28 See Dalia Manor, "Imagined homeland: landscape painting in Palestine in the 1920s." *Nations and Nationalism* 9, no. 4 (2003), pp.533-554.

٢٩ كمال بلاطة، ٢٠٠٠، ص ٧٣.

٣٠ انظروا موقع الهستدروت الصهيونيّة العالميّة "110 Years for the Founding of Bezalel." *Central Zionist Archives* http://www.zionistarchives.org.il/en/AttheCZA/Pages/OldBezalel.aspx (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦).

٣١ المصدر السابق.

٣٢ المقصود بالفن الاركيولوجي هو التنقيب في التوراة في محاولة لتطوير نمط فني يهودي.

33 Lana A. Burgess, 2000, pp.48-49.

٣٤ المصدر السابق، ص. ٤٩

35 Dominique Lévy-Eisenberg, "A sense of place: the mediation of style in Eretz Israel paintings of the 1920s." *Assaph: Studies in Art History* B (3)(1998),pp. 303-304

٣٦ المصدر السابق، ص. ٣٠٤

37 John Sayers, "Zionism and Art: Bezalel Narkiss Speaks in 'Israel at 50' Series." *Library of Congress*. August 1998. http://www.loc.gov/loc/lcib/9808/narkiss.html (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

٣٨ كمال بلاطة، ص ٧٥.

39 "110 Years for the Founding of Bezalel." *Central Zionist Archives*. http://www.zionistarchives.org.il/en/AttheCZA/Pages/OldBezalel.aspx (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

40 See the comparison between "figures by a camel in a landscape" for the Jewish artist "Pinhas Litvinovsky" and "seens of the massacres of Scios" for the French artist "Eugene Delacroix" in: (Levy-Eisenberg) ob. Cit.

41 See Dalia Manor, 2002, pp.73-89.

42 Levy-Eisenberg, p 302.

43 Dalia Manor, 2005. p184.

44 See Margaret Rose Olin, *The Nation without Art: Examining Modern Discourses on Jewish Art*. (Lincoln: University of Nebraska Press, 2001). p60–61.

45 About Us: Tel Aviv Museum of Art http://www.tamuseum.org.il/about-us-tel-aviv-museum-of-art (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦).

46 Dalia Manor, 2003. P 533-554.

47 "Artist Reuven Rubin born." *Center for Israel Education*. https://israeled.org/artist-reuven-rubin-born/ (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

48 Quoted in "110 Years for the Founding of Bezalel." *Central Zionist Archives*. http://www.zionistarchives.org.il/en/AttheCZA/Pages/OldBezalel.aspx (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

49 "Boris Schatz." The Schatz House http://www.schatz.co.il/en/boris (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

50 Dalia Manor, 2005, P20.

51 "A Cultural Hero In Sofia." *Israel Museum- Jerusalem* http://www.imj.org.il/eng/exhibitions/2006/schatz/Sofia.html (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

٥٢ تختلف التسمية حسب المراجع، حيث تغير اسم الكلية فيما بعد ليصبح الكلية الوطنية للفنون

53 See "History" on the site of: *National Academy of Art in Sofia*. http://www.nha.bg/en/page/history (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

54 Diana Munir Appelbaum, "First, Build an Art School." *Jewish Ideas Daily*. 1 August 2012. http://www.jewishideasdaily.com/4635/features/first-build-an-art-school/ (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

55 "Professor Boris Schatz, Noted Artist, Dies." The Schatz House. 23 March 1932. http://www.schatz.co.il/en/node/3154 (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

56 Dalia Manor, 2005, P22.

٥٧ المصدر السابق، ص.٢٣

٥٨ مملكة هابزبورغ في ذلك الحين.

٥٩ راجع/ي الفصل"الفن الجديد" في: إريك هوبزباوم، **أزمنة متصدعة: الثقافة والمجتمع في القرن العشرين**. ترجمة: سهام عبد السلام، مراجعة: سارة عناني ورامي سلوم. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص.٢٠٩-٢٢٦.

٦٠ إريك هوبزباوم، **عصر الإمبراطورية**: (١٨٧٥-١٩١٤). ترجمة: فايز الصيّاغ. (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ص.٤٣٧-٤٤٠.

٦١ راجع/ي الفصل "تحولات الفنون"، في: إريك هوبزباوم، **عصر التطرفات: القرن العشرون الوجيز، ١٩١٤-١٩٩١**. ترجمة: فايز الصيّاغ. (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ص ٤١٧-٤٦١.

٦٢ انظروا موقع دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، جدول إحصائيات عن المهاجرين اليهود إلى إسرائيل حسب الفترة وحسب بلاد المنبت. نشرت الإحصائيات في ١٠ أيلول ٢٠١٥

http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st04_02&CYear=2015 (شوهد في ٢ حزيران ٢٠١٦)

٦٣ جوني منصور، **معجم: الأعلام والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية**، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٩)، ص.٤٩٠.

64 Mark LeVine, *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880-1948*, (Berkeley: University of California Press, 2005), p.165.

٦٥ إريك هوبزباوم، ٢٠١٥، ص.١٦٥.

٦٦ المرجع السابق، ص. ١٦٩.

٦٧ مدرسة فنية تأسست في ألمانيا في العام ١٩١٩.

٦٨ على اعتبار أن نقطة الحسم هي تأسيس متحف الفنون المعاصرة في "تل أبيب".

69 Lana A. Burgess, 2000, p.49.

٧٠ إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية، ٢٠١١، ص.٤٢٣.

٧١ كان هذا الحسم مؤقتاً، فعاد النقاش حول الهوية الأوروبية للصهيونية في الخمسينيات وما بعدها بسبب هجرة اليهود العرب.

المحامي علي حيدر*

عسكرة جهاز التربية الإسرائيلي

مراجعة كتاب: «جيش يربي شعبا: علاقة الجيش بجهاز التربية المدني»، تحرير: نير غزيت ويغيل ليفي. (إصدار الجامعة المفتوحة، ٢٠١٦، ١٨٥ صفحة).

مدخل

يحتل الجهاز العسكري، بشكل عام، والجيش الإسرائيلي بشكل خاص دورا مركزيا وفاعلا في حياة المجتمع اليهودي والدولة في إسرائيل، ولهما إسقاطات كبيرة وخطيرة على حياة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والعالم أجمع. ومن نافلة القول إن الجيش الإسرائيلي كان وما زال حاضرا وفاعلا في كافة المواقع ومجالات الحياة في إسرائيل. أجريت منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن العديد من الأبحاث والدراسات حول عسكرة المجتمع والدولة والتربية والاقتصاد والحيز... إلخ، في إسرائيل.

هنالك تداخل كبير بين الجيش وجهاز التربية في إسرائيل، فنلاحظ أحيانا أطفالا يزورون استعراضات عسكرية، وضباطا يلقون محاضرات لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية، يدعون لمشاهدة تدريبات عسكرية، ومجموعات من أبناء الشبيبة تتجول في معسكرات الجيش، ورموزا عسكرية تمرر للطلاب من خلال الدروس المدرسية في موضوعات التاريخ والأدب والدين اليهودي.[١]

شهدت الساحة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة أحداثا ومواقف عديدة شكلت نماذج للتقاطع والتداخل بين الجيش من جهة وموضوع التربية وجهاز التربية من جهة أخرى. على سبيل المثال، قام وزير التعليم، نفتالي بينت، من حزب البيت اليهودي، اليميني المتطرف، مؤخرا بمنع

* المحامي علي حيدر، باحث أكاديمي حاصل على اللقب الثاني في الحقوق من جامعة بار ايلان واللقب الثاني في العلوم السياسية من جامعة حيفا.

من وجهة نظر المؤسسات والوكالات التربوية، بما في ذلك المدارس، فان التعاون مع الجيش مدفوع برغبتهم في المساعدة لتشجيع التجنيد، وفي كثير من الأحيان بتشجيع من وزارة التربية، والرغبة في التأثير على الثقافة الداخلية للجيش(مثل السنة التحضيرية ما قبل الجيش والتي هي في الغالب دينية). في الوقت ذاته، تحصل تغييرات في جهاز التربية الداخلي للجيش، بالأساس من خلال تجنيد الحاخامية العسكرية التي تبغي تربية الجنود العلمانيين، ومن خلال تقوية المضامين الدينية في العملية التربوية داخل الجيش. أثار تكاثر نقاط التماس بين الجيش وجهاز التربية، مخاوف من عسكرة جهاز التربية، في الخطاب العام، بحسب قول المحررين.

جمعية، «شوبريم شتيكاه– كسر الصمت» من دخول المدارس اليهودية والالتقاء بالطلاب لاطلاعهم على الجرائم التي يقوم بها الجنود ضد الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال.[٢] كما قام الوزير نفسه، بمنع تدريس رواية الكاتبة اليهودية، دوريت ريبنيان، «جدار حي»، والتي تتطرق إلى الممارسات السادية التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون معللا ذلك بأنه يجب عدم إدخال قيم معادية للدولة.[٣] بالإضافة إلى ذلك، حصل العديد من المربين على مكافآت مالية من وزارة التربية نتيجة لازدياد عدد الطلاب المنضمين للجيش.

تثير هذه الأحداث والمواقف والقرارات والتصريحات أسئلة مهمة حول عسكرة التربية والتعليم في إسرائيل، كما أنها تشكل موضوعا للبحث والدراسة حول طبيعة العلاقة وأشكالها بين الجيش وجهاز التربية وإمكانيات تحقيبها وتفسيرها ورصد التغييرات والتحولات التي واجهتها ومن ثم نقدها.

وقد حاول كتاب «جيش يربي شعبا: علاقة الجيش مع جهاز التربية المدني»، تحرير: نير غزيت ويغيل ليفي، الذي نحن بصدد مراجعته في هذا السياق، التعاطي مع جزء من هذه الأسئلة وغيرها. يشمل الكتاب مقدمة أعدها المحرران وخمسة مقالات علمية إضافية.

الدكتور نير غزيت، عضو في الطاقم الأكاديمي لمعهد روبين وأبحاثه تتناول علوم الاجتماع وعلوم الاناسة في الجيش، وبروفسور يجيل ليفي أيضا عضو في الطاقم الأكاديمي في الجامعة المفتوحة ويبحث العلاقات بين: الجيش والمجتمع والسياسة.

نود من خلال هذه المراجعة المقتضبة استعراض الأفكار المركزية في كل واحد من هذه المقالات والتعريف بمؤلفيها ومحاولة نقدها.

من الجدير بالذكر أن الكتاب هو خلاصة ونتاج مؤتمر كان قد عقد في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٤ في حرم الجامعة المفتوحة، بمبادرة من «مجموعة الجيش في الجمعية الإسرائيلية للعلوم الاجتماعية» و«المعهد لتحليل السياسات في الجامعة المفتوحة»، حيث فحص المؤتمر العلاقات بين الجيش وجهاز التربية. وقدم العديد من الأكاديميين والباحثين والمختصين في مجالات علمية وبحثية متنوعة أوراق عمل وأبحاث حول الموضوع.

قدمت الأوراق واستعرضت وجهات نظر تشكل علامات تاريخية، وناقشت مبادرات لبرامج متنوعة تعمل على إعداد الطلاب للجيش، وفحصت كيفية تجنيد الجهاز التربوي من أجل خدمة موضوعات تخص الجيش.

وقد أورد المحرران في مقدمتهما أن ازدياد تدخل الجيش في جهاز التربية المدني بات واضحا في العقد الأخير، سواء أكان ذلك بشكل مباشر ام غير مباشر، وقد تجلى ذلك من خلال تجنيد جهاز التربية ودفعه من أجل تقديم قيم عسكرية أخذها الجيش على نفسه. وقد أكد المحرران أن الجيش أخذ على نفسه مسؤولية دور الشريك الفاعل في بلورة وصياغة وتشكيل جهاز التربية. وقد برر الجيش ذلك، بالحاجة إلى تقوية الدافعية للتجنيد والتضحية بالحياة على خلفية التغييرات الحاصلة، بحسبه، في المجتمع في إسرائيل، وبرغبته في التأثير على اتجاهات التدريب المهني، في جهاز التربية، من أجل ضمان توفير قوى بشرية مؤهلة للجيش.

من وجهة نظر المؤسسات والوكالات التربوية، بما في ذلك المدارس، فان التعاون مع الجيش مدفوع برغبتهم في المساعدة لتشجيع التجنيد، وفي كثير من الأحيان بتشجيع من وزارة التربية، والرغبة في التأثير على الثقافة الداخلية للجيش(مثل السنة التحضيرية ما قبل الجيش والتي هي في الغالب دينية). في الوقت ذاته، تحصل تغييرات في جهاز التربية الداخلي للجيش، بالأساس من خلال تجنيد الحاخامية العسكرية التي تبغي تربية الجنود العلمانيين، ومن خلال تقوية المضامين الدينية

في العملية التربوية داخل الجيش. أثار تكاثر نقاط التماس بين الجيش وجهاز التربية، مخاوف من عسكرة جهاز التربية، في الخطاب العام، بحسب قول المحررين.

تحقيبات وأنساق العلاقات بين الجيش الإسرائيلي وجهاز التربية

كتبت المقال الأول في الكتاب، عوفرة بن يشاي، وهي مديرة مشروع التعليم في معهد قيادة المستقبل في إسرائيل، ومركزة أكاديمية لمشروع تطوير القيادة في كلية الإدارة (همخللا لمنهال) كما أنها تدرس في عدد من الكليات وتعكف على إنهاء أطروحة الدكتوراه في جامعة بئر السبع، وعملت في مؤسسات أمنية وعسكرية في السابق. عنوان المقال جاء تحت اسم:«**العلاقة بين الجيش والتربية من وجهة نظر الخطاب العسكري في المجلة العسكرية «معرخوت»، ١٩٣٩–٢٠٠٦**». هذا المقال يشكل قاعدة معلوماتية ومعرفية مهمة لفهم المقالات والدراسات التالية.

تحلل بن يشاي من خلال مقالها، التغييرات التي حصلت على موقف الجيش اتجاه جهاز التربية المدني، تدعي بن يشاي أن الجيش ينظر إلى موضوع التربية كموضوع مركزي من أجل الحصول على شرعية له ولعمله من خلال محاولته توجيه نفسه بحسب التوقعات والقيم التي يحملها مانحو الشرعية في المجتمع، (مراكز القوة في المجتمع) ومن أجل التأسيس لقيم في المجتمع بالشكل الذي يدعم فكرة «المواطن–الجندي».

تميز بن يشاي بين ثلاثة أنماط للجيش عمل بحسبها على مدار السنوات:

١. نمط علاقة مهيمن: وقد ميز هذا النمط الجيش منذ سنوات الأربعينيات وحتى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، عبر الجيش في هذه الفترة عن مواقف وتوصيات ونقد في كل ما يتعلق بالمضامين والموضوعات والأشكال المدنية الواضحة في التربية، وذلك من أجل التأثير على بلورة جهاز التربية.
٢. نمط وسائطي (آلي): لقد ميز هذا النمط الجيش منذ سنوات السبعينيات حتى سنوات التسعينيات، في إطاره عبر الجيش عن مواقف وتوقعات من أجل ضمان تزويد احتياجاته، وليس من أجل التأثير على بلورة جهاز التربية.
٣. نمط متداخل/ مركب من «نواة مبلورة» تصبو إلى دمج النمطين السابقين، وهذا النمط يميز الجيش منذ سنوات التسعينيات حتى الآن.

تخلص بن يشاي إلى القول إن الجيش يبني القيم المدنية عندما يرى بأنها قيم مهيمنة، ويميل إلى التدخل في جهاز التربية عندما يلاحظ أن هنالك انفصالا أيديولوجيا داخل المجتمع.

خطة الجيش الإسرائيلي لتشكيل جهاز التربية في السنوات الأولى لنشوء الدولة

يثبت مقال العاد نئماني (وهو طالب للقب الثالث في قسم التربية في جامعة تل ابيب، تعنى أبحاثه بالعلاقة بين الجيش والتربية) والذي جاء تحت عنوان: «من ساحات المواجهة إلى ساحة التربية المدنية: خطة الجيش لتشكيل جهاز التربية في السنوات الأولى لإسرائيل»، يثبت ويبرهن التميز والتحقيبات التي وصلت إليها بن يشاي في المقال السابق فيما يخص محاولة الجيش أخذ دور فاعل في بلورة جهاز التربية المدني في السنوات الأولى لنشوء الدولة. يقول نئماني إن تدخل الجيش، نبع في تلك السنوات، من تعامل الجيش مع جودة منخفضة من الجنود، كما أن جزءا من المتجندين كانوا ذوي دافعية منخفضة ولم توجد قوى بشرية مؤهلة في جزء من الوظائف والمواقع. أراد الجيش نتيجة لهذه الأسباب تدخلا رسميا وأحيانا ساحقا في جهاز التربية، وقد سعى إلى منح مهارات عسكرية أساسية لطلاب المدارس الابتدائية، وتدخل في مضامين التعليم في المدارس الثانوية، وطمح حتى إلى التدخل من خلال دمج مضامين عسكرية بالجامعات، ولكن بحسب نئماني، فإن وزارة التربية والثقافة والجامعة العبرية صدوا الجيش. نتيجة لذلك، منذ تلك الفترة وما تلاها، وعلى مدار سنوات طويلة أصبح التدخل **المباشر** للجيش مقصورا على الإعداد للجيش (مثل الجدناع) وبشكل **غير مباشر** بواسطة جاهزية المؤسسات التربوية دمج مضامين تخدم جهود التجنيد في المجتمع من أجل الجهد الحربي (مثل تعليم التاريخ).من الممكن قراءة عمل نئماني كعمل ايتولوجي (علم العلل والأسباب) الذي يفسر مصادر التدخل غير المباشرة للجيش في جهاز التربية. تدخل وصفه باحثون إسرائيليون عديدون بعسكرة جهاز التعليم والتربية.

من شعب يبني جيشا، لجيش يبني شعبا

من خلال الدراسة الثالثة في الكتاب، للبروفسور يغيل ليفي (وهو عالم اجتماع سياسي، يرأس برنامج الماجستير لتعليم الديموقراطية في الجامعة المفتوحة وتعنى أبحاثه في بالعلاقات بين الجيش والمجتمع والسياسة) والتي عنونها:» **من شعب يبني جيشا لجيش يبني شعبا**» يؤكد ليفي ويدعم التميز الذي أجرته بن يشاي فيما يتعلق بالتغييرات التي حصلت في نهاية القرن

العشرين، حيث أن الجيش لم يعد يكتفي (بالتوجه السلبي– غير الفاعل)، والذي يترك لجهاز التربية وظيفة تنشئة (الجندي المستقبلي) بل بدأ بتطوير توجه (إيجابي–فاعل) الذي تجلى من خلال دخول مكثف للجيش في جهاز التربية.

يدعي ليفي أن هذا التحول ظهر من خلال التغيرات الحاصلة في نظام المكافأة العسكري الذي يعتمد على إعطاء مقابل للذين يخدمون في الجيش، بطرق متعددة، إزاء «تضحيتهم العسكرية»، وفي الأساس إعطاءهم مقابلا رمزيا. أدى هذا التغيير إلى ابتعاد أبناء الطبقة الوسطى العلمانية عن الجيش. ويضيف ليفي منتقدا الجيش بأنه بدل أن يعتمد على الدولة في ترميم نظام المكافأة العسكرية، اعتمد الجيش، في هذه الظروف، على جهوده، إن تدخل الجيش في التربية توخى منح قيم جديدة لمفهوم التضحية العسكرية، وبهذه الصورة أراد الجيش الحصول بشكل مستقل على موارد رمزية بدلا من جهاز التربية المدني ومؤسسات الدولة المدنية الذين لا يقومون بذلك بصور تتناسب واحتياجات الجيش، بحسب وجهة نظره.

ويخلص ليفي إلى أنه من خلال ذلك، يصادر الجيش احتكار تربية جنوده (بالفعل وبالقوة) ممن كانوا مؤتمنين على ذلك من قبل: جهاز التربية المدني وجهاز ضابط التربية الرئيسي. ويجمل أن تدخل الجيش في العملية التربوية يؤدي الى نتيجتين مركزيتين فيما يتعلق بالعلاقة بين الجيش وجهاز التربية: عسكرة مجددة لجهاز التربية وإضعاف مسؤولية الجيش لتقوية شرعية نموذج التجنيد من خلال إلقاء المسؤولية على المربين.

الجولات في معسكرات الإبادة النازية كوسيلة لعسكرة التربية

تتجلى مساعي الجيش لأخذ دور فاعل أكثر، منذ نهاية القرن السابق، أيضا من خلال بحث الدكتورة تامي هوفمان (وهي عضو في طاقم قسم التربية في كلية سيمنار هكيبوتسيم (الكيبوتسات) وتعمل محاضرة في قسم التربية في جامعة تل ابيب، وتتناول أبحاثها موضوعات ذاكرة الكارثة في الجيش الإسرائيلي وتدخل الجيش في جهاز التربية) الذي حمل عنوان: «**اليوم تلميذ، غدا جندي: الجولات لبولندا كحيز تربوي استعدادا للتجنيد**».:» تقوم هوفمان بدراسة وتحليل جولات طلاب المدارس لمعسكرات الإبادة في بولندا، كموقع للاعداد للجيش من خلال اللقاء غير المباشر بين طلاب مدارس ثانوية وبين جنود من الجيش يلتقون في معسكرات الإبادة وفي طقوس لأحياء الذكرى. تقول هوفمان إن الجولة ليست مركبا رسميا للإعداد للجيش، ولكن بشكل فعلي ونتيجة للقاء بين الطلاب والجنود فهي تندرج في هذا الإطار.

إن «العرضية» والعفوية بحسب هوفمان هي التي تكشف علاقات القوة القائمة في مجال التربية ما قبل الخدمة العسكرية. تشير هذه العلاقات الى بطلان جهاز التربية وبطلان دور المربين مقابل دور الجيش من منطلق تقبل قوته المفضلة كسلطة قيمية وتربوية. تمنح هذه العفوية للقاء غير الرسمي –الذي يسمح للجانبين الاستغناء عن ضرورة تعريف رسمي– للتدخل التربوي للجيش بالظهور كشيء طبيعي للغاية.

استيراد قيم وممارسات من الجيش إلى جهاز التربية باسم العمل التنظيمي

المقال الأخير الذي يختتم هذه المجموعة من المقالات، هو جزء من بحث كبير أجري من قبل كل من بروفسور ايال بن اريه (عالم في الأنثروبولوجيا، وعمل لأكثر من ٢٦ عاما في قسم علم الاجتماع في الجامعة العبرية، ويدير الآن معهد كنيرت لدراسة علاقات المجتمع، الأمن والسلام) والدكتور ايلان ديان (مستشار تنظيمي ومحاضر في عدد من الجامعات والكليات في إسرائيل) والدكتوره فاردة فاسرمان (عالمة اجتماع تنظيمي وعضوة في طاقم الجامعة المفتوحة).

جاء المقال تحت عنوان: «**التحقيق هو القيمة المضافة التي أجلبها للإدارة»: استيراد تحقيق سلاح الجو لجهاز التربية في إسرائيل**»، ويستعرض عملية استيراد مفهوم ووسيلة «مؤسسة التحقيق»، الذي طور في سلاح الجو وتم تبنيه من قبل طيارين سابقين يشغلون مناصب مدراء مدارس.

يعرض الباحثون صيرورة تبني اجراء التحقيق باسم مبادئ تنظيمية والتي تفهم على أنها ناجحة، مثل التعلم التنظيمي، والتي تتيح بشكل فعلي دخول قيم وطرق عمل عسكرية للمدرسة (بالأساس ما يخص التحسين والنجاعة). يعرض الطيارون «التحقيق» كمورد إداري يضعهم على الأقل مقابل ذواتهم كمن يقترحون بديلا عمليا للإدارة التقليدية، وكمن يحملون بشكل فعلي بشارة إدارية جديدة ديموقراطية ومتقدمة أكثر. يساهم الطيارون –بحسب الباحثين– من خلال ذلك في تطوير هرمية جديدة تضعهم فوق رجال التربية التقليديين. نتيجة لذلك تتم عملية عسكرة خفية لأجزاء من جهاز التربية، وفي هذه المرة ليس من خلال دور فاعل أو غير فاعل يشغله الجيش، ولكن من منطلق استيراد قيم وممارسات من الجيش إلى جهاز التربية.

ليست ظاهرة عسكرة التربية والتعليم في إسرائيل بالجديدة، فهي ترافق الحركة الصهيونية والدولة منذ نشأتهما. اتخذت هذ العسكرة اشكالا وأنساقا متعددة في فترات ومراحل مختلفة، كما أنها شهدت تكثيفا أو تقلصا في سياقات سياسية اجتماعية مختلفة. إن المقالات والأبحاث التي عرضت في هذا الكتاب في غاية الأهمية نتيجة لبحثها جدلية العلاقة بين الجانبين ورصدها لمراحل تاريخية معينة ولفعاليات وممارسات معينة ومركزة ونتيجة لحداثتها وتجديدها وعلميتها أيضا.

تلخيص

ليست ظاهرة عسكرة التربية والتعليم في إسرائيل بالجديدة، فهي ترافق الحركة الصهيونية والدولة منذ نشأتهما. اتخذت هذ العسكرة اشكالا وأنساقا متعددة في فترات ومراحل مختلفة، كما أنها شهدت تكثيفا أو تقلصا في سياقات سياسية اجتماعية مختلفة. إن المقالات والأبحاث التي عرضت في هذا الكتاب في غاية الأهمية نتيجة لبحثها جدلية العلاقة بين الجانبين ورصدها لمراحل تاريخية معينة ولفعاليات وممارسات معينة ومركزة ونتيجة لحداثتها وتجديدها وعلميتها أيضا. وبالرغم من أن جميع المقالات تكشف الطرق المتعددة التي يسعى الجيش من خلالها للتأثير على جهاز التربية وتنتقد العسكرة بشكل واضح، إلا أن جميع الكتاب محسوبون على التيار المركزي في السياسة والمجتمع والاكاديميا في إسرائيل، وكان من المتوقع أن تجري عملية كشف أوسع يقوم بها باحثون أكثر راديكالية وتسييسا، وخصوصا أن الأبحاث لم تعالج مسائل الاحتلال والاضطهاد والتعذيب والتهجير التي تعرض ويتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال، فبقي النقاش داخل المجتمع الإسرائيلي.

أضف إلى ذلك، لم يبحث الكتاب بشكل معمق رغبة جهاز التربية في التعاون مع الجيش ومحاولات استرضائه ودعمه بشكل جلي وخصوصا في مراحل الحروب والانتفاضات الخ. فالمسألة ليست مقصورة على رغبة الجيش بالتأثير بل أيضا رغبة جهاز التعليم أحيانا بالخضوع الاختياري والطوعي. ومن الأهمية بمكان، أن جهاز التربية بدأ منذ نهاية القرن الماضي يستوعب من قبل الجيش كجهاز لا يزوده بقوة بشرية مؤهلة ومليئة بالدافعية تلبي احتياجاته، نتيجة لذلك بدأت تتطور انساق تأثير متنوعة– جزء منها رسمي وجزء غير رسمي– مثل الزيارات لبولندا، ومن خلال استيراد مفاهيم عسكرية جديدة وتطبيقها في جهاز التربية. هذا ما يسميه المحرران «الوجه الجديد لعملية عسكرة التعليم».

من الجدير بالذكر أنه كان يمكن التطرق لمفهوم التربية بشكل أوسع وعدم اقتصاره على التربية الرسمية والمنهجية بل فحص كيفية تأثير العسكرة أيضا على التعليم اللامنهجي وعلى عملية الجتمعة والتوسع وفحص التدخل أيضا في مراحل التعليم المختلفة منذ فترة الطفولة المبكرة وحتى الجامعة وكيفية تدريس بعض الكتب والقصص من التوراة التي تحتوي على مضامين عسكرية. كما أنه كان من الأفضل فحص قضايا الجندر والنسوية والأثنية والدين والتدين وتقاطعاتهما مع جدلية الجيش والتربية في اسرائيل.

كما كان من الممكن بالإضافة إلى البحث الجدي حول الزيارات لبولندا دراسة طقوس «إحياء الذاكرة والبطولة» وطقوس ذكرى جنود الجيش في المدارس في البلاد. كان من الممكن أن تساهم الأبحاث المقارنة أيضا بتزويدنا بمعرفة إضافية ومعرفة أشمل. وكان من المثير فحص تدخل الجيش في عملية التربية لدى اليهود المهاجرين أمثال الأثيوبيين والروس وغيرهم. ولكن لا يمكن إلا القول في نهاية المطاف إن الكتاب يقدم مساهمة في تسليط الضوء على ظاهرة العسكرة ويساهم في تحدي الخطاب العام.

الهوامش

٢ انظر كتاب: «العسكرة في التربية» تحرير: حجيت جور، دار بابل (٢٠٠٥، تل ابيب) باللغة العبرية

٣ للاطلاع على موقع جمعية «شوبريم شتيكاه – كسر الصمت» يمكن زيارة موقع الجمعية: http://www.breakingthesilence.org.il

٤ انظر تصريحات وزير التربية نفتالي بينت حول رواية «جدار حي» بالعبرية: http://news.walla.co.il/item/2920996

خلافات الإسرائيليين حول حل الصراع

اسم الكتاب: فخ ٦٧

المؤلف: ميخا غودمان

الناشر: دفير

عدد الصفحات: ٢٢٤ صفحة

يتناول هذا الكتاب الخلاف بين الإسرائيليين حول الضفة الغربية ومستقبلها. ويعتبر أن هذا الخلاف نابع من وجود تيارات فكرية كانت مغيّبة واخترقت الخطاب العام في أعقاب حرب حزيران العام ١٩٦٧، واصطدمت ببعضها بقوة «ومزقت» المجتمع الإسرائيلي إلى أشلاء. وخلال الأعوام الخمسين الفائتة منذ تلك الحرب، تحول هذا الخلاف من نقاش فكري إلى حرب على الهويات، وانهار معه الحوار بين الإسرائيليين.

ويسعى مؤلف الكتاب إلى البحث في هذه الأفكار والهويات، والغوص في الفلسفة الكامنة في أساس السياسة الإسرائيلية، في محاولة لإصلاح الحوار بين الإسرائيليين.

واعتبر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غابي أشكنازي، أن «ميخا غودمان نجح في فعل ما يكاد يكون مستحيلا، أن يكتب بسلاسة عن موضوع مشحون ومعقد، وأن يخرج من موضوع مؤلم ومبتذل باستنتاجات مفاجئة تدعو إلى إعادة التفكير فيه. ومن شأن العمق الفلسفي لـ"فخ ٦٧" أن يجعل الكتاب رافعة لتجديد الحوار السياسي الإسرائيلي».

ورأت الخبيرة القانونية، البروفسور روت غَبيزون، أن «"فخ ٦٧" هو كتاب طموح ومهم. وبواسطة تحليل ساحر لتاريخ الأفكار الإسرائيلية، يعطي غودمان أمثلة على كيف بالإمكان استبدال الخطاب المنفلت بإنصات فضولي من جانب الأطراف المختلفة في حرب الأفكار».

وبحث المؤلف، ميخا غودمان، في ثلاثة كتب أصدرها حتى الآن في الأفكار الأساسية للقناعات اليهودية. ووفقا للناشر، فإنه في كتابه الجديد يتعمق في الأفكار الأساسية التي تغذي إحدى أكثر القضايا المؤلمة للمجتمع الإسرائيلي.

أسرار حرب حزيران العام ١٩٦٧

اسم الكتاب: الشهر الأطول

المؤلف: ميخائيل بار زوهار

الناشر: يديعوت

عدد الصفحات: ٢٩٦ صفحة

الشهر الأطول، بحسب هذا الكتاب، هو ذلك الشهر الواقع بين ١٢ أيار العام ١٩٦٧، عندما بدأت قوات الجيش المصري بالتحرك داخل سيناء، و١٠ حزيران العام ١٩٦٧، وهو اليوم الذي أكملت فيه إسرائيل احتلالها، وانتشرت قوات جيشها على طول قناة السويس والضفة الغربية لنهر الأردن وفي هضبة الجولان.

ويصف المؤلف، ميخائيل بار زوهار، تفاصيل هذا الشهر، يوما بعد يوم، ويكشف عن أسرار دفينة تقف وراء أحداث سياسية وعسكرية عشية الحرب وخلالها، ويتناول القرارات المصيرية التي اتخذتها القيادة الإسرائيلية والقرارات الدولية، ويدمج معها قصص مواطنين عاديين وعسكريين يمثلون برأيه المجتمع والجيش في إسرائيل في تلك الفترة.

وبين الأحداث والقضايا البارزة التي يتناولها الكتاب، لقاء وزير الخارجية الإسرائيلية، آبا إيبان، مع الرئيس الفرنسي، شارل ديغول؛ خطوات سياسية معقدة أقرتها الحكومة الإسرائيلية، عشية تشكيل حكومة الوحدة؛ تخبطات الرئيس الأميركي، ليندون جونسون، وتردد رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول، وحسم قرارات من جانب وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديّان.

ويعتبر الناشر أن «الشهر الأطول» هو كتاب مختلف عن جميع الكتب التي صدرت في إسرائيل حول حرب حزيران ١٩٦٧. والكتاب هو ثمرة بحث تاريخي، وقد صدر في الولايات المتحدة وأوروبا أيضا.

مؤلف الكتاب، البروفسور ميخائيل بار

زوهار، هو مؤرخ وكاتب، وكان عضو كنيست عن حزب العمل، ومتحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهو محاضر في جامعة حيفا وجامعة أموري الأميركية. وأصدر بار زوهار أكثر من ثلاثين كتابا، بينها السيَر الذاتية لدافيد بن غوريون وشمعون بيريس ورئيس الموساد الأسبق، إيسار هرئيل، وكتب عن الموساد والجيش الإسرائيلي وأيضا عن وحدات في الجيش مثل وحدة المظليين، إلى جانب عدد من الروايات.

لغة الاحتلال

اسم الكتاب: ٥٠ مصطلحا، إفادة واستعراضا للاحتلال

المحرر: يشاي مينوحين

الناشر: كتب نوفمبر

يرى مؤلف هذا الكتاب، يشاي مينوحين، وهو ناشط يساري إسرائيلي، أنه توجد للاحتلال لغة خاصة به، هي لغة الحواجز العسكرية والقمع ولغة الخطاب العام في إسرائيل. والعبرية هي لغة المحتل التي طرأت تغييرات عليها في السنوات الخمسين الأخيرة.

ولفت المؤلف إلى أنه «نستخدم تعابير كثيرة من أجل فهرست وفهم وتفسير ما حدث من حولنا. واكتسبنا بعضها لدى اكتسابنا لغة الأم، بينما اكتسبنا بعضها الآخر من جهاز التربية والتعليم القومي ومن الحيز العام. ونتواصل ونروي ونصف العالم من حولنا بمساعدة تعابير وجمل ذات دلالة وبموجب "الصحيح" و"الجدير"، وهي تعابير تستند إلى نظرية وأيديولوجية وقيم وذاكرة قصيرة، كما أنها تستند إلى النسيان».

وتتناول مجموعة المقالات التي يتضمنها الكتاب تعابير تركز على الاحتلال. وهي مركزية بالأساس في تعابير يتضمنها الخطاب العام، أي تلك التعابير اليومية التي تستخدم في الوصف والنقاش حول الاحتلال وتبرير ممارساته. وهي تعابير تغيرت معانيها في الخطاب الإسرائيلي وتبلورت في الأعوام الخمسين الأخيرة جراء الاحتلال، القمع ومقاومة المجتمع الفلسطيني.

المستوطنون ومحاولة نهب الضفة

اسم الكتاب: خمسون ١٩٦٧ – ٢٠١٧

المحرران: أييليت فالدمان ومايكل شايبون

الناشر: يديعوت

عدد الصفحات: ٤٩٦ صفحة

صدر كتاب «خمسون» باللغات الانجليزية والعبرية والعربية في وقت واحد، وسيصدر قريبا بتسع لغات أخرى. وشارك في كتابته ٢٦ كاتبة وكاتبا من دول مختلفة في العالم، وحرره زوجان كاتبان أميركيان، وكلاهما يهوديان و«من محبي إسرائيل». ويشمل الكتاب ٢٦ نظرة إلى ما حدث منذ خمسين عاما في ساحة إسرائيل الخلفية، أي «المناطق» المحتلة.

ومن بين المشاركات في هذا المشروع، الأديبة اليهودية أنيتا دساي، التي زارت مستوطنة «كريات أربع» في الخليل، وكتبت: «هذه المدينة (المستوطنة) ليست حصنا، وإنما هي ضاحية تلمع في مدينة. توجد لشققها شرفات عليها ورود، وأشجار في الساحات. والسيارات تخرج وتدخل من بواباتها. الشمس مشرقة. كم هو طبيعي كل هذا. لكن توجد نوافذ طبعا لهذه الشقق، ومن هذه النوافذ بإمكان السكان النظر وأن يشاهدوا من الجهة الأخرى للشارع البلدة القديمة للخليل، مدينة الأشباح. ماذا يفكرون عندما ينظرون إلى هناك؟ أو ربما أنهم لا يفكرون، وإنما ببساطة يأملون أنها ستختفي في سحابة غبار، مثل شبح؟».

ووصف الأديب الأميركي مايكل شايبون زيارته إلى مصنع صابون في نابلس، وكتب: «أصغيت إلى حديث السيد طبيلة، ووجدت نفسي أفكر مثلما فكرت في الأيام التي تجولت فيها في القدس الشرقية، حيث يوجد مستوطنون ممولون جيدا ويحاولون إخراج سكان سلوان، أو في الخليل، حيث يُمنع السكان العرب المحليون من الدخول إلى الشارع الرئيسي وإلى حوانيتهم، أو سوسيا، حيث يلجأ السكان إلى الخيام بعدما نُهبت القرية كلها منهم. وما فكرت فيه هو: هؤلاء الناس لا يذهبون إلى أي مكان».

«الصهيونية المتنورة»

اسم الكتاب: الاشتراكية الصهيونية – حلم مكسور، الجدلية السلبية للنقد ما بعد الصهيوني

المؤلف: أودي أديب

الناشر: جابيتا

عدد الصفحات: ٢٢٢ صفحة

موضوع هذا الكتاب هو ما يسميه مؤلفه، أودي أديب، الناشط وأحد قادة حركة «متسبين» اليسارية الراديكالية والأسير المحرر، «رأس يانوس» الصهيونية. أي التحول الذي مرّت به الحركة الصهيونية، منذ تأسيسها من قبل مجموعة صغيرة من اليهود الروس وحتى تأسيس دولة إسرائيل، «من خلال حرب احتلال وحشية في العام ١٩٤٨».

ويرى أديب أن «إقامة دولة إسرائيل، بواسطة حرب ١٩٤٨، كانت حقا النهاية التراجيدية لروح الصهيونية المتنورة التي كانت في بدايتها». ويعتبر أنه لذلك ينبغي النظر إلى المفكرين والاشتراكيين الصهاينة على أنهم «الأبطال التراجيديون للتاريخ الصهيوني. إذ إنه منذ بداية الحركة الصهيونية وحتى قيام الدولة في حرب العام ١٩٤٨، ناضلوا من أجل أفكارهم الرومانسية والاشتراكية ضد كل الصعاب».

ويسعى الكتاب إلى إظهار أن أولئك المفكرين والاشتراكيين الصهاينة أثاروا تناقضا سياسيا شقّ الحركة الصهيونية منذ بداياتها. والتناقض هو بين أربع منظمات يسارية اشتراكية وبين حزب مباي وأحزاب اليمين الأخرى في الحركة الصهيونية. والادعاء هو أن هذا التناقض الداخلي هو الذي ميّز الحركة الصهيونية عن نموذج الحركات الكولونيالية والأوروبية الأخرى.

لكن لاحقا، بالإمكان رؤية محاولة المفكرين والاشتراكيين الصهاينة بتحقيق حلمهم كأنها قصة فشل معلن. وكان هذا منطق تسلسل الأحداث في «مسرحية» الصهيونية، الذي تغلب على «النوايا الحسنة للاشتراكيين والمفكرين الصهاينة، وحسم مصيرهم في نهاية المطاف كأبطال تراجيديين للتاريخ الصهيوني».

«الربيع العربي»

اسم الكتاب: الشرق الأوسط – الأزمة الكبرى منذ محمد

المؤلف: حغاي إرليخ

الناشر: يديعوت

عدد الصفحات: ٣١٢ صفحة

يعتبر مؤلف الكتاب، البروفسور حغاي إرليخ، أن الشرق الأوسط مرّ بثلاثة عشر انعطافا حتى وصل إلى حالة الفوضى الراهنة. ويصف الوضع الحالي بـ«الأزمة الأكبر» منذ النبي محمد، وأن هذه الأزمة تختزل التاريخ العاصف للشرق الأوسط عبر طريق متعرجة وصولا إلى «الربيع العربي».

ولا يتطلع الكتاب إلى استشراف المستقبل، وإنما محاولة فهم وتفسير ما حدث، كيف حدث، وما هي جذور الحالة الراهنة. أي تحولات حدثت في المجتمعات العربية والإسلامية، وكيف تأرجحت من انعطاف إلى آخر وكيف قادوا أنفسهم إلى التيه الوحشي الذي وصلوا إليه الآن؟.

ويستعرض المؤلف، بمساعدة جملة من الاستنتاجات والتبصر، فصول العصر الحديث، بدءا من بداية الحداثة المعاصرة، مرورا بتوقعات هائلة لغد مجيد، ووصولا إلى مجتمعات تنكل بنفسها ووجهتها نحو الأمس.

ويعتبر المؤلف أن تأمل ملامح الماضي القريب لا تزيل سحب الغبار في المنطقة العربية، وإنما يوضح وحسب المسار الذي مرّت فيه المنطقة، وربما يسمح ذلك بفهم أفضل لشدة الأزمة الحالية. ويرى أنه من خلال مشاهد الدمار وأعماق اليأس يخرج أيضا شعاع من الأمل، بالإمكان رؤيته أيضا على خلفية تعرجات المسار.

مؤلف الكتاب، البروفيسور حغاي إيرليخ، هو محاضر متقاعد من قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب، ومؤلف كتب تدريس وأصدر العديد من الكتب البحثية، وبينها «أجيال من التمرد، طلاب وجامعات في الشرق الأوسط».

تحديات الأمهات العربيات غير المتزوجات في إسرائيل

اسم الكتاب: هامشية كبيرة – أمهات وحيدات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

المؤلفة: طل ميلر

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٢٠ صفحة

يبحث هذا الكتاب في حياة الأمهات الوحيدات، الأرامل والمطلقات والمنفصلات، في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وقد جرت في السنوات الأخيرة دراسة التعقيدات التي تميز حياة النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل والشعور أن حياتهن مليئة بالقمع والتقاليد المحافظة، إلى جانب المقاومة والبحث طرق للتحرر، لكن حتى الآن لم تجر دراسة واقع حياة الأمهات الفلسطينيات الوحيدات.

يستند هذا الكتاب إلى مقابلات عميقة أجريت من وجهة نظر نسوية مع أمهات وحيدات فلسطينيات في إسرائيل. ويكشف تحليل المقابلات عن هوية هؤلاء النساء الديناميكية والمركبة، اللواتي يعشن في حيز هجين، ومن خلال ذلك دراسة تقاطع مكانتهم الهامشية والطبقية والإثنية – القومية في تجاربهن الحياتية. وارتفاع نسبة الأمهات الوحيدات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وتشكل نمط عائلي «جديد» طرأ في موازاة تغير نموذج دولة الرفاه في إسرائيل، الذي حدث في سنوات الثمانين، وتبني النموذج النيو – ليبرالي. ويضاف إلى العوامل الثقافية الخاصة والنابعة من مكانة هؤلاء النساء في مجتمعاتهن، تقليص تدخل الدولة، إلى جانب المكانة المدنية للفلسطينيين في إسرائيل.

ويسلط هذا الكتاب الضوء على اتصال هؤلاء النساء مع مراكز القوى الكثيرة التي تملي أطرا لحياتهن. ويساعد هذا الكتاب على فهم متعدد الجوانب، سواء للجوانب المختلفة للرقابة المكثفة التي تمارس عليهن أو فيما يتعلق بالطرق التي بواسطتها يتواصلن مع هذه القوى. وبين القضايا التي يتناولها الكتاب، قضية ترتيبات سكن هؤلاء النساء، مسألة نسب الأولاد، وقضية العمل وإمكانية زواج ثانٍ.

ويسهم هذا الكتاب في فهم اتجاهات التغيير –والحفاظ في الآن نفسه– الحاصل في المجتمع الفلسطيني بمجمله، وتوضيح الاتجاهات المتناقضة الحاصلة اليوم لدى العائلات الفلسطينية في إسرائيل، أي اتجاهات التقاليد المحافظة إلى جانب اتجاهات التجديد والقوة.

مؤلفة الكتاب، الدكتوره طل ميلر، خريجة قسم الجنوسة في جامعة تل أبيب، وتتناول أبحاثها النساء الفلسطينيات مواطنات إسرائيل والقوالب العائلية الحالية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وتعمل محاضرة في الكلية الأكاديمية صفد.

أحزاب الوسط وأسباب ظهورها واختفائها

اسم الكتاب: أحزاب الوسط في إسرائيل – بين اليمين واليسار

المؤلف: أوفرات كنولر

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٤٥ صفحة

تتشكل المؤسسة السياسية في إسرائيل من أحزاب يمين وأحزاب يسار وأحزاب دينية يهودية وأحزاب وسط. وتظهر عشية أي معركة انتخابية أحزاب وسط، يتجاوز بعضها نسبة الحسم، لكن معظمها يختفي بعد ولاية واحدة أو اثنتين.

ويتحدث هذا الكتاب عن ١١ حزبا وسطيا في إسرائيل، ظهرت منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠٠٦، وهذه الأحزاب هي: الحزب التقدمي، الحزب الليبرالي، الحزب الليبرالي المستقل، رافي، داش، تيلم، ياحد، أوميتس، الطريق الثالثة، حزب الوسط وحزب شينوي.

ويسعى الكتاب إلى الإجابة على أسئلة، بينها: هل بالإمكان تمييز أحزاب الوسط؟ هل هذه وسطية عابرة أم أن هذه أحزابا وسطية أيديولوجية، وسطية

بالنسبة لموضوع مركزي مطروح على الأجندة العامة؟ هل توجد علاقة بين بنية المؤسسة السياسية وظهور واختفاء أحزاب الوسط؟ من هم الناخبون التقليديون لأحزاب الوسط؟ هل القيادة السياسية تشكل عاملا لإضعاف الأحزاب واختفائها؟

ويوفر الكتاب إجابات على هذه الأسئلة من خلال وصف أحداث سياسية حدثت في إسرائيل، وذلك إلى جانب التدقيق في ظاهر أحزاب الوسط في المؤسسة السياسية المتعددة الأحزاب، وبوجود حزب مركزي تبقى فيه أحزاب الوسط، مثلما هو الأمر أيضا في مؤسسة متعددة الأحزاب وتشمل كتلتين، وفي مؤسسة متعددة الأحزاب وموزعة تظهر فيها أحزاب وسطية ولكنها لا تبقى.

ويحلل الكتاب على المستوى الحزبي دوافع كل من موشيه كول، دافيد بن غوريون، يغئال يدين، موشيه ديان، يغئال هوروفيتس، أفيغدور كهلاني، إسحق مردخاي ويوسف لبيد، الذين قادوا وأقاموا أحزابا وسطية. إضافة إلى ذلك يتابع الكتاب الصراعات الشخصية، والصراعات بين الأجيال والصراعات الأيديولوجية، التي أدت إلى اختفاء الأحزاب الوسطية.

مؤلفة الكتاب، الدكتوره أوفرات كنولر، هي رئيس قسم ومحاضرة في كلية صفد الأكاديمية وجامعة بار إيلان، ومتخصصة في السياسة الإسرائيلية.

السينما الإسرائيلية والاحتلال

اسم الكتاب: صدمة المحتل، السينما، الانتفاضة

المؤلف: رعايا موراغ

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٣٣٥ صفحة

يستعرض هذا الكتاب نموذجا نظريا جديدا للبحث في الحروب في العصر الحالي، ويصفه بأنه «صدمة المحتل». والتمييز بين صدمة الضحية، وهي صدمة نفسية، وصدمة المحتل، وهي صدمة أخلاقية، تقود إلى تحليل شامل لموجة الأفلام الجديدة التي أنجبتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

ويرى الكتاب أن السينما الوثائقية الإسرائيلية التي نشأت في هذه الفترة جريئة وتطالب جمهورها بكسر مؤامرة الصمت والنفي لمظالم الاحتلال. وهذه سينما متميزة بأنها تسلط الضوء ليس فقط على مأساة الفلسطينيين تحت الاحتلال وإنما تسلط الضوء أيضا على الجنود والمجندات الإسرائيليات الذين يشاركون في المواجهة التي تسبب انتهاكات حقوق الإنسان فيها «صدمة قتالية أخلاقية»، صدمة قيمية، من دون علاج.

وتبين المؤلفة كيف أن وصف صدمة المحتل كصدمة أخلاقية تعني المطالبة بالمسؤولية والاعتراف بالظلم اللاحق بالآخر الفلسطيني، وهي مطالبة موجهة إلى الجنود وأيضا إلى المجتمع الذي أرسلهم باسمه لتنفيذ عمليات بوليسية في المناطق المحتلة. وبمطالبته بتأسيس هذا الاعتراف، تفكك السينما الوثائقية موقف تقمص دور الضحية السائد في الخطاب العام الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الهولوكوست، ومن خلال ذلك ترسم الانتقال من المرحلة ما بعد الصدمة إلى عصر الاحتلال الظالم ما بعد الصدمة. وتظهر الأفلام الوثائقية للإسرائيليين أن عليهم التغلب على موقف تقمص دور الضحية والاعتراف بأنفسهم كظالمين من أجل أن يتمكنوا من تحقيق التزامهم الأخلاقي العميق تجاه الآخر مثلما هو الالتزام تجاه أنفسهم.

مؤلفة الكتاب، البروفسور رِعايا موراغ، هي محاضرة وباحثة في مجال السينما والثقافة في قسم الإعلام والصحافة في الجامعة العبرية في القدس. وتتناول أبحاثها العلاقات بين السينما والصدمة والأخلاق في سياق الحرب والإرهاب.

Editorial

Fifty years of occupation and seventy years from partition, which led to the Nakba and establishment of Israel. Israel is a man in the seventies. He spent the last fifty years of his life as an occupier. Is the occupation merely an incident, a transient illness, in his life? Is it a constituent part of its being and nature? Is the occupation an illness, which Israel has to recover from? Is it evidence for its health, strength and agility?

The more the years pass, the twenty year interval between the Nakba and Naksa appears as a truce that is not quiet. This time marked the massacres of Kafr Qasem and Qubeiba, murder of infiltrators who returned to their homeland, and 1956 war. Overtime, this truce looks like a marginal detail in a project that is more than 120 years old. For example, who recalls that California was not part of the United States when it was established and that it was occupied almost a century later?

With the end of the last chapter and conclusion of the settlement enterprise in America, all details seem to be secondary vis-à-vis the grand narrative.

Looking at the occupation in its broader context allows us to understand its current process. This occupation is no longer belligerent, ideological or temporary. It is no longer belligerent because those who construct highways, railways and universities, and transport half a million settlers, have nothing to do with the army or security apparatus. It is no longer ideological because the forces which take part in and embrace settlement and control over land and resources are not a Messianic, religious right wing any more. These are parties of the political centre, economy sharks who are avid for cheap land, and poor groups who enjoy better living conditions, tax exemptions and spacious houses. When these two factors meet, the result is that Israel no longer deals with it [the occupation] as if it were temporary.

All this tempts us to say that the Green Line has been erased and become as brown as the land. However, the colour of the line is not painted by Israel alone. If the last chapter in America's narrative was written, the last chapter in Palestine's narrative has not. Extreme caution should be taken to understand politics as the inevitable consequence of historical analysis and requirements of logic. There is a political logic in the thought of those who insist on thickening and demarcating the Green Line in tandem with international and UN Security Council resolutions. Nevertheless, time is not on their side. Nothing justifies that Palestinians accept this threshold as long as Israel does not admit that the Green Line to be its border. Reciprocity requires that the Green Line be either a border for both parties or not be a border at all. The Green Line today is a Green Line for Palestinians solely. In the eyes of Israel and its settlers, it does not exist. Let this reciprocity be an idea that might inform the Palestinian strategy.